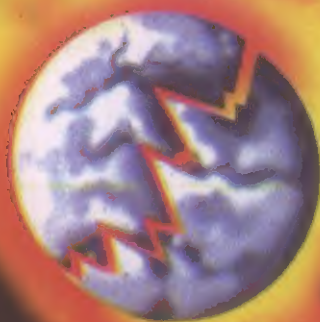


# القصاص والديات

في الشريعة الإسلامية



تأليف

الدكتور عبد الكريم زيدان



الْقِصَّةُ وَالذِّكْرُ

فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

انتشار بالواد الطريف

مؤسسة الرسالة ناشرون



هاتف: ١١ ٢٢١١٩٧٥ (٩٦٣)

مرب: 30597

بصوت - لبنان

هاتف: ٥٤٦٧٢٠ - ٥٤٦٧٢١

فاكس: ٥٤٦٧٢٢ (٩٦٣) ١

مرب: ١١٧٤١٠

**Resalah  
Publishers**

Damascus - Syria  
Tel: (963) 11 2211975

Tel: 546720 - 546721

Fax: (961) 1 546722

P.O.Box: 117460

Beirut - Lebanon

جميع الحقوق محفوظة للناس


الطبعة الأولى

١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م

[Http://www.resalah.com](http://www.resalah.com)

E-mail: [resalah@resalah.com](mailto:resalah@resalah.com)

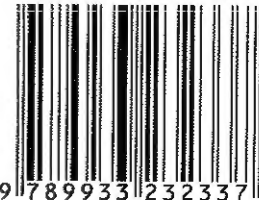
 [facebook.com/ResalahPublishers](https://www.facebook.com/ResalahPublishers)

 [twitter.com/resalah1970](https://twitter.com/resalah1970)

حقوق الطبع محفوظة © 2006م لا يُسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو  
أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام  
ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه.  
ولا يُسمح بالنقل أو أي جزء من الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى  
دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

④

ISBN 978-9933-23-233-7



9 789933 232337

## المقدمة

١- الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وبعد:

فهذه خلاصة المحاضرات التي ألقيتها في موضوع «القصاص والديات في الشريعة الإسلامية» في مادة (الفقه المقارن) المقرر تدريسها لطلبة الماجستير في قسم الدراسات الإسلامية بكلية الآداب بجامعة صنعاء، وقد رأيت من المفيد إخراجها إلى الناس في كتاب هو هذا الذي بين يدي القارئ. آملاً من وراء ذلك تعريف الناس بالأحكام والقواعد التي جاءت بها الشريعة الإسلامية بشأن الاعتداء على النفس وعلى ما دون النفس - أي جرائم القتل والجروح وقطع الأطراف - والتي من شأن هذه القواعد والأحكام القضاء على هذا النوع من الاعتداء، أو في الأقل تقليله إلى قدر ضئيل جداً، وقد تحقق فعلاً بهذه الأحكام الشرعية، ولم تبلغه القوانين الوضعية قط لا في الماضي ولا في الحاضر في أي بلد طبقت فيه هذه القوانين.. فعسى أن أكون بهذا العمل البسيط المتواضع قد أسهمت مع العاملين في خدمة الشريعة الإسلامية ببيان أحكامها ومعانيها، وأن يكون ذلك بالتالي حافزاً لولادة الأمور في البلاد الإسلامية على العمل لتطبيق هذه الأحكام - وهي أحكام دينهم ودين رعيّتهم - ومنها أحكام القصاص والديات فيعم تطبيقها سائر البلاد الإسلامية ولا يكون مقصوراً فقط على البعض القليل منها. والله أسأل أن يوفقني دائماً إلى خدمة شريعته ببيان أحكامها ومعانيها، ودعوة الناس إليها، والعمل بموجبها.

٢- منهج البحث وتقسيماته:

هذا وإن المنهج الذي اتبعته في بحث مفردات موضوع «القصاص والديات» هو الرجوع إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وما قاله فقهاء الشريعة الإسلامية واستنبطوه واجتهدوا فيه في ضوء معاني الكتاب والسنة، وما أرشدت إليه من أدلة ومصادر فجزاهم

الله خير الجزاء. وقد جعلت الكتاب أبواباً، وقسمت الباب إلى فصول، والفصل إلى مباحث، والمبحث إلى مطالب، والمطلب إلى فروع، كل ذلك حسب مقتضيات البحث ومتطلباته وسعة مفرداته وقلتها، فجاءت أبوابه على النحو التالي:

الباب الأول : تمهيد عام

الباب الثاني : في القصاص

الباب الثالث : في ديات المولود

الباب الرابع : في ديات غير المولود (الجنين)

الباب الخامس : في وسائل الإثبات

٣- أمل ورجاء:

هذا وإني آمل أن أكون قد وفقت فيما بحثته إلى الصواب، فإن كان الأمر كذلك فهذا محض فضل الله عليّ فله الحمد والمنة، وإن يكن غير ذلك فحسبي أني كنت حريصاً على أن لا أخطئ وأنا أتكلم وأبحث في أمور الشريعة الإسلامية، والأعمال بالنيات، والمجتهد المصيب له أجران وللمخطئ أجر واحد، والله حسبنا ونعم الوكيل، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم، والحمد لله رب العالمين.

الدكتور عبد الكريم زيدان

المؤلف

صنعاء في ١٤ ذي الحجة ١٤١٦ هـ

الموافق ٢/٥/١٩٩٦ م

## الباب الأول تمهيد عام

### ٤ - شمول الشريعة الإسلامية:

من خصائص الشريعة الإسلامية الشمول. وأعني بهذه الخصيصة أن الشريعة الإسلامية تنظم مختلف شؤون الحياة، وتحكم جميع تصرفات الإنسان، وتبين له مناهج السلوك في الحياة، وتحدد علاقته بالله تعالى، وبالأخرين من بني جنسه، وهكذا لا يخرج عن حكم الشريعة الإسلامية شيء.

### ٥ - سعادة الإنسان في اتباع شريعة الله:

والسعادة كل السعادة للإنسان في اتباعه شريعة الله، الشريعة الإسلامية، بالسير بموجب أحكامها، والالتزام بمناهجها والوقوف عند حدودها، فهذا هو السبيل لتحقيق سعادة الإنسان في الدنيا والآخرة، لأنَّ الهدى محصور فيها وغير موجود في غيرها، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ هَدَى اللَّهُ هُوَ الْهَدَى﴾<sup>(١)</sup>. وقد تكفل الله تعالى لمن اتبع هداه أن لا يضل ولا يشقى في الدنيا ولا في الآخرة، قال تعالى: ﴿فَمَنْ أَتَّبِعْ هَذَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾<sup>(٢)</sup>.

### ٦ - الشقاء في الإعراض عن شريعة الله، الشريعة الإسلامية:

وإذا كانت السعادة تحصل للإنسان باتباعه الشريعة الإسلامية، شريعة الله، فإن شقاء الإنسان في الإعراض عنها، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى...﴾<sup>(٣)</sup> أي من أعرض عن ديني وتلاوة كتابي والعمل بما فيه ولم يتبع هداي ﴿فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً﴾ أي عيشاً ضيقاً في هذه الحياة الدنيا<sup>(٤)</sup>.

(٢) سورة طه، الآية ١٢٣.

(١) سورة البقرة، الآية ١٢٠.

(٣) سورة طه، الآية ١٢٤.

(٤) فتح البيان في مقاصد القرآن، تأليف العلامة صديق حسن خان، ج ٨، ص ٢٩٠.

## ٧- عقاب المعرضين عن الشريعة الإسلامية:

ومع المعيشة الضنك للمعرضين عن الشريعة الإسلامية، شريعة الله، المخالفين لها، والمتمردين عليها، عقابٌ يصيبهم في الدنيا والآخرة.

## ٨- العقاب الأخرويُّ هو الأصل:

والعقاب الأخروي هو الأصل في الشريعة الإسلامية، لأنه يقع بعد انتهاء مدة حياة الإنسان، وامتحانه فيها، وطبي صحيفة أعماله كلها. ولكن مع هذا العقاب الأخروي، هناك عقاب دنيوي يصيب المتمردين على أحكام الشريعة، وهذا العقاب الدنيوي نوعان:

## ٩- النوع الأول من العقاب الدنيوي:

وهذا النوع من العقاب الدنيوي يصيب العصاة لشرع الله، وهو الذي جرت به سنة الله في عباده، ويقوم على ربط المسببات بأسبابها، والتتائج بمقدماتها، ويصيب الأمم والجماعات والأفراد في حالة انحرافهم عن شرع الله، وتمردهم على أحكامه. وهذا النوع من العقاب يأخذ أشكالاً مختلفة، فقد يكون بهلاك الأمة، أو بتسلط أعدائها عليها، أو بإصابة الناس بالضيق والضرر، والقلق والخوف وفقدان الأمن، ونقص في الأنفس والثمرات، وتسلط الظلمة والظغاة على الناس، أو غير ذلك من أنواع العقاب. وقد أشار القرآن الكريم إلى هذا النوع من العقاب، وأنَّ سنة الله تعالى ماضية فيه، وأنها كما جرت على الماضين تجري على اللاحقين إذا قام فيهم موجباتها وأسبابها، قال تعالى: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾<sup>(٥)</sup>، وقال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ، دَمَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلِلْكَافِرِينَ أَمْثَالُهَا﴾<sup>(٦)</sup>.

وهذا النوع من العقاب إذا نزل بالجماعة لوجود أسبابه فيها، فإنه يصيب الصالح والطالح، قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾<sup>(٧)</sup>، قال ابن عباس في هذه الآية: (أمر الله المؤمنين ألا يقرؤا المنكر بين أظهرهم فيعذبهم العذاب). وفي صحيح مسلم عن زينب بنت جحش أنها سألت رسول

(٥) سورة الفتح، الآية ٢٣.

(٦) سورة محمد الآية ١٠.

(٧) سورة الأنفال، الآية ٢٥.

الله ﷺ فقالت له: يا رسول الله، أنهلك وفينا الصالحون؟ قال: «نعم إذا كثر الخبث» وفي صحيح الترمذي عن النبي ﷺ «أنَّ الناس إذا رأوا الظالم ولم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب من عنده» (٨).

#### ١٠- النوع الثاني من العقاب الديني:

وهذا النوع يشمل العقوبات التي نصت عليها الشريعة الإسلامية وأمرت بتنفيذها في الدنيا بحق المخالفين لأحكامها المرتكبين ما حرّمته أو ترك ما أوجبه، أي بارتكابهم ما يعتبر (جريمة) في الشريعة الإسلامية، مثل قطع يد السارق لارتكابه جريمة السرقة، وإيجاب القصاص على القاتل إذا توافرت فيه شروط القصاص.

#### ١١- تعريف الجريمة:

وإذا كانت العقوبات الشرعية تطبق على من قامت فيهم موجبات هذه العقوبات أي: إذا ارتكبوا ما يعتبر في نظر الشريعة الإسلامية (جريمة) فما تعريف الجريمة؟

قال فقهاء الشريعة في تعريف الجرائم: «إنها محظورات شرعية زجر الله عنها بحدٍّ أو تعزير»، ويفهم من هذا التعريف أنَّ الجريمة في الاصطلاح الشرعي يجب أن تتوافر فيها الشروط التالية:

#### ١٢- شروط اعتبار الفعل جريمة:

أولاً: أن يكون الفعل أو الترك من المحظورات الشرعية، أي مما نهى الله عن فعله أو تركه فهي تحريم.

ثانياً: أن يكون تحريم الفعل أو الترك من قبل الشريعة الإسلامية، فإن كان هذا التحريم من غيرها فلا يعتبر (المحظور) جريمة.

ثالثاً: أن يكون للمحظور عقوبة من قبل الشرع الإسلامي، سواء كانت هذه العقوبة مقدرة من قبل الشرع مباشرة وهي التي يسميها الفقهاء بـ «الحدّ»، أو كان تقديرها من الشرع بصورة غير مباشرة بأن فوضت الشريعة تقديرها إلى القاضي وفق ضوابط معينة،

(٨) تفسير القرطبي، ج ٧، ص ٣٩١-٣٩٢.



وهي التي يسميها الفقهاء بـ «التعزير». فإذا خلا الفعل أو الترك من عقوبة لم يعتبر جريمة.

### ١٣ - أساس اعتبار الفعل أو الترك جريمة:

وأساس اعتبار الفعل أو الترك جريمة هو ما فيه من ضرر محقق للفرد وللجماعة، فكان من رحمة الله بعباده أن يَبَيَّنَ لهم ما يتقون فعله أو تركه حفظاً لمصالحهم وتحقيقاً للخير والسعادة لهم في دنياهم وآخرتهم، واستقرار نصوص الشريعة الإسلامية وسائر أحكامها يدل دلالة قاطعة على أن ما حرمه الإسلام من فعل أو ترك وعاقب عليه يشتمل على أضرار محققة بالفرد والمجتمع، وتظهر هذه الأضرار بالمساس بالدين أو بالنفس أو بالعقل أو بالعرض أو بالمال وما يترتب على ذلك من فساد واختلال في المجتمع.

### ١٤ - أنواع الجرائم:

الجرائم على اختلاف أنواعها يجمعها جامع واحد هو أنها محظورات شرعية مُعاقَب عليها، وقد قسمها الفقهاء إلى ثلاثة أنواع بالنظر إلى نوع عقوبتها وهي : جرائم الحدود، وجرائم القصاص والديات، وجرائم التعزير.

### ١٥ - جرائم الحدود:

وهذه الجرائم هي : الزنا. القذف. شرب الخمر. السرقة. الحراة (قطع الطريق).

الردة . والبغْيُ على اختلافٍ فيه<sup>(٩)</sup>.

والحدّ في اللغة المنع، وفي الشرع: عقوبة مقدرة وجبت حقاً لله تعالى<sup>(١٠)</sup>، وبعض الفقهاء يعرف (الحدّ) بأنه العقوبة المقدرة شرعاً ولا يقيد بها بكونها حقاً لله تعالى فيسمى القصاص بهذا الاعتبار حداً أيضاً<sup>(١١)</sup>، ومعنى قولهم «وجبت حقاً لله تعالى» أي وجبت حقاً للمجتمع، لأن ما عمّ نفعه، وعظم خطره، وتعلق حق العامة به على وجه يعود بالنفع

(٩) الكاساني في بدائعه وابن عابدين في حاشيته لم يذكر البغْي في جرائم الحدود. (البدائع للكاساني

ج ٧، ص ٣٢) ابن عابدين ج ٣، ص ١٩٣.

(١٠) الهداية ج ٤، ص ١١٢، الكاساني ج ٢، ص ١٥٦.

(١١) فتح القدير شرح الهداية ج ٤، ص ١١٣، الأحكام السلطانية للهاوردي، ص ٢١٣-٢١٥.

عليهم أو بالضرر والفساد عليهم، فإنَّ هذا الحق يضاف إلى الله تعالى للدلالة على وجوب العناية والاهتمام به والحفاظ عليه وتنفيذ مقتضاه لتعلق حق العامة به.

#### ١٦ - جرائم القصاص والديات:

وهذه هي جرائم القتل والجروح وقطع الأطراف، أو كما يسميها الفقهاء جرائم الاعتداء على النفس وعلى ما دون النفس. وفي عمد هذه الجرائم القصاص إذا توافرت شروطه. وإذا لم تتوافر شروطه أو لم تكن هذه الجرائم عمدية أصلاً فعقوبتها (الدية)، كما سنوضح ذلك فيما بعد إن شاء الله تعالى.

والمقصود بالقصاص أن يُفْعَلَ بالجاني مثل فعله بالمجني عليه، فيقتل الجاني إذا قتل المجني عليه، أو يقطع طرفه إذا كان قد قطع طرف المجني عليه، وكل هذا بشرط توافر شروط وجوب القصاص. أما الدية، فالمراد بها المال الواجب في الجناية على النفس بشروطها المقررة في الفقه الإسلامي.

#### ١٧ - جرائم التعزير:

التعزير في اللغة التأديب، وشرعاً: تأديب على معاصٍ - أي جرائم - لم تُشرع فيها عقوبات مقدرة<sup>(١٢)</sup>، وجرائم التعزير هي المحظورات الشرعية التي ليس لها عقوبة مقدرة من الشرع ابتداءً، وإنما الذي يقدرها هو الإمام أو نائبه - القاضي - بإذن من الشرع. ومن جرائم التعزير الخلوة بالأجنبية، وخيانة الأمانة، وأكل الربا ونحو ذلك<sup>(١٣)</sup>. والإمام أو نائبه - القاضي - في تقديره عقوبة التعزير لا يصدر عن هوى وإنما يلاحظ جسامة الجريمة، وظروفها، ومقدار ضررها، وحال الجاني من كونه من ذوي المروءات، أو من ذوي السوابق والإجرام، كما يلاحظ القاضي ما يتحقق به انزجار الجاني، وعدم عودته إلى مثل فعله في المستقبل<sup>(١٤)</sup>.

(١٢) الماوردي، المرجع السابق، ص ٢٢٧، تبصرة الحكام لابن فرحون، ج ٢، ص ٢٨٥.

(١٣) السياسة الشرعية لابن تيمية، ص ١١٩-١٢٠، رد المحتار - أو حاشية ابن عابدين - ج ٣، ص ٢٥١.

(١٤) تبصرة الحكام، ج ٢، ص ٢٦٤، السياسة الشرعية لابن تيمية، ص ١٢٠.

## ١٨ - أساس العقوبات في الشريعة الإسلامية:

والأساس الذي قامت عليه العقوبات في الشريعة الإسلامية هو نفس الأساس الذي قامت عليه الشريعة الإسلامية كلها، لأنَّ العقوبات في الشريعة الإسلامية هي جزء منها، والشريعة الإسلامية متناسكة الأجزاء لا تنافر بين هذه الأجزاء، بل تعمل كلها لتحقيق هدف واحد كبير، فلا بد أن تقوم بكل أجزائها على أساس واحد كبير، فما هو هذا الأساس؟ والجواب: نجد هذا الأساس في قوله تعالى مخاطباً رسوله الكريم ﷺ: «وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين» فأساس الشريعة، إذن، ومنها العقوبات الشرعية، هو (الرحمة) أي رحمة الله تعالى بعباده، فهو جلّ جلاله الرحمن الرحيم الذي وسعت رحمته كل شيء.

## ١٩ - مضمون الرحمة وما تعنيه:

والرحمة تعني إرادة الخير والنفع أو المصلحة لمن يراد رحمته، ودفع الضرر والشر عنه وهذا المضمون للرحمة - أي رحمة الله - أو ما تقتضيه أمرٌ ظاهر في الشريعة الإسلامية يدل عليه استقراء نصوصها المختلفة، وقد صرح بهذه الحقيقة غير واحد من العلماء، فقد قال الفقيه العز بن عبد السلام: «إنَّ الشريعة كلها مصالح: إما درء مفسد أو جلب مصالح»<sup>(١٥)</sup>، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إنَّ الشريعة الإسلامية جاءت لتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها»<sup>(١٦)</sup>، وقال الإمام الشاطبي: «الشريعة ما وضعت إلا لتحقيق مصالح العباد في العاجل والآجل ودرء المفاسد عنهم»<sup>(١٧)</sup>، وقال ابن القيم: «الشريعة مبناه وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها ورحمة ومصالح كلها وحكمة كلها، فكل مسألة خرجت من العدل إلى الجور وعن الرحمة إلى ضدها وعن المصلحة إلى المفسدة وعن الحكمة إلى العبث فليست من الشريعة وإن أُدخلت فيها بالتأويل، فالشريعة عدل الله بين عباده ورحمته بين خلقه»<sup>(١٨)</sup>.

(١٥) قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام ج ١، ص ٨.

(١٦) منهاج السنة النبوية لشيخ الإسلام ابن تيمية ج ١، ص ١٤٧، وج ٢، ص ٢٤٠، وج ٣، ص ١٥٨.

(١٧) الموافقات للشاطبي ج ٢، ص ٦، ٣٧.

(١٨) إعلام الموقعين لابن القيم، ج ٣، ص ١.

## ٢٠- تشريع العقوبات في مصلحة العباد:

وإذا كان أساس العقوبات الشرعية هو «الرحمة» أي رحمة الله بعباده، أي إرادة الخير والمصلحة لهم ودرء الضرر والمفاسد عنهم، فتشريع العقوبات، إذن في مصلحة الناس قطعاً، وقد صرح بهذا شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى إذ يقول عن العقوبات بأنها (شُرِعَتْ رَحْمَةً مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِعِبَادِهِ، فَهِيَ صَادِرَةٌ عَنْ رَحْمَةِ الْخَالِقِ، وَإِرَادَةِ الْإِحْسَانِ إِلَيْهِمْ، وَلِهَذَا يَنْبَغِي لِمَنْ يَعَاقِبُ النَّاسَ عَلَى ذُنُوبِهِمْ أَنْ يَقْصِدَ بِذَلِكَ الْإِحْسَانَ إِلَيْهِمْ، كَمَا يَقْصِدُ الْوَالِدُ تَأْدِيبَ وَلَدِهِ، وَكَمَا يَقْصِدُ الطَّبِيبُ مَعَالَجَةَ الْمَرِيضِ) (١٩).

فتشريع العقوبات الدنيوية على مرتكبي الجرائم هو من مظاهر رحمة الله بعباده، لما في هذه العقوبات من قابلية الزجر عن ارتكاب الجريمة، وبهذا الزجر ينكفئ الإنسان عن ارتكاب الجريمة، فيتخلّص من الوقوع في الإثم والخطيئة، وإذا لم ينزجر وارتكب الجريمة وعوقب، فإن العقوبة في حقه بمنزلة الكي بالنسبة للمريض المحتاج إليه، وبمنزلة قطع العضو المتآكل، فإن هذا القطع أو ذلك الكي مصلحة مؤكدة له وإيقاءً لحياته وإيقافاً للمرض من السراية وهلاك الجسم كله، وأيضاً: فإن هذا العقاب للمجرم مصلحة للمجتمع لما يترتب عليه من اطمئنان الناس على حياتهم وأمواهم وأعراضهم بإخافة من تحدّثه نفسه بارتكاب الجريمة، لئلا يحلّ فيه ما حلّ بمن عوقب، وهذه المصلحة العامة بهون معها الضرر الذي يصيب المجرم بسبب ما ارتكبه من جريمة.

## ٢١- الحزم في إقامة العقوبات الشرعية:

العقوبات الشرعية، وهي تشريع إلهي، شرعها الله لُتُنَفَّذَ إذا وُجِبَ موجبها لا لتنبذ، فهي واجبة التطبيق دون تراخ أو تأخير، ولا يسع وليّ الأمر التهاون في تطبيقها أو تعطيلها لأنها من شرع الله، وإنّ تعطيلها يؤدي إلى سخط الله تعالى، كما يؤدي إلى فساد المجتمع واضطراب أحواله، لأنّ تعطيل حدود الله من المعاصي الكبيرة، وظهور المعاصي من أسباب نقص الرزق، وضنك العيش، وفقد الأمن والخوف من العدو، فينبغي أن يكون ولاية الأمور أشداءً جادين في إقامة حدود الله، لا تأخذهم رأفة في دين الله، وأن يكون قصدهم من إقامتها رحمة الخلق بكف الناس عن المنكرات، لا إشفاء غيظ قلوبهم، ولا إرادة العلو

(١٩) السياسة الشرعية لشيخ الإسلام ابن تيمية، ص ١٢١-١٢٢.

والفساد، وإنما ينبغي أن يكون ولي الأمر بمنزلة الوالد إذا أدب ولده، يؤدبه رحمة به وإصلاحاً له، مع أنه يودُّ أن لا يحوجه إلى التأديب، وبمنزلة الطبيب الذي يسقي المريض الدواء الكريه.

## ٢٢- أصول العقوبة الشرعية:

لما كان أساس العقوبة في الشريعة الإسلامية إرادة الرحمة بالعباد وتحقيق المصلحة لهم ودرء المفسدة عنهم، فقد تفرع عن هذا الأساس جملة أصول روعيت في تشريع العقوبات الإسلامية، لتكون منسجمة مع هذا الأساس الذي قامت عليه، ومحقة للغرض المقصود منها، فما هي هذه الأصول...؟

## ٢٣- الأصل الأول - المساواة بين الجريمة والعقوبة:

الأصل الأول للعقوبة الشرعية المساواة بينها وبين الجريمة، أي أنَّ العقوبة بقدر الجريمة، أي بقدر ما تستحقه الجريمة من عقوبة ودليل هذا الأصل قول تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾<sup>(٢٠)</sup> وهذا الأصل في الحقيقة من مظاهر عدل الربِّ تعالى فيما يشعره لعباده، ولأنَّ العقوبة شرعت للضرورة، ضرورة إصلاح الأفراد ودرء المفسد عن المجتمع، والضرورات تقدر بقدرها، ولأنَّ العقوبة ليست هي الأصل في إصلاح الفرد وحفظ مصالح الناس، وإنما هي كالاستثناء، لأنَّ الأصل في الإصلاح وحفظ مصالح الناس تعميق معاني الإيمان في النفوس، وإشاعة الوعي الديني في الناس، والاستثناء لا يُتوسَّع فيه، ولأنَّ العقوبة كالدواء للمريض، والدواء يُعطى بمقدار موزون دقيق بقدر حاجة المريض ولا يعطى جُزافاً، فالعقوبة بقدر الجريمة وبقدر ما تستحق من عقوبة. وهذه المساواة ظاهرة في عقوبات القصاص في جرائم القتل العمد، لأنَّ القصاص هو أن يُفْعَلَ بالجاني مِثْلُ فعله بالمجني عليه. كما تظهر المساواة في جرائم الحدود، وإن خفيت هذه المساواة على قصيري النظر، كذلك تظهره المساواة في جرائم التعزير، لأنَّ التعزير يختلف باختلاف جرائم التعزير، فكانت المساواة محل اعتبار عند من يقدر عقوبة التعزير.

## ٢٤- حقيقة المساواة المقصودة بين الجريمة وعقوبتها:

ومما يجب أن يُعرف جيداً أنَّ المساواة المقصودة بين الجريمة وعقوبتها ليست مساواة

٢٠- سورة الشورى الآية ٤٠.

بين أوزان أشياء مادية محسوسة، وإنما هي مساواة معقولة تقوم على أساس ملاحظة مقدار المعصية، والضرر في الجريمة، وما تستحقه من عقاب مناسب لها، بمعنى أنَّ المساواة هنا تقوم على المساواة بين الجريمة من جهة كثافة أو كبر المعصية فيها، ومقدار الضرر الناتج عنها وبين العقوبة المقدرة لها شرعاً. وقد تولى الله جلّ جلاله هذا التقدير العادل بين الجريمة والعقوبة في جرائم الحدود، وجرائم القصاص، والديات، فجاءت بأدق ما تعنيه المساواة بين الجريمة وعقوبتها بحيث لا يسع المسلم مطلقاً الشك في انعدام المساواة بين الجريمة وعقوبتها، في هذا النوع من الجرائم. والذي يشكك في تحقيق هذه المساواة هو من لا يؤمن بأنَّ هذه العقوبات هي من تشريع الله الذي له الكمال المطلق والعدل المطلق، أو يعتقد أنها من تشريع الله، ولكن يبيح لنفسه التعقيب عليها وعدم التسليم لها، وهذا منه مناقض لأصل الإيمان والإسلام، ويوقعه في الردة عن الإسلام وما عليه إلا أن يتوب إلى الله تعالى ويسلم ويستسلم لله ولشرعه. وليتذكر دائماً قوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ فهي نص قاطع على المساواة بين الجريمة وعقوبتها.

## ٢٥- الأصل الثاني - كفاية العقوبة الشرعية للردع والزجر:

وفي العقوبة الشرعية من الألم مقدار كافٍ للردع والزجر لمن تحدثه نفسه بارتكاب الجريمة، لأنَّ من غرائز الإنسان غريزته في حب البقاء، وسلامته من المؤذيات والآلام، فإذا عَلِمَ أنه إذا ارتكب الجريمة فقد حياته، أو ناله أذى في بدنه، أو قطع بعض أعضائه، انزجر وكفَّ عن إرادته ارتكاب الجريمة. وإذا لم تخف العقوبة، وبالتالي لم تردعه عن ارتكاب الجريمة، فإنَّ ما يُحسه من إيلام عند تطبيق العقوبة عليه سيمنعه غالباً من العود إليها، كالذي تمسه النار ويحس بحرارتها وإيلامها، فإنه لا يعود إلى مسيسها مرة أخرى. كما أنَّ في معاقبته عبرة لغيره وزجر له وتحذيراً من ارتكاب الجريمة، لئلا يصيبه ما أصاب من ارتكبتها. ومن أجل هذا كان لابد للعقوبة حتى تكون رادعة زاجرة أن يكون ما فيها من الإيلام كافياً للردع والزجر للإنسان، وإخافته من ارتكاب الجريمة لئلا يقع عليه المؤلم المخوف، لأنَّ في كل إنسان - كما قلت - غريزة حب الذات، وحب البقاء، والسلامة من المؤذي المؤلم، وإنه إذا ارتكبتها وعوقب عليها كان العقاب رادعاً له من العود إليها، ولهذا قال الفقهاء عن العقوبات الشرعية: «بأنها موانع قبل الفعل زاجرة بعده»<sup>(٢١)</sup>، أي

٢١- فتح القدير شرح الهداية ج ٤، ص ١١٢.

تمنع من ارتكاب موجباتها وهي الجرائم، وتزجر من ارتكابها وعوقب عليها من العودة إليها.

## ٢٦- الأصل الثالث - رعاية مصلحة المجتمع ومصلحة الفرد:

ويعني هذا الأصل التأكيد على حماية المجتمع من ضرر الجريمة دون إهمال لشخصية المجرم عند تقرير العقوبة التي يستحقها. وهذا الأصل له علاقة بنظريتين في العقاب:

(النظرية الأولى): تذهب إلى التأكيد على حماية المجتمع من الجريمة والإجرام، وتبالغ في هذا التأكيد إلى حد إهمال شخصية المجرم، وظروفه وأحواله ودوافع ارتكابه الجريمة. لأن ما يهم هذه النظرية هو حماية المجتمع، فلا بأس عندها، من تشريع أقصى العقوبات ما دام ذلك يحقق حماية المجتمع من وقوع الجريمة.

(النظرية الثانية): تؤكد على الاهتمام بشخصية المجرم، وأحواله وظروفه ودوافعه إلى ارتكاب الجريمة، وتحاول أن تخفف عنه العقوبة إلى أقل قدر ممكن، زاعمة أنها بهذا التخفيف تريد إصلاحه وإن أدى ذلك إلى تعرض المجتمع إلى الإجرام، وعمل المجرمين. وتعرف هذه النظرية بنظرية (تفريد العقاب). أي عدم جعل العقاب واحداً بالنسبة للجميع، وإنما يتنوع بتنوع أحوال وظروف الأفراد. والشريعة الإسلامية - إذ جمعت في تشريعها العقوبات وتحديد مقاديرها بين مدلول هاتين النظريتين - فإنها أخذت بأحسن ما في كل منهما، بحيث تتحقق مصلحة المجتمع بحمايته من الجريمة والمجرمين، وتتحقق بنفس الوقت مصلحة المجرم بمراعاة ظروفه وأحواله بالقدر الذي يستحقه من المراجعة. ففي عقوبات الحدود جعلت الشريعة الإسلامية رعاية المجرم، وملاحظة ظروفه وأحواله تقف عند حد التأكد من بلوغه وعقله واختياره وانتفاء حالة الضرورة أو الإكراه في حقه، وكذا انتفاء الجهل في حقه في بعض الحالات كمن شرب الخمر طائناً أنه عصير مباح، وكمن زُفَّت إليه امرأة على اعتبار أنها زوجته فدخل بها ثم تبين أنها أجنبية. فإذا ارتكب الشخص الجريمة من جرائم الحدود التي سبق أن ذكرناها<sup>(٢٢)</sup>، وهو بالغ عاقل مختار غير مكروه وليس هو في حالة الضرورة استحق العقوبة المقدرة لجريمته إذا توافرت شروط الجريمة وشروط عقوبتها فيه، ولا يُلتفت إلى ما قد عسى أن يقال من تبريرات لفعله، مثل قلقه النفسي، أو سوء تربيته، أو فساد بيئته، أو درجة ثقافته، لأن هذه الأشياء لا تبرر

٢٢- انظر الفقرة (١٥).

إعفاءه من الجريمة والعقاب ولا تخفيف العقوبة عليه ، لأنَّ مراعاته تقف عند حدود ما ذكرناه من بلوغٍ وعقلٍ واختيارٍ وعدم اضطرابٍ ولا إكراهٍ . أمَّا الأخذُ بنظرية (تفريد العقاب) في جرائم الحدود بحجة مراعاة وملاحظة اعتبار شخصية المجرم وظروفه وأحواله، فإنَّ هذا المسلك سيؤدِّي إلى كثرة الإجرام، وإفلات المجرمين من العقاب الرادع بحجة ملاحظة ظروف وأحوالٍ ونفسية المجرم. يوضح ذلك أنَّ نظرية (تفريد العقاب) غير منضبطة، وليست لها حدود واضحة، مما يجعل تسرب الهوى وسوء التقدير لدى القاضي أمراً محتملاً جداً عند تقدير العقوبة، مما يعود على المجتمع بالضرر الأكيد ، والضررُ مرفوعٌ ومدفوعٌ شرعاً، ولا يندفع إلا بتطبيق هذه العقوبات على الجميع، مع ملاحظة أشخاصهم عند حدِّ التأكد من بلوغهم وعقلهم واختيارهم وخلوهم من حالات الضرورة والإكراه.

وفي جرائم القتل العمد والجرح العمد، أي في الاعتداء على النفس وعلى ما دون النفس، فإنَّ العقوبة هي القصاص إذا توافرت شروطه دون نظرٍ إلى شخصية المجرم إلا بقدر التأكد من بلوغه وعقله، وهذا هو القدر الذي يستحقه من الرعاية لشخصه. ولكنَّ الشريعة الإسلامية أعطت لأولياء المجني عليه الحق في العفو عن الجاني على الدية أو بدونها.

وفي جرائم التعزير - وهي ما عدا جرائم الحدود والقصاص والديات - فإنَّ لشخصية المجرم وظروفه وأحواله وسوابقه اعتباراً كبيراً في تقدير العقوبة، لأنَّ هذه الجرائم لا تبلغ في خطورتها مبلغ جرائم الحدود وجرائم القصاص، ومن ثم فإنَّ نظرية (تفريد العقاب) تجد مجالها الواسع الرحيب في هذه الجرائم وهي كثيرة-.

## ٢٧- خصائص العقوبة في الشريعة الإسلامية:

للعقوبة في الشريعة الإسلامية خصائص، كونها (شرعية) و (شخصية) و (عامة) ونذكر فيما يلي المقصود بكل خصيصة بإيجاز.

## ٢٨- أولاً - شرعية العقوبة:

قلنا إن الفقهاء يعرفون الجرائم في الاصطلاح الشرعي بأنها: (محظورات شرعية زجر الله عنها بحدٍّ أو تعزير) ومعنى ذلك أنَّ الفعل يعتبر جريمة إذا اعتبرته الشريعة جريمة، وأنَّ عقوبته التي تستحقها يجب أن تكون (شرعية) أي مصدرها الشريعة الإسلامية، أي



أن هذه الشريعة هي التي قررت لها هذه العقوبة. وبناء على (شرعية العقوبة) وأن الذي له حق فرض (العقوبة) هو الشرع الإسلامي فقط، فلا يجوز فرض أي عقوبة لم ترد في الشريعة، كما لا يجوز اعتبار أي فعل (جريمة) لم يثبت تجريمه في الشرع الإسلامي.

#### ٢٩- ثانياً- شخصية العقوبة:

والمقصود بهذه الخصيصة أن العقوبة لا تصيب إلا من ارتكب موجبها أي ارتكب الجريمة التي تستوجب هذه العقوبة. والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾ (٢٣)، وقوله تعالى: ﴿من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها﴾ (٢٤). والواقع أن شخصية العقوبة مما يقضي به عدل الله تعالى، فمن الظلم البين أن يؤخذ البريء بجريمة المجرم، لكونه قريباً منه أو صديقاً له. وقد قاتل المشركون رسول الله ﷺ ولم يؤاخذ النبي ﷺ أقرباءهم المسلمين بسبب ذلك. ولا يناقض هذه الخصيصة وجوب الدية على العاقلة في قتل الخطأ، وهي لم ترتكب جريمة القتل مع القاتل، لأن وجوبها على العاقلة على سبيل المواساة وليس على سبيل العقوبة، أو على سبيل العقوبة بافتراض حصول تقصير منهم في رعاية القاتل مما أدى إلى وقوع الجريمة منه كما سنبينه فيما بعد إن شاء الله.

#### ٣٠- الخصيصة الثالثة: عموم العقوبة:

ونعني بذلك أن العقوبات في الشريعة الإسلامية تطبق على جميع مرتكبيها ما دامت شروط وجوب العقوبة متحققة فيهم، لا فرق بين حاكم ومحكوم ولا بين شريف وضيع ولا بين غني وفقير، ولا بين رجل وامرأة، ولا بين قوي وضعيف. والواقع أن عموم العقوبة هو الذي يحقق المساواة بين الناس أمام القانون الإسلامي، ويعطي للعقوبات الشرعية قوة ردع وزجر كافية تمنع القوي من الجري وراء نزواته، وما تخيله له نفسه من الإفلات من العقاب إذا ارتكب الجريمة، لقوته أو لمركزه الاجتماعي، أو لرئاسته أو لثرائه أو لكثرة أتباعه أو لشرفه، لأن قوتهم مهما عظمت لا تخلصهم من العقاب، لأن قوة الدولة أكبر من قوتهم، وبهذا يطمئن الضعيف ويأمن على نفسه وماله وعرضه من اعتداء الأقوياء، لأنه أقوى منهم، ولأن الدولة معه، والدولة -كما قلت- أقوى من أي فرد فيها. وقد حذر

٢٣- سورة الأنعام ١٦٤، وسورة الإسراء الآية ١٥، وسورة فاطر الآية ١٨.

٢٤- سورة فصلت الآية ٤٦.

الإسلام من خرق قاعدة عموم العقوبة، وأنَّ خرقتها إيذانٌ بهلاك الأمة، فقد جاء في الحديث الصحيح أنَّ رسول الله ﷺ قال: «إنما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وإيم الله لو أنَّ فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها» (٢٥).

### ٣١- لا تجوز الشفاعة لتعطيل العقوبة أو إسقاطها:

وإذا كان المطلوب من ولي الأمر المسلم الجديَّة في تطبيق العقوبات الشرعية، والمساواة في هذا التطبيق بين الأفراد، فلا يجوز لأحد أن يشفع لمجرم لإسقاط العقوبة عنه، فقد جاء في الحديث الشريف: «من حالت شفاعة دون حدٍّ من حدود الله فقد ضاد الله في أمره». وهذه هي الشفاعة السيئة، وقد قال تعالى: ﴿من يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب منها ومن يشفع شفاعة سيئة يكن له كِفْلٌ منها﴾ (٢٦)، ولا شك أنَّ من يشفع لإسقاط العقوبات الشرعية عن المجرم فإنه يشفع شفاعة سيئة. وكما لا يجوز الشفاعة السيئة لإسقاط العقوبات الشرعية، فإنَّه لا يجوز لولي الأمر أن يأخذ من المجرم مالاً لتعطيل العقوبة عنه، سواء أكان هذا المال له أم لبيت المال أم لغيره، لأنه مال خبيث.

### ٣٢- عموم العقوبات الشرعية من حيث المكان:

العقوبات الشرعية جزء من الشريعة الإسلامية، والشريعة الإسلامية عامة في أي مكان، أي أنها تطبق على جميع الناس في أي مكان كانوا، ومعنى ذلك أنَّ العقوبات الشرعية لها صفة العموم المكاني. ولكن لعدم ولاية دار الإسلام على غير إقليمها من بقاع الأرض اقتصر تطبيقها على هذه الدار، أي على دار الإسلام فقط، وعلى من فيها من الأدميين دون غيرها من أقاليم الدول الأخرى، وفي هذا المعنى قال الإمام أبو يوسف: (ولأن الأصل في الشريعة هو العموم في حق الناس كافة، إلا أنه تعذر تنفيذها في دار الحرب، لعدم الولاية، وأمكن في دار الإسلام، فلزم التنفيذ فيها) (٢٧). وعلى هذا فالعقوبات الشرعية تطبق على جميع الجرائم التي تقع في دار الإسلام بغض النظر عن جنسية مرتكبيها أو ديانتهم، فتطبق على المسلمين وعلى غيرهم من ذميين ومستأمنين،

٢٥- تيسير الوصول إلى جامع الأصول من حديث الرسول لابن الدبيع الشيباني ج ٢، ص ٦٤.

٢٦- سورة النساء الآية ٨٥.

٢٧- بدائع الصنائع للكاساني ج ٧، ص ٣١١.

وهذه هي القاعدة العامة لعموم ولاية دار الإسلام على هذه الدار وعلى من فيها. ولكنَّ الجمهور استثنوا الذمِّيَّ والمستأمن من عقوبة شرب الخمر، لأنها لا يدينان بحرمتها خلافاً للظاهرية، فإنهم يرون معاقبة شارب الخمر مسلماً كان أم غير مسلم.

### ٣٣- تقسيمات العقوبة:

للعقوبة في الشريعة الإسلامية تقسيمات متعددة بالنظر إلى اعتبارات مختلفة. وعلى هذا الأساس قسمت العقوبة إلى :

(أولاً): عقوبة أصلية وعقوبة بدلية. فالأصلية هي المقررة أصلاً للجريمة كقطع يد السارق، والبديلة هي التي تكون بدلاً عن العقوبة الأصلية إذا امتنع تطبيقها لمانع شرعي، كعقوبة التعزير إذا امتنع قطع يد السارق لعدم توافر شروط القطع.

(ثانياً): عقوبة أصلية وعقوبة تبعية أو تكميلية، (فالتبعية) هي التي تصيب الجاني تبعاً للحكم الصادر عليه بالعقوبة الأصلية: كحرمان القاتل من الميراث إذا ثبت عليه القتل وحكم عليه بموجبه. و(التكميلية): مثل : الحكم على السارق بقطع يده وتعليقها في رقبتة فترة معينة.

### ٣٤- العقوبة المقدرة وغير المقدرة:

وتقسم العقوبة من حيث تقديرها وعدم تقديرها إلى عقوبة (مقدرة) وهي التي حددت الشريعة الإسلامية مقدارها ونوعها فلا يجوز للقاضي أن يحكم بغيرها مثل عقوبة الجلد في جريمة الزنا. وعقوبة (غير مقدرة) وهي التي أعطت الشريعة الإسلامية للقاضي السلطة في تقدير العقوبة بعد اختيار نوعها، كما في عقوبات التعزير وفق ضوابط معينة.

### ٣٥- العقوبة من حيث المحل الذي تصيبه:

وتقسم العقوبة من حيث المحل الذي تصيبه إلى (عقوبة بدنية) تصيب جسم الجاني كالجلد ، وإلى (عقوبة مالية) تصيب مال الجاني (كالدية)، وإما عقوبة (مقيدة للحرية) كالحبس. وإما عقوبة (نفسية) وهي العقوبة التي تسبب للجاني ألماً نفسياً كالتبويخ .

### ٣٦- العقوبة من حيث نوع الجريمة التي فرضت عليها:

وتقسم العقوبات من حيث نوع الجرائم التي فرضت عليها إلى ما يأتي:

- أ - عقوبات الحدود: وهي المفروضة على جرائم الحدود مثل جريمة الزنا وجريمة السرقة.
- ب- عقوبات القصاص والديات: وهي المفروضة على جرائم القصاص والديات، أي جرائم الاعتداء على النفس وعلى مادون النفس.
- ج - عقوبات التعازير: وهي المفروضة على جرائم التعازير أي على ما عدا جرائم الحدود، وجرائم القصاص، والديات، مثل جريمة الغش، وأكل الربا، والخلوة بالأجنبية.



## الباب الثاني القصاص

٣٧- تمهيد وتقسيات الباب:

القصاص - وهو أن يُفعل بالجاني مثل فعله بالمجني عليه - إما أن يكون في جرائم الاعتداء على النفس، أي في جرائم القتل وهذا هو القصاص في النفس. وإما أن يكون القصاص في الاعتداء على ما دون النفس، كالجرح وقطع الأطراف، وهذا هو القصاص في الجروح وقطع الأطراف، أي القصاص فيما دون النفس.

وعلى هذا نقسم هذا الباب إلى فصلين:

الفصل الأول - القصاص في النفس أي القصاص في القتل.

الفصل الثاني - القصاص فيما دون النفس أي القصاص في الجروح وقطع الأطراف.



## الفصل الأول القصاص في النفس

٣٨- تمهيد ومنهج البحث وتقسيماته:

قال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى﴾<sup>(٢٨)</sup>، وقال تعالى: ﴿ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب لعلكم تتقون﴾<sup>(٢٩)</sup>، وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة». وعن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا في ثلاثة: إلا من زنى بعد ما أحصن، أو كفر بعد ما أسلم، أو قتل نفساً فقتل بها». فالقصاص في النفس يثبت في جرائم القتل، فيقتصر من القاتل بأن يفعل به مثل فعله بالمجنني عليه، أي بأن يقتل القاتل إذا ما توافرت شروط القصاص. وإذا وجب القصاص فلا بد من معرفة كيفية وجوبه، ومعرفة من يستحقه وكيفية استيفائه، ومتى يسقط بعد وجوبه، ثم لابد من بيان حكمة تشريع القصاص بعد أن تبين أحكامه وما يتعلق به. وعلى هذا نقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: شروط وجوب القصاص.
- المبحث الثاني: كيفية وجوب القصاص.
- المبحث الثالث: من يستحق القصاص.
- المبحث الرابع: استيفاء القصاص.
- المبحث الخامس: سقوط القصاص.
- المبحث السادس: حكمة تشريع القصاص

٢٨ - سورة البقرة الآية ١٧٨.

٢٩ - سورة البقرة الآية ١٧٩.



## المبحث الأول شروط وجوب القصاص

٣٩- منهج البحث:

شروط وجوب القصاص: (منها) ما يتعلق بالقاتل (ومنها) ما يتعلق بالمقتول (ومنها) ما يتعلق بنفس القتل - وعلى هذا نقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول - شروط القاتل.

المطلب الثاني - شروط المقتول.

المطلب الثالث - شروط نفس القتل.

### المطلب الأول: شروط القاتل

٤٠- تمهيد ومنهج البحث:

يشترط في القاتل لوجوب القصاص عليه أن يكون مكلفاً متعمداً القتل تعمداً محضاً قاصداً إياه ليس فيه شبهة عدم قصد القتل، مختاراً له غير مكره عليه - على اختلاف بين الفقهاء في هذا الشرط وفيما يتحقق به شرط العمدية، وانتفاء الشبهة، كما سنبينه في موضعه إن شاء الله تعالى - وعلى هذا نقسم المطلب إلى الفروع التالية:

الفرع الأول - الشرط الأول: أن يكون القاتل مكلفاً.

الفرع الثاني - الشرط الثاني: أن يكون القاتل متعمداً.

الفرع الثالث - الشرط الثالث: أن يكون القاتل مختاراً.

### الفرع الأول: أن يكون القاتل مكلفاً

٤١- من هو المكلف...؟

المكلف هو البالغ العاقل، فالشرط في القاتل لوجوب القصاص عليه أن يكون مكلفاً، ولا خلاف بين أهل العلم في ذلك، فلا يجب القصاص على صبي ولا مجنون، وكذلك لا يجب القصاص على زائل العقل بسبب يعذر فيه كالتائم أثناء نومه، والمغمى

عليه أثناء إغمائه. والأصل في هذا الشرط قول النبي ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة: عن الصبي حتى يبلغ، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن المجنون حتى يفيق»، ولأنَّ القصاص عقوبة مغلظة لا تجب إلا بالجناية أي بارتكاب ما يعتبر جريمة تستوجب العقاب، وفعل الصبي والمجنون ونحوهما لا يوصف بالجناية، ولهذا لم تجب عليهم الحدود - أي عقوبات جرائم الحدود - وأيضاً ليس للصبي والمجنون ونحوهما قصد صحيح معتبر فيما يقع منهم من إزهاق أرواح الآخرين، فلا يستحقون القصاص عما وقع منهم.

أما الذكورة - ذكورة القاتل - وحرمة وإسلامه فليس واحد منها بشرط لوجوب القصاص على القاتل.

#### ٤٢- هل يجب القصاص على السكران...؟

وإذا ارتكب السكران جريمة القتل العمد (العدوان) فهل يجب عليه القصاص مع أنه ارتكب جريمة القتل وهو زائل العقل؟ أم لا يجب عليه القصاص إلحاقاً له بالمجنون؟ والجواب فيه تفصيل نوجزه في الآتي:

#### ٤٣- أولاً- السكران المذدور بسكره:

إذا كان القاتل قد تناول ما أسكره من دواء ونحوه، أو تناول المُسكر غير عالم أنه مسكر، أو شرب المُسكر مضطراً لدفع الموت عن نفسه عطشاً، أو شربه مكرهاً إكراهاً ملجئاً، فلا يؤاخذ على أفعاله وجرائمه مؤاخَذةً بدنية، فإذا قتل لا يقتص منه، لأنَّ العقوبة البدنية مبناهما العقل والتمييز، وهذا فاقد العقل والتمييز بدون اختياره، ولا قصده شُرْبُ المسكر، فأشبه المجنون أو المغمي عليه.

#### ٤٤- ثانياً - السكران غير المذدور بسكره:

أما إذا كان القاتل قد شرب المسكر باختياره عالماً أنه مسكر، وارتكب جريمة القتل العمد وهو في حالة سكره، فالجمهور على أنه يؤاخذ بجريمته فيقتص منه (٣٠)، وقال الظاهرية لا يجب القصاص ما دام قد ارتكب جريمة القتل في حال سكره، ولا يقام عليه

(٣٠) المغني لابن قدامة الحنبلي ج ٧، ص ٦٦٥، المذهب للشيرازي في فقه الشافعية ج ٢، ص ١٧٣، التاج المذهب للعيني في فقه الزيدية ج ٤، ص ٢٦٢.

إلا حَدُّ شرب المسكر، لأنه فاقد العقل والتمييز؛ فأشبهه الطفل والمجنون، وفي هذا يقول الفقيه ابن حزم - شيخ الظاهرية - معللاً عدم وجوب القصاص عليه: « لا قود على مجنون فيما أصاب في جنونه، ولا على سكران فيما أصاب في سكره المخرج له من عقله، ولا على من لم يبلغ، ولا على أحد من هؤلاء دية ولا ضمان، وهؤلاء والبهايم سواء لما ذكرنا من الخبر الثابت في رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ، وعن المجنون حتى يفيق » والسكران لا يعقل. وقد ذكرنا خبر حمزة رضي الله عنه في قوله لرسول الله ﷺ ما لو قاله في صحوه لخرج بذلك عن الإسلام» (٣١).

#### ٤٥ - الرد على ابن حزم:

ويرد على قول ابن حزم في إسقاط القصاص عن القاتل السكران غير المعذور في سكره، يرد عليه بأن الحديث الشريف لم يرد في السكران، وإنما ورد في المجنون، وقياسه على المجنون قياس مع الفارق، لأنَّ المجنون زال عقله بدون اختياره ولا إرادته، وكلامنا فيمن زال عقله بتناوله المسكر، وهو عالم أنَّه مسكر وحرام تناوله، فكيف يقاس على المجنون...؟ وابن حزم لا يأخذ بالقياس أصلاً، فكيف ساغ له الأخذ به هنا مع وجود هذا الفارق؟. وأمّا خبر حمزة رضي الله عنه، فهذا قد وقع منه وهو سكران قبل أن يُجرّم الخمر وشرب المسكر، وكلامنا في سكران تناول السكر بعد أن حرمه الله، وهو عالم بالتحريم، وقاصدٌ شره وهو يعلم أنه محرم ومسكر. ثم إنَّ ما قاله حمزة يخص الأقوال المكفّرة التي يكفر بها قائلها لو كان صاحباً، وكلامنا في إزهاق الأرواح البريئة. ثم إنَّ الأقوال يمكن إهدارها وعدم اعتبارها، أما إزهاق الأرواح فلا يمكن إلغاؤها، ولا رد الأرواح بعد زهوقها.

#### ٤٦ - الراجح هو قول الجمهور:

وبناء على ما تقدم فإنَّ الراجح رجحاناً ظاهراً هو قول الجمهور، بل لا نغالي إذا قلنا: إنَّ قولهم هو الصحيح الواجب المصير إليه، فيقتض من السكران المتعمد شرب المسكر وهو يعلم أنه مسكر ومحرم، فيقتض منه إذا قتل قتلاً عمداً عدواناً، لأنه يُنزَل منزلة العاقل رعاية لحق المجني عليه، ورعاية لمصلحة المجتمع، وسداً لذرائع الشر والفساد، لأنه إذا لم يجب القصاص على السكران القاتل، فهذا يشجع من يريد قتل خصمه على تناول المسكر،

(٣١) المحلّ في فقه الظاهرية والفقه العام للفقيه ابن حزم الظاهري ج ١١ ص ٣٤٤.

ثم يقتل خصمه، ويفلت من العقاب، وهذا لا يتفق ومنهج الشريعة في سد منافذ وسبل القتل العمد العدوان.

## الفرع الثاني أن يكون القاتل متعمداً

٤٧- دليل هذا الشرط وتعليله:

يشترط لوجوب القصاص على القاتل أن يكون متعمداً القتل قاصداً إياه، فإن كان مخطئاً فلا قصاص عليه، ودليل ما قلناه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ (٣٢)، إلا أن القتل الموجب للقصاص تقيد بوصف العمدية لقوله ﷺ: «العمد قود» أي موجب القتل العمد القود أي القصاص. وأيضاً فإن القتل الخطأ لا يوجب القصاص لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلِّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصْطَفُوا﴾ (٣٣)، فدلّ هذا على أن القصاص في القتل هو في القتل العمد، أي بأن يكون القاتل متعمداً القتل. وأما تعليل هذا الشرط من ناحية النظر فهو أن القصاص عقوبة متناهية في الشدة، لأن فيها إزهاق روح الجاني، فتستدعي هذه العقوبة جريمة متناهية في الشدة والإجرام. والجناية - وهي هنا القتل - لا تتكامل شدتها إلا بالعمدية، فتستوجب هذه الجناية - القتل العمد - هذه العقوبة وهي القصاص.

٤٨- خلو العمدية من شبهة عدمها:

ويجب أن تكون العمدية في جريمة القتل العمد خالية من شبهة عدم العمدية أي عدم قصد القتل، ويدل على ذلك أن النبي ﷺ شرط العمدية في القتل مطلقاً، لايجاب القصاص على القاتل بقوله عليه الصلاة والسلام: «العمد قود» والعمد المطلوب كشرط لوجوب القصاص هو العمد من كل وجه، ولا كمال للعمدية مع شبهة عدمها. ولأن الشبهة في هذا الباب ملحقة بالحقيقة، ولأن القاعدة المعتبرة في الشريعة الإسلامية «ادرؤوا الحدود بالشبهات» كما جاء في الحديث النبوي الشريف.

(٣٢) سورة البقرة، الآية ١٧٨.

(٣٣) سورة النساء، الآية ٩٢.

## ٤٩ - كيف تُعرف العمدية عند القاتل...؟

قلنا إنَّ الشرط في القاتل أن يكون متعمداً القتل قاصداً إياه، والعمدية في القتل تعني إرادة القتل والقصد إليه من قبل القاتل، وهذا من الأمور الخفية لأنَّ القصد مقره القلب، فكيف يمكن معرفته...؟ والجواب أنَّ القاعدة الفقهية «دليل الشيء في الأمور الباطنة يقوم مقامه» أي أنَّ الحكم الشرعي إذا كان مناطه أمراً خفياً فإنَّ الشرع يقيم مقامه شيئاً ظاهراً يربط به الحكم، من ذلك احتساب مدة الحمل أو ابتدائها، فإنَّ ابتداءها في الحقيقة من وقت وطء الزوج زوجته، وتلقيح بويضتها بباء الرجل، وكلُّ هذا من الأمور الخفية، فأقام الشرع مقامه شيئاً ظاهراً هو عقد النكاح الصحيح، أو الخلوة الشرعية بين الزوجين، فإذا جاءت الزوجة بولد لمدة ستة أشهر من تاريخ عقد النكاح، أو من تاريخه مع إمكان الدخول - أي تحقق الخلوة الشرعية - ثبت نسبه، لأنَّ أقل مدة حمل ستة أشهر، وقد ربطنا هذه المدة بشيء ظاهر محسوس، وهو تاريخ عقد النكاح، أو هو مع إمكان الدخول وحسبنا ابتداء مدة الحمل من هذا التاريخ.

وبناء على هذه القاعدة، فإننا نستدل على وجود قصد القتل وإرادته من خلال الآلة التي استعملها القاتل في جريمته، فإن كان من شأنها إحداث القتل، دلَّ ذلك على وجود قصد القتل عند الجاني. والفقهاء وإن اتفقوا على مضمون هذه القاعدة الفقهية، إلا أنهم اختلفوا فيما تنطبق عليه هذه القاعدة من آلات يستعملها القاتل في جريمته، أو أفعال يقوم بها لقتل المجني عليه. ونذكر فيما يلي أقوال فقهاء المذاهب المختلفة ثم أبين الراجح منها.

### ٥٠ - أولاً - مذهب الحنفية:

جاء في الهداية في فقه الحنفية «فالعمد ما تعمّد ضربه بسلاح أو ما أجرى مجرى السلاح كالمحدد من الخشب، وليطة القصب\*، والمرؤة\*\* المحددة والنار، لأنَّ العمد هو القصد، ولا يوقف عليه إلا بدليله وهو استعمال الآلة القاتلة فكان متعمداً فيه عند ذلك» (٣٤)، وجاء في البدائع للكاساني في فقه الحنفية أيضاً «أما الذي هو عمدٌ محض فهو أن يقصد القتل بحديد له حدٌّ أو طعن كالسيف والسكين والرمح وما أشبه ذلك أو ما يعمل عمل

(\*) ليطة القصب: قشرته. (الناشر).

(\*\*) المرؤة المحددة: من المرؤ وهو ضرب من الصَّوَّان يرقق ويمدّد، وهو من أصلب الحجارة. (الناشر).

(٣٤) الهداية وفتح القدير ج ١٠، ص ٢٠٥.

هذه الأشياء في الجرح والطنع كالزجاج والنار وليطة القصب والمروة والرمح الذي لاسنان له ونحو ذلك. وكذلك الآلة المتخذة من النحاس، وكذلك القتل بحديد لحدّ له كالعمود وصنجة الميزان وظهر الفأس ونحو ذلك. وإن قصد قتله بما يغلب فيه الهلاك مما ليس بجراح ولا طاعن كمدقة القصارين والحجر الكبير ونحوهما فهو شبه عمد عند أبي حنيفة. وعندهما - أي عند أبي يوسف ومحمد - والشافعي: عمدٌ. وعلى هذا يخرج قول أبي حنيفة في القتل بالثقل أنه لا يوجب القود - القصاص - خلافاً لهما وللشافعي. وجه قول أبي حنيفة: إنّ القتل بآلة غير معدة للقتل دليل عدم القصد، لأنّ تحصيل كل فعل بالآلة المعدة له فحصوله بغير ما أُعِدَّ له دليل عدم القصد، والثقل وما يجري مجراه ليس بمعد للقتل عادة، فكان القتل به دلالة عدم القصد، فتمكن في العمدية شبهة العدم. بخلاف القتل بحديد لحدّ له، لأنّ الحديد آلة مُعدّة للقتل من حيث الجملة، قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ (٣٥). وعلى هذا الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه: إذا خنق رجل رجلاً فقتله، أو أغرقه بالماء، أو ألغاه من جبل أو سطح فمات، أنه لا قصاص فيه عند أبي حنيفة، وعندهما يجب القصاص (٣٦).

#### ٥١ - خلاصة مذهب الحنفية:

والخلاصة في مذهب الحنفية أنّ المنظور إليه عند الإمام أبي حنيفة فيما يعتبر دليلاً على العمدية في القتل هو كون الآلة المستعملة في جريمة القتل مُعدّة للقتل، فلا يكفي في الآلة - لتدل على قصد القتل - أن يكون من شأنها حصول القتل بها. والمعدة للقتل كل حديد له حد، أو طعن، أو ما يعمل عمله في جسم المجني عليه من جرح أو طعن. أما غير ذلك من آلات غير معدّة للقتل، كالحجر الكبير، أو أفعال مهلكة كالإلقاء من شاهق فهي لا تصلح دليلاً على العمدية عند أبي حنيفة وإن كان القتل يحدث بها غالباً. وأما عند الصاحبين - أبي يوسف ومحمد - فالمنظور إليه فيما يعتبر دليلاً على قصد القتل هو كون الآلة، أو الفعل الذي باشره الجاني من شأنه إحداث القتل عادة كالحجر الكبير وإن لم يُعدّ للقتل، وكذا الأفعال التي من شأنها إحداث إزهاق روح المجني عليه عادة كالإلقاء من

(٣٥) البدائع ج ١٠، ص ٤٦١ وما بعدها. والثقل هو ما ليس له حدّ كالعصا والحجر. وآية ﴿وَأَنْزَلْنَا

الحديد فيه بأس شديد﴾ في سورة الحديد ورقمها ٢٥.

(٣٦) البدائع، المرجع السابق، ج ١٠، ص ٤٦١ وما بعدها.

شاهق، أو الإغراق بالماء، فكل ذلك وأمثاله يعتبر دليلاً على العمدية أي على قصد القتل.

## ٥٢- ثانياً - مذهب الزيدية:

جاء في الناجح المذهب في فقه الزيدية ما يستدل به على العمدية في جريمة القتل (واعلم أن جناية الخطأ هي ما وقعت على أحد أمور أربعة:

(الأول): ما وقع بسبب هو متعمدٌ فيه في حق عام من حجر أو نار أو غيرهما ولو نعد السبب.

(الثاني): أو وقعت الجناية من آدمي غير مكلف كالصبي والمجنون.

(الثالث): أو كان الفاعل بالغاً عاقلاً لكنه غير قاصد المقتول، بل قصد غيره كأن يرمي صيداً فأصاب رجلاً، أو كان يقصد تعدياً كأن يقصد زيدا فيصيب عمراً.

(الرابع): أو كان الفاعل غير قاصد القتل، بل قصد إيلاام المجني عليه فقتله، فإنه خطأ إذا كانت الجناية بما مثله لا يقتل في العادة باعتبار المجني عليه، نحو أن يضربه بنعله أو بطرف ثوبه أو نحو ذلك غير قاصد قتله، فيموت من ذلك، وعرف أن موته حصل بها نحو أن يكون في مقتلٍ فإنه يكون خطأ)، وأن لا تقع الجناية على أي هذه الأمور الأربعة فعمدٌ، وذلك بأن تكون الجناية بمباشرة من مكلف قاصد للمقتول بما مثله يقتل في العادة، أو قصد القتل بمثله لا يقتل في العادة بالنظر إلى المجني عليه، فمن مات بذلك فإنه يُقتل فاعله. وقال في حاشية السحولي: (فلو قصد القتل ولو بمثله لا يُقتل. أو كان مثله يقتل ولم يقصد القتل فإنه يكون عمداً)<sup>(٣٧)</sup>. ومعنى ذلك أن القتل يعتبر عمداً إذا استعمل آلة من شأنها إحداث القتل في العادة، وكذا يعتبر عمداً إذا قصد القتل واستعمل آلة من شأنها عدم القتل ولكن المجني عليه مات بها.

## ٥٣- ثالثاً - مذهب الشافعية:

جاء في المذهب للشيرازي في فقه الشافعية (ويجب القصاص بجناية العمد وهو أن يقصد الإصابة بما يقتل غالباً)<sup>(٣٨)</sup> وفي هذا يكون مذهب الشافعية مثل مذهب أبي يوسف

(٣٧) الناجح المذهب وحاشية السحولي ج ٤، ص ٢٨٩-٢٩١.

(٣٨) المذهب للشيرازي ج ٢، ص ١٧٢.

ومحمد صاحبي أبي حنفية ، كما ذكرنا من قبل.

#### ٥٤- رابعاً- مذهب الظاهرية :

يلخص الإمام ابن حزم الظاهريُّ مذهب الظاهرية بخصوص ما يستدل به على العمدية بقوله: (إن ما تعمد به المرء مما قد يموت من مثله المجنيُّ عليه وقد لا يموت من مثله، إذا حصل له القتل فهو عمد. وإذا تعمد الجاني الاعتداء على المجنيُّ عليه بما لا يموت أحد أصلاً من مثله فهذا ليس قتل عمد ولا خطأ ولا شيء فيه إلا الأدب فقط)<sup>(٣٩)</sup>. ثم قال ابن حزم فيما يُقتل به القاتل: (يُقتل قاتل العمد بأي شيء قتل به ... وكذلك إن قتله جوعاً أو عطشاً جُوعٌ وعُطشٌ حتى يموت ولا بد...) <sup>(٤٠)</sup>. ومعنى ذلك أن القاعدة عند الظاهرية أن كل آلة يمكن أن تحدث بها الوفاة إذا استعملها الجاني فمات بها المجنيُّ عليه كان الجاني قاتلاً عمداً، وكذلك يستدل على عمديته بأي فعل من شأنه إحداث الوفاة به، أو في الأقل يمكن أن تحصل به الوفاة. أما إذا استعمل الجاني في اعتدائه على المجنيُّ عليه آلة لا يموت بها عادة فإذا استعملها ومات المجنيُّ عليه، فلا يعتبر قاتلاً لا عمداً ولا خطأ، كما لو ضرب المدرس طالباً بمسطرة أو بعضاً رفيعة أو لطمه لكمة فمات، فلا يعتبر ذلك منه لا قتلاً عمداً ولا خطأ.

#### ٥٥- خامساً- مذهب الحنابلة:

قال الإمام الحنكيلي: (فالعمد ما ضربه بحديدة أو خشبة كبيرة فوق عمود القسطاط، أو حجر كبير، الغالب فيه أن يقتل مثله، أو أعاد الضرب بخشبة صغيرة، أو فعل به فعلاً الغالب من ذلك الفعل أنه مُتلف أي يحدث القتل)، وقال الإمام ابن قدامة الحنكيلي تعليقاً على هذا القول وشرحاً له، وتلخيصاً لمذهب الحنابلة وإشارة إلى غيرهم، قال رحمه الله تعالى: (وجملة ذلك أنَّ العمد نوعان:

(أحدهما): أن يضربه بمحددٍ وهو ما يقطع ويدخل في البدن كالسيف والسكين والسنان وما في معناه مما يحدد فيجرح، من الحديد والنحاس والرصاص والذهب والفضة والزجاج والحجر والقصب والخشب فهذا كله إذا خرج به جرحاً كبيراً فمات فهو قتل عمد

(٣٩) المحلى لابن حزم ج ١٠، ص ٣٤٣.

(٤٠) المحلى لابن حزم ج ١٠، ص ٣٧١.



لا خلاف فيه بين العلماء فيما علمناه. فأما إذا جرحه جرحاً صغيراً كشرطة الحجام ، أو غرزه بإبرة أو شوكة ، نظرت: فإن كان في مقتل كالقواد والصدغ فمات، فهو عمد، لأن الإصابة في المقتل كالجرح بالسكين في غير المقتل. وإن كان في غير مقتل، نظرت: فإن كان قد بالغ في إدخالها في البدن، فهو كالجرح الكبير، لأنه يفضي إلى القتل كالكبير.

(النوع الثاني): (القتل بغير المحدد بما يغلب على الظن حصول زهوق الروح به عند استعماله، فهذا قتل عمد موجب للقصاص أيضاً وبه قال النخعي والزهرى وابن سيرين وحماد وعمر بن دينار وابن أبي ليلى ومالك والشافعي وإسحاق وأبو يوسف ومحمد صاحباً أبي حنيفة) (٤١).

## ٥٦- القول الراجح فيما يستدل به على العمدية في القتل:

والراجح فيما يدل على العمدية في القتل وقصد القاتل إياه هو كون الآلة التي استعملها القاتل، أو الفعل الذي قام به الجاني من شأنها إحداث القتل غالباً في المجني عليه، أو أنَّ القاتل استعمل آله أو فعله في مقتل من جسم الإنسان، ففي هذه الحالات يستدل على العمدية بوجود واحد من هذه الثلاثة الأمور: آلة تقتل غالباً، أو فعل يقع به موت المجني عليه غالباً، أو استعمل آلة صغيرة في مقتل، أو تكرير فعل أدى إلى الوفاة. فهذا هو الضابط فيما يدل على (عمدية) القاتل وقصده القتل، دون تقييد بنوع معين من آلات القتل، أو بنوع معين من الضرب. فكل ما يصلح أن يكون دليلاً على عمدية القاتل وقصده، أخذنا به سواء كان سلاحاً أو غيره، محدد أو غير محدد، مُعدّاً للقتل ويستعمل فيه، أو غير مُعدّد للقتل ولا يستعمل فيه عادة. ويدل على ترجيحنا هذا ما رواه أنس رضي الله عنه، قال: «إن يهودياً رَضَّ رأس جارية بين حجرين، فقيل لها: من فعل بك هذا؟ فلان أو فلان حتى سُمِّي اليهودي، فأومات برأسها، فجيء به، فاعترف، فأمر النبي ﷺ أن يُرَضَّ رأسه بحجرين» متفق عليه. وقال فيه الشوكاني: وفيه دليل على ثبوت القصاص في القتل بالمثل (٤٢). واحتج به أيضاً ابن قدامة الحنبلي، وقال: إن الحجر الكبير ونحوه يقتل غالباً فأشبهه المحدد. ثم قال ابن قدامة: وأما الحديث الذي احتج به أبو حنيفة فيحمل على المثل الصغير، لأنه ذكر معه العصا والسوط وقرن به الحجر، فدل على أنه أراد به ما يشبههما

(٤١) المغني ج ٧، ص ١٣٧ وما بعدها.

(٤٢) نيل الاوطار للشوكاني ج ٧، ص ١٨-٢٢.

كالحجر الصغير. ولأنه لا يصح ضبط دليل العمدية بإحداث الجرح بالمحدد بدليل ماله قتله بالنار أو بمثل الحديد الذي لا حدّ له<sup>(٤٣)</sup>.

٥٧- ما يستدل به على العمدية على القول الذي رجحناه:

وعلى القول الذي رجحناه فيما يستدل به على العمدية عند القاتل، يعتبر ما يأتي دليلاً على قصد القتل عند القاتل وبالتالي وجوب القصاص عليه<sup>(٤٤)</sup>.

٥٨- أولاً- القتل بالمثل الكبير:

أي أن يضربه بمثقل كبير يقتل مثله غالباً سواء أكان من حديد كالمطرقة والسندان أو بحجر ثقيل أو بخشبة كبيرة. أو تلقى عليه صخرة أو خشبة كبيرة ونحو ذلك مما يقع به القتل غالباً.

٥٩- ثانياً- الفعل القاتل:

كما لو عصر خصيتيه عصراً شديداً فقتله بعصر يقتل مثله غالباً، فعليه القصاص. وإن لم يكن كذلك ومات المجني عليه، فالجناية عمد الخطأ وفيه الدية. وإذا قُلّ الفعل وصغر الاعتداء جداً، كالضربة بالقلم والإصبع في غير مقتل ونحو هذا مما لا يتوهم القتل به فلا قصاص ولا دية، لأنّ المجني عليه لم يمت به. وكذلك إن مسه بالسكين ولم يضربه بها فمات فلا قصاص ولا دية، لأنّ الدية إنما تجب بالقتل وليس هذا بقتل.

٦٠- ثالثاً- القتل بالمثل الصغير:

ولو ضربه بمثقل صغير كالحجر الصغير، أو ضربه بيده في مقتل من بدنه أو في حال ضعف المضروب لمرض أو صغر، أو في زمن مفرط في الحرّ أو البرد بحيث تقتله تلك الضربة، أو كرّر الضرب بيده أو بخشبة صغيرة حتى قتله. ففيه القصاص، لأنه قتل عمد دلّ على عمديته إصابة المجني عليه في مقتل، أو نظراً لحال المجني عليه، أو للظروف المحيطة به.

(٤٣) المغني ج ٧، ص ١٣٩.

(٤٤) المغني ج ٧، ص ٦٣٩.

## ٦١- رابعاً - القتل بالشنق أو بالخنق:

ولو قتله بشتقه بجبل، أو بخنقه وهو على الأرض بيديه، أو بمندبل أو وسادة أو شيء يضعه على فمه وأنفه، أو يضع يديه عليها فيموت خنقاً، فهذا إن فعله الجاني مدة يموت بمثلها غالباً فمات فهو قتل عمد وفيه القصاص، لأنَّ الجاني بفعله هذا يكون متعمداً قتل المجني عليه بما يُقتل به غالباً، وبهذا قال عمر بن عبدالعزيز، وهو مذهب الحنابلة والنخعي والشافعي. وإن فعله الجاني -أي سدّ فم المجني عليه وأنفه- مدة لا يموت في مثلها غالباً فمات فهو عمد الخطأ إلا أن يكون ذلك سيراً في العادة بحيث لا يتوهم الموت منه فلا يوجب قصاصاً ولا دية، لأنه بمنزلة لمسه، وليس في اللمس قصاص. وإن خنقه وتركه ملقى على الأرض حتى مات، ففيه القصاص، لأنَّه مات من سراية جنايته وهي الخنق، فهو كالذي يموت من سراية الجرح الذي أحدثه فيه الجاني. وإن تنفس بعد الخنق وصحَّ ثم مات فلا قصاص على الجاني، لأن الظاهر أنه، لم يمت منه فأشبه ما لو اندمل جرحه ثم مات.

## ٦٢- خامساً - الإلقاء من شاهق:

ولو ألقاه من شاهق كرأس جبل أو حائط عالٍ يهلك به الملقى غالباً، فمات بسبب ذلك، فقتل عمد وفيه قصاص.

## ٦٣- سادساً - الإلقاء في نار أو ماء:

ولو ألقاه في نار أو ماء يغرقه ولا يمكنه التخلص منه إما لكثرة الماء أو النار أو لعجزه عن التخلص مما وقع فيه، لمرضه أو صغره أو لشيخوخته أو لكونه مربوطاً بوثاق، أو لمنعه من الخروج منه من قبل الجاني، فهذا كله عمد يُقتل به غالباً وفيه القصاص.

وإن ألقاه في ماء يسير يمكنه الخروج منه، ولكنه بقي فيه باختياره حتى مات فلا قصاص فيه ولا دية، لأنَّ إلقاء الجاني له بالماء لم يقتله، وإنما حصل موته ببقائه فيه، وهو فعل نفسه، فلم يضمّنه غيره بقصاص ولا دية. وإن تركه في نار، أو ألقاه فيها، وكان يمكنه التخلص منها، لقلتها أو لكونه في طرف منها، ويمكنه الخروج منها بأدنى حركة، فلم يخرج حتى مات، فلا قصاص، لأنَّ هذا لا يقتل غالباً. ولكن هل يضمّنه بوجوب الدية عليه؟ فيه وجهان:

(أحدهما): لا يضمّنه لأنه هو أهلك نفسه ببقائه في النار.

و(الثاني): يضمّنه، لأنه هو الذي ألقاه، وهذا الإلقاء أفضى به إلى الموت، وترك التخلص من النار مع القدرة لا يسقط الضمان، كما لو جرحه وترك مداواة جرحه، وفارق الماء، لأنه لا يهلك بنفسه، ولهذا يدخله الناس للسباحة والغسل والصيد، وأما النار فقليلها مهلك، ولأنّ النار لها حرارة شديدة وتزعج من فيها حتى تجعله لا يهتدي إلى طريق التخلص منها.

#### ٦٤ - سابعاً - ألقاه في ماء فالتقمه الحوت:

وإن ألقاه في لجة ماء لا يمكنه التخلص منها، فالتقمه حوت، ففيه وجهان:

(الأول): عليه القصاص لأنه ألقاه في مهلكة فهلك فأشبه ما لو غرق فيها.

(الثاني): لا قصاص عليه، لأنه لم يهلك بها أشبه ما لو قتله آدمي آخر بعد إلقائه في لجة الماء.

وإن ألقاه في ماء يسير فأكله سبع أو التقمه حوت أو تمساح، فلا قصاص عليه، لأنّ الذي فعله الجاني لا يقتل غالباً، ولكن عليه الدية، لأنه هلك بفعله.

#### ٦٥ - ثامناً - جمع الجاني المجنيّ عليه مع حيوان:

وإن جمع الجاني بين المجنيّ عليه وبين أسد أو نمر في مكان ضيق، فقتله الأسد أو النمر، فهذا الفعل من الجاني قتل عمد. وكذلك لو جمع الجاني بين المجنيّ عليه وبين حية في مكان ضيق، فنهشته الحية فقتلته بلسعها وسمها، فعليه القصاص.

#### ٦٦ - تاسعاً - الحبس مع منع الطعام والشراب عنه:

وإذا حبس الجاني المجنيّ عليه في مكان، ومنع عنه الطعام والشراب مدة لا يبقى فيها حياً، فمات، فعليه القصاص، لأنّ ما فعله يقتل غالباً، ويدل على تعمدته القتل. وإن حبسه مدة لا يموت في مثلها غالباً ومات، فهو عمد الخطأ. وإن شككنا في هذه المدة من جهة حصول الموت فيها غالباً، لم يجب القصاص، لأننا شككنا في سبب القصاص، ولا يثبت الحكم مع الشك في سببه سيما القصاص الذي يسقط بالشبهات.

## ٦٧- عاشرًا- القتل بالسم:

وإن سقاه سماً، أو أطعمه شيئاً قاتلاً، فمات، فهو قتل عمد يوجب القصاص على الجاني إذا كان ما سقاه من سم أو أطعمه من شيء يقتل غالباً.

## ٦٨- تعيين القاتل العمد إذا تعدد الجناة:

وإذا اعتدى أكثر من واحد بالتعاقب على المجني عليه، ومات المجني عليه بسبب اعتدائهم، فكيف نعين القاتل العمد من هؤلاء المعتدين حتى نوجب عليه القصاص؟ والجواب: أن لهذه الحالة عدة صور، ولكل صورة حكمها على النحو التالي:

## ٦٩- الصورة الأولى من تعيين القاتل:

إذا كان اعتداء الأول أخرج المجني عليه من حكم الحياة المعتادة وفوتها عليه بجنايته، فإنه يعتبر هو القاتل العمد دون الآخرين الذين جاء اعتداؤهم بعده، مثل أن يكون الأول قد قطع حشوته - أي ما في بطنه - وأبانها منه، أو ذبحه، ثم جاء الثاني فضرب عنقه، فالأول هو القاتل، لأنه لا تبقى مع جنايته حياة، فالقود عليه خاصة، وعلى الثاني التعزير، كما لو جنى على ميت. ولو عفا ولي المقتول على الدية، فهي على الأول وحده، لأنه هو القاتل العمد وحده دون الثاني. وإن كان جرح الأول يجوز معه بقاء الحياة مثل شق البطن من غير قطع الحشوة وإبانتها، أو قطع طرفاً من المجني عليه، ثم جاء الآخر فضرب عنقه فالثاني هو القاتل لأن الأول لم يخرج بجنايته المجني عليه من حكم الحياة، فيكون الثاني هو المفوت عليه الحياة، فيكون هو القاتل العمد دون الأول وعليه القود وحده - أي القصاص - أو الدية كاملة إن عفا عنه، وهذا مذهب الحنابلة وقال عنه ابن قدامة الحنبلي: ولا أعلم فيه مخالفاً<sup>(٤٥)</sup>.

ولو كان جرح الجاني الأول يفضي إلى الموت لاحالة، مثل خرق الكبد ونحوها إلا أنه لا يخرج المجني عليه من حكم الحياة بل تبقى معه الحياة، المستقرة إلى حين، فإذا جاء الثاني فقطع عنق المجني عليه، فالقاتل هو الثاني، لأنه فوت على المجني عليه حياة مستقرة ولو إلى حين فيكون عليه القصاص، كما لو قتل مريضاً لا يرجى برؤه. بدليل أن سيدنا عمر بن

(٤٥) المغني ج ٧، ص ٦٨٣. والقود هو القصاص، ولعله سمي بذلك لأن المقتص منه في الغالب يقاد بشيء يربط فيه أو بيده إلى القتل فسمي القوداً لذلك.

الخطاب لما جرح دخل عليه الطبيب، فلما علم أنه ميتٌ بجرحه، قال له: اعهد إلى الناس فعهد إليهم، وأوصى، وجعل الخلافة إلى أهل الشورى، فقبل الصحابة عهده ووصاياه، فعلم أنَّ حكم الحياة كان باقياً<sup>(٤٦)</sup>.

#### ٧٠- الصورة الثانية من تعيين القاتل:

إذا ألقى شخص شخصاً من شاهقٍ فتلقاه آخرٌ بسيفٍ فقتله، فالقصاص على الثاني الذي تلقاه بسيفه وقتله به، لأنه قوّت عليه حياته قبل أن يصير إلى حالة ميؤوس فيها من حياته، فأشبه ما لو رماه إنسان بسهم قاتل فقطع آخر عنقه قبل وقوع السهم فيه. وهذا مذهب الحنابلة، وهو قول الشافعي إن رماه من مكان يجوز أن يسلم منه، وإن رماه من شاهق لا يسلم منه المرمي، ففيه وجهان عند الشافعي:

(أحدهما): على القاتل القصاص وليس على الملقى.

(الثاني) الضمان عليهما بالقصاص أو بالدية عند سقوط القصاص، لأن كلا منهما سبب لإهلاك المجني عليه. ولكن يُرد على قول الشافعي بأن الإلقاء سبب والقتل مباشرة وإذا اجتمع السبب والمباشر، انقطع حكم السبب.

#### ٧١- الصورة الثالثة من تعيين القاتل:

إذا قطع شخص يد المجني عليه من الكوع ثم قطعها آخر من المرفق ثم مات المجني عليه فإن كانت جراحة الأول برئت قبل قطع الثاني، فالثاني هو القاتل وحده وعليه القصاص أو الدية الكاملة إن عفا ولي القتل عن الاقتصاص منه أي عن قتله. وللولي قطع يد الأول أو نصف الدية. وإن لم تكن جراحة الأول قد برئت فهما قاتلان وعليهما القصاص في النفس، وإن عفا ولي القتل عن الدية وجبت هذه الدية عليهما، وهذا مذهب الحنابلة وبه قال الشافعي. وقال أبو حنيفة: القاتل هو الثاني وحده ولا قصاص على الأول في النفس لأن قطع الثاني قطع سراية جرح الأول ومات بعد زوال جنايته فأشبه ما لو اندمل جرحه. وقال مالك: إن قطع الثاني عقيب قطع الأول قتلاً جميعاً قصاصاً، وإن عاش بعد قطع الأول، ومات عقيب قطع الثاني، فالثاني هو القاتل وحده<sup>(٤٧)</sup>.

(٤٦) المغني ج ٧، ص ٦٨٤.

(٤٧) المغني ج ٧، ص ٦٣٧-٦٧٨.

٧٢- إذا اشترك في القتل من لا يُقتَص منه فما الحكم؟ (٤٨).

إذا قام في أحد المشتركين في جريمة القتل مانع من القصاص فهل يستفيد من هذا المانع بقية المشتركين في جريمة القتل فلا يُقتَص منهم؟ كما لو اشترك صبي أو مجنون مع بالٍ عاقل في القتل؟ للفقهاء أقوال:

٧٣- القول الأول:

لاقصاص على واحد منهم ، وهذا هو الصحيح من مذهب الحنابلة، وبهذا قال الأوزاعي وأبو حنيفة وأصحابه وهو أحد قولي الشافعي. ويمكن أن يُستدل لهذا القول بأن في هذا القتل شبهة عدم القتل العمد بالنسبة لمن لم يقم فيه مانع القصاص، لأنه يحتمل أن يكون فِعْلٌ من لا يجب عليه القصاص، لمانع فيه هو الذي أزهق روح المجني عليه، والحدود تدرأ بالشبهات كما جاء في الحديث النبوي الشريف.

٧٤- القول الثاني:

إنَّ القصاص يجب على البالغ العاقل من المشتركين في الجريمة، أي لا: يستفيد من مانع القصاص إلا من قام فيه هذا المانع دون من لم يقم فيه، وهذا القول هو مذهب الزيدية ورواية عن الإمام أحمد بن حنبل، وهو قول الإمام مالك، والقول الثاني للشافعي وروي ذلك عن قتادة والزهري وحاد. والحجة لهذا القول أنَّ القصاص عقوبة تجب على من قام بموجبها، فهي إذن جزاء فعله، فمن كان فعله عمداً عدواناً وجب عليه القصاص، ولا ينظر إلى حال شريكه وما قام فيه من مانع عن القصاص، ولأن من لم يقم فيه مانع القصاص قد شارك في القتل العمد عدواناً، فوجب عليه القصاص، ولأن الإنسان يؤخذ بفعله لا بفعل غيره، ولأن سقوط القصاص عمن قام فيه مانع القصاص كالصبي والمجنون إنما كان ذلك لمعنى فيه، كعدم التكليف مثلاً كما في الصبي والمجنون، وهذا شيء يخصه ولا يتعلق بغيره، فلا يقتضي سقوط القصاص عنه سقوطه أيضاً عن شريكه الذي قام بالجريمة ولم يقم فيه مانع القصاص. ثم إنَّ المصلحة تقتضي إيجاب القصاص على من لم يقم فيه مانع الاقتصاص منه، حتى لا يتجرأ أحد على القتل بإشراك

(٤٨) المغني ج ٧، ص ٦٧٧-٦٧٨، البدائع ج ١٠، ص ٤٦٢٠-٤٦٢١، بداية المجتهد ج ٢، ص ٢٣٢، شرح الأزهاري لابن مفتاح في فقه الزيدية ج ٤، ص ٤٠٧ الأحكام للإمام الهادي في فقه الزيدية ج ٢، ص ٢٩٦.

من لا يقتص منه معه في الجريمة.

## ٧٥- القول الراجح:

وبالرغم من وجاهة وقوة حجة القول الثاني إلا أن الراجح - كما يبدو لنا - هو القول الأول، وهو عدم وجوب القصاص على أحد منهم، وإنما تجب عليهم الدية بالسوية مناصفة إن كانوا اثنين، ومثالثة إن كانوا ثلاثة وهكذا. والحجة لهذا الترجيح أن هناك شبهة قوية في توافر حدوث إزهاق روح المجني عليه من قبل واحد بعينه من المشتركين في الجريمة، فقد يكون فعل من لا يقتص منه هو الذي أزهاق روح المجني عليه وهو احتمال ليس بالبعيد فكيف نقتص من غيره. ولكن إذا ثبت أن اشتراك من قام فيه مانع القصاص بتدبير من القاتل الآخر، لينجو من القصاص، فالراجح في هذه الحالة إيجاب القصاص عليه رداً لقصده السيء، ودرأ للمفاسد والأضرار عن الجماعة.

## ٧٦- الممسك والمباشر في جريمة القتل:

إذا أمسك شخص شخصاً فقتله آخر، فالقصاص على القاتل لا على الممسك، لأن القاتل هو الذي قام بفعله بقتل المجني عليه مباشرة. وأما الممسك فإن لم يعلم أن القاتل يقتله فلا شيء عليه، لأنه متسبب والقاتل مباشر، فيسقط معه حكم المتسبب. وإن أمسكه له ليقضه فقتله، فقد اختلفت الرواية عن أحمد بن حنبل، فروي عنه أنه يُحبس حتى يموت، وهذا قول عطاء وربيعة وروي ذلك عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وعن أحمد بن حنبل رواية أخرى: أن الممسك يُقتل أيضاً قصاصاً وهو قول الإمام مالك، لأنه لو لم يمسكه لما قدر القاتل على قتله وبإمساكه تمكن من قتله، فالقتل في الحقيقة حاصل بفعلهما، فيكونان شريكين في هذا القتل، فيجب عليهما القصاص، كما لو جرحاه ومات بجرحهما. وقال أبو حنيفة والشافعي وأبو ثور وابن المنذر: يُعاقب الممسك ويأثم ولا يُقتل، لأن النبي ﷺ قال: «أعتى الناس على الله من قتل غير قاتله» والممسك غير قاتل فلا يجوز قتله، ولأن الممسك قام بالإمساك وهو سبب غير ملجئ، فإذا اجتمعت معه المباشرة كان الضمان على المباشر كما لو لم يعلم الممسك أن القاتل سيقتله. واحتج ابن قدامة الحنبلي للرواية الأولى عن أحمد بأن الممسك يحبس حتى يموت، احتج بما رواه الدارقطني بإسناده عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «إذا أمسك الرجل وقتله الآخر، يقتل الذي قتل،



ويحبس الذي أمسك»، ولأنه بإمساكه يكون قد حبسه إلى الموت فيحبس إلى الموت كما لو حبسه عن الطعام أو الشراب حتى مات، فإننا نفعل به ذلك حتى يموت<sup>(٤٩)</sup>.

وقال الزيدية: لا يجب شيء من القصاص أو الدية على الممسك لغيره والمصبر لغيره إلا الأدب. فلو أمسك رجل رجلاً أو حبسه حتى جاء غيره - ممن تضمن جنايته كالآدمي - فقتله، فالقصاص على القاتل لا على الممسك والحابس، وإنما عليهما التأديب<sup>(٥٠)</sup>.

#### ٧٧- رأي الشوكاني:

ذكر الفقيه الشوكاني حديث الدارقطني الذي ذكرناه واحتج به ابن قدامة الحنبلي، قال الشوكاني في هذا الحديث ودلالته: «الحديث دليل على أن الممسك للمقتول حال قتل القاتل له لا يلزمه القصاص، ولا يُعدّ فعله مشاركة حتى يكون ذلك من باب قتل الجماعة بالواحد، بل الواجب حبسه فقط. والحبس المذكور في الحديث الشريف جعله الجمهور موكولاً إلى نظر الإمام في طول المدة وقصرها، لأن الغرض تأديبه وليس المقصود استمراره محبوساً إلى الموت<sup>(٥١)</sup>».

#### ٧٨- القول الراجح:

والراجح أن الممسك الذي يمسك المجني عليه ليقتله آخر، يعاقب بالحبس كما جاء في الحديث النبوي الشريف. ومدة الحبس ينبغي أن تحمل إلى الموت، لأن الأصل في العقوبة أنه بقدر الجريمة، وتحقق المساواة بين عقوبة الممسك وجريمة إمساكه بحبسه إلى الموت، وهو قول عطاء وربيعة، وقبلهما قول علي رضي الله عنه، وبعدهم الإمام أحمد بن حنبل في رواية عنه.

### الفرع الثالث أن يكون القاتل مختاراً

#### ٧٩- تمهيد:

نريد بهذا الشرط - شرط الاختيار- أن يرتكب القاتل جريمة القتل بمحض إرادته

(٤٩) المغني ج٧، ص ٧٥٥-٧٥٦.

(٥٠) التاج المذهب ج٤، ص ٢٨٧.

(٥١) نيل الاوطار للشوكاني ج٧، ص ٢٦.

واختياره، أي ليس بتأثير خارجي عليه كما في الإكراه الملجئ. وبدون أن يأمره أحدُ بقتل غيره كما في أمر السلطان أخذ أتباعه أو مأموريه بقتل شخص. فإذا ارتكب الشخص جريمة القتل العمد العدوان تحت تأثير الإكراه الملجئ، أو تنفيذاً لأمر الأمر، فعلى من يجب القصاص؟ هي يجب على المباشر دون المكره؟ أو على كليهما؟ أو على المكره دون المباشر؟ والمأمور إذا نفذ ما أمره به السلطان أو غيره من قتل شخص بريء فهل يجب القصاص على المأمور المنفذ المباشر للقتل أم على الأمر؟ أم على كليهما؟ هذه هي نقاط موضوع الفرع لعلاقتها بشرط الاختيار في القاتل. ونذكر فيما يلي أقوال الفقهاء وما استدلوا به في هذه المسائل ثم نبين الراجح منها إن شاء الله تعالى.

#### ٨٠- أولاً - الإكراه على القتل (٥٢):

إذا أكره شخص شخصاً إكراهاً ملجئاً - كأن هدده بالقتل - إن لم يقتل فلاناً بغير وجه حق، فقتله، فعلى من يجب القصاص؟ أقوال عند الفقهاء نذكرها وأدلتها فيما يلي:

#### ٨١- القول الأول:

يجب القصاص على المكره وهذا مذهب الزيدية وقول الإمام زفر صاحب أبي حنيفة، ومن حجته لقوله هذا أن المكره (بفتح الراء) مباشر للقتل وأن المكره (بكسر الراء) متسبب في وقوع القتل، والمباشرة تقطع حكم السبب كالحافر مع الدافع، والأمر مع القاتل. (٥٣) ويمكن الاحتجاج لهذا القول بأن يقال: قال تعالى في كتابه العزيز: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ (٥٤). والمراد بالسلطان استيفاء القصاص من القاتل. والمكره المباشر هو القاتل حقيقة، لأن القتل فعل مادي هو ازهاق روح إنسان حي وقد تحقق منه فيكون هو القاتل حقيقة، ولذلك يلحقه الإثم، إثم القتل، فيجب أن يلحقه

٥٢- المغني ج ٧، ص ٦٤٥، ٧٥٧-٧٥٨، المهذب ج ٢ ص ١٧٧، نهاية المحتاج للرملي ج ٧ ص ٢٤٥-٢٤٦، البدائع ج ١٠ ص ٤٦٣، المبسوط ج ٤ ص ٧٦، أحكام القرآن لابن العربي ج ٣ ص ١١٦٥، حاشية الدسوقي في فقه المالكية ج ٤ ص ٢٤٥ التاج المذهب في فقه الزيدية ج ٤ ص ٢٨٨.

(٥٣) يريد تمثيل الحافر والدافع، أن من حفر حفرة في الطريق العام كان متعدياً بحفره، ولكن إذا دفع شخص شخصاً وأوقعه في الحفرة فمات فيها كان القصاص عليه، لأنه باشر فعل الدفع الذي أزهق روح المدفوع فيقتص منه لا من الحافر.  
(٥٤) الآية في سورة الإسراء ٧٣.

أيضاً حكم القتل وهو القصاص، لأنه قتله عمداً عدواناً. وكونه مكرهاً -والإكراه من حالات الضرورة- لا يصلح حجة لإسقاط القصاص عنه، لأنَّ الاضطرار لا يبطل حق الغير، وإن كان الاضطرار قد يرفع الإثم عن المضطر مع بقاء حكم فعله كما في متلف مال غيره مضطراً، يرفع اضطراره عنه إثم الإتلاف ولكن لا يسقط عنه حق الغير في ضمان ما أتلفه من ماله. ويقال أيضاً: إِنَّ الإكراه لم يَسْلُبِ المكرَ اختياريه ولا قصده وإنما وجه اختياره إلى قتل بريء، ليدفع عن نفسه الهلاك وليس هذا الفرض بمسقط عن نفسه القصاص، لأنَّه لا يحق للإنسان أن يدفع عن نفسه الهلاك بإهلاك غيره.

## ٨٢- القول الثاني:

يجب القصاص على الاثنين: المكرِّه الأَمْر، والمكرِّه المباشِر، وهذا مذهب الحنابلة، وبه قال الإمام مالك، وهو قول الشافعية في وجوب القصاص على المكرِّه، وعلى القول الثاني وهو الراجح في مذهبهم بالنسبة لوجوب القصاص على المكرِّه المباشر. والحجة لهذا القول ما يأتي:

أ - بالنسبة للمكرِّه (بكسر الراء) لأنه تسبب إلى قتل المجني عليه بما يفضي إلى القتل غالباً فأشبه ما لو رماه بسهم فقتله، أو كشهود القصاص إذا رجعوا عن شهادتهم بعد أن نُفِذَ القصاص بالمشهود عليه فإنَّه يُقْتَصُّ منهم لتسببهم في قتل المشهود عليه وهو بريء.

ب - وأما بالنسبة لوجوب القصاص على المكرِّه المباشر فلأنَّه قتله ظلماً لاستبقاء حياة نفسه فأشبه ما لو اضطر إلى الأكل فقتله ليأكله، وليس من حق الإنسان أن يُهْلِكَ غيره ظلماً وعدواناً ليدفع الهلاك عن نفسه.

## ٨٣- القول الثالث:

القصاص يجب على المكرِّه الأَمْر لا على المكرِّه المباشر، وهذا قول أبي حنيفة وصاحبه محمد بن الحسن. والحجة لهذا القول ما يأتي:

أ - قوله ﷺ: « عفي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ». وهنا يرتكب القتل على وجه الإكراه عليه فلا يجب عليه القصاص لأنَّ فعله أي حكمه معفو عنه .

ب - أنَّ المكرِّه بالإكراه صار كالآلة بيد المكرِّه، والقصاص يكون على مستعمل الآلة وليس على الآلة، لأنَّ الإنسان يصلح أن يكون آلة بيد غيره في جريمة القتل بأن يلقيه على

غيره فيقتله، وعلى هذا فلا يكون على المباشر القاتل شيءٌ لا قصاصٌ، ولا ديةٌ، ولا كفارةٌ.

ج- بقاء الإثم على المكره المباشر لا يدل على بقاء حكم القتل في حقه لأنها قد يفترقان، ألا يرى لو قال إنسان لغيره: اقطع يدي فقطعها كان المباشر المأمور بالقطع أثماً بالقطع ولا شيء عليه من حكم القطع، لجعل الأمر كأنه هو القاطع ليده واعتبار المباشر آلة القطع.

#### ٨٤- القول الرابع:

لا قصاص على المكره ولا على المكره المباشر. وهذا قول الإمام أبي يوسف صاحب أبي حنيفة، وإنما تجب الدية فقط على المكره الأمر. والحجة لهذا القول ما يأتي:

أ- إن المكره لم يباشر القتل فهو كحافر الحفرة في الطريق العام إذا سقط فيها إنسان. والمكره مضطر على قتل غيره فأشبهه المرمي به على إنسان فقتله بثقله.

ب- بقاء الإثم في حق المكره المباشر دليل على أن فعل القتل كله لم يعد منسوباً إلى المكره الأمر، والقصاص لا يجب إلا بمباشرة تامة لفعل القتل، وقد انعدم ذلك من المكره الأمر حقيقة وحكماً فلا يلزمه القصاص، وإنما يؤخذ بحكم القتل فيما يثبت مع الشبهات وهو الدية فتجب عليه أي على المكره.

#### ٨٥- القول الرابع:

والراجع من هذه الأقوال القول الثاني: فيجب القصاص على الاثنين: المكره الأمر، والمكره المباشر؛ لأنها بمنزلة الشريكين في الجريمة: الأول بقصده الكامل للقتل العمد العدوان وتسببه له بإكراه غيره على تنفيذه، والثاني بمباشرة القتل فعلاً. ولأن في إيجاب القصاص عليهما تحقيقاً لحكمة القصاص وهو الزجر والردع عن الاعتداء على الأنفس البريئة، وسداً لذرائع الشر والفساد والعدوان كما في قتل الجماعة بالواحد، فتقتل الجماعة قصاصاً إذا اشترك أفرادها بجريمة القتل لتحقيق معنى الزجر في نفوسهم وسداً لذرائع الشر والفساد في المجتمع.

وأيضاً فإن المكره يقتل غيره استبقاءً لحياة نفسه، وليست هي أولى من استبقاء حياة الغير المعصومة البريئة. والقول بأن المكره يُنزَل منزلة الآلة بيد المكره وأن القصاص على

مستعمل الآلة قياساً على الإكراه على إتلاف مال الغير حيث يكون ضمان المال على المكره الأمر لا على المكره المباشر، هذا قياس مع الفارق لأن المقصود بضمان المال عند إتلافه ظلماً يمكن تحقيقه عن طريق إلزام المكره به دون المكره، لأن الغرض هو التعويض المالي فمقصوده المال وهذا يمكن من المكره. أما القصاص فموضوعه إتلاف نفس بريئة أوجب الشرع القصاص على متلفها، ومتلفها هو المكره المباشر، ولا يُرفع عنه القصاص إلا إذا كان مباحاً له إزهاق النفس البريئة، ولا إباحة له بذلك بدليل بقاء الإثم عليه. ثم إنه بالإكراه يبقى مريداً مختاراً، فلا يمكن جعله أو اعتباره آلة صماء لا تقتل ولا تريد، لأن هذا الافتراض تحيل فقط يمحوه الدم الذي سفكه بقتله البريء.

#### ٨٦- الأمر بالقتل والمباشر له:

هناك حالات من القتل تقع تنفيذاً لأمر يصدره شخص لآخر، وقد يكون للأمر نوع من السلطان على المأمور كالسيد نحو عبده، أو السلطان نحو واحد من رعيته أو نحو واحد من مأموريه، وقد لا يكون للأمر سلطة على المأمور، فيقوم المأمور بتنفيذ جريمة القتل، فما الحكم في هذه الحالات من جهة القصاص وعلى من يجب إذا تبين أن القتل كان عمداً عدواناً من غير وجه حق؟ هذا ما نبينه في الفقرات التالية:

#### ٨٧- أولاً- أمر السلطان:

إذا أمر السلطان، الخليفةُ ومن دونه من ولاة الأمور أحداً من الرعية أو واحداً من مأموريه كالموظفين التابعين له، بقتل شخص معين فقتله فعلاً، وكان القتل بريئاً لا يجوز قتله، وبالتالي يكون المأمور الذي باشر قتله قد ارتكب جريمة قتل عمداً عدواناً، فعلى من يجب القصاص على السلطان الأمر أو على المأمور المباشر للقتل؟ والجواب: إن كان المأمور القاتل يعلم أن المأمور بقتله معصوم الدم يحرم قتله ومع هذا قتله فالقصاص عليه لا على الأمر، لأنه غير معذور في فعله لقول رسول الله ﷺ: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق» حتى ولو كان الأمر بالمعصية السلطان الأكبر نفسه أي الخليفة أو رئيس الدولة. وفي حديث آخر عن النبي ﷺ: «من أمركم من الولاية بغير طاعة الله تعالى فلا تطيعوه»، وهذا الأصل مقطوع بصحته، ولا استثناء فيه، ولا شك في أن قتل معصوم الدم الذي يعرف المأمور عصمته، أقول: إن قتله في هذا الحالة معصية كبيرة جداً لا يجوز للمأمور

تنفيذها سواء كان من آحاد الرعية أو من الموظفين في الدولة، فإذا نفذ هذا الأمر فالقصاص عليه وليس على أمره من سلطان أو غيره من ولاية الأمور.

وإن لم يعلم المأمور أنَّ من أُمِرَ بقتله معصوم الدم فقتله تنفيذاً لأمر السلطان، فالقصاص على الأمر وليس على المأمور المنفذ المباشر، لأنَّ المأمور معذور في التنفيذ لوجوب طاعة السلطان فيما ليس بمعصية، ومع الجهل بكون المأمور به معصية فإنه لا ينزل ما يأمر به السلطان منزلة المعصية بل يحمل على أنه طاعة، لأنَّ الأصل أو الظاهر أنَّ السلطان لا يأمر إلا بالحق وبما هو طاعة لله، وهذا مذهب الحنابلة وبه قال أيضاً الشافعية<sup>(٥٥)</sup>.

#### ٨٨- ثانياً- أمر السيد لعبد:

إذا أمر السيد عبده بأن يقتل شخصاً وكان العبد لا يعلم أنَّ قتله محرم وجب القصاص على سيده. وإن كان العبد يعلم أنَّ قتله محرم لكونه معصوم الدم ومع هذا قتله فالقصاص عليه، ويؤدَّب سيده لأمره بما أفضى إلى قتل بريء معصوم الدم، وتأديبه يكون وفق ما يراه الإمام من الحبس وغيره من أنواع التعزير. وقال قتادة: يجب القصاص على كليهما. واحتج ابن قدامة لمذهب الحنابلة الذي ذكرناه بأنَّ العبد إذا لم يكن عالماً بتحريم قتل من أمره سيده بقتله كان جهله هذا شبهة تمنع القصاص عنه، وإذا لم يجب القصاص عليه وجب على سيده، لأنَّ العبد في هذه الحالة صار كالآلة بيد سيده. أما إذا علم العبد تحريم قتله لكونه بريئاً معصوم الدم، فإنَّ القصاص يجب على العبد لإمكان إيجابه عليه وهو مباشر للقتل وبهذه المباشرة من العبد ينقطع حكم الأمر له، كأنقطاع حكم حافر الحفرة في الطريق في حق من دفع شخصاً فأوقعه في الحفرة، ويكون على السيد التعزير لتعديده بالتسبب إلى القتل<sup>(٥٦)</sup>.

#### ٨٩- ثالثاً- من يأمر صبيّاً أو مجنوناً بالقتل<sup>(٥٧)</sup>:

ومن أمر صبيّاً غير مميز أو مجنوناً بأن يقتل شخصاً فقتله، فالقصاص على الأمر وليس

(٥٥) المغني ج ٧، ص ٧٥٧-٧٥٨، المهذب ج ٢ ص ١٧٧.

(٥٦) المغني ج ٧ ص ٧٥٦-٧٥٧.

(٥٧) المغني ج ٧ ص ٧٥٧.

على المباشر من صبي أو مجنون، لأنَّ المأمور هنا صار كالألة بيد الأمر لانعدام العقل، أو لعدم اعتباره، والقصاص على مستعمل الآلة وليس على الآلة.

٩٠- رابعاً- الأمر من آحاد الناس بالقتل:

ومن أمر من آحاد الناس شخصاً بأن يقتل شخصاً، فقتله، فالقصاص على المأمور لا على الأمر سواء علم المأمور أنه يقتله بغير حق أو لم يعلم، لأنه لا تلزمه طاعته، فليس من الظاهر أنه يأمره بحق فلم يكن له عذر في قتله، فوجب عليه القصاص (٥٨).

٩١- خامساً- أمر الشخص غيره ليقضه (٥٩):

إذا قال شخص لآخر: اقتلني، فقتله، فلا قصاص على القاتل المأمور، وبهذا قال أبو حنيفة وصاحبه أبو يوسف ومحمد. وقال الإمام زفر صاحب أبي حنيفة: يجب على المأمور المنفذ القصاص. وجه قول الإمام زفر: إنَّ الأمر بالقتل لم يقدح في عصمة دم الأمر، لأنَّ عصمة النفس مما لا تحتمل الإباحة بحال، ألا يرى أنه يأنم بقوله هذا، أي قوله: اقتلني، فكان الأمر ملحقاً بالعدم. وحجة أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف ومحمد في عدم القصاص على المأمور وجود الشبهة بسبب هذا الأمر، لأنَّ أمر الشخص غيره بقتله، وإن لم يصح هذا الأمر حقيقة، إلا أنَّ صيغته تورث الشبهة، والشبهة في هذا الباب لها حكم الحقيقة.

وإذا لم يجب عليه القصاص على رأي أبي حنيفة وصاحبيه فهل تجب الدية على المأمور القاتل؟ فيه روايتان، عن أبي حنيفة: (الأولى) تجب الدية على المأمور القاتل و(الثانية) لا تجب عليه. وذكر الإمام القدوري من فقهاء الحنفية أنَّ الرواية الثانية هي أصح الروايتين، وهي قول أبي يوسف ومحمد. وقال الإمام الكاساني من فقهاء الحنفية أيضاً في بدائع: وينبغي أن يكون الأصح هو الرواية الأولى، لأنَّ القصاص إنما سقط لمكان الشبهة، والشبهة لا تمنع وجوب المال أي الدية.

ومذهب الزيدية كمذهب الإمام زفر، فعندهم لا أثر لهذا الأمر من المقتول في إباحة قتله فإذا قتله المأمور وجب عليه القصاص.

(٥٨) المغني ج ٧ ص ٧٥٧، المهذب ج ٢ ص ١٧٧.

(٥٩) البدائع ج ١٠ ص ٤٦٢٢-٤٦٢٣، التاج المذهب ج ٤ ص ٢٨٥، مغني المحتاج ج ٤ ص ٥٠.

وقال الشافعية: لو قال حرٌّ مكلف: اقطعني، أي اقطع يدي مثلاً ففعل المأمور ذلك، فهدرٌ لا قصاص فيه ولا دية للإذن فيه. فإن سرى القطع إلى النفس، أو قال له ابتداءً: اقتلني فقتله، فهدرٌ في القول الأظهر في مذهب الشافعية للإذن بقتله. وفي قولٍ في مذهبهم تجب الدية على القاتل المأمور.

٩٢- سادساً: الأمر بقتل أخيه:

ولو قال الأمر للمأمور: اقتل أخي، فقتله. وكان الأمر هو الوارث للمقتول، (فالقياص) وجوب القصاص على المأمور لأنه باشر القتل، وهذا قول الإمام زفر. وقال أبو حنيفة: (أستحسن) أخذ الدية من القاتل. (وجه القياص): أنَّ الأخ الأمر أجنبى عن دم أخيه، وليس في أمره شبهة تمنع القصاص عن المأمور فالتحق أمره بالعدم. (وجه الاستحسان) أنَّ القصاص لو وجب بقتل أخيه لوجب حقاً له أي للأمر مع أنَّ القتل حصل بإذنه وأمره، وإذنه أو أمره وإن لم يعمل شرعاً لكنه وجد حقيقة من حيث الصيغة، فوجوده يورث شبهة كاللأمر بقتل نفسه، والشبهة لا تؤثر في وجوب المال<sup>(٦٠)</sup>.

## المطلب الثاني

### شروط المقتول

٩٣ - تمهيد ومنهج البحث:

يشترط في المقتول لوجوب القصاص على قاتله أن يكون آدمياً حياً، وأن يكون مكافئاً للقاتل، وأن يكون معصوم الدم، وأن لا يكون جزءاً من القاتل. وعلى هذا نقسم هذا المطلب إلى أربعة فروع على النحو التالي:

الفرع الأول: أن يكون القتيل إنساناً حياً.

الفرع الثاني: أن يكون القتيل مكافئاً للقاتل.

الفرع الثالث: أن يكون القتيل معصوم الدم.

الفرع الرابع: أن لا يكون القتيل جزءاً من القاتل.

(٦٠) البدائع للكاساني ج ١٠ ص ٤٦٢٣.



## الفرع الأول

### أن يكون المقتول إنساناً حياً

٩٤ - المقصود بهذا الشرط:

والمقصود بهذا الشرط أن يكون المجني عليه إنساناً حياً الحياة المعتادة أو ما يعتبر بحكم الحياة المعتادة، أي ما يُنزل منزلة هذه الحياة المعتادة. وقد دلَّ على هذا الشرط تعريف الفقهاء للقتل في الاصطلاح الشرعي إذ قالوا في تعريف القتل: «إنَّه فعل من العباد تزول به الحياة»<sup>(٦١)</sup>. والمقصود بالحياة في هذا التعريف حياة الإنسان لا حياة الحيوان، لأنَّ القتل الذي يجب فيه القصاص على القاتل هو القتل الذي تزول به حياة الإنسان المجني عليه. قال الإمام الكاساني: «الجناية على الأدمي في الأصل أنواع ثلاثة: جناية على النفس مطلقاً وهو قتل المولود...»<sup>(٦٢)</sup> والمراد بالمولود هو الإنسان بقرينة عبارته المستخدمة «الجناية على الأدمي في الأصل أنواع ثلاثة» وقتله إزهاق روحه وإزالة حياته.

٩٥ - ما ينزل منزلة الحياة المعتادة:

ويُنزل منزلة الحياة المعتادة وصاحبها يعتبر بحكم الأحياء وبالتالي يعتبر من يزيل هذه الحياة عمداً، قاتلاً عمداً ما يسميه الفقهاء بـ«الحياة المستقرة» وهي التي يكون بها الإنسان كصاحب الحياة المعتادة، وإن كانت هذه الحياة المستقرة مؤقتة ولا تدوم طويلاً ومن المتيقن زوالها قريباً. وقد ذكرنا قبل هذا أنَّ الذي يفوت هذه الحياة على صاحبها عمداً يعتبر قاتلاً عمداً، وأنَّ من يعتدي على شخص بشق بطنه دون قطع أحشائه ثم يأتي من يقطع رقبتة فإنَّ هذا الثاني يعتبر هو القاتل العمد لأنَّه فوَّت على المجني عليه حياة مستقرة يكون عنده فيها إدراك الأسوياء وإن كنا متيقنين بأنه سيموت قريباً بهذه الجناية لا محالة. وفي ضوء هذا المفهوم لحياة المجني عليه وأنَّ من يزيلها ويعدمها عمداً يعتبر قاتلاً عمداً نستطيع أن نعرف القاتل العمد ونعيَّنه من بين الجناة عند تعددهم ونعاقبهم في الجناية على المجني عليه كما بينا من قبل<sup>(٦٣)</sup>.

(٦١) العناية على الهداية في فقه الحنفية ج ١٠ ص ٢٠٣.

(٦٢) البدائع ج ١٠ ص ٤٦١٦.

(٦٣) انظر الفقرة ٦٩.

## ٩٦ - قتل الجنين في بطن أمه:

الجنين في بطن أمه يعتبر نفساً من وجه دون وجه، فيعتبر نفساً من وجه، لأنه آدمي ومتهيء ليكون آدمياً كاملاً الخلقة وكامل الحياة من كل وجه بأن يولد حياً. ويدل على هذا الاعتبار للجنين ثبوت الإرث والوصية له. ولكنه لا يعتبر نفساً مستقلة من وجه ما دام في بطن أمه، ولهذا يقول الفقهاء عنه من هذا الوجه يقر بقرارها ولا يستقل عنها، ولهذا كان على مُسْقِطِهِ مِيتاً (الغُرَّة) وليست الدية الكاملة كما لو اعتدي عليه بعد انفصاله حياً بجريمة تزيل حياته، ولا يتصور القتل العمد في الجنين وإنما يكون الاعتداء عليه بالاعتداء على أمه.

## ٩٧ - الاعتداء على الميت:

والاعتداء على إنسان ميت بضربه أو جرحه لا يعتبر ذلك جناية عمدية على نفسه ولا على ما دون نفسه لأنه ليس بإنسان حي، وإن كان فعله - أي فعل الجاني - به من ضرب أو جرح يعتبر جريمة يعاقب عليها تعزيراً.

## الفرع الثاني

### أن يكون المقتول مكافئاً للقاتل

## ٩٨ - بم تكون الكفاءة بين المقتول والقاتل...؟

قال الفقيه ابن رشد: «وأما الشرط الذي يجب به القصاص في المقتول فهو أن يكون مكافئاً لدم القاتل. والذي تختلف به النفوس هو الإسلام والكفر، والحرية والعبودية، والذكورة والأنوثة، والواحد والكثير. واختلفوا في هذه الأربعة إذا لم تجتمع» (٦٤).

## ٩٩ - أولاً - المقتول كافر والقاتل مسلم (٦٥):

إذا قتل مسلم كافراً أي كافرٍ كان فقد اختلف الفقهاء في وجوب القصاص على

(٦٤) بداية المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ٣٣٥.

(٦٥) بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٣٥، المغني ج ٧ ص ٦٥٢-٦٥٣، البدائع ج ١٠ ص ٤٦٢٥، الهداية وفتح

القدير ج ١٠ ص ٢١٧-٢١٨، المهذب ج ٢ ص ١٧٣، المحلى ج ١٠ ص ١٤٧، الأحكام للهادي في فقه الزيدية ج ٢ ص ٣٠١، نيل الأوطار للشوكاني ج ٧ ص ١٠.

المسلم القاتل. ونذكر فيما يلي أقوالهم وما استدلوا به والراجع منها:

#### ١٠٠ - القول الأول - لا يُقتل مسلم بكافر:

جمهور العلماء لا يوجبون على المسلم قصاصاً بقتل الكافر سواء أكان حربياً أم مستأمناً أم ذمياً. روي ذلك عن عمر وعثمان وعلي وزيد بن ثابت وغيرهم. وبه قال عمر ابن عبدالعزيز وعطاء وعكرمة والزهري وابن شبرمة، ومالك والثوري والأوزاعي والشافعي وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر وهو مذهب الحنابلة والظاهرية والزيدية.

#### ١٠١ - القول الثاني - يقتل المسلم بالذمي:

يقتل المسلم بالكافر الذمي خاصة، وبهذا قال النخعي والشعبي والحنفية، ولا يقتل المسلم بالحربي ولا بالمستأمن وبهذا صرح الحنفية. وروي عن أبي يوسف أن المسلم يُقتل بالمستأمن.

#### ١٠٢ - أدلة القول الأول:

أ - عن علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «المؤمنون تتكافأ دماؤهم وهم يدٌ على من سواهم ويسعى في ذمتهم أدناهم، ألا لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده»، رواه أحمد والنسائي وأبو داود. وعن أبي جحيفة قال: «قلت لعلي: هل عندكم شيء من الوحي ما ليس في القرآن؟ فقال: لا، والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا هذه الصحيفة، قلت: وما فيها؟ قال: العقل، وفكالك الأسير وأن لا يقتل مسلم بكافر» رواه أحمد والبخاري والنسائي وأبو داود والترمذي. واسم الكافر يصدق على الذمي فلا يُقتل به المسلم. وأما عدم قتل المسلم بالحربي فهذا لا خلاف فيه.

ب - لأنَّ الكافر منقوص بالكافر فلا يُقتل به المسلم كما لا يُقتل بالمستأمن.

ج - إنَّ في عصمة دم الذمي شبهة العدم لثبوتها مع قيام المنافي لها وهو الكفر، لأنه مبيح في الأصل لدم الكافر لكون الكفر جناية متناهية في العصيان ولكن منع من قتله عقد الذمة، ولكن قيام الكفر يورث الشبهة وهذا لا يُقتل المسلم بالمستأمن فكذا بالذمي.

د - المساواة شرط لوجوب القصاص، ولا مساواة بين المسلم والكافر ألا ترى أنَّ

المسلم مشهود له بالسعادة، والكافر مشهود له بالشقاوة فأئى يتساويان؟

١٠٣ - أدلة القول الثاني:

استدل الحنفية - وهم من أصحاب القول الثاني - على مذهبهم بما يأتي:

أولاً - بالنسبة لقتل المسلم بالذمي:

أ - احتجوا بعمومات آيات القصاص مثل قوله تعالى: ﴿كتب عليكم القصاص في القتلى﴾ وقوله تعالى: ﴿وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس...﴾ وقوله تعالى: ﴿ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل...﴾ من غير فصل بين قتل وقَتِيل، ونفس ونفس، ومظلوم ومظلوم.

ب - قوله تعالى: ﴿ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب﴾ تحقيق معنى الحياة في قتل المسلم بالذمي قصاصاً أبلغ منه في قتل المسلم بالمسلم قصاصاً، لأنَّ العداوة الدينية قد تحمله على القتل خصوصاً عند الغضب فكانت الحاجة إلى الزاجر أمس.

ج - روى محمد بن الحسن بإسناده عن رسول الله ﷺ أنه « أقاد مؤمناً بكافر» أي اقتص من المؤمن لقتله كافراً، وقال عليه الصلاة والسلام: «أنا أحق من وفى بدمته».

د - أما الحديث الذي احتج به أصحاب القول الأول وهو « لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده» فالمراد من الكافر في هذا الحديث هو الحربي أو المستأمن، لأنَّه عليه الصلاة والسلام عطف قوله «ولا ذو عهد في عهده» على المؤمن فكان معنى الحديث: لا يقتل مؤمن بكافر حربي ولا يقتل ذو عهد بكافر حربي.

هـ - أما القول بأنَّ في عصمة الذمي شبهة العدم فممنوع لأنَّه بعقد الذمة عَصَم دَمَهُ، والمبيح لقتله هو الكفر الباعث على الحراب، وكفره ليس بباعث على الحراب فلا يكون مبيحاً لقتله فلا شبهة في عصمته.

و - القول بعدم مساواة الكافر للمسلم فلا يُقتل المسلم به، فالجواب عليه أنَّ المساواة في الدين ليست بشرط في القصاص في أحكام الدنيا، ألا يرى أنَّ الذمي إذا قتل ذمياً ثم أسلم القاتل أنه يُقتل به قصاصاً ولا مساواة بينهما.

## ١٠٤ - القول الراجح:

والراجح قول الجمهور، فلا يُقتل مسلم بكافرٍ أيّ كافر كان للأدلة التالية<sup>(٦٦)</sup>:

١ - إنَّ الحديث الشريف الذي احتج به الجمهور صريح في عدم قتل المسلم بالكافر. وتأويل الحنفية لهذا الحديث بأنه يعني: لا يُقتل مسلم بكافر حربي ولا يُقتل ذو عهد بكافر حربي، وأنه بمفهومه يدل على أنَّ المسلم يقتل بالكافر الذمي، هذا التأويل من الحنفية يرد عليه أن هذا مفهوم صفة، والخلاف في العمل به مشهور بين علماء أصول الفقه، ومن جملة القائلين بعدم العمل به الحنفية، فكيف يحتجون به هنا في تفسيرهم لهذا الحديث؟ ثم إنَّ الجملة المعطوفة وهي قوله: «ولا ذو عهد في عهده» وردت لمجرد النهي عن قتل المعاهد ما دام عهده قائماً، فلا تقدير فيها أصلاً. ويؤيد هذا التفسير ما ذكره الشافعيُّ من أنَّ النبي ﷺ خطب يوم فتح مكة، وذكر في خطبته هذا الحديث، وأنَّ سبب ذكره أنَّ خُزاعة قتلت كافراً كان له عهد، فخطب عليه الصلاة والسلام فقال: «لو قتلت مسلماً بكافر لقتلته به» وقال ﷺ: «لا يقتل مُسلمٌ بكافر ولا ذو عهد في عهده» فأشار بقوله: «لا يقتل مسلمٌ بكافر» إلى تركه الاقتصاص من الخزاعي بقتله المعاهد وقوله: «ولا ذو عهد في عهده» يعني النهي عن الإقدام على ما فعله الخزاعي القاتل، فيكون قوله «ولا ذو عهد في عهده» كلاماً تاماً لا يحتاج إلى تقدير.

٢ - العمومات التي احتج بها الحنفية، يجاب عليها بأنها مخصوصة بالحديث الذي احتج به الجمهور وبأمثاله من الأحاديث.

٣ - حديثهم الذي رواه وفيه أنَّ النبي ﷺ قتل مسلماً بمعاهد وقال: «أنا أكرم من وفٍّ بدمته» هذا الحديث ضعيف، فهو حديث مرسل رواه ابن البيهاني، وهو ضعيف لا تقوم بروايته حجة إذا وصل الحديث فكيف إذا أرسله كما قال الإمام الدارقطني.

٤ - ويؤيد ما ذهب إليه الجمهور قوله تعالى: ﴿وَلَنُجْزِلَنَّ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾<sup>(٦٧)</sup> وقتل المسلم بالكافر من أعظم السبيل للكافرين على المسلمين.

(٦٦) نيل الأوطار للشوكاني ج ٧ ص ١٢-١٥، المغني ج ٧ ص ٦٥٣.

(٦٧) سورة النساء، الآية ١٤١.

## ١٠٥ - قتل الكافر بغيره قصاصاً<sup>(٦٨)</sup>:

الكافر قد يقتل مسلماً، أو يقتل كافراً، والكافر المقتول قد يكون حربياً، أو ذمياً أو مستأمناً وقد يختلفان ديناً أو يتفقان فيه، فهل يقتل الكافر بهذه القتل إذا ارتكب واحداً منها، والجواب يتضح مما يأتي:

## ١٠٦ - الكافر يقتل بالمسلم:

الكافر يقتل بالمسلم، فإذا قتل كافر مسلماً وجب القصاص على الكافر القاتل لأنَّ الممنوع قتل المسلم بالكافر وليس العكس، ولا خلاف في هذا بين أهل العلم. وقد أمر النبي ﷺ بقتل اليهودي الذي قتل جارية مسلمة من الأنصار في المدينة، ولأنه إذا قتل الكافر بمثله، فقتله بمن هو فوقه وأعلى منه أولى.

## ١٠٧ - الذمي يقتل بالذمي:

ويقتل الذمي بالذمي سواء أتفقا ديناً أم اختلفا فيه. فإذا قتل نصرانيٌّ أو يهوديٌّ مجوسياً أو بالعكس وجب القصاص على القاتل، لأنَّ الكفر ملة واحدة.

## ١٠٨ - لا يقتل ذمي بحربي ولا بمستأمن:

ولا يقتل ذمي بكافر حربي، لأنَّه مباح الدم فلا عصمة له، والقصاص يجب في قتل معصوم الدم لا في قتل مهدر الدم، ولا خلاف في هذا بين العلماء. ولا يقتل ذمي بمستأمن، لأنَّ المستأمن غير محقون الدم على التأييد فكان في عصمته شبهة الإباحة، وكذلك فإنَّ كفره باعث على الحراة، وبهذا صرح الحنفية.

## ١٠٩ - قتل المستأمن بالمستأمن:

وقال الحنفية: «ويقتل المستأمن بالمستأمن قياساً على قتل الذمي بالذمي، للمساواة فيما بينهما، ولا يقتل به استحساناً لقيام المييح إلى قتله».

## ١١٠ - وقت اعتبار التكافؤ بالدين:

وقت اعتبار التكافؤ بالدين بين القاتل والمقتول شرط لوجوب القصاص عند القائلين

---

(٦٨) المغني ج ٧ ص ٦٥٦، الهداية وفتح القدير ج ١٠ ص ٢١٩-٢٢٠، التاج المذهب في فقه الزيدية ج ٤ ص ٢٦٥.

بهذا الشرط، أما وقت اعتباره فهو وقت وقوع الجريمة ولا عبرة بتغير حال الجاني أو المجني عليه من جهة الديانة بعد وقوع الجريمة، وبهذا قال الحنابلة، فقد جاء في المغني لابن قدامة الحنبلي «فإن قتل كافر كافرًا، ثم أسلم القاتل، أو جرحه ثم أسلم الجرح ومات المجروح. فقال أصحابنا يقتص منه. وإن جرح مسلم كافرًا، فأسلم المجروح ثم مات بسراية الجرح لم يقتل به قاتله، لأنَّ التكافؤ معدوم حال الجناية، وعليه دية مسلم، لأن اعتبار الدية أو الأرض بحال استقرار الجناية. وهذا مذهب الشافعية أيضًا، فقد جاء في المهذب للشيرازي في فقه الشافعية: «فإن جرح ذمي ذميًا ثم أسلم الجاني اقتص منه، لأنها متكافئان حال الوجوب - أي وجوب القصاص بالجرح - والاعتبار بحال الوجوب لأنَّ القصاص كالحّد، والحّد يعتبر بحال الوجوب بدليل أنه إذا زنى وهو بكر ثم أحصن أقيم عليه حدّ البكر. وإن قطع مسلم يد ذمي ثم أسلم ثم مات لم يجب القصاص، لأنَّ التكافؤ معدوم عند وجود الجنائية<sup>(٧٠)</sup>».

#### ١١١ - ثانيًا - القاتل حر والمقتول عبد<sup>(٧١)</sup>:

إذا قتل حرّ عبدًا عمدًا ففي وجوب القصاص على القاتل الحر خلاف بين الفقهاء نوجزه في الآتي مع ذكر الأدلة لكل قول. علمًا بأن العبد يقتل بالحرّ ولا خلاف في ذلك.

#### ١١٢ - القول الأول - لا يقتل الحر بالعبد:

ذهب أكثر أهل العلم إلى أنَّ الحرّ لا يقتل بالعبد قصاصاً إذا قتله، وهذا مذهب الحنابلة، وروي هذا عن أبي بكر وعمر وعلي وزيد بن ثابت وابن الزبير رضي الله عنهم. وبه قال الحسن وعطاء وعمر بن عبدالعزيز وعكرمة وعمرو بن دينار ومالك والشافعي وإسحاق وأبو ثور وهو مذهب الزيدية.

#### ١١٣ - القول الثاني يقتل الحر بالعبد:

ويروى هذا القول عن سعيد بن المسيب وقتادة وهو قول الثوري والحنفية.

(٧٠) المغني ج ٧ ص ٦٥٣-٦٥٤، المهذب ج ٢ ص ١٧٣.

(٧١) المهذب ج ٢ ص ٦٧٣، المغني ج ٧ ص ٦٥٨-٦٥٩، بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٣٣-٣٣٤، البدائع

ج ١٠ ص ٤٦٢٦-٤٦٢٨.

## ١١٤ - القول الثالث - في قتل السيد بعبد:

لا يُقْتَل السيد بعبد عند أكثر أهل العلم، وحكي عن النخعي وداود الظاهري أنه يُقْتَل به.

## ١١٥ - أدلة القول الأول (لا يقتل الحر بالعبد):

أ - روى الإمام أحمد بإسناده عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: «من السنة أن لا يُقْتَلَ حرٌّ بعبد».

ب - وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنَّ النبي ﷺ قال: «لا يقتل حرٌّ بعبد».

ج - لا يُقْطَع طرف الحرِّ بطرف العبد مع تساويهما في السلامة فلا يُقْتَلُ به كالأب مع ابنه.

د - العبد منقوص بالرق فلم يُقْتَلَ به الحرّ.

هـ - العمومات التي يحتاج بها القائلون بقتل الحرِّ بالعبد، هذه العمومات مخصوصة بما ذكرناه من الأحاديث والآثار.

و - قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرُّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾ دلّ بمفهومه على أنَّ الحرَّ لا يُقْتَلَ بالعبد.

ز - إنَّ الحرَّ آدمي من كل وجه، والعبد آدمي من وجه، ومالٌ من وجهٍ آخر. وعصمة الحرِّ تكون له، وعصمة المال تكون للمالكه.

ح - إنَّ في عصمة العبد شبهة العدم - عدم العصمة -، لأنَّ الرق أثر الكفر والكفر مبيح لدم الكافر في الأصل، فكان في عصمته شبهة العدم. وعصمة الحرِّ تثبت مطلقة، فأنتى يتساويان في العصمة؟.

ط - لا مساواة بين الحرِّ والفضيلة والكمال، لأن الرق يُشعر بالذل والنقصان، والحرية تنبئ عن العزة والشرف.

## ١١٦ - أدلة القول الثاني (يقتل الحر بالعبد):

استدل أصحاب القول الثاني القائلون بقتل الحر بالعبد قصاصاً إذا قتله عمداً عدواناً



## بالأدلة التالية:

١ - عموماً القصاص من غير فصل بين حرّ وعبد.

٢ - ما شرّع القصاص من أجله وهو حفظ الحياة لا يحصل إلا بإيجاب القصاص على الحر إذا قتل عبداً عمداً عدواناً، لأنّ حصوله يتوقف على حصول الامتناع عن القتل خوفاً على نفسه، فلو لم يجب القصاص على الحرّ بقتله العبد لما خشي الحرّ تلف نفسه بقتل العبد فلا يمتنع عن قتله، بل يدفعه إليه أدنى الأسباب من الغيظ والغضب ونحوهما، فلا يحصل حفظ الحياة الذي شرّع القصاص من أجله لا في حق الحرّ الذي يريد قتل العبد، ولا في حق العبد الذي يريد الحرّ قتله.

٣ - الآية الكريمة ﴿كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد﴾ لا حجة فيها لما نعي قتل الحر بالعبد، لأنّ هذا لا يعني أن يكون قتل الحر بالعبد قصاصاً، أي لا ينفي إيجاب قتل الحر قصاصاً إذا قتل عبداً، لأنّ التنصيص لا يدل على التخصيص، ونظيره قوله عليه الصلاة والسلام: «البكر بالبكر جلدًا مائة وتغريب عام، والثيب بالثيب جلد مائة ورجم بالحجارة» ثم البكر إذا زنى بالثيب وجب الحكم الثابت بالحديث فدلّ أنه ليس في ذكر شكل بشكل تخصيص للحكم به. يدل عليه أنّ العبد يُقتل بالحر قصاصاً، والأنثى تقتل بالذكر قصاصاً، ولو كان التنصيص على الحكم في فرع أو في شكل موجباً تخصيص الحكم به لما قُتِل.

٤ - قول النبي ﷺ: «المؤمنون تتكافأ دماؤهم» يعني أنّ دم العبد كدم الحرّ في العصمة والحرمة فيساويان في وجوب القصاص.

٥ - القول بأنّ العبد آدمي من وجهه، مأل من وجه آخر، يُردّ عليه بأنّ العبد آدمي من كل وجه، لأنّ آدمي اسم لشخص على هيئة مخصوصة منسوب إلى سيدنا آدم عليه السلام، والعبد بهذه الصفة، فكانت عصمته مثل عصمة الحرّ. وعصمة العبد له لا لمولاه -سيده- بدليل أنّ العبد لو أقرّ على نفسه بما يوجب القصاص أو الحدّ أخذ بإقراره، ولو أقرّ عليه مولاه بذلك لا يؤخذ به فكان نفس العبد في الجنابة له لا لمولاه كنفس الحرّ للحرّ.

٦ - أما القول بأنّ الحرّ أفضل من العبد، فنعم، لكن التفاوت في الشرف والفضيلة لا يمنع وجوب القصاص، ألا ترى أنّ العبد لو قتل عبداً ثم أُغتِي القاتل يقتل به قصاصاً

وإن استفاد فضل الحرية. وكذا يُقتل بالأنثى وإن كان الذكر أفضل من الأنثى.

#### ١١٧ - أدلة القول الثالث (قتل السيد بعبد أو عدم قتله به):

أولاً - أدلة القائلين بأن السيد لا يُقتل بعبد هي أدلة القائلين بأن الحر لا يقتل بالعبد وقد ذكرناها.

ثانياً - أدلة القائلين بأن السيد يُقتل بعبد.

ما رواه قتادة عن الحسن عن سَمُرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «من قتل عبده قتلناه، ومن جدعه جدعناه».

وكذلك يحتج القائلون بقتل السيد إذا قتل عبده بما استدل به القائلون بقتل الحر بالعبد وقد ذكرنا ذلك.

ثالثاً - ويرد القائلون بأن السيد لا يقتل بعبد، على القائلين بذلك المحتجين بحديث سمرة، بأن هذا الحديث لم يثبت عن رسول الله ﷺ كما قال الإمام أحمد.

رابعاً - ويحتج القائلون بأن السيد لا يقتل بعبد بما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: (لو لم أسمع رسول الله ﷺ يقول: «لا يقاد المملوك من مولاه، والولد من والده» لأقدته فيك) رواه النسائي، وعن علي رضي الله عنه أن رجلاً قتل عبده فجلده النبي ﷺ مائة جلدة ونفاه عاماً كما ذكر ابن قدامة في المغني.

#### ١١٨ - القول الرابع في قتل الحر بالعبد:

والراجح قول من قال يُقتل الحر بالعبد قصاصاً سواء أكان العبد القليل مملوكاً لقائله أم غير مملوك له، لأن أدلة القائلين بقتل الحر بالعبد من ناحية الأثر والنظر أقوى بجملتها من أدلة المانعين من ذلك، وهذه الأدلة تصدق أيضاً على قتل السيد بعبد، ثم إن العبد بإسلامه ساوى الحر المسلم بعصمة دمه، وهذه المساواة المبنية على المساواة في إسلام كل منهما تعلقو على كل تفاوت بينهما وبالتالي تستوجب القصاص فيما بينهما، وحديث رسول الله ﷺ صريح في ذلك وهو قوله: «المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يدٌ على ما سواهم»، وأيضاً فإن قتل العبد محرم كقتل الحر فيلزم من ذلك وجوب أن يكون القصاص فيهما.

## ١١٩ - وقت اعتبار التكافؤ بالجريمة بين القاتل والمقتول:

ويعتبر التكافؤ أو عدمه قائماً عند وقوع جريمة القتل، ولا عبرة بتغير الصفة في القاتل أو المقتول بعد وقوع الجريمة، أي لا عبرة بتغير العبودية في القاتل أو في المقتول أو في كليهما بعد وقوع جريمة القتل. جاء في المغني لابن قدامة: «ولو قتل عبدٌ عبداً ثم أُعْتِقَ القاتل قُتِلَ به. وكذلك لو جرح عبدٌ عبداً ثم أُعْتِقَ الجراح ومات المجروح قُتِلَ به. لأنَّ القصاص وجب فلم يسقط بالعق بعد، ولأنَّ التكافؤ موجود حال وجود الجناية وهي السبب فاكْتَفِيَ به» (٧٢).

## ١٢٠ - ثالثاً - شرط المساواة في الذكورة أو الأنوثة (٧٣):

ولا يشترط لوجوب القصاص في القتل المساواة بين القاتل والمقتول في الذكورة فالذكر يُقْتَلُ بالأنثى قصاصاً وبالعكس، وهذا قول عامة أهل العلم، منهم النخعي والشعبي والزهري وعمر بن عبد العزيز ومالك وفقهاء المدينة والشافعي وأحمد وإسحاق والحنفية وغيرهم. وقد حكى ابن المنذر الإجماع على ذلك إلا ما حُكِيَ عن علي رضي الله عنه أنه قال: يقتل الرجل بالمرأة ويُعطى أولياؤه نصف الدية.

وحكي ذلك أيضاً عن الحسن وعطاء، وحُكِيَ عنهما مثل قول الجماعة - ولعل من ذهب إلى هذا القول يحتج بقول علي رضي الله عنه، ولأنَّ دية المرأة نصف دية الرجل فإذا قُتِلَ بها بقي له بقية يستحقها أولياؤه.

والمرأة تقتل بالرجل بلا خلاف بين الفقهاء.

## ١٢١ - مذهب الزيدية في قتل الرجل بالمرأة (٧٤):

وعندهم يُقْتَلُ الرجل بالمرأة على أن يدفع ورثتها نصف الدية إلى ورثة الرجل القاتل، وتقتل المرأة بالرجل ولا مزيد على ذلك. جاء في التاج المذهب في فقه الزيدية «وتقتل المرأة بالرجل ولا مزيد على قتلها به لثلاث يلزمها غرمان: في مالها وبدنها. وأما في عكسه هو إذا قتل الرجل المرأة قُتِلَ بها ويستوفي ورثته نصف الدية من ورثة المرأة على رؤوسهم من

(٧٢) المغني ج ٧ ص ٦٦١.

(٧٣) المغني ج ٧ ص ٦٧٩، بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٣٥.

(٧٤) التاج المذهب ج ٤ ص ٢٦٦.

أموالهم لا من مالها. ولا فرق بين الذكر والأنثى، بل المال عليهم بالسواء، ولا يُمكنون من القصاص إلا بعد تسليم نصف الدية أو رضا ورثة الرجل القاتل بالتزام ورثة المرأة -أي التزامهم بدفع نصف الدية- والخيرة لورثة المرأة بين قتل الرجل القاتل قصاصاً بالمرأة ويدفعون إلى ورثته نصف الدية ويبن أن يعفو عن القصاص ويأخذوا دية المرأة. وهذا الحكم وهو التوفية -أي دفع نصف الدية- إلى ورثة الرجل القاتل خاص في الاحرار، وأما العبيد فيقتل العبد بالامة ولا مزيد، والامة بالعبد وبالمرأة الحرة ولا مزيد.

## ١٢٢ - القول الراجح في قتل الرجل بالمرأة:

والراجح قول عامة العلماء، فالرجل يقتل بالمرأة قصاصاً كما تقتل المرأة بالرجل قصاصاً دون أن يدفع ورثة المجني عليها شيئاً إلى ورثة الرجل القاتل الذي يقتص منه. والأدلة على ذلك كثيرة منها<sup>(٧٥)</sup>:

أولاً - العمومات في القصاص في القتل دون فصل بين ذكر وأنثى ولا بإلزام ورثة الأنثى بدفع شيء من المال إذا اقتص من الرجل القاتل.

ثانياً - ثبت أن النبي ﷺ قتل يهودياً بجارية من الأنصار بدون أن يلزم ورثتها بدفع شيء من المال إلى ورثة اليهودي القاتل وقد روى هذا الحديث البخاري ومسلم وغيرهما، وقد ذكرناه من قبل<sup>(٧٦)</sup>.

ثالثاً - وروى أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن كتاباً فيه الفرائض والأسنان وأن الرجل يقتل بالمرأة وهو كتاب مشهور عند أهل العلم مُتَلَقًى بالقبول عندهم كما قال ابن قدامة الحنبلي في المغني. وقال ابن عبد البر فيه: «هذا كتاب مشهور عند أهل العلم والسير معروف ما فيه عند أهل العلم يُستَغْنَى بشهرته عن الإسناد، لأنه أشبه بالمتواتر في مجيئه لتلقي الناس له بالقبول والمعرفة».

رابعاً - الرجل والمرأة شخصان يُحدَّ كل منهما بقذف الآخر فيقتص كل واحد منهما بالآخر كالرجلين. ولا يجب مع القصاص شيء، لأنه قصاص واجب فلم يجب معه شيء على المقتص له.

(٧٥) المغني ج ٧ ص ٦٧٩، نيل الأوطار للشوكاني ج ٧ ص ٢١.

(٧٦) الفقرة ٥٦.

خامساً - اختلاف دية المرأة عن دية الرجل لا عبرة به في القصاص بدليل أن الجماعة تُقتل بالواحد مع أن ديات أفراد الجماعة أكثر من دية القتل، والنصراني يقتل بالمجوسي مع اختلاف ديتهما، ويقتل العبد بالعبد مع اختلاف قيمتهما.

سادساً - إن حكمة تشريع القصاص وهي حفظ الحياة، هذه الحكمة تقتضي مساواة المرأة بالرجل في القصاص، فما يلزم الرجل إذا قتل رجلاً يلزم الرجل إذا قتل امرأة. وإلزام ورثة المرأة بدفع نصف دية الرجل القاتل إلى ورثته قبل إجراء القصاص، فهذا قد يمنع من طلب القصاص، لعدم قدرتهم على دفع ذلك، ويساعد على قتل النساء لأدنى سبب مما يفوت الحكمة من القصاص وهي حفظ الحياة للقاتل والمقتول.

#### ١٢٣ - رابعاً - قتل الجماعة بالواحد:

ولا يشترط مساواة القاتل للمقتول بالكثرة والقلة أو بالعدد، فيقتل الواحد بالواحد وتقتل الجماعة بالواحد، ويقتل الواحد بالجماعة. جاء في بداية المجتهد: «أما قتل الجماعة بالواحد فإن جمهور فقهاء الأمصار قالوا: تقتل الجماعة بالواحد، منهم: مالك وأبو حنيفة والشافعي والثوري وأحمد وأبو ثور، سواء كثرت الجماعة أم قلت»<sup>(٧٧)</sup>. وروي ذلك عن الصحابة منهم: عمر وعلي والمغيرة وابن عباس، وحكي عن أحمد رواية أخرى: «لا يقتلون وتجب عليهم الدية، وهذا قول ابن الزبير والزهري وابن سيرين وداود وابن المنذر وغيرهم»<sup>(٧٨)</sup>، ويشترط في اعتبار الجماعة بجميع أفرادها متعمدين القتل، ويسألون على هذا على الأساس أن يكون فعل كل منهم يمكن تمييزه عن غيره، وأن يكون بانفراده له دخل في زهوق روح المجني عليه، ولا عبرة بالتفاوت بين الجناة في عدد الجراح أو في شدتها، وإنما العبرة في أن ما أحدثه الجاني من جرح في المجني عليه له دخل في إحداث موت المجني عليه<sup>(٧٩)</sup>.

وعند الزيدية تفصيل فقد قالوا: واعلم أنه يقتل جماعة بواحد وذلك حيث مات بمجموع فعلهم، ولذلك ثلاث صور:

---

(٧٧) بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٣٤.

(٧٨) المغني ج ٧ ص ٦٧١.

(٧٩) المغني ج ٧ ص ٦٧١-٦٧٢، التشريع الجنائي الإسلامي للشهيد عبد القادر عودة ج ٢ ص ٤١.

(الأولى) : أن تكون كل واحدة من الجنايات لو انفردت كانت قاتلة في العادة.

(الثانية): أن تكون كل واحدة من الجراحات قاتلة بالسراية ولا بد أن يموت بمجموعها.

(الثالثة): أن تستوي في أنَّ كل واحدة منها لو انفردت لم تقتل وإنما قتلت بانضمامها إلى غيرها<sup>(٨٠)</sup>.

وعند المالكية تفصيل خلاصته: يشترط لقتل الجماعة بالواحد أن يتحقق منهم التماثل على قتل المجني عليه بأن يقصد كل واحد منهم قتله. ولكن لا يشترط أن يباشر الجميع الاعتداء عليه بما يؤدي إلى قتله، فيعتبر الجميع مشتركين في القتل على وجه التماثل بما فيهم من يحرسهم ويترصدهم، لحمايتهم، ما دام أنه مستعد للمشاركة فعلاً بقتل المجني عليه إذا احتيج إلى مشاركته لهم بالفعل المميت كالضرب ونحوه، ويشترط أيضاً أن يموت المجني عليه فوراً نتيجة لاعتدائهم، فإن عاش ولم يمت حالاً، بل بقي مدة يأكل ويشرب ثم مات لم يجب القصاص على الجماعة، وإنما لولي المقتول (القسامة) بأن يختار واحداً من الجماعة متهماً بإياه بالقتل العمد إن أراد ولي المقتول إثبات أنَّ المجني عليه قتل عمداً. كما يشترط لقتل الجماعة بالواحد أنَّ أفراد الجماعة بالغون عاقلون ليس فيهم مانع من موانع القصاص<sup>(٨١)</sup>.

#### ١٢٤ - حجة الجمهور في قتل الجماعة بالواحد:

ومن الحجة للجمهور في قتل الجماعة بالواحد إجماع الصحابة رضي الله عنهم: فقد قتل عمر رضي الله عنه أو أمر بقتل سبعة من أهل صنعاء قتلوا رجلاً واحداً، وقال: لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعاً. وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قتل ثلاثة قتلوا رجلاً. وعن ابن عباس أنه قتل جماعة بواحد، ولم يُعرف لهم في عصرهم مخالف فكان إجماعاً. وأيضاً فإنَّ القصاص عقوبة تجب للواحد على الواحد فتجب للواحد على الجماعة كحدِّ القذف. وأيضاً يمكن اعتبار الجماعة كنفسٍ واحدةٍ باشرت القتل فتقتل بجميع أفرادها على هذا الاعتبار. ويفارقُ القصاصُ الديةَ فيما لو وجبت عليهم - أي على

(٨٠) التاج المذهب في فقه الزيدية ج ٤ ص ٢٦٧-٢٦٨.

(٨١) شرح منح الجليل على مختصر خليل للشيخ محمد عlish ج ٤ ص ٣٥٦.

الجماعة- في أنها تقسم عليهم لأنها تتبع بعض، والقصاص لا يتبع بعض، فيمكن في الدية أن يتحمل كل واحد جزءاً منها ولا يمكن ذلك في القصاص. ولأنَّ إسقاط القصاص عن الجماعة يجري الجناة على قتل الأفراد بأن يتفقوا على القتل مجتمعين إذا علموا أنَّ القصاص لا يجب عليهم، وفي هذا تفويت لحكمة تشريع القصاص في القتل وما في القصاص من ردع وزجر وحفظ لحياة الناس.

## ١٢٥ - حجة من قال لا تقتل الجماعة بالواحد:

واحتج القائلون بأن الجماعة لا تقتل بالواحد بأن القصاص يعتمد المماثلة ولا مماثلة بين الجماعة والواحد من حيث العدد، فلا يجوز القصاص، لأنَّ الآية الكريمة ﴿وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس﴾ يدل على أنَّ القصاص يكون من واحد مقابل جنايته بإزهاق روح إنسان واحد، فلا يقتصر في القتل إلا من نفس واحدة لا من جماعة بجميع أفرادها.

## ١٢٦ - القول الراجح:

والراجح قول الجمهور لما احتجوا به أو لما احتجَّ لقولهم، ولأنَّ قولهم يجد سنده من أصل سد الذرائع، ومن إجماع الصحابة السكوتي على ما فعله عمر رضي الله عنه من أمره بقتل الجماعة بالواحد دون إنكار من أحد. وإذا قام في أحدهم مانع من موانع القصاص كما لو كان أحدهم صغيراً أو مجنوناً، اختص صاحب المانع به فقط دون غيره، وعوقب الباقيون بعقوبة القصاص على النحو الذي ذكرناه عن الجمهور.

## ١٢٧ - قتل الواحد بالجماعة:

وما دام أن الحكم في الجماعة تقتل واحداً عمداً أنها تقتل بجميع أفرادها قصاصاً بناء على عدم اشتراط شرط التماثل بين الجناة في جريمة القتل وبين المجني عليه من جهة العدد، فإنَّ الواحد إذا قتل جماعة قُتل فيها. فإذا قتل شخص واحد شخصين فأكثر وافق أولياء القتلى على قتله بهم، قُتل بهم قصاصاً. وإن أراد أحد أولياء القتلى القصاص وأراد أولياء القتلى الآخرين (الدية) أجيئوا إلى طلبهم، فيقتل قصاصاً لمن أراد القصاص، ويُعطى أولياء القتلى الآخرون الديات من مال القاتل لأنه قاتل عمداً فتكون الدية في ماله إذا طلب أولياء القتلى الدية. وما قلناه يجب على القاتل سواءً أرتكب قتل الجماعة عمداً

دُفَعَةٌ واحدةٌ أم قتلهم بالتعاقب. وهذا كله مذهب الحنابلة. وقال أبو حنيفة ومالك: (يقتل قاتل الجماعة بها قصاصاً وليس لأولياء القتلى غير ذلك) (٨٢). وهذا أيضاً مذهب الزيدية فقد قالوا: (اعلم أن ما على قاتل جماعة إلا القتل). وهذا مذهب الهادي والناصر من غير فرق بين أن يكون قتله الجماعة في حالة واحدة أو في حالات (٨٣).

## الفرع الثالث

### أن يكون المقتول معصوماً

١٢٨ - معنى هذا الشرط:

معنى هذا الشرط أن يكون المقتول معصوم الدم، أي يحرم قتله، أي أن لا يكون مهدر الدم أي مباح الدم. إذ لو كان كذلك لم يعاقب قاتله فمعصوم الدم هو الذي لا يباح قتله، وبالتالي يجب القصاص على قاتله.

والعصمة تكون بالإسلام وبالأمان. أي تكون بالإيمان وبالأمان، فإذا لم يكن عند الإنسان إيمان ولا أمان فلا عصمة لديه، كالكافر الحربي في دار الحرب. فالمسلم بإسلامه قد عصم دمه وماله، وجاء في حديث رسول الله ﷺ «أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ - أَيْ وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ - فَإِنْ قَالَهُوا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ» أو كما قال ﷺ. وأما العصمة بالأمان فهو نوعان:

(الأول) - أمان مؤبد وهذا هو عقد الذمة وصاحبه هو الذمي.

(الثاني) - هو الأمان الموقت وصاحبه هو «المستأمن».

وهذا الأمان بنوعيه تكون الدولة طرفاً فيه، فهي تعقد عقد الذمة مع غير المسلم، فيصير به ذمياً ومن مواطني دار الإسلام، أو كما يقول الفقهاء من أهل دار الإسلام، (والأمان الموقت) تمنحه الدولة لمن أراد دخول دار الإسلام لحاجة يقضيها ثم يخرج راجعاً إلى دولته. فالأمان الموقت بطبيعته (موقت) بخلاف عقد الذمة فهو بطبيعته (دائم)، ويمكن

(٨٢) المغني ج ٧ ص ٦٩٩-٧٠٠.

(٨٣) شرح الأزهاري لابن مفتاح في فقه الزيدية ج ٤ ص ٣٩٤.



صاحبه من الإقامة الدائمة في دار الإسلام. والأمان بنوعيه يجعل صاحبه (معصوم الدم) أي لا يباح إراقة دمه وإن كان كافراً إلا إذا ارتكب ما يستوجب قتله كما لو قتل إنساناً ظلماً وعدواناً. وإذا كان أساس عصمة الإنسان في دار الإسلام إما إيمانه (إسلامه) وإما أمانه فإذا زال إيمانه أو أمانه زالت عصمته، وأصبح مهدر الدم، ولا قصاص على قاتل مهدر الدم. وكذلك قد يصير معصومُ الدم مباحَ الدم بارتكابه بعض الجرائم أو بعض الأفعال وبالتالي لا قصاص على قاتله. ونذكر فيما يلي أصناف غير المعصومين أي مهجري الدم، سواء منهم من لم يحصلوا على عصمة دمائهم أصلاً، أو من حصلوا عليها ثم زالت عنهم لزوال أساسها من إيمان أو أمان، أو ارتكبوا فعلاً صيّرهم مهجري الدم.

#### ١٢٩ - أولاً - الكافر الحربي:

الكافر الحربي مهدر الدم فلا قصاص على قاتله. ويبقى مهدر الدم إذا دخل دار الإسلام متلصصاً بغير أمان من الدولة الإسلامية، أي ممن يمثلها كالخليفة أو نوابه أو من آحاد المسلمين إلا إذا نهاهم الخليفة من إعطاء الأمان. ولا مسؤولية على قاتل الكافر الحربي بسبب قتله، ولكن قد يُعزَّر المسلم إذا قتله في دار الإسلام، لتجاوزه حق السلطة في اختصاصها بمعاقبة الداخلين دار الإسلام بلا أمان.

#### ١٣٠ - ثانياً - المستأمن:

المستأمن هو الكافر الحربي الداخل دار الإسلام بأمان من قبل الجهة المختصة بمنح الأمان في دار الإسلام، وبهذا الأمان يصير المستأمن معصوم الدم مدة إقامته في دار الإسلام. ومعنى ذلك وجوب القصاص على قاتله باعتباره معصوماً لا سبياً عند الحنفية الذين ينظرون إلى عصمة القتل، وليس إلى نوع ديانته لإيجاب القصاص على قاتله، ولكن عند الحنفية خلاف في وجوب القصاص على قاتله يوجزه الإمام الكاساني الحنفي بقوله: (لأن المستأمن من أهل دار الحرب، وإنما دخل دار الإسلام لا لقصد الإقامة بل لعارض حاجة يقضيها ثم يعود إلى وطنه الأصلي، فكان في عصمته شبهة العدم أي شبهة عدم العصمة، أي إباحة دمه. وروي عن أبي يوسف أنه يُقتل به قصاصاً لقيام العصمة وقت القتل). وهذا الخلاف إذا قُتل المستأمن مسلماً أو ذمياً. أما إذا قتله مستأمن فعند الحنفية قولان: قول بقتله وقول بعدم قتله<sup>(٨٤)</sup>.

(٨٤) البدائع للكاساني ج ١٠ ص ٤٦٢٢.

وفي المغني لابن قدامة الحنبلي (ولا يقتل ذمي بحربي لا نعلم فيه خلافاً، لأنه مباح الدم على الإطلاق) وإذا لم يقتل الذمي بالحربي فعدم قتل المسلم به أولى.

#### ١٣١ - ثالثاً - انتقاض عقد الذمة أو الأمان الموقت:

إذا انتقض عقد الذمة بارتكاب الذمي ما ينتقض به عقده<sup>(٨٥)</sup> أصبح مهدر الدم فلا قصاص على قاتله بسبب قتله، إلا أنه قد يعاقب عقوبة تعزيرية لتجاوزه على حق السلطة في معاقبة الذمي إذا نقض أو انتقض عقده. وكذلك المستأمن إذا انتقض أمانه بما ينتقض به، أو بانتهاء مدة إقامته وعدم خروجه من دار الإسلام بالرغم من إنذاره بلزوم الخروج فإنه يصير مهدر الدم ولا قصاص على قاتله.

#### ١٣٢ - رابعاً - المرتد:

المسلم بإسلامه يكون قد التزم بأحكام الإسلام وعقيدته فإذا غيّر دينه أو جاء بها ينقض إسلامه والتزامه بعدم الخروج عن عقيدته، صار مرتداً. والمرتد مباح الدم قال ﷺ: «من بدّل دينه فاقتلوه» فمن قتله لا قصاص عليه، ولكن يعاقب تعزيراً على افتياته على السلطة العامة، وتجاوزه على حقها في معاقبة المرتدين لاسيما وأن المرتد يمهل ويستتاب ثلاثة أيام فإن أصرّ على ردّته قتل. جاء في المغني لابن قدامة: «ولا يجب بقتل المرتد قصاص ولا دية ولا كفارة لذلك، سواء قتله مسلم أو ذمي وهو قول بعض أصحاب الشافعي. وقال بعض أصحاب الشافعي: يجب القصاص على الذمي بقتله والدية إذا عفا عنه لأنه لا ولاية له في قتله. وردّ ابن قدامة على هذا القول بقوله: ولنا أن المرتد مباح الدم أشبه الحربي، ولأن من لا يضمّنه المسلم لا يضمّنه الذمي كالحربي»<sup>(٨٦)</sup>. وفي البدائع للكاساني: «فلا يقتل مسلم ولا ذمي بالكافر الحربي ولا بالمرتد»<sup>(٨٧)</sup>. وفي مذهب الإمام مالك: «إن من قتل المرتد بغير إذن الإمام فإنه يؤدّب ولا يُقتل به سواء قتله قبل الاستتابة أو بعدها، وإنما عليه ديتته وهي ثلث خمس دية المسلم كدية المجوسي المستأمن وقدرها

(٨٥) انظر تفصيل ما ينتقض به عقد الذمة والأمان الموقت في كتابنا أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام.

(٨٦) المغني ج ٧ ص ٦٥٧.

(٨٧) البدائع ج ٧ ص ٦٥٧.

ست وستون ديناراً وثلاث دينار، فهذه هي ديتة سواء قتل عمداً أو خطأ»<sup>(٨٨)</sup>.

### ١٣٣ - خامساً - الزاني المحصن وقاطع الطريق:

جاء في المغني لابن قدامة الحنبلي «وليس على قاتل الزاني المحصن قصاص ولادية ولا كفارة. وهذا ظاهر مذهب الشافعي. وحكى بعضهم وجهاً أن على قاتله القود، لأن قتلته إلى الإمام فيجب القود على من قتله، كمن عليه القصاص إذا قتله غير مستحقه»<sup>(٨٩)</sup>.

وفي المذهب في فقه الشافعية «وإن قتل المسلم الزاني المحصن ففيه وجهان (أحدهما): يجب عليه القصاص، لأن قتلته لغيره، فوجب عليه القصاص بقتله كما لو قتل رجل رجلاً فقتله غير ولي الدم، والثاني: لا يجب القصاص، وهو المنصوص، لأنه مباح الدم فلا يجب القصاص بقتله كالمرتد»<sup>(٩٠)</sup> وقد ردّ ابن قدامة على من أوجب القصاص على قاتل الزاني المحصن، فقال: «ولنا، أنه مباح الدم وقتله متحتم فلم يضمن كالخربي. وفارق القاتل فإن قتلته غير متحتم وهو مستحق على طريق المعارضة فاخص بمستحقه، وههنا يجب قتله لله تعالى فأشبه المرتد. وكذلك المحارب - أي قاطع الطريق - الذي تحتم قتله»<sup>(٩١)</sup>.

ويبدو لي أن قول البعض بوجوب القصاص على قاتل المحصن هو قول سديد، لما قالوه من أن قتله إلى الإمام بعد ثبوت الزنا عليه بالإقرار أو بالشهادة، وحتى لو أقرّ له الرجوع عن إقراره قبل تنفيذ العقوبة، فمع صعوبة إثبات الزنا بالشهادة وحقّه في الرجوع عن إقراره، كيف يتأتى القول بإباحة قتله من قبل آحاد الناس؟ والقول بأن قتلته متحتم وبالتالي إباحة قتله، ألا يؤدي ذلك كله إلى الفوضى في المجتمع ووقوع القتل بحجة أن المقتول زان محصن، فهو مهدر الدم وجائر قتله من قبل آحاد الرعية؟ ألا يعني هذا أن كل فرد يمكنه أن ينصب نفسه قاضياً ومنفذاً لما يقضي به؟ وعلى هذا فإني أرجح قول هذا البعض من الفقهاء بوجوب القصاص على قاتل الزاني المحصن، ولكن بعد أن يعلن

(٨٨) الشرح الكبير للدرديرج ٤ ص ٢٣٩.

(٨٩) المغني ج ٧ ص ٦٥٧.

(٩٠) المذهب ج ٢ ص ١٧٣.

(٩١) المغني ج ٢ ص ٦٥٧.

الإمام في الناس منع أيّ شخص من قتل من يُدعى أنه زان محصن، أو قاطع طريق، ونحو ذلك وهذا من باب سد الذرائع.

١٣٤ - وعند المالكية :

لا قصاص على قاتل الزاني المحصن ولكن يُعزر لافتياته على الإمام، وكذا الحكم عندهم في قتل المحارب - قاطع الطريق - فقد قالوا: «وكقاتل زانٍ محصنٍ بغير إذن الإمام فلا يقتص منه له، لأنه غير معصوم، ويؤدّب قاتله لتعديه على الإمام، وكقاطع يد سارقٍ بغير إذن الإمام فلا يقتص منه، ويؤدّب لذلك وكذا قاتل المحارب» (٩٢).

ويبدو لي أنّ التعزير لا يكفي جزاءً وعقوبة لقاتل الزاني المحصن وقاطع يد السارق أو من يعاقب المحارب بالقطع أو بالقتل، لأنّ إنزال العقوبات بمرتكبي موجباتها من حق السلطة العامة أي الخليفة ومن يخوله، والقول بغير ذلك يؤدي إلى الفوضى والهرج والمرج، والخلاص من ذلك بمنع الناس وآحاد الرعية من معاقبة من يظن أنّه صار مهدر الدم. لأنّ هذا من مهمة ووظيفة القضاء وأولي الأمر.

١٣٥ - سادساً - القاتل العمد:

القتل العمد العدوان يستوجب القصاص من القاتل، لأنه يزيل عصمته ويجعله مهدر الدم بالنسبة لأولياء المقتول، لأنّ حق القصاص لهم، قال تعالى: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾ فلاولياء القتل استيفاء هذا القصاص بأنفسهم. أما إذا قتله غيرهم أي ممن ليسوا بأولياء للقتيل، فإنّ القاتل يعتبر قاتلاً عمداً عدواناً ويجب عليه القصاص، لأنّه ليس بولي للقتيل وبالتالي لا يعتبر مهدر الدم في حقه بل معصوم الدم. ولو سقط القصاص بعفو أحد الأولياء فلا يجوز للأولياء الآخرين قتله، لأنّه بعفو أحدهم عنه وسقوط القصاص بهذا العفو صار معصوم الدم لأولياء القتل كما هو معصوم الدم بالنسبة لغيرهم (٩٣). وعند المالكية يعتبر القاتل العمد العدوان مهدر الدم بالنسبة لأولياء القتل، ومعصوم الدم بالنسبة لغيرهم، فإذا قتل أحد

(٩٢) شرح منح الجليل على مختصر خليل للشيخ محمد عlish في فقه المالكية ج ٤ ص ٣٤٥.

(٩٣) المغني ج ٧ ص ٧٤٤، وآية ومن قتل مظلوماً... في سورة الإسراء ورقمها ٧٣.

أولياء القتل قاتله عُزِرَ على افتيائه على الإمام فقد جاء في الشرح الكبير للدردير في فقه المالكية: «كالقاتل عمداً عدواناً فإنه معصوم الدم من غير المستحق لدمه، وأما بالنسبة لمستحق دمه وهو ولي المقتول فليس بمعصوم، لكن إن وقع منه قتل للقاتل بلا إذن الإمام أو نائبه فإنه يؤدَّبُ لافتيائه على الإمام»<sup>(٩٤)</sup>.

### ١٣٦ - سابقاً - الباغي والعاقل:

الباغي من يخرج على الإمام العادل بقوة السلاح وله شوكة وجماعة يؤيدونه ولهم تأويل بهذا الخروج. ويعتبر الإمام العادل وجنوده ومؤيدوه (أهل العدل)، ويعتبر الباغي ومن معه (البغاة) وهم الذين يخرجون بقوة السلاح على الإمام العادل. وقال الحنفية بشأنهم: لا يقتل العادل بالباغي، لعدم عصمة الباغي بسبب الحرب، وخروجه بالقوة على الإمام العادل، ولأنَّ البغاة يقصدون أموال أهل العدل ودماءهم ويستحلونها، وقد قال عليه الصلاة والسلام: «قاتل دون نفسك، وقاتل دون مالك» ولا يُقتل الباغي بالعاقل أيضاً عند الحنفية، وقال الشافعي: «يقتل الباغي بالعاقل، لأنَّ المقتول وهو العادل معصوم الدم». وقد ردَّ الفقيه الكاسانيُّ على قول الشافعي بقوله: «إنَّ العادل غير معصوم الدم في زعم الباغي، لأنه يستحل دم العادل بتأويل، وتأويله وإن كان فاسداً ولكن معه (منعة) والتأويل الفاسد عند وجود المنعة يلحق بالتأويل الصحيح في حق وجوب الضمان بإجماع الصحابة رضي الله عنهم، فقد روي عن الإمام الزهري أنه قال: «وقعت والصحابة متوافرون، فانفقوا على أنَّ كل دم استحل بتأويل القرآن العظيم فهو موضوع»<sup>(٩٥)</sup>.

## الفرع الرابع

### أن لا يكون المقتول جزء القاتل<sup>(٩٦)</sup>

### ١٣٧ - لا يقتل الوالد بولده:

لا يقتل الوالد بولده، ولا الجد بولد ولده وإن نزلت درجته وسواء في ذلك ولد البنين

٩٤- الشرح الكبير للدردير ج ٤ ص ٢٣٩.

٩٥- المغني ج ٧ ص ٦٦٦-٦٦٧، البدائع ج ١٠ ص ٤٦٢٠، المهذب ج ٢ ص ١٧٤.

٩٦- المغني ج ٧ ص ٦٦٦-٦٦٨، البدائع ج ١٠ ص ٤٦٢٠-٤٦٢٥، المهذب ج ٢ ص ١٧٤ بداية

المجتهد ج ٤ ص ٣٣٥، التاج المذهب ج ٤ ص ٢٦٥.

أو ولد البنات. ومن نقل عنه أنَّ الوالد لا يقتل بولده عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وبه قال الحنابلة وربيعة والثوري والأوزاعي والشافعي وإسحاق وهو مذهب الحنفية والزيدية. وقال بعض الفقهاء ومن هؤلاء ابن المنذر: يقتل الوالد بولده، لظاهر آيات الكتاب العزيز والأحاديث النبوية الموجبة للقصاص، ولأنَّهما حران مسلمان من أهل القصاص فوجب أن يقتل كل واحد منهما بصاحبه كالأجنيين. وقال الإمام مالك: إن قتلته حذفاً بالسيف ونحوه لم يُقتل به، وإن ذبحه أو قتلته قتلاً لا يشك أحد في أنَّه عمَد إلى قتلته دون تأديبه قُتِلَ به. جاء في بداية المجتهد وقال مالك لا يقاد الأب بالابن إلا أن يضجعه فيذبَّحهُ. فأما إن حذفه بالسيف أو عصا فقتله لم يُقتل به. وكذلك الجد مع حفيده. والحجة لعدم قتل الوالد بولده حديث رسول الله ﷺ: «أنت ومالك لأبيك» فهذه الإضافة تقتضي تمليك الوالد وَلَدَهُ، وإذا لم تثبت حقيقة الملكية بقيت الإضافة شبهةً في درء القصاص، لأنَّ القصاص يُدرء بالشبهات. وأيضاً فإنَّ الوالد سبب إيجاد ولده، فلا يكون الولد سبباً لإعدامه.

١٣٨ - والجد وإن علا كالأب في هذا الحكم وهو عدم قتله بحفيده، وسواء كان الجد من قبل الأب أو من قبل الأم في قول أكثر مسقطي القصاص عن الأب. وقال الحسن بن حيي: «يقتل به» ورُدَّ هذا القول بأنَّ الجد والد فيدخل في عموم النص، ولأنَّ ذلك حكم يتعلق بالولادة فاستوى فيه القريب والبعيد كالحرمية، والجد من قبل الأم كالجد من قبل الأب لأنَّ ابن البنت يسمى ابناً لقول النبي ﷺ في الحسن ابن فاطمة: «إنَّ ابني هذا سيد». هذا وإنَّ الولد يقتل بالأب، لأنه إذا قُتِلَ بمن يساويه فبمن هو أفضل منه أولى. وكذلك يقتل الولد بجدّه.

### ١٣٩ - لا تقتل الأم بولدها:

والأمُّ كالأب، فلا تقتل بولدها، وهذا هو الصحيح في مذهب الحنابلة، وعليه العمل عند مسقطي القصاص عن الأب بقتل ابنه، ولأنَّ الأم أحد الوالدين فأشبهت الأب، ولأنَّها أولى بالبرِّ فكانت أولى بنفي القصاص عنها. والجدَّة وإن علت كالأم في ذلك، أي لا تقتل بحفيدها أو بحفيدتها وسواء كانت الجدَّة من قبل الأب أو من قبل الأم. ويقتل الولد بأمّه وبجدته كما قلنا بالنسبة لقتل الولد بأبيه.

## ١٤٠ - لا أثر لاختلاف الدين بين الوالد وولده:

وما قلناه من عدم قتل الوالد بولده، لا يؤثر فيه اختلاف الدين بينهما، فسواء كان الوالد مساوياً للولد في الدين أو مختلفاً معه فيه، فلا يقتل به، لأنَّ انتفاء القصاص لشرف الأب ومكانتها في هذا النوع من القرابة، وهذا المعنى موجود مع اختلاف الدين فيما بينهما.

## ١٤١ - مالا يُشترط في المقتول:

ولا يشترط في المقتول أن يكون مثل القاتل في كمال الذات وهو سلامة الأعضاء، ولا أن يكون مثله في الشرف والفضيلة والمنزلة الاجتماعية، فيقتل سليم الأعضاء بمقطوع الأطراف والأشل، ويقتل العالم بالجاهل، والشريف بالوضيع، والعاقل بالمجنون، والبالغ بالصبي. ويقتل الخليفة ومن دونه بأحد الرعية. جاء في المغني لابن قدامة الحنبلي: «ويجري القصاص بين الولاة والعمال وبين رعيتهم لعموم الآيات والأخبار، ولأن المؤمنين تتكافأ دماؤهم، ولا نعلم في هذا خلافاً. وثبت عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قال لرجل شكى إليه عاملاً - أي والياً على بلد - أنه قطع يده ظلماً: لئن كنت صادقاً لأقيد - أي لأقتص - لك منه. وثبت أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يقيد - أي يقتص - من نفسه» (٩٧).

## المطلب الثالث

### شروط نفس القتل

## ١٤٢ - أولاً - أن يكون القتل فعلاً للجاني أو نتيجة له:

يُعرّف القتل شرعاً بأنه: «فعل من العبد نزول به الحياة» (٩٨).

وعرّف الإمام الكاساني القتل (بأنه اسم لفعل مؤثر في فوات الحياة عادة) (٩٩) فالقتل، إذن فعل صادر من الجاني نزول به حياة المجني عليه، ومعنى ذلك أن فعل الجاني الذي ارتكبه ضد المجني عليه يكون مميتاً بنفسه كإطلاق النار عليه أو قطع رقبته بالسكين. أو إن موت المجني عليه يكون نتيجة لفعل الجاني كما لو حبس المجني عليه ومنع عنه الطعام

(٩٧) المغني ج ٧ ص ٦٦٣.

(٩٨) شرح العناية على الهداية في فقه الحنفية، ج ٣، ص ٢٠٣.

(٩٩) البدائع، ج ١٠، ص ٤٦٤٨.

والشراب حتى مات. ومن الواضح أنَّ الفعل المميت الصادر من الجاني لا يشترط فيه أن يكون من نوع معين وإنما يشترط فيه أن يكون مميتاً، فيجوز أن يكون ضرباً أو جرحاً أو خنقاً أو ذبحاً ما دام أنه مميت.

#### ١٤٣ - ثانياً - أن يكون القتل مباشرة لا تسبياً:

قال الفقيه الكاساني في بدائعه، في شروط وجوب القصاص «وأما الذي يرجع إلى نفس القتل فنوع واحد وهو أن يكون القتل مباشرة» ويعلل الكاساني اشتراط هذا الشرط بقوله: «إنَّ القتل تسبياً لا يساوي القتل مباشرة، لأنَّ القتل تسبياً قتل معنى لا صورة، والقتل مباشرة قتل صورة ومعنى، والجزاء - أي القصاص - قتل مباشرة»<sup>(١٠٠)</sup> وتوضيح هذا التعليل أنَّ الجزء في القتل العمد، وهو قتل الجاني، يعتمد على المماثلة بينه وبين فعله في المجني عليه، وحيث أنَّ الجزء - وهو قتل الجاني - يقع بصريّة المباشرة، أي أنَّ قتل الجاني قصاصاً يقع صورة ومعنى، فهو إذن يستوجب أن يكون قتل المجني عليه قد وقع صورة ومعنى، وهذا لا يتأتى إلا في القتل مباشرة لا تسبياً. ويلاحظ هنا أنَّ الحنفية المشترطين المباشرة في القتل العمد لإيجاب القصاص يعتبرون موت المجني عليه بسرابة جرحه بحكم المباشرة بقتل النفس، فقد جاء في البدائع «وأما الجراح فإن مات من شيء منها المجروح وجب القصاص، لأنَّ الجراحة بالسراية صارت نفساً - أي صارت قتلاً للنفس»<sup>(١٠١)</sup>.

#### ١٤٤ - تعريف المباشرة في القتل:

جاء في مغني المحتاج في فقه الشافعية: (ويجب القصاص بالسبب كالمباشرة، لأن ما له دخل من الأفعال في الزهوق - أي زهوق روح المجني عليه - إما مباشرة وهي ما تؤثر في الهلاك وتحصله كالجرح السابق ففيها القصاص ... فالفاعل - أي الجاني - إن قصد عين المجني عليه بالفعل المؤدي إلى الهلاك بلا واسطة فهو المباشرة)<sup>(١٠٢)</sup>. فالمباشرة، إذن هي فعل يجلب الموت بذاته للمجني عليه بلا واسطة، ويكون علّة له كالذبح بالسكين، فإنَّ الذبح يجلب الموت بذاته للمجني عليه بلا واسطة وهو في الوقت نفسه علّة لهلاك المجني عليه.

(١٠٠) البدائع، ج ١٠، ص ٤٦٣.

(١٠١) البدائع، ج ١٠، ص ٤٧٩.

(١٠٢) مغني المحتاج، ج ٤، ص ٦.



## ١٤٥ - تعريف التسبب في القتل:

جاء في مغني المحتاج: (لأنَّ ما له دخلٌ من الأفعال في الزهوق زهوق روح المجنيِّ عليه - إما مباشرةً وإما سببٌ وهو ما يؤثر في الهلاك ولا يحصله ... فإنَّ الفاعل - أي الجاني - إن قصد عين المجنيِّ عليه بالفعل المؤدي إلى الهلاك بلا واسطة فهو المباشرة، وإن أدى إليه بواسطة فهو السبب) (١٠٣)، فالسبب في القتل، إذن هو ما يؤثر في هلاك المجنيِّ عليه، ولكن لا يحصله بذاته أو لا يجلبه بذاته إلى المجنيِّ عليه، وإنما بواسطة كشهادة الزور على بريء بأنه هو القاتل فيحكم عليه القاضي بالقصاص، ويقتص منه فعلاً. فالشهادة أدت إلى قتل المشهود عليه ولكن بواسطة حكم القاضي الذي بناه على شهادة الزور.

## ١٤٦ - التسبب كالمباشرة في القتل عند غير الحنفية:

قلنا إن الحنفية يشترطون المباشرة في القتل العمد لوجوب القصاص. وغير الحنفية يعتبرون القتل تسبباً كالقتل مباشرة ما دام هذا السبب يؤدي إلى القتل غالباً، فالشافعية مثلاً قالوا: (ويجب القصاص بالسبب كالمباشرة) (١٠٤)، ولهذا قالوا بالقصاص على شهود الزور الذين حكم القاضي بناءً على شهادتهم بأنه هو القاتل العمد، وحكم عليه بالقصاص ونفذ ثم اعترف شهود الزور بزورهم، فإنَّ القاضي يحكم عليهم بالقصاص. ومذهب الحنابلة في هذه المسألة كمذهب الشافعية، معللين ذلك بأنهم بشهادتهم هذه تسببوا إلى قتل المشهود عليه بما يؤدي إلى قتله غالباً فأشبهه فعلهم - أي شهادتهم - الإكراه الحسيَّ على القتل (١٠٥)، والحنفية لا يوجبون القصاص على شهود الزور - في هذه الحالة - محتجين بقولهم: (إنَّ القتل تسبباً لا يساوي القتل مباشرة، لأنَّ القتل تسبباً قتلٌ معنى لا صورة ومعنى، والقتل مباشرة قتل صورة ومعنى، والجزاء - أي القصاص - قتل مباشرة، بخلاف الإكراه على القتل فإنه قتل مباشرة لأنه يجعل المكره - بفتح الراء - آلة بيد المكره كأنه أخذه وضرب به المجنيِّ عليه، والقصاص على مستعمل الآلة وليس على الآلة) (١٠٦)، والمالكية كالحنابلة والشافعية يوجبون القصاص بالسبب إذا كان فاعله قاصداً به إزهاق

(١٠٣) مغني المحتاج، ج ٤، ص ٦.

(١٠٤) مغني المحتاج، ج ٤، ص ٦.

(١٠٥) المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٦٤٥-٦٤٦، مغني المحتاج، ج ٤، ص ٦.

(١٠٦) البدائع، ج ١٠، ص ٤٦٣.

روح المجني عليه، فالسبب عندهم كالمباشرة في حق إيجاب القصاص على الفاعل. ومن أقوال المالكية الدالة على ما قلناه عنهم قولهم: «وأركان القصاص ثلاثة (الجاني) و (المجني عليه) و (الجناية): وهي فعل الجاني الموجب للقصاص، وهو ضربان: مباشرة وسبب. والسبب كحفر بئر وإن بيته، أو وضع مزلق كماء أو قشر بطيخ أو ربط دابة في طريق أو اتخاذ كلب عقور - أي شأنه العقور أي الجرح - ويعلم ذلك بتكرره منه، تقدم لصاحبه إنذار عند حاكم أو غيره. قصد الضرر في الأربع مسائل بالإتلاف - أي إتلاف نفس المجني عليه بإزهاق روحه - وهلك المقصود المعين بسبب الحفر وما بعده، فيقتص من الفاعل. وكالإكراه فيقتل المكره - بكسر الراء - لتسبيه كالمكره - بفتح الراء - لمباشرة. ورميه على المجني عليه حية وهي حية، ومن شأنها أنها تقتل فمات وإن لم تلدغه الحية فالقصاص. وكالإمساك للقتل - أي إمساك شخص ليقته غير الممسك - ولولا إمساكه له ما أدركه القاتل مع علمه بأنه قاصد قتله، فقتله الطالب فيقتص منه لتسبيه كما يقتص من القاتل لمباشرة» (١٠٧).

#### ١٤٧ - سراية الجناية إلى النفس كالقتل مباشرة:

المقصود بسراية الجناية إلى النفس: سريان أثر فعل الجاني في المجني عليه إلى نفسه - أي إلى نفس المجني عليه - فيهلكها، سواء أكان فعل الجاني في المجني عليه جرحاً أم غيره ما دام أن أثر فعله قد سرى إلى نفس المجني عليه فأزهاقها. ونذكر فيما يلي أقوال الفقهاء الدالة على هذه القاعدة والتي يقول بها أيضاً الحنفية:

أ - جاء في المغني: (وسراية الجناية مضمونة بلا خلاف لأنها أثر الجناية، والجناية مضمونة فكذا ذلك أثرها) (١٠٨).

ب - وفي المغني أيضاً: (فإن قطع يديه ورجليه أو جرحه جرحاً فوجب القصاص إذا انفرد فسرى إلى النفس - أي فأزهاقها - فله القصاص في النفس) (١٠٩).

ج - وفي المغني أيضاً: (وإن خنقه وتركه حتى مات ففيه القود - القصاص - لأنه

(١٠٧) الشرح الكبير للدردير وحاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٢٣٧، وما بعدها.

(١٠٨) المغني ج ٧، ص ٨٢٧.

(١٠٩) المغني، ج ٧، ص ٦٨٦-٦٨٧.

مات من سرية جنائته، فهو كالميت من سرية الجرح<sup>(١١٠)</sup>.

د - وفي المذهب للشيرازي في فقه الشافعية: (لما كانت السرية كالمباشرة في إيجاب القصاص كانت السرية كالمباشرة في استيفاء القصاص)<sup>(١١١)</sup>.

هـ - وفي مغني المحتاج: (ومن له قصاص نفس بسرية قطع طرف كأن قطع يده فمات بسرية، لو عفا وليه عن النفس فلا قطع له، لأنَّ المستحق القتل وانقطع طريقه وقد عفا عنه) وفيه أيضاً (فلو سرى القطع فعليه قصاصُ النفس)<sup>(١١٢)</sup>.

و - وفي البدائع في فقه الحنفية للإمام الكاساني (وأما الجراح فإن مات من شيء منها المجروح وجب القصاص، لأنَّ الجراحة بالسرية صارت نفساً، أي صارت قتلاً)<sup>(١١٣)</sup>.

١٤٨ - سرية القصاص غير مضمونة:

وسرية القصاص غير مضمونة أي إذا استوفي القصاص بقطع طرف أو جرح من الجاني ثم مات الجاني بسرية جرحه أو قطعه أي بسرية استيفاء القصاص منه لم يلزم المجني عليه المستوفي شيء، بهذا قال جمهور الفقهاء، منهم ابن سيرين والحسن ومالك والشافعي وإسحاق وأبو يوسف. وروي ذلك عن أبي بكر وعمر وعلي رضي الله عنهم.

وقال عطاء وطاوس وعمر بن دينار والشعبي والنخعي والزهري وأبو حنيفة، قال هؤلاء: عليه - أي على مستوفي القصاص - كمال الدية وهي في ماله على رأي أبي حنيفة، وعلى رأيه هي على عاقلته، لأنَّه فوّت نفسه وهو لا يستحق إلا قطع طرفه أو جرحه فلزمته ديته. وحجة الجمهور في قولهم لا ضمان على المستوفي إذا مات من جراء استيفاء القصاص حاجتهم هي ما روي عن عمر وعلي رضي الله عنهما، قولهما: (من مات من حدٍّ أو قصاص لا دية له) ولأنَّه قطعٌ مستحقٌّ مُقدَّرٌ فلا تُضمَّنُ سريته كقطع يد السارق إذا مات بسرية القطع<sup>(١١٤)</sup>. وقول الجمهور هو ما نميل إلى ترجيحه، لأنَّ المستوفي استوفي حقه، ولم يصدر

(١١٠) المغني، ج ٧، ص ٦٤٠.

(١١١) المذهب، ج ٢، ص ١٨٨.

(١١٢) مغني المحتاج، ج ٤، ص ٣٢، ٥١.

(١١٣) البدائع، ج ١٠، ص ٤٧٩.

(١١٤) المغني، ج ٧، ص ٧٢٧، المذهب للشيرازي، ج ٢، ص ١٨٨.

منه خطأ أو تقصير في كيفية الاستيفاء فلا يضمن ما يترتب على استيفائه من سراية الاستيفاء، ولأنَّ إيجاب الدية الكاملة عليه إذا مات بالسراية قد يؤدي إلى امتناع استيفاء القصاص وفي هذا تعطيل للقصاص.

#### ١٤٩ - ثالثاً - هل يشترط لوجوب القصاص وقوع القتل عمداً في دار الإسلام...؟

لا يشترط لوجوب القصاص في القتل العمد العدوان وقوعه في دار الإسلام، وعلى هذا من قتل شخصاً معصوم الدم في دار الحرب عمداً عالماً بحال المجني عليه من كونه معصوم الدم فعليه القصاص، كما لو قتل مسلماً في دار الحرب عالماً بإسلامه سواء كان قد هاجر إلى دار الإسلام ثم عاد إلى دار الحرب، أو لم يهاجر أصلاً إلى دار الإسلام، وهذا مذهب الحنابلة والشافعية. وقال أبو حنيفة: (لا يجب القصاص بالقتل في غير دار الإسلام، فإن لم يكن المقتول هاجر إلى دار الإسلام لم يضمنه قاتله بقصاص ولا دية عمداً قتله أو خطأ. وإن كان هاجر إلى دار الإسلام ثم عاد إلى دار الحرب كرجلين مسلمين دخلا دار الحرب بأمان فقتل أحدهما صاحبه ضمنه بالدية ولم يجب عليه القصاص)<sup>(١١٥)</sup>، ويعلل الإمام الكاساني قول أبي حنيفة بقوله: (الحربي إذا أسلم في دار الحرب ولم يهاجر إلينا فقتله مسلم أنه لا قصاص عليه عندنا، لأنه وإن كان مسلماً فهو من أهل دار الحرب)، قال الله تبارك وتعالى: ﴿فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحير رقة مؤمنة﴾ فكونه من أهل دار الحرب أورث شبهة في عصمته، ولأنه إذا لم يهاجر إلينا فهو مكثّر سواد الكفرة، ومن كثر سواد قوم فهو منهم على لسان رسول الله ﷺ. وهو وإن لم يكن منهم ديناً فهو منهم داراً فيورث شبهة. ولو كانا مسلمين تاجرين فقتل أحدهما صاحبه فلا قصاص أيضاً وتجب الدية والكفارة<sup>(١١٦)</sup>. ومذهب الزيدية كمذهب الحنفية فقد قالوا: «ومن أحكام دار الحرب أنه لا قصاص فيها بين أهل الجنايات مطلقاً سواء كانت بين الكفار، أم بين المسلمين، أم بين الكفار وبين المسلمين»<sup>(١١٧)</sup>.

#### ١٥٠ - رابعاً - ويشترط لوجوب القصاص في القتل أن يكون ظلماً عدواناً:

ويشترط لوجوب القصاص أن يكون القتل قد وقع ظلماً عدواناً، فإن لم يكن كذلك

(١١٥) البدائع، ج ٧، ص ٦٤٨.

(١١٦) البدائع، ج ٧، ص ٦٤٨.

(١١٧) التاج المذهب، ج ٤، ص ٤٤١-٤٤٢.

بأن قتله بسبب شرعي فلا قصاص على القاتل. ومن الأسباب الشرعية للقتل إذا وقع من القاتل وهو في حالة دفاع شرعي، وهو ما يعرف عند الفقهاء بـ«دفع الصائل»، فإذا لم يمكن دفعه إلا بقتله جاز هذا القتل ولا قصاص فيه على القاتل.

ونبين فيما يلي أحكام الصائل ودفعه بالقتل إذا توافرت شروطه:

### ١٥١ - قتل الصائل في حالة الدفاع الشرعي:

الصائل هو من يعتدي على نفس الغير أو ماله أو عرضه، فيجوز للمعتدى عليه - ويسميه الفقهاء «المصول عليه» - أن يدفع هذا الاعتداء بما يندفع به ولو بقتل الصائل إذا تعين القتل طريقاً لدفع اعتدائه، لأنَّ المصول عليه يعتبر في حالة دفاع شرعي يبيح له الشرع دفع الصائل ولو بقتله عند الاقتضاء، ولأنَّه في حالة ضرورة لدفع هذا الاعتداء بنفسه لا بواسطة السلطة العامة. قال ابن قدامة الحنبلي وهو يتكلم عمن يدخل بيت غيره يريد قتل صاحبه وأخذ ماله: «إن لم يمكنه دفعه إلا بالقتل أو خاف أن يبدأه الصائل بالقتل إن لم يقتله، فله ضربه بما يقتله أو يقطع طرفه، وما أ تلف منه فهو هدر، لأنه تلف لدفع شره فلم يضمه كالباجي ولأنه اضطرَّ صاحب البيت لقتله ... ثم قال ابن قدامة: وكل من عرض لإنسان يريد ماله أو نفسه فحكمه ما ذكرناه فيمن دخل منزله»<sup>(١١٨)</sup>.

### ١٥٢ - شروط الدفاع الشرعي:

ويشترط لوجود حالة الدفاع الشرعي التي تبيح دفع الصائل ولو بالقتل عند الاقتضاء، أن يكون هناك اعتداء حالاً على النفس أو على العرض أو على المال لا يجد معه المعتدي عليه فسحة من الوقت للالتجاء إلى السلطة العامة ومؤسساتها المختصة لحمايته ودفع اعتداء الصائل عنه. ويشترط أيضاً أن لا يجد المصول عليه وسيلة أخرى غير الدفاع بنفسه عن نفسه وماله وعرضه بما يستطيعه من وسائل الدفع ولو بقتله. ولا يشترط أن يقع الاعتداء فعلاً بل يكفي أن يغلب على ظن المصول عليه أنه وشيك الوقوع<sup>(١١٩)</sup>.

### ١٥٣ - السند الشرعي لحق الدفاع الشرعي:

نفس المسلم في الشرعية الإسلامية مصونة ومحترمة وكذلك عرضه وماله، فالمسلم

(١١٨) المغني، ج ٨، ص ٢٣٠، التشريع الجنائي الإسلامي، المرجع السابق، ج ١، ص ٤٧٨ وما بعدها.

(١١٩) المغني، ج ٨، ص ٤٤٥، الدر المختار ورد المحتار، ج ١، ص ٣١٢.

يتمتع بحماية الشريعة الإسلامية لنفسه وعرضه وماله<sup>(١٢٠)</sup>، ومن مظاهر هذه الحماية أنَّ الشريعة الإسلامية ألزمت الكافة بالاعتداء على نفس الغير ولا على ماله ولا على عرضه، وأوجبت العقاب على من يخل بالتزامه هذا فيقوم بالاعتداء على الغير. والمحافظة على الناس ورد الاعتداء عنهم ومعاقبة المعتدين كل ذلك من واجبات الدولة فهي التي تقوم بذلك، وهذا هو الأصل. ولكن في حالة الضرورة وحيث لا يستطيع المصول عليه اللجوء إلى السلطة العامة لحمايته ودفع عدوان الصائل عنه، أباحت له الشريعة الإسلامية أن يباشر بنفسه حماية نفسه ورد الاعتداء عنه وعن ماله وعرضه، ولو أدى ذلك إلى جرح الصائل أو قتله. يدل على ذلك حديث رسول الله ﷺ: «من قتل دون نفسه فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد، ومن قتل دون ماله فهو شهيد»<sup>(١٢١)</sup>. والمسلم إنما يكون شهيداً إذا قتل في قتال هو محق فيه أو يدافع عن شيء أذن الشرع له بالدفاع عنه.

#### ١٥٤ - الدفاع الشرعي عن الغير وسنده الشرعي:

هذا، وإنَّ الدفاع الشرعي بالمعنى الذي بيته لا تقتصر مشروعيته على من وقع عليه الاعتداء بل يشمل الغير أيضاً، فمن حق المسلم بل من واجبه أن يدفع الاعتداء عن نفس الغير وعرضه وماله. قال ابن قدامة الحنبلي: «وإذا صال على إنسان صائل يريد ماله أو نفسه ظلماً أو يريد امرأة يزني بها، فلغير المصول عليه معونته في الدفع»<sup>(١٢٢)</sup>. وفي نهاية المحتاج في فقه الشافعية للرملي: «والدفع عن غيره كهو عن نفسه جوازاً ووجوباً حيث أمن على نفسه»<sup>(١٢٣)</sup>.

#### ١٥٥ - السند الشرعي للدفاع عن الغير:

وحق الدفاع الشرعي عن الغير يقوم على أصليين:

(الأول) - مسؤولية الفرد المسلم عن إزالة المنكر، قال عليه الصلاة والسلام: «من رأى

(١٢٠) هذا، وإن الذمّي والمستأمن في دار الإسلام - وهما كافران - يتمتعان بحماية الشريعة الإسلامية لهما في النفس والعرض والمال. والقاعدة عند الفقهاء فيهم «لهم ما لنا وعليهم ما علينا» وانظر تفصيل ذلك في كتابنا أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام.

(١٢١) رواه الإمام أحمد، كما جاء في الجامع الصغير للسيوطي، ج ٢، ص ٥٤٤.

(١٢٢) المغني، ج ٨، ص ٣٣٢.

(١٢٣) نهاية المحتاج للرملي، ج ٨، ص ٢٣.

منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيذان»، ولا شك أن الاعتداء على الغير منكر فتجب إزالته.

(الثاني) - وجوب نصره المظلوم، لحديث رسول الله ﷺ: «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً. قلنا يا رسول الله نصره مظلوماً فكيف نصره ظالماً؟ قال: تمنعه من الظلم».

#### ١٥٦ - وجوب دفع الصائل بأيسر ما يندفع به:

وعلى المصول عليه أن يدفع عنه الصائل بأيسر ما يندفع به، لأنَّ تولي الإنسان دفع المعتدي عن نفسه بنفسه أبيع له للضرورة، وما جاز للضرورة يقدر بقدرها، وعلى هذا الأساس يدفعه بالكلام والاستغاثة إن أمكن وإلا انتقل إلى الضرب باليد فإن لم يندفع بالضرب باليد انتقل إلى الجرح وإذا لم يندفع إلا بالقتل فله قتله ولا مسؤولية ولا قصاص عليه وإذا قتله الصائل وهو يدافعه فهو شهيد<sup>(١٢٤)</sup>.

---

(١٢٤) الأم للشافعي، ج ٦، ص ٣١-٣٢، المغني، ج ٨، ص ٣٢٩، نهاية المحتاج، ج ٨، ص ٢٤-٢٥، فتاوى ابن تيمية، ج ٤، ص ٢٠٢.

## المبحث الثاني كيفية وجوب القصاص

١٥٧ - اختلاف الفقهاء في كيفية وجوب القصاص:

لا خلاف بين الفقهاء في وجوب القصاص على القاتل العمد لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ...﴾، ولكن اختلفوا في كيفية هذا الوجوب، هل يجب عيناً حتى لا يملك وليُّ المقتول أخذ الدية بدلاً عن القصاص أم يملك ذلك والخيار له؟ ونذكر فيما يلي أقوالهم في هذه المسألة وما استدلوا به والراجح منها:

١٥٨ - أولاً - مذهب الحنفية:

قالوا: موجب القتل العمد القصاص فهو واجب عيناً على القاتل حتى لا يملك وليُّ المقتول أن يطلب الدية بدلاً عن القصاص من غير رضاه، ولو مات القاتل أو عفا ولي المقتول سقط القصاص أصلاً<sup>(١٢٥)</sup>.

١٥٩ - ثانياً - مذهب المالكية:

يجب القصاص في القتل العمد على القاتل عيناً، فله أن يطلبه أو يعفو عنه ليس له إلا ذلك، وليس له أن يطلب الدية إلا إذا وافق القاتل على إعطائها. وهذه رواية ابن القاسم عن مالك، وهو المشهور عن مالك عند المالكية. وروى أشهب عن مالك وجوب القصاص على التخيير فإن شاء ولي المقتول أن يطلب القصاص، وإن شاء أن يطلب الدية بدلاً عن القصاص<sup>(١٢٦)</sup>.

١٦٠ - ثالثاً - مذهب الشافعية:

قالوا: الواجب في القتل العمد القصاص عيناً أو الدية بدلاً عنه عند سقوط القصاص بعفو أو بغيره كموت الجاني. وفي قولٍ في مذهب الشافعية الواجب في القتل العمد أحد الأمرين: القصاص أو الدية، والتعين لولي المقتول فله أن يختار أحدهما. وعلى

(١٢٥) البدائع، ج ١٠، ص ٤٦٣٣.

(١٢٦) شرح منيع الجليل على مختصر خليل للشيخ محمد عlish، ج ٤، ص ٣٤٦.



القولين: لولي المقتول أن يطلب القصاص كما له أن يطلب الدية بغير رضا القاتل<sup>(١٢٧)</sup>.

#### ١٦١ - رابعاً مذهب الحنابلة:

اختلفت الرواية عن الإمام أحمد بن حنبل في مُوجِب القتل العمد: هل هو القصاص عيناً، أم هو أو الدية، ووليُّ المقتول يختار أحدهما دون حاجة إلى رضا القاتل؟. فروي عنه أنَّ الواجب هو القصاص عيناً. وروي عنه أيضاً أنَّ الواجب أحد شيئين: القصاص أو الدية، وهذه الرواية هي التي رجحها ابن قدامة كما يشعر بذلك كلامه واحتجاجه لها<sup>(١٢٨)</sup>.

#### ١٦٢ - خامساً - مذهب الزيدية:

قالوا: لولي الدم أحد أمور ثلاثة:

(الأول) - أن يعفو عن القصاص ويستحق الدية ولا تسقط الدية بالعفو عن القصاص لأنها أصلان مميزان لا يسقط أحدهما بسقوط الآخر، فمتى عفا الولي عن القصاص سقط واستحق الدية وإن لم يرض القاتل بسقوط القصاص عنه.

(الثاني) - لولي الدم - أي لولي المقتول - أن يصالح الجاني أو ورثته بأكثر من الدية فإن ذلك يصح.

(الثالث) - أن يقتص ولي الدم من القاتل<sup>(١٢٩)</sup>.

#### ١٦٣ - سادساً - مذهب الظاهرية:

قال ابن حزم الظاهري: ومن قتل مؤمناً عمداً في دار الإسلام أو في دار الحرب وهو يدري أنه مسلم، فولي المقتول خيار: إن شاء قتله بمثل ما قتل هو به، وإن شاء عفا عنه أحب القاتل أم كره لا رأي له في ذلك. وليس عفو الولي عن القصاص وسكوته عن ذكر الدية بذلك بمسقط الدية، بل هي واجبة للولي وإن لم يذكرها إلا أن يلفظ بالعفو عن الدية أيضاً، وإن شاء عفا عنه بها يتفقان عليه، فإن أبى الولي إلا الأكثر من الدية لم يلزم

(١٢٧) مغني المحتاج، للشربيني في فقه الشافعية، ج٤، ص٤٨.

(١٢٨) المغني ج٧، ص٧٥٢.

(١٢٩) التاج المذهب، ج٤، ص٢٧٧-٢٧٩.

القاتل أن يزيده على الدية (١٣٠).

١٦٤ - سابعاً - مذهب الجعفرية:

قالوا: الواجب في القتل العمد هو القصاص، وليس أحد الأمرين من الدية أو القصاص، إلا أن يرضى أولياء المقتول والقاتل بقبول الدية، وعلى هذا إذا اصطلحا على الدية جاز. ويجوز الاتفاق بين القاتل وأولياء المقتول على الزيادة على الدية أو التنقيص منها. وفي وجوب الدية على الجاني بطلب ولي الدم وجه مقبول لما في ذلك من حفظ نفس القاتل ببذل الدية إذا كان قادراً على البذل. وعلى هذا التعليل لا يتقدر بمقدار الدية بل لو طُلب منه - أي من القاتل - أزيد من الدية وتمكن من دفعه وجب عليه القبول (١٣١).

١٦٥ - المستخلص من أقوال المذاهب المختلفة:

يمكن إرجاع أقوال المذاهب المختلفة في كيفية وجوب القصاص إلى الأقوال التالية:

القول الأول - يجب القصاص عيناً ولا تجب الدية بدلاً عن القصاص إلا بالتراضي. أي بتراضي أولياء المقتول مع القاتل وهذا مذهب الحنفية ومشهور مذهب المالكية ومذهب الجعفرية.

القول الثاني - الواجب في القتل العمد أحد شيئين: القصاص أو الدية والخيار في تعيين أحدهما إلى ولي المقتول. وهذا مذهب الشافعية والزيدية والظاهرية والقول الراجح عند الحنابلة، ورواية عن الإمام مالك.

القول الثالث - يجب القصاص عيناً، ونجب الدية إذا طلبها ولي المقتول بدلاً عن القصاص وكان القاتل قادراً على بذلها. وهذا قول في مذهب الجعفرية.

١٦٦ - أدلة القول الأول (١٣٢):

أولاً - قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ...﴾، وهذا يفيد تعيين القصاص موجباً للقتل العمد، فلا إبهام فيما هو واجب، لأن الآية الكريمة

(١٣٠) المحلى لابن حزم الظاهري، ج ١٠، ص ٣٦٠.

(١٣١) الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، ج ١٠، ص ٨٩-٩٠.

(١٣٢) البدائع، ج ١٠، ص ٤٦٣٤-٤٦٣٥.

صريحة في كون القصاص هو الواجب لا غير لأنه لو كان على القاتل أحد حقين: القصاص أو الدية، لا يصدق القول على أحدهما بأنه هو الواجب، فيتعين القول بأن الواجب في القتل هو القصاص، فيبطل القول بحق ولي المقتول اختيار الدية بدون رضا القاتل. يوضح ذلك أن القصاص إذا كان عين حق ولي المقتول كانت الدية بدلاً عن حقه، وليس لصاحب الحق أن يعدل عن حقه إلى بدله من غير رضا من عليه الحق، كمن عليه حنطة موصوفة فأراد صاحب الحق أن يأخذ منه قيمتها من غير رضاه ليس له ذلك كذا هذا.

ثانياً - قوله ﷺ: «العمد قود» أفاد أن الواجب في القتل العمد هو القود أي القصاص لا غيره ولا شيء معه.

ثالثاً - القول بأن في دفع الدية صيانة لنفس القاتل من الهلاك وأنه واجب وإلا صار أثماً. فالجواب أنه يصير أثماً بالامتناع عن دفع الدية إذا رضي بها ولي المقتول، لا أن لولي المقتول أخذ الدية من غير رضاه، وكلامنا هو في هذا كمن أصابته مخمصة وعند صاحبه طعام يبيعه بثمن قيمته، يجب على المضطر أن يشتريه دفعاً للهلاك عن نفسه، فإن امتنع عن الشراء ليس لصاحب الطعام أن يدفع إليه الطعام ويأخذ الثمن من غير رضاه.

١٦٧ - أدله القول الثاني (١٣٣):

أولاً - عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من قتل له قتيل فهو بخير النظرين: إما أن يفتدي وإما أن يقتل» رواه الجماعة وظاهر الحديث أن القصاص والدية واجبان على التخيير، فلولي الدم أن يأخذ الدية أو يقتص.

ثانياً - قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى...﴾ إلى قوله تعالى: ﴿فمن عفي له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة﴾. عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «كان في بني إسرائيل القصاص ولم يكن فيهم الدية، فقال تعالى لهذه الأمة: ﴿كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر﴾ الآية ﴿فمن عفي له من أخيه شيء﴾ قال: فالعفو أن يقبل في العمد الدية، والاتباع بالمعروف يتبع الطالب بمعروف ويؤدي إليه المطلوب بإحسان - ﴿ذلك تخفيف من ربكم

(١٣٣) بدائع المجتهد، ج ٢، ص ٣٣٦، المغني، ج ٧، ص ٧٥٠-٧٥١، المحلى، لابن حزم، ج ١٠، ص ٣٦١، نيل الأوطار للشوكاني، ج ٧، ص ٨-٩.

ورحمة ﴿ - فيما كتب على من كان قبلكم ﴾ رواه البخاري. والتخفيف المذكور في الآية هو بالتخيير بين القصاص والدية لهذه الأمة بعد أن كان الواجب على بني إسرائيل هو القصاص فقط ولم يكن فيهم الدية، ولا شك أنَّ التخيير بين أمرين أوسع وأخف من تعيين واحدٍ منهما. فإذا عفا ولي الدم عن القصاص على الدية - وهذا معنى قوله تعالى: ﴿فمن عفا له من أخيه شيئاً فاتباع بالمعروف﴾، أي فليتبّع وليّ الدم القاتل بالمعروف بأن لا يعتف عليه وأن لا يطالبه إلا مطالبة جميلة، وليؤدّ إليه القاتل الدية أداءً بإحسان بأن لا يطله ولا يبخره. وهذا الحكم المذكور من العفو والدية تخفيف من ربكم عليكم أيها المؤمنون ورحمة منه تعالى بكم. وأما عدم ذكر الدية في الآية الكريمة وإنما ذكر فيها القصاص فقط، فالجواب: أنَّ عدم ذكر الدية فيها لا يعني عدم ذكرها مطلقاً، فقد ذكرت في الأحاديث النبوية الشريفة، ومنها ما ذكرناه.

#### ١٦٨ - أدلة القول الثالث (١٣٤):

إن طلب وليّ الدم من القاتل الدية لقاء عفوه عنه عن القصاص فيه خلاص نفسه من الهلاك، فعليه أن يقبل هذا الطلب ويستجيب له ما دام قادراً على دفع الدية لأنّ في رفضه هذا الطلب إهلاك نفسه، والله تعالى يقول: ﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾ كما المضطر إذا وجد طعاماً في مخمصة بقيمة المثل وعنده ما يشتري به أنه يجب عليه شراؤه فكيف بشراء نفسه بدفع الدية؟.

#### ١٦٩ - القول الرابع:

والراجع من هذه الأقوال هو القول الثاني، فالواجب في القتل العمد أحد شيئين: القصاص أو الدية، والخيار في تعيين أحدهما لولي القتيل لقوة أدلة هذا القول، مع ما فيه من تخفيف عن هذه الأمة ورحمة من الله تعالى بها، ولأنّهُ يتفق وأصول الشريعة في رفع الحرج وإرادة اليسر بالأمة. كما أنه لا يتعارض وحكمة تشريع القصاص، لأنّه جعل الدية في القتل العمد لا تُسقطُ القصاص وإنما تقوم بجانبه، وتجعل الخيار لولي الدم فإن شاء اقتص وإن شاء أخذ الدية وإن شاء عفا، ولأنّهُ قد تكون المصلحة لأولياء القتيل أخذ الدية

(١٣٤) بداية المجتهد، لابن رشد، ج ٢، ص ٣٣٦، البدائع، ج ١٠، ص ٤٦٣٣-٤٦٣٤، شرح منح الجليل على مختصر خليل للشيخ محمد عlish، ج ٤، ص ٣٤٦.

وعدم الاقتصاص من القاتل. وهذا وإذا لم يقتص من القاتل كما لو عفا ولي الدم عنه، فإنَّ لولي الأمر الحقَّ أن يجبس القاتل سنةً ويجلده كما هو مقرر في الفقه المالكي، فقد قالوا: إذا عُفِيَ عن القاتل العمد على الدية أي على إعطائها فإنها تجبُّ عليه، ويضربه الإمامُ مائةً ويجبس سنة (١٣٥).

#### ١٧٠ - ما يترتب على القول الأول (١٣٦):

لا يحقُّ لولي المقتول أخذُ الدية من القاتل عوضاً عن القصاص إلاَّ برضاه. وإذا مات القاتل أو عفا ولي القتل عن القصاص سقط الواجب في القتل وهو القصاص ولا تجب الدية في مال القاتل.

#### ١٧١ - ما يترتب على القول الثاني (١٣٧):

الواجب في القتل العمد في هذا القول أحد شيئين: القصاص أو الدية. والخيار لولي القتل في تعيين أحدهما. وإذا عفا ولي القتل عن القصاص مطلقاً أو عفا على الدية وجبت الدية في الحالتين، لأنَّ الواجب غير معين، فإذا ترك أحدهما وجب الآخر. وإن اختار الدية سقط القصاص، وإن اختار القصاص تعيين، ولكن هل له تعد ذلك العفو على الدية؟ قال بعض الحنابلة: له ذلك، لأنَّ القصاص أعلى فكان له الانتقال إلى الأدنى. وقال ابن قدامة الحنبلي: «يَحْتَمَلُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَسْقَطَهَا بِاخْتِيَارِهِ الْقَصَاصَ، فَلَمْ يَعُدْ إِلَيْهَا لِأَنَّ السَّاقِطَ لَا يَعُودُ».

وإذا مات القاتل تعيين المأل - أي الدية - واجباً في تركَةِ القاتل، فإذا عفا ولي القتل عن الدية بعد وجوبها في مال القاتل الذي مات، فإنها تَسْقُطُ.

(١٣٥) تبصرة الحكام لابن فرحون، ج ٢، ص ٢٥٩.

(١٣٦) البدائع، ج ١٠، ص ٤٦٣٣.

(١٣٧) المغني، ج ٧، ص ٧٥٣، البدائع، ج ١٠، ص ٤٦٣٣، مغني المحتاج، ج ٤، ص ٤٨.

## المبحث الثالث

### من يستحق القصاص

١٧١ مكرر - أولاً - مذهب الحنفية (١٣٨):

إذا كان المقتول حرّاً وله وارث، فالمستحق للقصاص هو هذا الوارث، كما المستحق للمال، لأنه حق ثابت، والوارث أقرب الناس إلى الميت فيكون له. ثم إن كان الوارث واحداً استحقه وحده، وإن كان جماعة استحقوه على سبيل الشركة كالمال الموروث عنه، وهذا قول أبي يوسف ومحمد صاحبي الإمام أبي حنيفة، وعلى قول أبي حنيفة: ثبت حق القصاص لكل واحد من الورثة على وجه الكمال كأنه ليس معه غيره.

(وجه: قول أبي يوسف ومحمد): إن القصاص هو مُوجِبُ القتل العمد، وإن هذا القتل ورد على المقتول فكان موجب هذا القتل - وهو القصاص - حقاً له أي للمقتول، إلا أنه بالموت يعجز عن استيفاء القصاص بنفسه فتقوم الورثة مقامه بطريق الإرث عنه ويكون مشتركاً بينهم على حساب سهامهم في الميراث، ولهذا يجري فيه سهام الورثة من النصف والثلث والسدس وغير ذلك كما تجري في المال وهذه آية الشركة.

(وجه قول أبي حنيفة): إن المقصود من القصاص هو التشفي، وأنه لا يحصل للميت ويحصل للورثة فكان حقاً لهم ابتداءً، ويثبت لكل واحد معهم على الكمال كأن ليس معه غيره ولا يثبت لهم على سبيل الشركة، لأنه حق لا يتجزأ، والشركة فيما لا يتجزأ محال، إذ الشركة المعقولة هي أي يكون البعض لهذا والبعض لذلك كالشركاء في الأرض، وهذا المعنى فيما لا يتبعض محال. وعلى هذا فالأصل أن ما لا يتجزأ من الحقوق إذا ثبت لجماعة وقد وجد سبب ثبوته في حق كل واحد منهم فإنه يثبت لكل واحد منهم على سبيل الكمال كأن ليس معه غيره كولاية النكاح وولاية الأمانة. وعلى هذا الخلاف وما استثنى عليه بين أبي حنيفة وصاحبيه أي أبي يوسف ومحمد، خلافتهم في القصاص إذا كان بين صغير وكبير باعتبارهم وارثين للمقتول، فللكبير ولاية استيفاء القصاص عند أبي حنيفة، وعندهما ليس له ذلك ويتنظر بلوغ الصغير.

---

(١٣٨) البدائع، ج ١٠، ص ٤٦٣٥ - ٤٦٣٨.

(وجه قول أبي حنيفة): لما كان القصاص حقاً ثابتاً للورثة ابتداءً لكل واحد منهم على سبيل الاستقلال، لاستقلال سبب ثبوته في حق كل واحد منهم وعدم تجزئته في نفسه، فيثبت حق القصاص لكل واحد من الورثة على الكمال كأن ليس معه غيره فلا معنى لتوقف استيفاء القصاص على بلوغ الصغير.

(وجه قول أبي يوسف ومحمد): لما كان حق القصاص حقاً مشتركاً بين جميع الورثة فأحدهم لا ينفرد بالتصرف في محل مشترك بدون رضا شركائه الآخرين، وقال الكاساني: والصحيح قول أبي حنيفة لما ذكرنا أن القصاص لا يحتمل التجزئة والشركة في غير المتجزئ محال، وإنما تثبت الشركة إذا انقلب مالا، لأن المال محل قابل للشركة. ومن الحجة لأبي حنيفة أيضاً إجماع الصحابة رضي الله عنهم، فإنه روي أنه لما جرح ابن ملجم علياً كرم الله وجهه، قال للحسن ابنه رضي الله عنه: إن شئت فاقتله وإن شئت فاعف عنه وإن تعف خير لك، فقتله سيدنا الحسن رضي الله عنه. وكان في ورثة سيدنا علي رضي الله عنه صغار. ووجه الاستدلال بهذا الخبر من وجهين:

(١) قول سيدنا علي لابنه الحسن: إن شئت فاقتله مطلقاً من غير تقييد ببلوغ الصغار.

(٢) إن سيدنا الحسن بن علي رضي الله عنهما قتل ابن ملجم ولم ينتظر بلوغ الصغار، وكان ذلك بمحضر من الصحابة الكرام رضي الله عنهم ولم يُنقل أنه أنكر عليهما أحد فيكون إجماعاً.

## ١٧٢ - إن لم يكن للمقتول وارث:

وإن لم يكن للمقتول وارث وكان له مولى العتاقة وهو المعتق، فالمستحق للقصاص هو، لأن مولى العتاقة آخر العصابات، وإن لم يكن له وارث ولا له مولى العتاقة، وله مولى الموالاة فحق القصاص له لأنه آخر الورثة فجاز أن يستحق القصاص كما يستحق المال إرثاً. ثم وإن لم يكن له وارث ولا مولى العتاقة ولا مولى الموالاة كاللقيط فالمستحق للقصاص هو السلطان في قول أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف لا يستحقه إذا كان المقتول من أهل دار الإسلام. وسنذكر أدلة الطرفين عند الكلام عن استيفاء القصاص إن شاء الله تعالى.

## ١٧٣ - ثانياً - مذهب الشافعية (١٣٩):

قالوا في مستحق القصاص، إن الصحيح المنصوص عليه في المذهب ثبوته في النفس ابتداءً لا تلقياً من القتل، لكل وارث خاص من ذوي الفروض والعصبة، أي يرثه جميع الورثة لا كل فرد من الورثة، وإلا لجاز انفراد الواحد منهم بالقصاص. ويقسم القصاص بين الورثة على حسب إرثهم من المقتول، لأنه حق يورث فكان كامالاً، فلو ترك القتل زوجة وابناً فللزوجة من حق القصاص الثمن وللابن منه الباقي. وفي القول الثاني عند الشافعية المقابل للقول الصحيح في مذهبهم: يثبت القصاص للعصبة الذكور خاصة. وفي قول ثالث في مذهب الشافعية: يستحق القصاص الوارثون بالنسب دون السبب، لانقطاعه بالموت فلا حاجة إلى التشفي لهم فلا يجب لهم شيء من حق القصاص.

وإن كان في الورثة غائب انتظر قدومه قبل استيفاء القصاص، وإن كان في الورثة صبي انتظر بلوغه، وإن كان فيهم مجنون انتظرت إفاقة وبرؤه من الجنون، لأن القصاص للتشفي وهذا يخص كل وارث، فله أن يقتص أو يعفو ولا يتأتى ذلك باستيفاء غيره من ولي أو حاكم أو بقية الورثة. وإذا كان الصبي والمجنون فقيرين محتاجين للنفقة جاز لولي المجنون غير الوصي العفو على الدية دون ولي الصبي على القول الأصح، لأن للصبي غاية تُنتظر بخلاف المجنون، وقيل يجوز للولي على الصبي أيضاً. ويحبس القاتل حتماً إلى أن يزول المانع من الاستيفاء حفظاً لحق المستحق للقصاص.

هذا ويلاحظ هنا أن مستحق القصاص وهم كل وارث خاص كما قلنا، أما الوارث العام وهو السلطان فإن فيه قولين من جهة حقه في الاقتصاص من القاتل، وأظهر القولين أن له أن يقتص وله أن يعفو على مالٍ إذا رأى المصلحة في ذلك.

## ١٧٤ - ثالثاً - مذهب الحنابلة (١٤٠):

قالوا: القصاص حق لجميع الورثة من ذوي الأنساب والأسباب من الرجال والنساء والصغار والكبار، ومن عفا منهم صحَّ عفوه وسقط القصاص. وإن كان بعض الورثة غائباً انتظر قدومه، وإن كان بعضهم صغيراً أو مجنوناً، فظاهر مذهب الإمام أحمد أنه ليس

(١٣٩) مغني المحتاج، ج٤، ص٤٠.

(١٤٠) المغني، ج٧، ص٧٣٩، ٧٤٣، ٧٥٤.



لغيرهما الاستيفاء حتى يبلغ الصغير ويفيق المجنون، ومعنى ذلك أنَّ حق القصاص ينتقل إليهم إرثاً من القتل ولا يثبت لهم ابتداء، وإذا قُتِلَ من لا وارث له فالأمر إلى السلطان، فإنَّ أحب القصاص فله ذلك، وإنَّ أراد العفو على مالٍ فله ذلك، وإنَّ أراد العفو على غير مال لم يُجْزَ له ذلك، لأنَّ تصرفه للمسلمين ولا منفعة لهم في العفو على غير مال، وتوضع الدية التي اختارها السلطان في بيت المال، لأنها حق المسلمين عموماً فتوضع في بيتهم - بيت مال المسلمين -.

#### ١٧٥ - رابعاً - مذهب المالكية<sup>(١٤١)</sup>:

المستحقون للقصاص عند المالكية هم العصابة، جاء في كتبهم المعتبرة، أنَّ حق القصاص لعاصب المقتول بنفسه نسباً إن وجد، وإلا فلعاصب الولاء - أي ولأه العتاقة - إن وجد وإلا فلإمام. ولا حق في القصاص للجدِّ لأمٍّ أو للأخ لأمٍّ ولا للزوج. وإن تعدد العصابة واختلفت درجاتهم فيرتبون هنا مثل ترتيبهم في الإرث فيقدم ابن وابنه وإن سفل، ثم الأب ثم الجد ثم الإخوة الأشقاء أو لأب فهما سواء في حق القصاص. ثم يليهم بنوة الإخوة... الخ. وليس للبنات ولا للأخوات حق في القصاص ولا للزوجة ولا للزوج.

#### ١٧٦ - خامساً - مذهب ابن سيرين:

ومذهب ابن سيرين في المستحقين حقَّ القصاص، أنهم جميع الورثة من النسب ولا حق للزوجين في القصاص، لأنَّه شرع للتشفي، والزوجة ترتفع بالموت، فلا وجه لاستحقاقهما القصاص<sup>(١٤٢)</sup>.

#### ١٧٧ - القول الراجح:

والراجح من الأقوال أنَّ حق القصاص يستحقه جميع الورثة - ورثة القتل - من غير فرق بين ذكر وأنثى، ولا بين وارث بنسب أو بسبب، فيثبت لهم حق القصاص جميعاً، ويدل على ذلك حديث رسول الله ﷺ الذي رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أنَّ رسول الله ﷺ قضى أن يعقل العقل عن المرأة عصبته من كانوا ولا يرثوا منها إلا ما فضل

(١٤١) شرح الخرشي، ج ٤، ص ٣٧٧، الشرح الكبير للدردير، ج ٤، ص ٢٥٦، بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٣٧.

(١٤٢) نيل الأوطار للشوكاني، ج ٧، ص ٣٣.

عن ورثتها، وإن قُتِلَتْ فعقلها بين ورثتها، وهم يقتلون قاتلها»<sup>(١٤٣)</sup>. وجاء في شرحه : قوله «أن يعقل العقل» أي أن يدفع الدية عن المرأة عصبتها. وقد استدل بهذا الحديث على أنَّ المستحق لحق القصاص هم جميع ورثة المقتول من غير فرق بين الذكر والأنثى ووارث بنسب أو سبب، فالقصاص إليهم جميعاً<sup>(١٤٤)</sup>، ويدل أيضاً على أنَّ حق القصاص للورثة جميعاً بلا فرق بين ذكر وأنثى الحديث الذي رواه أبو داود والنسائي عن عائشة رضي الله عنها أنَّ رسول الله ﷺ قال: «وعلى المقتلين أن يتحجزوا الأول فالأول، وإن كانت امرأة» وأراد بالمقتلين أولياء المقتول الطالبين القصاص. (ويتحجزوا) أي أن ينكفوا عن القصاص بعفو أحدهم ولو كان امرأة. وقوله: (الأول فالأول) أي الأقرب فالأقرب، وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين عَفَتْ أخت المقتول عن القصاص: (عتق عن القتل). ولو لم يكن لها حق في القصاص لما كان لها حق العفو عنه<sup>(١٤٥)</sup>.

---

(١٤٣) قال الإمام الشوكاني: رواه الخمسة إلا الترمذي، انظر نيل الأوطار، ج ٧، ص ٣٢.

(١٤٤) نيل الأوطار للشوكاني، ج ٧، ص ٣٢-٣٣.

(١٤٥) نيل الأوطار للشوكاني، ج ٧، ص ٣٣.

## المبحث الرابع استيفاء القصاص

١٧٨ - تمهيد ومنهج البحث:

إذا ثبت القتل العمد العدوان ووجب القصاص على القاتل فمن له الولاية على استيفائه؟ وبأي شيء يستوفى هذا القصاص؟ وما كفيته؟ هذا كله ما نريد بيانه في هذا المبحث ولهذا نقسمه إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول - من له الولاية على استيفاء القصاص.

المطلب الثاني - ما يُستوفى به القصاص وكفيته.

### المطلب الأول

من له الولاية على استيفاء القصاص

١٧٩ - تمهيد ومنهج البحث:

مستحق القصاص هو الذي له الولاية على استيفائه، وهذا هو الأصل. ولكن كيف يُستوفى القصاص إذا كان مستحقه أكثر من واحد؟ وهل يشترط حضور السلطان عند الاستيفاء أو إذنه به؟ وهل يشترط أن يتولى هذا الاستيفاء مستحقه بنفسه أم يجوز له التوكيل فيه؟ ثم هل يجوز تأجيل الاستيفاء أم لا؟ هذه المسائل هي ما نريد بحثها وبيان أحكامها في هذا المطلب الذي نقسمه إلى الفروع التالية:

الفرع الأول - مستحق القصاص واحد.

الفرع الثاني - مستحق القصاص أكثر من واحد (جماعة).

الفرع الثالث - مستحق القصاص هو السلطان.

الفرع الرابع - حضور السلطان عند الاستيفاء أو إذنه به.

الفرع الخامس - التوكيل في الاستيفاء.

الفرع السادس - تأجيل الاستيفاء.

## الفرع الأول

مستحق القصاص واحد<sup>(١٤٦)</sup>

١٨٠ - مستحق القصاص واحد بالغ عاقل:

إذا كان مستحق القصاص واحداً فقط وهو بالغ عاقل فمن حقه أن يستوفيه بنفسه، فإذا طلب من السلطان أو نائبه تمكينه من ذلك وكان عارفاً بكيفية الاستيفاء قادراً عليه مكنه السلطان منه وأذن له فيه، لقوله تعالى: ﴿ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل إنه كان منصوراً﴾<sup>(١٤٧)</sup> ولقوله ﷺ: «من قتل له قتيلاً فأهله بين خيرتين فإن قتلوا وإن أحبوا أخذوا الدية» ولأنَّ القصد من القصاص التشفي ويحصل هذا بتمكين ولي القتل من قتل القاتل، ولأنَّ القصاص حق لولي القتل لا مزاحمة له فيه فكان له استيفاؤه بنفسه إذا أمكنه كسائر الحقوق. وإن لم يحسن الاستيفاء بنفسه أمره السلطان أو نائبه بالتوكيل، لأنه عاجز عن استيفاء حقه بنفسه، فكان له التوكيل في استيفائه كسائر حقوقه التي يجوز فيها التوكيل، فإن لم يوجد من يوكله إلا بعوض أخذ العوض من بيت المال. وقال بعض الحنابلة: يعين رجل من قبل الدولة يستوفي الحدود والقصاص ويرزق من بيت المال لأنَّ فعله من المصالح العامة. وإن قال الجاني لولي المقتول: أنا أقتص لك من نفسي لم يلزم تمكينه ولم يجز ذلك له، لأنَّ الله تعالى قال: ﴿ولا تقتلوا أنفسكم﴾ ولأنَّ معنى القصاص أن يفعل بالجاني مثل فعله بالمجني عليه، ولأنَّ القصاص حقٌ عليه لغيره، فلم يجز أن يكون هو المستوفي له. وقال الزيدية بجواز ذلك، لأنهم أجازوا لولي القتل أن يوكل القاتل بقتل نفسه.

(١٤٦) البدائع، ج ١٠، ص ٤٦٣٩، المذهب، ج ٢، ص ١٨٤-١٨٥، مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٤٠،

المغني، ج ٧، ص ٦٩١، ٧٤٠-٧٤١، التاج المذهب، ج ٤، ص ٢٧٩-٢٨٠، الروضة البهية في شرح

اللمعة الدمشقية، ج ١٠، ص ٩٦.

(١٤٧) سورة الإسراء، الآية ٧٣.

## ١٨١ - مستحق القصاص صغير:

وإذا كان مستحق القصاص صغيراً، فقال بعض الحنفية ينتظر بلوغه، وقال البعض الآخر من الحنفية يستوفيه القاضي. قال جمهور الفقهاء: ينتظر بلوغ الصغير وكذا إفاقة المجنون، وليس لوليها ولاية استيفاء القصاص، لأنَّ الحق للصغير والمجنون ولا يُعرف ما يريده كل منهما، ولأنَّ الغرض من القصاص التثفي ولا يتحقق باستيفائه من قبل الولي. ولكن قال الزيدية: يجوز لأب الصغير أن يعفو عن القصاص لمصلحة يراها. وقال أكثر فقهاء الجعفرية المتأخرين: تُراعَى المصلحة، فإن اقتضت مصلحة الصغير تعجيل القصاص جاز. والشافعية وإن قالوا: ينتظر الصغير حتى يبلغ والمجنون حتى يفيق قالوا أيضاً: (وإذا كان الصبي والمجنون فقيرين محتاجين للنفقة جاز لولي المجنون غير الوصي العفو على الدية دون ولي الصغير على الأصح، لأنَّ للصبي غاية تُنتظر بخلاف المجنون. وقيل يجوز لولي الصغير أيضاً).

## ١٨٢ - الصغير أو المجنون إذا قتل الجاني:

وإذا قتل الصغير الذي له حق القصاص الجاني القاتل أو قتله المجنون، فهل يعتبر كل منهما مستوفياً حقه في القصاص؟ فيه وجهان عند الشافعية، جاء في المذهب في فقه الشافعية «وإن وثب الصبي أو المجنون على القاتل فقتله ففيه وجهان: (أحدهما) أنه يصير مستوفياً لحقه كما لو كانت له ودیعة عند رجل فأتلفها، (الثاني) لا يصير مستوفياً لحقه وهو الصحيح لأنه ليس من أهل استيفاء الحقوق ومنها القصاص، ويخالف الودیعة فإنها لو تلفت من غير فعله برىء منها المودع، ولو هلك الجاني من غير فعله لم يبرأ من الجنایة».

## الفرع الثاني

### مستحق القصاص أكثر من واحد (جماعة)

## ١٨٣ - أولاً - إذا كانوا كلهم كباراً:

إذا كان مستحقوا القصاص جماعة وكلهم كبار - أي بالغون عقلاء - فعند الحنفية<sup>(١٤٨)</sup>: لكل واحد منهم ولاية استيفاء القصاص حتى لو قتله أحدهم صار

(١٤٨) البدائع، ج ١٠، ص ٤٦٣.

القصاص مستوفى في حقهم جميعاً، لأنَّ القصاص إن كان حقاً للميت فكل واحد من آحاد الورثة يصلح أن يكون خصماً في استيفاء حق الميت كما في المال. وإن كان القصاص حقَّ الورثة ابتداءً فقد وجد سبب ثبوت الحق بالنسبة لكل واحد منهم فيكون له الحق في استيفائه. إلا أنَّ حضور جميع مستحقي القصاص شرط جواز الاستيفاء، وليس لواحد منهم حق استيفاء القصاص مع غيبة بعضهم، لأن فيه احتمال استيفاء ما ليس بحق له لاحتمال العفو من الغائب، بل إن الحنفية ذهبوا إلى أبعد من ذلك إذ قالوا: لا يجوز للوكيل عن مستحق القصاص استيفاء القصاص مع غيبة موكله في الاستيفاء ولو حضر بقية المستحقين للقصاص، وعللوا ذلك بأنَّ في اشتراط حضور الموكل رجاء العفو منه على القاتل عند معاينته حلول العقوبة بالقاتل، وقد قال تعالى: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى، وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ (١٤٨م).

#### ١٨٤ - رأي الحنابلة والشافعية:

ومذهب الحنابلة لا يستقل مستحق القصاص باستيفائه إلا بإذن الباقي، ولا يكفي مجرد حضورهم بل لا بد من إذنه بقيام أحدهم باستيفاء القصاص، جاء في المغني في فقه الحنابلة أنَّ ورثة القتيل إذا كانوا أكثر من واحد لم يجوز لبعضهم استيفاء القود - القصاص - إلا بإذن الباقي، فإن كان بعضهم غائباً انتظر قدومه ولم يجوز للحاضر الاستقلال بالاستيفاء بغير خلافٍ علمناه (١٤٩).

وهذا أيضاً مذهب الشافعية إلا أنهم صرحوا في حالة غيبة أحد مستحقي القصاص ضرورة حضوره أو إذنه باستيفاء القصاص من قبل أحدهم مع إذن الحاضرين من مستحقي القصاص (١٥٠).

(١٤٨م) سورة البقرة، ٢٣٧.

(١٤٩) المغني، ج ٧، ص ٧٣٩.

(١٥٠) المهذب، ج ٢، ص ١٨٤، مغني المحتاج، ج ٤، ص ٤.

## ١٨٥ - مذهب الزيدية<sup>(١٥١)</sup>:

وعندهم لا بد من حضور جميع مستحقي القصاص وإذنه الصريح باستيفائه من قبل أحدهم .

## ١٨٦ - إذا قتل أحد أولياء القتل بلا إذن الباقي:

وإذا قتل أحد أولياء القتل القاتل بلا إذن الأولياء الباقيين فقد قال الحنابلة: لم يجب عليه القصاص<sup>(١٥٢)</sup>. وقال الشافعية في هذه المسألة قولان: والصحيح عندهم وجوب القصاص عليه، فقد جاء في المذهب في فقه الشافعية « وإن قتل رجل وله اثنان من أهل الاستيفاء فبادر أحدهما وقتل القاتل من غير إذن أخيه ففيه قولان:

(أحدهما) - لا يجب عليه القصاص، وهو الصحيح، لأن له في قتله حقاً فلا يجب عليه القصاص بقتله كما لا يجب الحد على أحد الشريكين في وطء الجارية المشتركة.

(الثاني) - يجب عليه القصاص لأنه اقتصر في أكثر من حقه فوجب عليه القصاص كما لو وجب له القصاص في طرفه فقتله، ولأن القصاص يجب بقتل بعض النفس إذا عري عن الشبهة، ولهذا يجب على كل واحد من الشريكين في القتل وإن كان قاتلاً لبعض النفس<sup>(١٥٣)</sup>. ويرد على القول الثاني عند الشافعية وما مثلوا به من قتل الجماعة بالواحد، بأن قتل الجماعة بالواحد لا يعني أننا نقتل كل واحد من الجماعة بقتله بعض نفس المقتول وإنما نجعل كل واحد منهم قاتلاً لجميعها أي لجميع نفس المقتول<sup>(١٥٤)</sup>.

## ١٨٧ - القول الراجح:

والراجح عدم الاقتصاص من مستحق القصاص إذا قتل القاتل بدون إذن الأولياء الباقيين. ولكن إذا لم يجب عليه القصاص فهل تجب عليه الدية؟ والجواب: نعم فقد قال

(١٥١) التاج المذهب، ج ٤، ص ٢٨٠.

(١٥٢) المغني، ج ٧، ص ٧٤١.

(١٥٣) المذهب، ج ٢، ص ١٨٤.

(١٥٤) المغني، ج ٧، ص ٧٤١.

الزيدية: « فإن فعل أحد الشركاء الاقتصاص في غير حضرة شريكه وإذنه أو حضر وسكت ضمن من الدية حصّة شريكه »<sup>(١٥٥)</sup> وقال الحنابلة القائلون بعدم وجوب القصاص على قاتل القاتل: إن الولي الذي لم يقتل القاتل قسطه من الدية، لأنّ حقه من القصاص سقط بغير اختياره فأشبه ما لو مات القاتل أو عفا بعض الأولياء. ولكن هل يجب ذلك على قاتل الجاني، أو في تركه الجاني؟ فيه وجهان وللشافعي قولان:

(أحدهما): يرجع على قاتل الجاني لأنه أتلف محل حقه فكان الرجوع عليه بعوض نصيبه، كما لو كانت وديعة فأتلفها.

(والثاني): يرجع - أي الولي الذي لم يقتل الجاني ولم يأذن بقتله - بقسطه من الدية في تركه الجاني كما لو أتلفه أجنبي<sup>١</sup> أو عفا شريكه عن القصاص<sup>(١٥٦)</sup>.

١٨٨ - القرعة بين مستحقي القصاص لاستيفائه:

وعلى مستحقي القصاص أن يتفقوا على من يستوفي القصاص، فإن لم يتفقوا فقرعة بينهم واجبة فمن خرجت قرعته تولاه بإذن الباقي<sup>(١٥٧)</sup>.

١٨٩ - إذا كان في جماعة مستحقي القصاص صغير أو مجنون:

أولاً: مذهب الحنفية<sup>(١٥٨)</sup>:

ع د أبي حنيفة للكبير ولاية الاستيفاء. وعند أبي يوسف ومحمد صاحبي أبي حنيفة ليس بذلك ويُنتظر بلوغ الصغير.

(رجه قول أبي حنيفة): لما كان القصاص حقاً ثابتاً للورثة ابتداءً لكل واحد منهم على سبيل الاستقلال، لاستقلال سبب ثبوته في حق كل واحد منهم وعدم تجزء القصاص في

(١٥٥) التاج المذهب، ج ٤، ص ٢٨٠.

(١٥٦) المغني، ج ٧، ص ٧٤١ - ٧٤٢.

(١٥٧) المغني، ج ٧، ص ٦٩٢، مغني المحتاج، ج ٤، ص ٤٠.

(١٥٨) البدائع ج ١٠، ص ٤٦٧٧.



نفسه، فيثبت لكل واحد منهم على الكمال كأن ليس معه غيره، فلا معنى لتوقف الاستيفاء على بلوغ الصغير.

(وجه قول أبي يوسف ومحمد): لما كان القصاص حقاً مشتركاً بين كل الورثة، فأحد الشركاء لا ينفرد بالتصرف في محل مشترك بدون رضا شريكه أو شركائه. وقال الإمام الكاساني الحنفي: والصحيح قول أبي حنيفة لما ذكرنا أن القصاص لا يحتمل التجزئة، والشركة في غير المتجزء محال. وإنما تثبت الشركة فيما بينهم إذا انقلب القصاص مალأ بأن تصالحوا على الدية، لأن المال محل قابل للشركة.

والظاهر أن قولهم في المجنون إذا كان من مستحقي القصاص يجري على هذا الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه، لأن المجنون كالصغير ليس من أهل الاستيفاء، فيلزم من قولهم في الصغير قولهم أيضاً في المجنون، فيجوز للكبير من مستحقي القصاص أن يستوفيه دون انتظار إفاقة المجنون على رأي أبي حنيفة، ولا بد من انتظار إفاقته، ولا يجوز للكبير استيفاء القصاص قبل هذه الإفاقة على رأي أبي يوسف ومحمد.

#### ١٩٠ - ثانياً - مذهب الشافعية:

لا ولاية عندهم في استيفاء القصاص نيابة عن الصغير أو المجنون إذا وجب في جماعة المستحقين للقصاص. ولكنهم قالوا: لو حكم حاكم للكبير بالاستيفاء دون انتظار بلوغ الصغير وإفاقة المجنون مضى حكمه ولم يُنْقَضْ، فقد جاء في مغني المحتاج في فقه الشافعية: «وينتظر غائبهم - أي غائب مستحقي القصاص - وكذا صبيهم ببلوغه عاقلاً وكذا مجنونهم بإفاقته، لأن القصاص للتشفي فلا يحصل باستيفاء غيره من ولي أو حاكم أو بقية الورثة. ولو حكم للكبير حاكم باستيفاء القصاص لم يُنْقَضْ حكمه في أصح الوجهين.

(١٥٨) البدائع ج ١٠، ص ٤٦٧٧.

(١٥٩) مغني المحتاج ج ٤، ص ٤٠.

## ١٩١ - ثالثاً - مذهب الحنابلة:

وعندهم إذا كان من مستحقي القصاص صغير أو مجنون فظاهر مذهبهم أنه ليس لغيرهما حق استيفاء القصاص نيابة عنهما، بل ينتظر بلوغ الصغير وإفاقة المجنون<sup>(١٦٠)</sup>. ويبدو أن مذهب الحنابلة يتسع لما قاله الشافعية من أنه إذا حكم الحاكم للكبير باستيفاء القصاص دون حاجة إلى انتظار بلوغ الصغير أو إفاقة المجنون لم ينقض حكمه. لأن (حكم الحاكم يدفع الخلاف) وهي قاعدة فقهية مقررة في الفقه الإسلامي، وتعني أن حكم الحاكم في المسائل الخلافية يكون هو الواجب التطبيق ولا يمنع من تطبيقه الخلاف في موضوعه.

## ١٩١ - (مكرر) - رابعاً - مذهب الزيدية:

ومذهب الزيدية انتظار بلوغ الصغير حتى يمكن استيفاء القصاص مع جواز عفو أب الصغير عن القصاص لمصلحة يراها، فقد قالوا: «فِيُنْتَظَرُ حَتَّى يَبْلُغَ فَيَقْتَصَّ أَوْ يَعْفُو وَلَا يَكْفِي أَبُوهُ أَيْ أَبُو الصَّغِيرِ أَنْ يَتَوَلَّى اسْتِيفَاءَ الْقَصَاصِ عَنِ الصَّبِيِّ، وَكَذَا سَائِرُ الْأَوْلِيَاءِ، وَلِلْأَبِ أَنْ يَعْفُو عَنِ الْقَاتِلِ لِمَصْلَحَةٍ. هَذَا مَذْهَبُنَا»<sup>(١٦١)</sup> والظاهر أن مذهبهم في المجنون إذا كان من جماعة مستحقي القصاص كمذهبهم في الصغير إذا بلغ الصغير مجنوناً وظل أبوه هو الولي عليه، أما إذا كان جنونه طارئاً كأن بَلَغَ عَاقِلاً ثُمَّ جُنَّ ونصب القاضي عليه وصياً أو قياً، فالظاهر أنه لا يجوز لهذا القيم استيفاء القصاص ولا العفو عنه، لأنهم قصرُوا حق العفو عن القصاص على أبي الصغير الولي عليه دون سائر الأولياء.

(١٦٠) المغني ج٧، ص ٧٣٩

(١٦١) التاج المذهب ج٤، ص ٢٨٠.

## الفرع الثالث

### إذا كان السلطان هو مستحق القصاص

١٩٢ - أولاً - مذهب الحنفية:

عند أبي حنيفة وصاحبه محمد، إذا كان مستحق القصاص هو السلطان لعدم وجود وارث فإنَّ له ولاية استيفاء القصاص. وقال أبو يوسف صاحب أبي حنيفة: «ليس للسلطان أن يستوفي القصاص إذا كان المقتول في دار الإسلام وهو من أهل دار الإسلام وله أن يأخذ الدية. وإن كان المقتول في دار الإسلام وهو من أهل دار الحرب فله أن يستوفي القصاص، وله أن يأخذ الدية».

(وجه قول أبي يوسف): إن المقتول في دار الإسلام وهو من أهل هذه الدار لا يخلو عن ولي له عادة إلا أنه ربما لا يُعرَف، وقيام ولاية الولي الخاص تمنع ولاية الولي العام وهو السلطان، ولهذا لا يملك العفو بخلاف الحربي إذا دخل دار الإسلام بأمان وأسلم وقتل فإنَّ الظاهر أنَّ لا وليَّ له في دار الإسلام.

(وجه قول أبي حنيفة ومحمد): إنَّ الكلام في قتل في دار الإسلام لا يعرف له وليَّ عند الناس فيكون وليه السلطان، لحديث رسول الله ﷺ: «السلطان ولي من لا وليَّ له». وللسلطان أن يأخذ الدية ولكن لا يملك العفو، لأنَّ القصاص حق المسلمين بدليل أنَّ ميراثه لهم وإنما السلطان نائب عنهم في استيفائه<sup>(١٦٢)</sup>.

١٩٣ - ثانياً - مذهب الشافعية:

وعندهم إذا قتل من لا وارث له كان القصاص من حق المسلمين، واستيفاؤه من حق السلطان، لأنه نائب عنهم في استيفاء حقوقهم. وإن كان مع السلطان وارث يرث من المقتول بعض القصاص كان استيفاؤه إلى الوارث والسلطان، ولا يجوز لأحدهما أن ينفرده، بل لابد من اتفاقهما على استيفائه وعلى من يتولى هذا الاستيفاء<sup>(١٦٣)</sup>.

(١٦٢) البدائع ج ١٠، ص ٤٦٤٣.

(١٦٣) المهذب ج ٢، ص ١٨٤.

## الفرع الرابع

### حضور السلطان عند الاستيفاء أو أذنه به

١٩٤ - أولاً - مذهب الشافعية:

وعندهم لا يستوفى القصاص في نفس أو غيرها إلا بإذن الإمام والمراد به الخليفة أو نائبة أو القاضي. ولا يشترط حضور الإمام أو نائبه بل يكفي إذنه ولكن يُسنّ حضوره أو حضور نائبه. وإن استوفاه من غير حضوره أو إذنه عَزَّزَ لافتياته على السلطان (١٦٤).

١٩٤ - مكرر - ثانياً - مذهب المالكية:

جاء في الشرح الكبير للدردير « وأما - أي القاتل - بالنسبة لمستحق دمه وهو ولي المقتول فليس بمعصوم، ولكن إن وقع منه - أي من ولي المقتول - قتل للقاتل بلا إذن الإمام أو نائبه فإنه يُؤدَّب لإفتياته على الإمام (١٦٤ مكرر) .

١٩٥ - ثالثاً - مذهب الحنابلة:

والحنابلة في هذه المسألة كالشافعية إلا أن ابن قدامة الحنبلي قال: « ويُحتمل أن يجوز الاستيفاء بغير حضور السلطان إذا كان القصاص في النفس لما روي أن رجلاً أتى النبي ﷺ برجل فقال: إن هذا قتل أخي واعترف بقتله، فقال النبي ﷺ: اذهب فاقتله (١٦٥) ومعنى ذلك أن إذن الإمام بالاستيفاء لا بد منه، وأما حضور الإمام استيفاء القصاص فليس بشرط لجوازه، ولم يقل ابن قدامة بأنه يُسنّ حضور الإمام عند الاستيفاء لأن النبي ﷺ أذن به ولم يحضره.

١٩٦ - رابعاً - مذهب الزيدية:

ويبدو أن الزيدية لا يشترطون لصحة أو لجواز استيفاء القصاص حضور السلطان ولا إذنه، فقد قالوا: « يقتص ولي الدم في القتل من الجاني بضرب العنق بالسيف وإن لم

(١٦٤) المهذب ج ٢، ص ١٨٤، مغني المحتاج ج ٤، ص ٤١.

(١٦٤ مكرر) الشرح الكبير للدردير في فقه المالكية ج ٤، ص ٢٣٩.

(١٦٥) المغني ج ٧، ص ٦٩٠.

يحكم الحاكم متى كان مجمعاً عليه أو ثبت بالتواتر أو بالإقرار<sup>(١٦٦)</sup>.

#### ١٩٧ - القول الراجح:

والراجح من هذه الأقوال، أنه لا بد من إذن الإمام بالاستيفاء بعد صدور حكم القاضي بالقصاص على الجاني، ونفضل ونرجح دائماً حضور السلطان أو نائبه استيفاء القصاص، للتأكد من سلامة الاستيفاء، وتوافر شروط صحته، وإظهاراً لجديّة الدولة في تنفيذ الأحكام، ومنعاً من تأخير تنفيذها، وحتى يتأكد السلطان من سلامة الحكم قبل الإذن بتنفيذه. أما حضوره أو حضور نائبه، فهذا أمر حسنٌ يظهر جدية ولي الأمر في تنفيذ الأحكام، ولكن لا نقول بسنّيته كما قال الشافعية، لعدم وروده في السنة النبوية. أما ما ذهب إليه الزيدية من جواز استيفاء القصاص ولو بدون حكم الحاكم، فلا نميل إلى الأخذ به بل ولا نرى له وجهاً مقبولاً، لأنّ ثبوت الجرائم وما يترتب عليها يكون أمام القضاء وليس أمام آحاد الناس، ولأنه يُخشى أن يقتل أولياء القتل بريئاً بحجة ثبوت جرمه بالتواتر أو بحجة أنه أقرّ بارتكابه الجريمة، فسدأ هذه الأخطار والأضرار ينبغي القول بعدم جواز الاقتصاص من أي شخص إلا بعد ثبوت جرمه أمام القاضي وإصدار حكمه بذلك وبوجوب القصاص عليه، وإنه قبل التنفيذ لا بد من إذن السلطان أو نائبه فيه أي في تنفيذ القصاص.

### الفرع الخامس

#### التوكيل في الاستيفاء

#### ١٩٨ - التوكيل في استيفاء القصاص جائز:

القصاص حق لولي المقتول فله أن يستوفيه بنفسه، وله أن يوكل غيره في استيفائه. وهذا هو الأصل في استيفاء الحقوق يجوز لأصحابها استيفاؤها بأنفسهم كما يجوز لهم أن يوكلوا في استيفائها. واشترط بعضهم حضور الموكل عند قيام الوكيل بتنفيذ القصاص

---

(١٦٦) التاج المذهب ج ٤، ص ٤٧٩.

استيفاءً لحق الموكل فيه، لا يعني أنَّ التوكيل في استيفاء القصاص لا يجوز وإنما اشترط البعض هذا الشرط لمعنى نذكره فيما يلي عند عرض أقوال الفقهاء.

#### ١٩٩ - أولاً - مذهب الحنفية:

قالوا: التوكيل في استيفاء القصاص جائز، ويشترط أن يكون الموكل حاضراً عند استيفاء الوكيل القصاص، ولا يجوز له الاستيفاء مع غيبة الموكل لاحتمال أنَّ الموكل الغائب قد عفا، ولأنَّ باسْطِراط حضوره يُرجى عفوهُ عن القاتل عند معاينته حلول العقوبة بالقاتل، والعفو مرغوب فيه في الشريعة الإسلامية قال تعالى: ﴿وَأَن تَعْفُوا أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى﴾ (١٦٧).

#### ٢٠٠ - ثانياً - مذهب الحنابلة (١٦٨):

قالوا: يصح التوكيل في استيفاء حق القصاص، فإذا وكل ولي المقتول من يستوفي له القصاص ثم غاب الموكل وعفا عن القصاص في غيبته، واستوفى الوكيل القصاص. يُنظر: فإن كان عفوهُ، بعد قيام الوكيل بقتل الجاني القاتل لم يصح عفوهُ، لأنَّ حقه قد استوفي. وإن كان قتله - أي الوكيل قتل الجاني القاتل - بعد علم الوكيل بعفو الموكل فيكون قد قتله ظلماً وعليه القصاص. وإن قتله قبل العلم بعفو الموكل، فقال بعض الحنابلة: لا ضمان على الوكيل، لأنه لا تفريط منه، لأنه استوفى القصاص قبل علمه بالعفو، وهل يلزم الضمان الموكل؟ فيه قولان عند الحنابلة.

#### ٢٠١ - ثالثاً - مذهب الزيدية:

ويجوز عندهم التوكيل في استيفاء القصاص، بل ويجوز توكيل ولي المقتول القاتل على الاقتصاص من نفسه بنفسه. وقد جاء في التاج المذهب في فقه الزيدية «وله - أي لولي المقتول - أن يوكل المقتص منهُ أن يقتل نفسه مع حضوره - أي مع حضور ولي المقتول» (١٦٩).

(١٦٧) البدائع ج ١٠، ص ٤٦٣٩، والآية في سورة البقرة ورقمها ٢٣٧.

(١٦٨) المغني ج ٧، ص ٧٤٦.

(١٦٩) التاج المذهب ج ٤، ص ٢٧٩.

## الفرع السادس تأجيل الاستيفاء

### ٢٠٢ - التأجيل الاختياري لاستيفاء القصاص:

القصاص حق ولي المقتول، وليس من لوازم الحق بعد ثبوته الاستيفاء الفوري له، ولا الاسراع أو التعجيل في استيفائه. وعلى هذا يجوز لولي المقتول أن لا يتعجل في طلب تنفيذ أو استيفاء القصاص، ولا يجبره القاضي على هذا الطلب لأنَّ الحق له، ولصاحب الحق أن لا يستعجل في طلبه أو المطالبة به. لا سيما وقد تكون هناك دوافع أو مبررات لتأجيل التنفيذ كما لو كانت هناك مشاورات بين أولياء المقتول في طلب القصاص أو في طلب الدية. كما قد يكون هناك جهود من قبل أولياء القاتل، لاقتناع أولياء القتيل بالعتف أو بأخذ الدية.

### ٢٠٣ - التأجيل الإجباري لاستيفاء القصاص من الحامل<sup>(١٧٠)</sup>:

إذا وجب القصاص على امرأة حامل فلا يجوز الاقتصاص منها قبل وضع حملها سواء كانت حاملاً وقت الجنائية أو حملت بعدها قبل استيفاء القصاص لقوله تعالى: ﴿فلا يسرف في القتل﴾ وقتل الحامل فيه قتل لغير القاتل - وهو حملها - فيكون إسرافاً وهو ممنوع. وفي الحديث الذي أخرجه ابن ماجه أنَّ رسول الله ﷺ قال: «إذا قتلت المرأة عمداً لم تقتل حتى تضع ما في بطنها وحتى تكفل ولدها»، ولأنَّ النبي ﷺ قال للغامدية المقررة بالزنا: «ارجعي حتى تضعي ما في بطنك، ثم قال لها: ارجعي حتى ترضعيه». ولأنَّ هذا إجماع من أهل العلم لا نعلم فيه خلافاً كما قال ابن قدامة الحنبلي. وإذا وضعت لم تقتل حتى تسقي الولد (اللبأ)<sup>(١٧١)</sup> لأنَّ الولد الحديث الولادة لا يعيش إلا به غالباً. ثم إذا لم يكن له من يرضعه لم يجوز قتلها حتى يبيء أو أن فطامه لما جاء في الحديثين اللذين ذكرتهما، ولأنَّه لما أخرنا الاستيفاء لحفظه وهو حملٌ فلأنَّ يؤخَّر لحفظه بعد وضعه أولى.

### ٢٠٤ - ادعاء المرأة الحمل:

وإذا ادعت المرأة التي وجب عليها القتل - القصاص - الحمل ففيه وجهان:

(١٧٠) المغني ج ٧، ص ٧٣١-٧٣٣، مغني المحتاج ج ٤، ص ٤١، التاج المذهب ج ٤، ص ٢٧٩-٢٨٠.

(١٧١) اللبأ هو لبن المرأة أول الولادة.

(أحدهما): تجبس حتى يستبين حملها، لأنَّ للحمل أمارات خفية تعرفها من نفسها ولا يعرفها غيرها فوجب أن يُحتاط للحمل حتى يتبين انتفاء ما ادعته، ولأنه أمرٌ يخصها فيقبل قولها فيه كالحيض.

و(الثاني): أنها تعرض على أهل الخبرة من النساء، فإن شهدن بحملها أُخِرَّ استيفاء القصاص منها، وإن شهدن بخلاف ذلك لم تُؤخر، لأنَّ حق القصاص حقٌّ حالٌّ عليها فلا يؤخر بمجرد دعواها.

## ٢٠٥ - حكم الاقتصاص من الحامل:

وإن اقتصر من له ولاية الاستيفاء من حامل فقد أخطأ هو والسلطان الذي أذن له بالاقتصاص منها، وعليهما الإثم إن كانا عالين بحملها أو كان منهما تفريط. وإن كان أحدهما هو العالم بحالها فالإثم عليه. فإن انفصل الجنين منها ميتاً أو حياً لوقت لا يعيش في مثله ففيه غرة (دية جنين)، وإن انفصل حياً لوقت يعيش في مثله ثم مات من الجنابة وجبت فيه دية كاملة. أما على من تجب ديته فإننا ننظر: فإن كان السلطان والولي عالين بالحمل وتحريم الاستيفاء، أو جاهلين بالأمرين، أو بأحدهما، أو كان الولي عالماً بذلك دون السلطان الممكن له من الاستيفاء، فالضمان - دية الجنين - عليه وحده، لأنه مباشر، والسلطان الممكن له صاحب سبب، وإذا اجتمع المباشر مع المتسبب كان الضمان على المباشر دون المتسبب. وإن علم السلطان بحملها دون الولي فالضمان عليه لا على الولي المباشر، لأنه معذور فكان الضمان على المتسبب.

## ٢٠٦ - حبس القاتل عند تأخير الاستيفاء:

قال ابن قدامة الحنبلي: «وكل موضع وجب تأخير الاستيفاء فإن القاتل يحبس حتى يبلغ الصبي ويعقل المجنون ويقدم الغائب»<sup>(١٧٢)</sup> وفي مغني المحتاج في فقه الشافعية: «وينتظر غائبهم وكما صبيهم ومجنونهم، ويحبس القاتل حفظاً لحق المستحق، لأنه استحق قتله، وفيه إتلاف نفس ومنفعة، فإذا تعذر استيفاء نفسه أتلفنا منفعته بالحبس» وفيه أيضاً: «وتحبس الحامل عند طلب المستحق حبسها في قصاص النفس»<sup>(١٧٣)</sup> فالحكمة من حبس

(١٧٢) المغني ج ٧، ص ٧٤٠.

(١٧٣) مغني المحتاج ج ٤، ص ٤٠-٤١.



القاتل عند تأخير الاقتصاص منه هو حفظ حق مستحق القصاص في الاقتصاص من القاتل عند موجبات تأخير الاستيفاء.

## ٢٠٧ - الكفالة لا تمنع حبس القاتل:

ولو أقام القاتل كفيلاً بنفسه ليُخلَّى سبيله لم يقبل طلبه، لأنَّ الكفالة لا تمنع حبس القاتل ولا ترفعه بعد وقوعه لأنها أي الكفالة لا تصح في القصاص، لأنَّ فائدة الكفالة استيفاء الحق من الكفيل إذا تعذر إحضار المكفول له، ولا يمكن استيفاء هذا الحق وهو القصاص من غير القاتل فلم تصح الكفالة به، ولا يمتنع حبسه بها. ثم في قبول هذه الكفالة تغريزٌ بحق مستحق القصاص، فإنه ربما يهرب القاتل إذا خُلِّي سبيله بهذه الكفالة.

## المطلب الثاني

ما يستوفى به القصاص وكيفيته  
ومكانه ووقته والإحسان إلى الجاني

٢٠٨ - تمهيد:

استيفاء القصاص من الجاني قد يكون بنفس الآلة والكيفية التي تمت بها عملية قتل المجني عليه، وقد يكون هذا الاستيفاء بغير ذلك كأن يكون بقتل القاتل بالسيف مثلاً، فهل يشترط لاستيفاء القصاص أن يكون بآلة معينة، أو بنفس الآلة التي استعملها الجاني في جريمته، وب نفس الكيفية التي ارتكب فيها جريمته؟ أم ليس هذا بشرط، لأنَّ المطلوب إزهاق روح القاتل كما أزهق روح المجني عليه؟ هناك اختلاف بين الفقهاء، منهم من قال: يشترط في استيفاء القصاص أن يكون بنفس الآلة التي استعملها الجاني والكيفية التي تمت بها جريمته، ومنهم من قال: يستوفى القصاص من الجاني بالسيف فقط. ثم هل هناك من إحسان يقدّم إلى الجاني قبل استيفاء القصاص منه؟ وما طبيعة هذا الإحسان؟ ثم هل هناك مكان معين ووقت معين لاستيفاء القصاص؟ هذا كله ما نريد بيانه في هذا المطلب، وعليه نقسمه إلى الفروع التالية:

الفرع الأول: القول الأول في آلة الاستيفاء وكيفيته.

الفرع الثاني: القول الثاني الاستيفاء يكون بالسيف.

الفرع الثالث: مكان الاستيفاء وزمانه والإحسان إلى الجاني.

## الفرع الأول

### القول الأول في آلة الاستيفاء وكيفيته

٢٠٩ - يقتل القاتل قصاصاً بمثل ما قتل به المجني عليه:

وهذا قول المالكية والشافعية والظاهرية، فمن أقوالهم:

أولاً- جاء في بداية المجتهد لابن رشد: «يقتص من القاتل على الصفة التي قتل فيها فمن قتل تغريقاً قتل تغريقاً، ومن قتل بضرب بحجر قتل بمثل ذلك وبه قال مالك...» (١٧٤).

ثانياً- وجاء في الشرح الكبير للدردير في فقه المالكية: «وقتل القاتل بما قتل به ولو ناراً» (١٧٥).

ثالثاً- وفي مغني المحتاج في فقه الشافعية: «ومن قتل بمحدد كسيف أو بمثقل كحجر أو خنق أو تجويع ونحوه كتغريق أو تحريق أو إلقاء من شاهق اقتص به أي الولي بمثله» (١٧٦).

رابعاً- وجاء في المحلى لابن حزم في فقه الظاهرية: «يقتل قاتل العمد بأي شيء قتل به، إن قتله جوعاً أو عطشاً جُوعَ وعُطَشَ حتى يموت ولا بد» (١٧٧).

٢١٠ - أدلة هذا القول:

أ - أن المماثلة معتبرة في استيفاء القصاص لقوله تعالى: ﴿وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به﴾ (١٧٨) وقوله تعالى: ﴿وجزاء سيئة سيئةً مثلها﴾ (١٧٩). وقوله تعالى: ﴿فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم﴾ (١٨٠)، والمماثلة ممكنة فجاز أن يكون الاستيفاء بها (١٨١).

- 
- (١٧٤) بداية المجتهد ج ٢، ص ٣٣٨. (١٧٥) الشرح الكبير للدردير ج ٤، ص ٢٦٥.  
(١٧٦) مغني المحتاج ج ٤، ص ٤٤. (١٧٧) المحلى لابن حزم ج ١٠، ص ٣٧٠-٣٧١.  
(١٧٨) سورة النحل الآية ١٢٦. (١٧٩) سورة الشورى من الآية ٤٠.  
(١٨٠) سورة البقرة ١٩٤.  
(١٨١) مغني المحتاج ج ٤، ص ٤٤، بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٣٨-٣٣٩، المهذب ج ٢، ص ١٨٦.

ب - وفي الصحيحين أَنَّ النبي ﷺ «أمر برضّ رأس يهوديٍّ بين حجرين وكان قد قتل جارية بذلك»، وقوله عليه الصلاة والسلام: «من حرق حرقناه ومن غرق غرقناه» (١٨٢).

ج - المقصود من القصاص التشفي وإنما يكمل إذا قُتِلَ القاتل بمثل ما قُتِلَ (١٨٣).

#### ٢١١ - يجوز القصاص بالسيف:

وقتل القاتل بمثل ما قتل به المجنيّ عليه عند أصحاب هذا القول لا يمنع من استيفاء القصاص بغيره، لأنّ الاستيفاء بمثل ما قتل به المجنيّ عليه ليس بواجب في الاستيفاء من الجاني وإنما هو حق لأولياء القتيل، فيجوز لهم أن يعدلوا عن حقهم هذا ويقتصوا من الجاني بالسيف. جاء في مغني المحتاج: «ومن قتل بمحدد أو خنق أو تجويع ونحو ذلك اقتصّ به، وله - أي لولي القتيل - ذلك، لا أنه يتعين عليه، فلو عدل - أي ولي المقتول - إلى السيف جاز. ومن عدل عما تجوز فيه المماثلة إلى سيف فله ذلك سواء أَرْضِيَ الجاني أم لا، لأنه أَوْحَى - أي أسرع - وأسهل، بل هو أولى للخروج من الخلاف. والمراد بالعدول إلى السيف حيث ذُكِرَ حَزَّ الرقبة على المعهود، فلو عدل إلى ذبحه كالبهيمة لم يجز» (١٨٤).

#### ٢١٢ - كيفية الاستيفاء إذا مات المجنيّ عليه بسراية جرحه:

ولو جرحه بجرح يجري فيه القصاص كأن قطع يده، فسرى قطعه إلى النفس فأهلكها، فلولي القتيل حَزَّ رَقَبَةِ الجاني بالسيف ابتداءً، لأنه أسهل على الجاني من قطع يده ثم حَزَّ رَقَبَتَهُ بالسيف. وإن شاء ولي القتيل آخَرَ الحَزَّ بعد أن قطع يد الجاني وانتظر السراية - سراية القطع - حتى إذا تمت حَزَّ رَقَبَتَهُ بالسيف (١٨٥).

#### ٢١٣ - كيفية الاستيفاء بالتجويع ونحوه:

وإن كان الجاني قد قتل المجنيّ عليه بالتجويع أو التفريق أو التحريق ونحو ذلك.

---

(١٨٢) نفس المراجع السابقة.

(١٨٣) نفس المراجع السابقة.

(١٨٤) مغني المحتاج ج ٤، ص ٤٥، وهو مذهب الحنابلة في جواز العدول إلى السيف: المغني ج ٧، ص ٦٨٦.

(١٨٥) مغني المحتاج ج ٤، ص ٤٥.

وأراد ولي القتل الاقتصاص من الجاني بمثل ما قتل به المجني عليه، ففي التجويع يُجسُّ الجاني مثل تلك المدة التي حُسِّس فيها المجني عليه ويمنع خلالها من الطعام حتى يموت جوعاً. وفي الإلقاء بالماء أو في النار، يلقي في ماء أو نار مثل الماء والنار اللتين ألقى الجاني المجني عليه فيهما، ويترك الجاني فيهما المدة التي بقي فيها المجني عليه، فإن لم يمت الجاني في مدة حبسه أو مكثه في الماء أو النار زيد في مدة بقاءه حتى يموت، ليكون قتله بمثل ما قتل به المجني عليه، وفي قول عند الشافعية: «يقتل في هذه الحالة بالسيف، ولا يزداد في مدة مكثه في السجن أو في الماء أو في النار، لأنَّ المماثلة قد حصلت ولم يبق إلا تفويت روح الجاني، فيجب تفويتها بالأسهل وهو حرّ رقبتة بالسيف»<sup>(١٨٦)</sup>.

#### ٢١٤ - لا تجوز المماثلة في الاستيفاء بفعل محرم:

وإذا كان القاتل قد قتل المجني عليه بفعل محرم فلا يجوز لولي القتل أن يستوفي القصاص من الجاني بمثل فعله المحرم - كما لو أكره الجاني المجني عليه على الإكثار من شرب الخمر حتى مات به، أو أنَّ الجاني لاط بالمجني عليه حتى مات بهذا اللواط، أو أنه زنى بصغيرة فماتت بهذا الجماع المحرَّم، فإنَّ ولي القتل لا يقتص من الجاني بمثل ما فعله بالمجني عليه، لتحريم هذا الفعل وإنما يقتله بالسيف»<sup>(١٨٧)</sup>.

### الفرع الثاني

#### القول الثاني: استيفاء القصاص يكون بالسيف

#### ٢١٥ - لا يقتص من الجاني إلا بالسيف:

أولاً - مذهب الحنفية:

القول الثاني فيما يستوفى به القصاص هو أن يكون الاستيفاء بالسيف فهو آله ووسيلته وبهذا قال الحنفية، والزيديّة والجعفرية. وفي مذهب الحنابلة القولان.

واحتج أصحاب هذا القول بحديث رسول الله ﷺ وفيه «لا قود إلا بالسيف» والقود هو القصاص، والقصاص هو الاستيفاء أو به يتم الاستيفاء فكان هذا الحديث دالاً على

(١٨٦) مغني المحتاج ج ٤، ص ٤٤-٤٥.

(١٨٧) مغني المحتاج ج ٤، ص ٤٥، المغني ج ٧، ص ٦٨٨، الشرح الكبير للدردير ج ٤، ص ٢٦٥.

نفى استيفاء القصاص بغير السيف. وأيضاً فإنَّ القطع أو الجرح إذا اتصلت بهما السراية فهات المجني عليه تبن أنَّ ما وقع على المجني عليه هو القتل فلا يعاقب إلا بالقتل فقط. فلو قُطِعَ الجاني أو جُرِحَ ثم احتيج إلى حَزِّ رقبته بالسيف كان ذلك جمعاً بين القتل وحز الرقبة، وهذا قول الحنفية وتعليلهم وما استدلوأ به<sup>(١٨٨)</sup>.

## ٢١٦ - ثانياً - مذهب الزيدية والجعفرية:

ومذهب الزيدية كمذهب الحنفية فلا يجوز عندهم الاقتصاص من الجاني إلا بالسيف مع تفصيل قالوا فيه: يقتص ولي الدم في القتل من الجاني بضرب العنق بالسيف وليس له أن يفعل بالجاني مثل ما فعله بمورثه من طعن أو رضخ أو خنق أو نحو ذلك، فإنَّ تعذر على ولي الدم الاقتصاص بضرب العنق بالسيف إما لعدم آلة أو لخشية هرب الجاني أو غير ذلك، فكيف ما أمكن أن يفعل به لإزهاق روحه جاز من خنق أو رمي بسهم أو بندقية بارودة أو بحجر أو لمس قوة كهربائية أو غير ذلك مما فيه إزهاق الروح بلا تعذيب على المقتص منه، فإنَّ كان لا يمكن استيفاء القصاص بلا تعذيب جاز أن يستوفي حقه ولو بتعذيب<sup>(١٨٩)</sup>، وهذا أيضاً مذهب الجعفرية فقد قالوا: «ولا يقتص إلا بالسيف فيضرب العنق لا غير، ولا يجوز التمثيل به أي بالجاني بأن يقطع بعض أعضائه ولو كانت جنايته تمثيلاً أو وقعت بالتغريق والتحريق والمثقل بل يُستوفى جميع ذلك بالسيف<sup>(١٩٠)</sup>».

## ٢١٧ - ثالثاً - مذهب الحنابلة<sup>(١٩١)</sup>:

قال ابن قدامة الحنبلي: «وإن قتل بغير السيف مثل أن قتله بحجر أو هدم أو تغريق أو خنق فهل يستوفى القصاص بمثل فعله؟ فيه روايتان، (إحداهما): له ذلك (الثانية): لا يستوفى إلا بالسيف في العنق.

(وجه الرواية الأولى) مارواه ابن ماجة عن النبي ﷺ أنه قال: «لا قود إلا بالسيف» ولأنَّ القصاص أحد بدلي النفس فدخل قطع الطرف في حكم الجملة كالدية، فإنه لو

(١٨٨) البدائع ج ١٠، ص ٤٦٤٤.

(١٨٩) التاج المذهب ج ٤، ص ٢٧٩.

(١٩٠) الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية ج ١٠، ص ١٠٢.

(١٩١) المغني ج ٧، ص ٦٨٦-٦٨٨.

صار الأمر إلى الدية لم تجب إلا دية النفس. ولأنَّ القصد من القصاص في النفس تعطيل الكل وإتلاف الجملة - جملة الجاني- وقد أمكن هذا بضرب العنق فلا يجوز تعديته بإتلاف أطرافه كما لو قتلته بسيف (كآل) فإنه لا يقتل بمثله. ولأنَّ الاستيفاء بمثل ما فعله الجاني بالمجني عليه لا تؤمن معه الزيادة على ما فعله الجاني فلا يجب القصاص بمثل آله أو بمثل فعله.

(وجه الرواية الثانية) في المذهب الحنبلي عن الإمام أحمد قوله تعالى: ﴿وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به﴾<sup>(١٩٢)</sup> وقوله تعالى: ﴿فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم﴾<sup>(١٩٣)</sup> ولأنَّ النبي ﷺ «رَضَّ رأس يهودي لرَضِّه رأس جارية من الأنصار بين حجرين»، كما روي عن النبي ﷺ قوله: «من حَرَّقَ حرقناه ومن غَرَّقَ غرقناه» ولأنَّ القصاص موضوع على المماثلة ولفظه مشعرٌ به فيجب أن يستوفى منه مثل ما فعل. وأما حديث «لا قود إلا بالسيف» فقد قال عنه الإمام أحمد: ليس إسناده بجيد.

## ٢١٨- الأفضل في رأي ابن قدامة:

قال ابن قدامة الحنبلي -بعد أن ذكر الروایتين في المذهب- «ومتى قلنا له -لولي المقتول- أن يستوفي بمثل ما فعلَ بالمجني عليه، فأحبَّ وليه أن يقتصر على ضرب عنقه فله ذلك وهو أفضل»<sup>(١٩٤)</sup>.

## الفرع الثالث

### مكان الاستيفاء وزمانه والإحسان إلى الجاني

## ٢١٩- الإحسان إلى الجاني في استيفاء القصاص:

ويجب على ولي المقتول أن يحسن إلى الجاني في استيفاء القصاص منه، ويكون ذلك بها يأتي:

أولاً: أن تكون آلة القصاص صالحة لا يتعذب بها الجاني، أي يحصل المقصود بها دون

(١٩٢) سورة النحل الآية ١٢٦.

(١٩٣) سورة البقرة الآية ١٩٤.

(١٩٤) المغني ج٧، ص ٦٨٨.

تعذيب له. قال صاحب المذهب الشافعي: «وعلى السلطان أن يتفقد الآلة التي يستوفى بها القصاص، فإن كانت كالةً منع من الاستيفاء بها، لما روى شداد بن أوس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة، وليُحدَّ أحدكم شفرته وليُرخَّ ذبيحته» وإن كانت الآلة التي يريد الاستيفاء بها مسمومة منع من الاستيفاء بها، لأنَّ السم يُفسدُ البدن ويمنع من غسله» (١٩٥).

ثانياً: ويُذكرُ الجاني قبل استيفاء القصاص منه بما عليه من صلاة لم يؤديها وبالوصية بما لهُ وما عليه، وبالتوبة النصوح. وأن يُرفق به في سَوِّهِ إلى موضع الاستيفاء، وستر عورته وشدَّ عينيه وتركه ممدود العنق إذا كان الاقتصاص بضرب عنقه بالسيف (١٩٦).

## ٢٢٠- مكان استيفاء القصاص وزمانه:

يجوز استيفاء القصاص ولو في الحرم جاء في المذهب في فقه الشافعية «ومن وجب عليه قتلٌ بكفر أو ردة أو زنا أو قصاص، فالتجأ إلى الحرم قُتل ولم يمنع الحرم من قتله، والدليل عليه قوله تعالى ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾» (١٩٧) ولأنَّه قُتل لا يوجب الحرم ضمانه فلم يمنع منه كقتل الحية والعقرب» (١٩٨). ولكن لو التجأ القاتل إلى مسجد فإنه يُخرج منه، ويستوفى منه القصاص ولا يُقتل في داخل المسجد. جاء في مغني المحتاج في فقه الشافعية: «ولو التجأ - أي القاتل - إلى الكعبة أو المسجد الحرام أو غيره من المساجد، أو مُلك إنسان، فيُخرج منه ويقتل صيانةً للمسجد، ولأنه يمتنع استعمال ملك الغير بغير إذنه، وظاهر كلام الرافعي أنَّ الاستيفاء في المسجد حرامٌ إن خيف التلوُّث وإلا فمكروه» (١٩٩) ويقتص من الجاني في الحرِّ والبرد والمرض، وإن كان مخطراً، لأنَّ المطلوب إزهاق روح الجاني فلا معنى لتأخير ذلك بسبب الحر والبرد والمرض (٢٠٠). وكذلك يجوز استيفاء القصاص في الليل والنهار.

(١٩٥) المذهب ج ٢، ص ١٨٥، المغني ج ٧، ص ٦٩١، التاج المذهب ج ٤، ص ٢٧٩.

(١٩٦) مغني المحتاج ج ٤، ص ٤١.

(١٩٧) سورة النساء من الآية ٨٩.

(١٩٨) المذهب ج ٢، ص ١٨٨، ومثله عند المالكية، انظر الشرح الكبير للدردير ج ٤، ص ٢٦١.

(١٩٩) مغني المحتاج ج ٤، ص ٤٣، ومثله عند المالكية، انظر الشرح الكبير للدردير ج ٤، ص ٢٦١.

(٢٠٠) مغني المحتاج ج ٤، ص ٨٤٣.

## المبحث الخامس سقوط القصاص

٢٢١- تمهيد ومنهج البحث:

قد يجب القصاص على القاتل لتحقيق موجهه وشروطه ولكنه يسقط قبل تنفيذه لحصول ما يسقطه بعد هذا الوجوب. ومسقطات القصاص هي: فوات محل القصاص، العفو عنه ممن له حق العفو، الصلح مع القاتل، الإرث. وعلى هذا نقسم هذا المبحث إلى أربعة مباحث على النحو التالي ونجعل لكل مسقط مطلباً على حدة:

المطلب الأول: فوات محل القصاص.

المطلب الثاني: العفو عن القاتل.

المطلب الثالث: الصلح مع القاتل.

المطلب الرابع: الإرث.

### المطلب الأول

#### فوات محل القصاص (٢٠١)

٢٢٢- موت القاتل يسقط القصاص لفوات محله.

أولاً: مذهب الحنفية:

فوات محل القصاص في القتل العمد بأن يموت من عليه القصاص وهو القاتل، يُسْقَطُ الْقِصَاصُ، لأنه لا يُتَصَوَّرُ بقاء الشيء في غير محله، ومحل القصاص هو القاتل، فإذا مات انعدم محل القصاص، فيسقط ولا يبقى، إذا سقط القصاص لا تجب الدية عند الحنفية. ومثل الموت في فوات محل القصاص وبالتالي سقوط القصاص إذا قُتِلَ من عليه القصاصُ بغير حق، أو بحق الردّة أو بالقصاص بأن قُتِلَ معصومَ الدم فَقُتِلَ به قصاصاً، يسقط القصاص، وما قلناه هو ما صرح به الحنفية وحجتهم أنَّ ما يجب في القتل العمد هو القصاص عيناً من القاتل، فإذا هلك سقط القصاص.

---

(٢٠١) البدائع ج ١٠، ص ٤٦٤٥، التشريع الجنائي الإسلامي ج ٢، ص ٢٥٧-٢٥٨.



## ٢٢٣ - ثانياً - مذهب المالكية:

وعندهم إذا سقط القصاص بموت القاتل - وهو ما يقولون به - لم يجب لورثة القتيل شيء في تركة القاتل، لأنَّ حق المجني عليه إنما هو في القصاص عيناً، فإذا سقط بفوات محله فقد سقط حق المجني عليه وحق أوليائه في القصاص من القاتل.

## ٢٢٤ - ثالثاً - مذهب الشافعية والحنابلة والموافقين لهم:

وعند هؤلاء يسقط القصاص بموت القاتل ولكن يثبت لورثة المقتول الدية في مال القاتل. والظاهر أنَّ القائلين بأنَّ موجب القتل العمد هو أحد شيئين: القصاص أو الدية، كالزيدية والظاهرية والجعفرية، يقولون بوجود الدية في مال القاتل العمد إذا مات، لأنَّه إذا فات القصاص بفوات محله بقي الواجب الآخر وهو الدية فتجب في مال القاتل العمد لورثة القتيل.

## المطلب الثاني

### العفو عن القاتل

## ٢٢٥ - تمهيد ومنهج البحث:

من مسقطات القصاص العفو عن القاتل ممن له حق العفو. والفقهاء وإن اتفقوا على هذا المسقط إلا أنهم اختلفوا في بعض آثاره وجزئياته. وقد رأيت بيان مذهب الحنفية أولاً في العفو عن القاتل كمسقط للقصاص ثم أبين آراء وأقوال فقهاء المذاهب الأخرى. وعلى هذا أقسم هذا المطلب إلى فرعين على النحو التالي:

الفرع الأول - العفو عن القاتل عند الحنفية.

الفرع الثاني - العفو عن القاتل عند غير الحنفية.

## الفرع الأول

### العفو عن القاتل عند الحنفية (٢٠٢)

## ٢٢٦ - ركن العفو وشرائطه:

ركن الشيء ما به قيامه ووجوده، إذ هو جزء من ما هيته، ولا يتصور وجوده وجوداً

---

(٢٠٢) البدائع ج ١٠ ص ٤٦٤٥ وما بعدها، تكملة فتح القدير ج ١٠، ص ٢٣٩، وما بعدها.

شرعياً بدونه كالركوع في الصلاة، فهو جزءٌ منها ولا يتصور وجود الصلاة وجوداً شرعياً بدونه. أما الشرط فهو ما يتوقف عليه وجود الشيء وكان خارجاً عن ماهيته إذ ليس هو جزءاً من الشيء وإن توقف وجود هذا الشيء عليه كالوضوء للصلاة وركن العفو هو أن يقول العافي: عفوت أو أسقطت أو أبرأت أو وهبت، وما يجري هذا المجرى، القصاص عن فلان القاتل. وإنما كان اللفظ من هذه الألفاظ رُكِّنَ العفو لأنه صريح في إرادة العفو من قبل قائله.

وأما شرائط العفو (فمنها): أن يكون العفو من صاحب الحق، لأنه إسقاط الحق، وإسقاط الحق ولا حق محال، فلا يصح العفو من الأجنبي لعدم تملكه هذا الحق، ولا يصح العفو من الأب والجد في قصاص وجب للصغير، لأنَّ الحق للصغير وليس لهما، وإنما لهما ولاية استيفاء حتى وجب للصغير إذا كان استيفاء هذا الحق يحتمل النيابة، ولأنَّ ولاية الأب والجد مقيدة بالنظر للصغير، والعفو عن قصاص وجب للصغير ضرراً محضاً به، لأنه إسقاط للحق أصلاً ورأساً فلا يملكه، ولهذا لا يملك السلطان هذا الحق لو كانت له الولاية على الصغير (ومنها): أن يكون العافي بالغاً عاقلاً، فلا يصح العفو من الصبي والمجنون وإن كان الحق ثابتاً لهما، لأنه من التصرفات المضرة ضرراً محضاً بالصبي والمجنون فلا يملكه.

## ٢٢٧ - حكم العفو:

حكم العفو يختلف باختلاف الأحوال والحالات على النحو التالي:

### ٢٢٨ - الحالة الأولى - العفو بعد موت المجني عليه، والولي واحد والقاتل واحد:

في هذه الحالة إذا عفا ولي المقتول عن القاتل سقط القصاص. وتعليل هذا السقوط أنَّ استيفاء القصاص لتحقيق معنى الحياة، وهذا المعنى يحصل بدون الاستيفاء وإنما يحصل بالعفو، لأنه إذا عفا الولي عن القصاص فالظاهر أنه لا يطلب الثأر بعد العفو، فلا يقصد قتل القاتل، فلا يقصد القاتل ولا غيره قتله - أي قتل الولي - فيحصل معنى الحياة بدون الاستيفاء فيسقط القصاص، لحصول ما شرع له استيفاؤه بدونه. وإذا سقط القصاص بالعفو لا ينقلب مالاً، لأنَّ حق الولي في القصاص عيناً وقد أسقطه لا إلى بدل، ومن له الحق إذا أسقط حقه مطلقاً وهو من أهل الإسقاط، والمحل قابل للسقوط يسقط مطلقاً

كالإبراء عن الذَّين ونحو ذلك.

ولو عفا ولي المقتول عن القاتل ثم قتله بعد العفو فإنَّ القصاص يجب عليه. وقال بعض الناس لا يجب، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ جعل جزاء المعتدي وهو القاتل بعد العفو العذاب الأليم، وهو عذاب الآخرة، فلو وجب القصاص في الدنيا لصار المذكورُ بعضُ الجزاء، ولأنَّ القصاص في الدنيا يرفع عذاب الآخرة لقوله عليه الصلاة والسلام: «السيف محاءٌ للذنوب». ويرد الحنفية على قول هذا البعض من الناس بعمومات القصاص فقد وردت من غير فصل بين شخص وشخص وحال وحال. وكذلك الحكمة التي شرع لها القصاص تقتضي وجوب القصاص على العافي إذا قتل القاتل بعد العفو عنه.

#### ٢٢٩ - الحالة الثانية - القصاص وجب على أكثر من واحد والولي واحد:

كما لو قتل رجلان رجلاً واحداً، فإنَّ عفا عنهما الولي سقط القصاص عنهما وإن عفا عن أحدهما سقط القصاص عنه، وله أن يقتص من الآخر، لأنَّه استحق على كل واحد منهما قصاصاً كاملاً، والعفو عن أحدهما لا يوجب العفو عن الآخر.

#### ٢٣٠ - الحالة الثالثة - العفو بعد الموت والولي أكثر من واحد والقاتل واحد:

في هذه الحالة إذا عفا أحد أولياء القتل سقط القصاص عن القاتل لأنه سقط نصيب العافي بالعفو فيسقط نصيب الآخر لأنَّ القصاص لا يتجزأ، ولأنَّ القصاص قصاص واحد فلا يتصور استيفاء بعضه دون بعض، وينقلب نصيب الآخر مالاً بإجماع الصحابة رضي الله عنهم، فإنه روي عن عمر وعبد الله بن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم أنهم أوجبوا في عفو بعض الأولياء نصيب من لم يعفوا منهم من الدية وذلك بمحض من الصحابة ولم يُنقل أنه أنكر أحدٌ عليهم فيكون إجماعاً. ويكون للولي الآخر الذي لم يعفُ نصف الدية في مال القاتل إن كان الأولياء اثنين. ولو عفا أحد وليي القتل فقتله الآخر يُنظر: إن قتله ولم يعلم بالعفو، أو علم به ولم يعلم بالحرمة، فلا قصاص عليه. وعند الإمام زفر عليه القصاص.

(وجه قول زفر): أنه قتل نفساً بغير حق، لأنَّ عصمته عادت بالعفو فكانت مضمونة بالقصاص كما لو قتله قبل وجود القتل منه. وردَّ على الإمام زفر بأنَّ في عصمته شبهة

العدم في حق الولي القاتل، لأنه قتله على ظن أن قتله مباح له، وهو ظن مبني على نوع دليل، وهو أن القصاص وجب حقاً للمقتول، وكل واحد من الوليين له استيفاء حق وجب للمقتول، فالعفو من أحدهما ينبغي أن لا يؤثر في حق صاحبه إلا أنه امتنع هذا الدليل عن العمل به بإجماع الصحابة، فقيامه يورث شبهة عدم العصمة، والشبهة في هذا الباب تعمل عمل الحقيقة فتمنع وجوب القصاص على الولي القاتل، وتجب عليه نصف الدية في ماله. وإن علم الولي بالعفو وحرمة قتل المعفو عنه ومع هذا قتله، فالقصاص يجب عليه، لأن المانع من وجوب القصاص عند عدم العلم بالعفو قيام الشبهة، ولم توجد هنا، ولكن له على المقتول نصف الدية، لأنه قد انقلب نصيبه مالاً بعفو صاحبه، فبقي ذلك على المقتول.

#### ٢٣١ - الحالة الرابعة - العفو بعد الموت والمجني عليه أكثر من واحد:

وهذه الحالة توجد إذا قتل الجاني أكثر من واحد، كما لو قتل واحد رجلين فعفا ولي أحد القتيلين عن القاتل، فالقصاص لا يسقط في حق الولي الآخر، وله أن يقتص من القاتل، لأن كل واحد منهما استحق على القاتل قصاصاً كاملاً، ولا استحالة في ذلك، لأن القتل اسم لفعل مؤثر في فوات الحياة عادة، وهذا يتصور من كل واحد منهما في محل واحد على الكمال، فعفو أحدهما عن حقه في القصاص لا يؤثر في حق صاحبه.

#### ٢٣٢ - الحالة الخامسة - عفو الولي بعد الجرح قبل الموت:

وإذا عفا الولي عن الجاني بعد جرح المجني عليه وقبل موته فالقياس أنه لا يصح عفو، وفي الاستحسان يصح.

(وجه القياس) أن العفو عن القتل يستدعي وجود القتل، والفعل لا يصير قتلاً إلا بفوات الحياة عن المجني عليه ولم يوجد، فالعفو لم يصادف محله فلم يصح.

(وجه الاستحسان) من وجهين:

(الأول) - أن الجرح متى اتصلت به السراية تبين أنه وقع قتلاً من حين وجوده فكان عفو الولي عفواً عن حق ثابت فيصح.

(الثاني) - أن القاتل إن لم يوجد للحال فقد وجب سبب وجوده وهو الجرح المفضي

إلى فوات الحياة، والسبب المفضي إلى شيء يقام مقام ذلك الشيء في أصول الشرع، كالنوم مع الحدث، والنكاح مع الوطء وغير ذلك، ولأنه إذا وجد سبب وجود القتل كان العفو تعجيل الحكم بعد وجود مسببه وإنه جائز كإخراج الكفارة بعد الجرح قبل الموت في قتل الخطأ.

### ٢٣٣ - الحالة السادسة - العفو من المجني عليه قبل موته:

إذا عفا المجرور قبل موته عن القتل والقاتل ثم مات صحَّ عفوّه. وإذا عفا المجرور قبل موته ثم مات صحَّ استحساناً والقياس أنه لا يصح، وجه القياس والاستحسان على نحو ما ذكرناه في الحالة السابقة.

### ٢٣٤ - الحالة السابعة - عفا المجني عليه عن الجراحة ثم مات:

إذا أصاب الجاني المجني عليه بجرح أو قطع أو شجة أو ضرب عمدًا، فإذا قال المجني عليه عفوت عن جناية الجاني - وبريء المجني عليه مما أوقعه فيه الجاني - فالعفو صحيح، لأنه وقع عن شيء ثابت هو الجراحة ونحوها أو موجبها وهو الأرض. وإن سرى الجرح إلى نفس المجني عليه فأزهقها ومات. فإن كان عفو المجني عليه كان بلفظ «الجناية» أو بلفظ «الجراحة» وما يحدث منها صحَّ العفو ولا شيء على الجاني، لأنَّ لفظ الجناية تناول القتل، وكذلك الجراحة وما يحدث منها فكان ذلك عفواً عن القتل فيصح. وإن كان عفوّه بلفظ «الجراحة» ولم يذكر «وما يحدث منها» لم يصح العفو في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، والقياس وجوب القصاص. وفي الاستحسان تجب الدية في مال القاتل. وعند أبي يوسف ومحمد يصح العفو ولا شيء على القاتل.

(وجه قوليهما) أنَّ السراية إلى النفس أثر الجراحة، والعفو عن الشيء يكون عفواً عن أثره كما إذا قال عفوت عن الجراحة وما يحدث فيها.

والحجة لأبي حنيفة أنَّ المجني عليه عفا عن القطع أو الجرح، فإن كان صحيحاً ولكن القطع أو الجرح غير القتل. وموجب كل منهما غير موجب الآخر. فموجب القطع أو الجرح القطع أو الأرض (دية الطرف المقطوع أو الجرح)، وموجب القتل القصاص، أو الدية، أو العفو عن أحد الغيرين (القطع أو القتل) لا يكون عفواً عن الآخر، فكان القياس أي يجب القصاص لوجود القتل العمد، لتعمد الجرح أو القطع أو سرايتهما إلى النفس إلاَّ أنه

لم يجب القصاص للشبهة فتجب الدية، وتكون في ماله، لأنها وجبت بالقتل العمد،  
والعاقلة لا تحمل ما يجب على الغير بالمصلحة.

٢٣٥ - أما إذا كان الجرح خطأ، وعفا المجروح، فإن برىء من جرحه صح العفو ولا شيء  
على الجاني سواء كان عفو المجروح بلفظ «الجنائية» أو بلفظ «الجراحة» وذكر: وما يحدث  
منها أو لم يذكره. وإن سرى الجرح إلى نفس المجني عليه. فإن كان عفوه بلفظ (الجنائية) أو  
بلفظ (الجراحة) وما يحدث منها صح العفو. وإن كان بلفظ الجراحة ولم يذكر: وما يحدث  
منها لم يصح العفو، وتكون الدية على العاقلة عند أبي حنيفة. وعند أبي يوسف ومحمد يصح  
العفو.

## الفرع الثاني

### العفو عند غير الحنفية

٢٣٦ - أولاً - عند الشافعية (٢٠٣):

ومن وجب له القصاص وهو جائر التصرف، فله أن يقتص من القاتل، وله أن يعفو  
عن القصاص على الدية. فإن عفا ولي القاتل عن القصاص مطلقاً، ولم يتعرض للدية بنفي  
ولا إثبات، فالمذهب عندهم لا تجب الدية بهذا العفو المطلق. وعلى القول الثاني في  
المذهب تجب بهذا العفو الدية. فإن كان القصاص لصغير لم يجوز للولي أن يعفو عنه على  
غير مال لأنه تصرف لا مصلحة فيه للصغير، فلا يملكه الولي كهبة ماله. وإن أراد الولي  
أن يعفو على مال، فإن كان للصغير مال أو له من ينفق عليه لم يجوز العفو، لأنه يفوت عليه  
القصاص من غير حاجة، وإن لم يكن له مال ولا من ينفق عليه ففيه وجهان.

٢٣٧ - المقتول لا وارث له غير المسلمين:

وإن كان المقتول لا وارث له غير المسلمين كان وليه السلطان، فإن رأى القصاص  
اقتص، وإن رأى العفو على مال عفا، لأن الحق للمسلمين فيجب على السلطان أن يفعل  
ما يراه من المصلحة لهم. فإن أراد أن يعفو على غير مال لم يجوز، لأنه تصرف لا مصلحة فيه  
للمسلمين فلا يملكه.

---

(٢٠٣) المذهب ج ٢، ص ١٨٨-١٩٠، مغني المحتاج ج ٤، ص ٤٨ وما بعدها.

## ٢٣٨ - القصاص لجماعة والعفو من بعضهم:

وإن كان القصاص لجماعة فعفا بعضهم عن القصاص سقط حق الباقيين من القصاص، لأنَّ القصاص مشترك بينهم وهو مما لا يتبعُض، ويتقَلُّ حق الباقيين الذين لم يعفو عن القصاص إلى الدية، لأنه سقط حقُّ من لم يعف عن القصاص بغير رضاه فثبت له البذل أي الدية.

## ٢٣٩ - عفو المجني عليه عن القصاص ثم موته بعد ذلك:

وإذا عفا المجنيُّ عليه عن القصاص في جرح أو قطع أوقعه فيه الجاني ثم سرت الجناية إلى النفس فمات المجنيُّ عليه بهذه السراية. فإن كانت جناية الجاني مما يجب فيها القصاص كقطع الكف، لم يجب القصاص في النفس، لأنَّ القصاص لا يتبعُض فإذا سقط في البعض سقط في الجميع، وإن كانت الجناية مما لا قصاص فيها كالجائفة - نوع من الجراحة - وجب القصاص في النفس، لأنَّه عفا عن القصاص فلم يعمل فيه العفو.

٢٤٠ - ثانياً - عند الحنابلة (٢٠٤):

القصاص حق لجميع الورثة من ذوي الأنساب والأسباب، والرجال والنساء، والكبار والصغار، فمن عفا منهم - وهو بالغ عاقل - صحَّ عفوه وسقط القصاص ولم يبق لأحد إليه سبيل. والحجة لهذا عموم قوله ﷺ: « فأهله بين خيرتين، إن أحبوا قتلوا وإن أحبوا أخذوا الدية » وهذا عامٌّ في جميع أهله الذكور والإناث، والمرأة من أهل الرجل كما لو كانت زوجته. والدليل على سقوط القصاص بعفو بعض من لهم حق القصاص وهم الورثة أنه رُفِعَ إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه رجلٌ قتل رجلاً فجاء أولاد المقتول وقد عفا بعضهم فأسقط القصاص عن القاتل، ولأنه إذا عفا بعضهم صحَّ عفوه كعفوه عن سائر حقوقه، فإذا سقط حقه في القصاص سقط جميعه، لأنَّ القصاص مما لا يتبعُض كالطلاق. ومتى عفا أحدهم فللباقين حقهم من الدية سواء عفا مطلقاً أو عفا على الدية، وذلك لأنَّ حقهم سقط بغير رضاهم فثبت لهم البذل - الدية -.

## ٢٤١ - أحد أولياء القتيل قتل القاتل:

فإذا قتله أحد أولياء القتيل الذي لم يعف عالماً بعفو شريكه في القصاص وسقوط

---

(٢٠٤) المغني ج ٧، ص ٧٤٢ وما بعدها.

القصاص به فعليه القصاص سواء حكم به حاكم أو لم يحكم، لأنه قتل معصوم الدم عمداً يعلم أنه لا حق له في قتله فوجب عليه القصاص، كما لو حكم بالعفو حاكم. وأما إذا قتله قبل العلم بعفو شريكه في القصاص، فلا قصاص عليه، لأنه قتلته معتقداً ثبوت حقه فيه مع أن الأصل بقاؤه أي بقاء حقه في القصاص فلم يلزمه قصاص بقتله، كالوكيل إذا قتل بعد عفو الموكل قبل علمه بعفوه. ومتى حكمنا عليه بوجوب الدية: إما لكونه معذوراً وإما للعفو عن القصاص فإنه يسقط عنه منها ما قابل حقه على القاتل قصاصاً ويجب عليه الباقي.

#### ٢٤٢ - قاتل القاتل هو العافي:

فإن كان القاتل هو العافي عن القصاص فعليه القصاص سواء عفا مطلقاً أو عفا على مال، لأنه قتله بعد العفو اعتداءً على القاتل، والله تعالى يقول: ﴿فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم﴾ قال ابن عباس في تفسيرها أي بعد أخذه الدية. ولأنه قتل معصوم الدم فوجب عليه القصاص كما لو لم يكن قتل.

#### ٢٤٣ - العفو المطلق عن القاتل:

وإذا عفا ولي المقتول مطلقاً صحَّ عفوه ولم تلزم القاتل عقوبة، خلافاً لقول مالك والأوزاعي والليث الذين قالوا: يضرب ويحبس سنة لأنَّ القاتل كان عليه حق واحد وهو القصاص أو الدية وقد أسقطه مستحقه فلم يجب عليه شيء آخر كما لو أسقط الدية عن القاتل خطأ.

#### ٢٤٤ - التوكيل في استيفاء القصاص:

وإذا وكل ولي القاتل من يستوفي له القصاص صحَّ توكيله فإذا عفا الموكل عن القصاص واستوفي الوكيل القصاص ينظر: فإن كان العفو بعد القصاص لم يصح العفو لأنَّ حقه قد استوفي، وإن كان الوكيل قد قتل القاتل وقد علم أنَّ الموكل قد عفا عنه فقد قتله ظلماً فعليه القصاص. وإن قتله قبل علمه بعفو موكله فلا قصاص عليه ولا دية لأنه لا تفریط منه. وهل يلزم الموكل بالدية؟ فيه قولان: (الأول): لا ضمان عليه بدفع الدية، لأنَّ عفوه غير صحيح، لوقوعه في وقت لا يمكنه استدراك فعل الوكيل فوقع القتل مستحقاً له، فلم يلزمه الضمان، ولأنَّ العفو إحسانٌ فلا يقتضي وجوب الضمان، (والثاني): عليه



الضمان لأنَّ قتل المعفو عنه حصل بأمره وتسليطه على وجه لا ذنب للوكيل المباشر فيه فكان الضمان على الأمر.

#### ٢٤٥ - وجوب القصاص لصغير:

وإذا وجب القصاص لصغير لم يجوز لولي العفو على غير مال، لأنَّه لا يملك إسقاط حقه وكذلك لا يصح عفو على مال إذا كان للصغير كفاية في ماله، لأنَّ في هذا العفو تفويتاً لحقه في القصاص من غير حاجة. فإنَّ كان الصغير فقيراً محتاجاً ففيه وجهان: (الأول): للولي ذلك لحاجة الصغير إلى المال.

(والثاني): لا يجوز له ذلك لأنه لا يملك إسقاط حقه في القصاص. وأما حاجته فإنَّ نفقته في بيت المال. فأما إذا كان مستحق القصاص مجنوناً فقيراً فلوليَّ العفو على مال، لأنَّه ليست حاله معتادة وله غاية أو نهاية معلومة ينتظر بعدها أو خلاها رجوع عقله.

#### ٢٤٦ - الاشتراك في القتل:

وإذا اشترك أكثر من واحد في القتل وأراد أولياء القتل قتل الجميع فلهم ذلك. ولا يسقط القصاص عن البعض بالعفو عن البعض الآخر، وإما إذا اختاروا أخذ الدية من بعض القتلة فإنَّ لهم هذا من غير رضاهم.

#### ٢٤٧ - القتل لا وارث له:

وإذا كان القتل لا وارث له، فوليه السلطان، لأنَّ السلطان وليّ من لا ولي له. وللسلطان الاقتصاص من القاتل أو العفو عنه على مال ولكن ليس له العفو عنه على غير مال، لأنه لا يملك مثل هذا العفو، لأنَّ ذلك للمسلمين ولا مصلحة لهم في العفو على غير مال.

#### ٢٤٨ - القاتل جماعة وعفا بعضهم:

وإذا كان القاتل جماعة فعفا عنهم ولي المقتول على الدية، فعليهم دية واحدة وإن عفا عن بعضهم فعلى كل واحد من المعفو عنهم قسطه من الدية، لأنَّ الدية بدل المحل - نفس المجني عليه - وهو واحد فتكون ديته واحدة سواء أتلفه واحد أو جماعة، وهذا بخلاف

القصاص فإنه عقوبة على الفعل فيتعدد بتعدد.

#### ٢٤٩ - عفا المجني عليه ثم مات بسراية جرحه:

وإذا كانت الجناية على ما دون النفس وهي توجب القصاص، فعفا الولي عن القصاص ثم سرت الجناية إلى نفس المجني عليه فمات لم يجب القصاص، لأنه يتعذر استيفاء القصاص في النفس دون ما عفا عنه فيسقط القصاص في النفس، كما لو عفا بعض الأولياء دون البعض يسقط القصاص.

#### ٢٥٠ - عفا المجني عليه ثم مات بسراية جرحه الذي لا قصاص فيه:

وإذا كان جرح المجني عليه لا قصاص فيه كالجائفة ونحوها فعفا عن القصاص ثم سرى الجرح إلى نفس المجني عليه فمات بالسراية فلوليه القصاص، لأن القصاص لم يجب في الجرح فلم يصح العفو عنه وإنما وجب القصاص بعد عفو له القصاص وله العفو عنه كما له كمال الدية.

#### ٢٥١ - ثالثاً - مذهب المالكية (٢٠٥):

إذا كان أولياء المقتول رجالاً فقط وهم مستوون في الدرجة والاستحقاق كابنين أو أخوين أو عمين فأكثر، فإن اجتمعوا كلهم على القصاص اقتصوا من الجاني، وإن طلب بعضهم القصاص وبعضهم العفو فالقول لمن طلب العفو، وأولى إن كان العافي أعلى درجة من الباقيين كعفو ابن مع أخ أو عفو أخ مع عم. ومتى حصل العفو من أحدهم - وهم كما وصفنا مستوون في الاستحقاق والدرجة - سقط القصاص، ولمن لم يعف نصيبه من دية القتل العمد. فإن كان أولياء القتل مختلفين في الدرجة وعفا من هو أنزل درجة من غيره من الأولياء كعفو أخ مع ابن لم يعتبر عفو. وكذا إذا كان العافي لا استحقاق له في القصاص كأخ لأُم مع الأخ لأب، فلا عبرة لعفو.

#### ٢٥٢ - وإذا كان ورثة القتل نساءً فقط :

إذا كان ورثة القتل نساءً فقط ولا يوجد معهن عاصب أصلاً أو وجد وهو أنزل منهن

---

(٢٠٥) الشرح الكبير للددير وحاشية الدسوقي ج٤، ص ٢٦١-٢٦٢، شرح منح الجليل على مختصر خليل للشيخ محمد عlish ج٤، ص ٤٣٣.

درجة وقد حُزِنَ الميراث وثبت القتل بغير القسامة فهؤلاء النساء بهذه القيود هن صاحبات ولاية الدم اللاتي يحق لهنَّ المطالبة بالقصاص، كما لهن حق العفو عن القاتل. وعلى هذا إذا كان للقتيل بنت وأخت، فالبنت أحق من الأخت في طلب القصاص وفي العفو عنه إذ لا يلزم من مساواة الأخت للبنت في الميراث مساواتها لها في العفو وعدمه لأنَّ درجة البنت مقدمة على درجة الأخت.

#### ٢٥٣ - ورثة المقتول رجال ونساء:

وفي اجتماع رجال ونساء من ورثة القتيل، والنساء أعلى درجة من الرجال، وثبت القتل بالقسامة، لم يسقط القصاص إلا بعفو الفريقين: الرجال والنساء، ومن أراد القصاص من الفريقين فالقول له. وقولهم «والنساء أعلى درجة من الرجال» قيد احترازي إذ لو كان الرجال مساوين للنساء في الدرجة لما كان لهن قول مع الرجال، بمعنى أن طلب القصاص أو العفو لهم دون النساء.

#### ٢٥٤ - عفو بعض مستحقي القصاص:

وإذا أسقط بعض مستحقي القصاص القصاص بالعفو عن القاتل على الدية، فلمن بقي ممن لم يعف وهو من مستحقي القصاص نصيبه من الدية أي دية العمد. وكذلك إذا عفا جميع من لهم حق العفو فلمن بقي من الورثة ممن لا حق لهم في القصاص نصيبه من دية العمد.

#### ٢٥٥ - رابعاً - مذهب الظاهرية:

قال ابن حزم الظاهري: «ومن قتل مؤمناً عمداً في دار الإسلام أو في دار الحرب وهو يدري أنه مسلم، فوليُّ المقتول خير إن شاء قتله بمثل ما قتل هو به المجني عليه، وإن شاء عفا عنه، أحبُّ القاتل أم كره لا رأي له في ذلك وليس عفو الولي عن القود - القصاص - وسكوته عن ذكر الدية بمسقط للدية بل هي واجبة للولي وإن لم يذكرها إلا أن يلفظ بالعفو عن الدية أيضاً، وإن شاء عفا عنه بما يتفقان عليه» (٢٠٦).

---

(٢٠٦) المحلى لابن حزم ج ١٠، ص ٣٦٠.

٢٥٦ - خامساً - مذهب الزيدية (٢٠٧):

أ - عفو ولي القتيل:

لولي القتيل أن يعفو عن الجاني أي عن القصاص، ويستحق الدية ولا تسقط بالعفو عن القصاص لأنها أصلان مُخَيَّرَان لا يسقط أحدهما بسقوط الآخر لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أَنَّ النبي ﷺ قال: «من قتل له قتيل فهو بخير النظرين إما أن يفتدي وإما أن يقتل»، ومتى عفا الولي عن القصاص سقط القصاص واسنحقت الدية كاملة على الجاني، ولو وقع العفو بعد قطع عضو أو أكثر من الجاني ويعزز مع العلم بالتحريم، ولا يسقط من الدية دية العضو الذي قد ذهب. ولو مات بعد قطع العضو وجب ردّ الدية.

٢٥٧ - ب - النساء إذا قتلن رجلاً:

ولو قتلت النساء رجلاً وعفا عنهن ولي الدم، يلزم كل واحدة منهن دية الرجل كاملة. ولو كان القاتل رجلاً والمقتول امرأة، وعُفِيَ عنهم لزم كُلُّ واحد منهم ديةُ امرأة كاملة، على قول الهادي وهو المختار.

٢٥٨ - ج - إذا قتلت الجماعة واحداً:

وإذا قتلت جماعة واحداً، وطلب ولي القتيل الدية فله ديةُ كاملة من كل واحد من الجماعة، وكذلك تلزم كُلُّ واحد من الجماعة دية كاملة إذا سقط القصاص بأي سبب من أسباب السقوط بالعفو وغيره.

### المطلب الثالث

### الصلح مع القاتل

٢٥٩ - أولاً - مذهب الحنفية (٢٠٨):

من مسقطات القصاص الصلح مع القاتل، فيجوز الصلح على مال بين القاتل وأولياء المقتول مقابل تنازلهم عن القصاص، لأنَّ القصاص حق لولي المقتول، ولصاحب

(٢٠٧) التاج المذهب ج ٤، ص ٢٦٧، ٢٧٧-٢٧٨.

(٢٠٨) البدائع ج ١٠، ص ٤٦٥٣، ٤٦٥٥.

الحق أن يتصرف في حقه استيفاءً وإسقاطاً، ولهذا يملك العفو فيملك الصلح عليه. ولأنَّ المقصود من استيفاء القصاص تحصيل حكمة تشريعية وهي حفظ الحياة لما في القصاص من قابليته الردع والزجر والعبرة للآخرين، فإذا انكفوا عن جرائم القتل العمد كان في هذا الانكفاف الحفظ لحياتهم وحياة غيرهم. فحكمة التشريع -وهي حفظ الحياة- كما قلت تمحصل بالصلح، لأنَّ المشرع أنَّ رضا ولي المقتول بالتنازل عن القصاص لقاء المال الذي يتفق على مقداره مع القاتل، يؤدي ذلك إلى تسكين الفتنة فلا يقصد الولي قتل القاتل، فلا يقصد أقرباء القاتل قتل من قتله فيحصل المقصود من استيفاء القصاص بدونه. وقال بعض أهل العلم إن قوله تعالى: ﴿فمن عفي له من أخيه شيء...﴾ الآية نزل في الصلح عن دم القتل العمد فيدل هذا على جواز الصلح. وسواء كان بدل الصلح قليلاً أو كثيراً من جنس مال الدية أو من غير جنسها، حالاً أو مؤجلاً، فالصلح صحيح.

٢٦٠ - صالحه ثم قتله:

ولو صالح الولي -ولي القاتل- القاتل على مال ثم قتله، فالقصاص يجب عليه ويقتص منه. لأنه بالصلح سقط القصاص، وبسقوطه صار معصوم الدم، فإذا قتله بعد الصلح يكون قد قتل معصوم الدم فيجب عليه القصاص.

٢٦١ - تعدد الأولياء أو الجناة:

ولو كان الولي أكثر من واحد كائنين مثلاً والقاتل واحد، فصالح أحد الوليين القاتل سقط القصاص عن القاتل وانقلب نصيب الولي الآخر مالاً، لأنَّ القصاص لا يتجزأ. ولو قتله الولي الآخر بعد صلح صاحبه معه فهو على التفصيل والخلاف والوفاق الذي ذكرناه في بحث العفو عن القاتل فليرجع إليه. ولو تعدد الجناة الذين اشتركوا في قتل المجني عليه وثبت عليهم القصاص ثم صالح الولي أحد القاتلين كان له ولغيره من أولياء الدم الاقتصاص من بقية القاتلين.

٢٦٢ - الصلح عن جرح سرى إلى النفس:

إذا صالح المجروح عمداً من جنى عليه بالجراحة على مال ثم سرى الجرح إلى نفس المجني عليه فإن كان الصلح بلفظ (الجنابة) أو بلفظ (الجراحة) مع ذكر عبارة: وما يحدث

فيها فالصلح صحيح، لأنه صلح عن حق ثابت وهو القصاص. وإن كان الصلح جرى بلفظ «الجراحة» ولم تذكر عبارة «وما يحدث منها» في عقد الصلح، فعند أبي حنيفة لا يصح الصلح ويؤخذ جميع الدية من مال الجاني في القتل العمد، وإن كان القتل خطأ يُردُّ بدل الصلح ويجب جميع الدية على عاقلة الجاني، لأنه قاتل خطأ، والعاقلة تحمل دية القتل الخطأ. والظاهر أنَّ الصلح هنا يصح عند أبي يوسف ومحمد ولو بدون ذكر عبارة «وما يحدث منها» قياساً على ما ذهبوا إليه من صحة العفو بدون ذكر هذه العبارة (٢٠٩).

#### ٢٦٣ - ثانياً - مذهب الشافعية (٢١٠):

قالوا لو تصالح ولي المقتول والقاتل عن القصاص على أكثر من الدية كالصلح على مائتي بعير - مع أنَّ الدية مائة بعير - لُغِيَ هذا الصلح إن أوجبنا في القتل العمد القصاص أو الدية لا بعين أحدهما، لأنَّ بدل الصلح فيه زيادة على الواجب وهو مقدار الدية وهو مائة بعير، فينزل منزلة الصُّلْح عن مائة على مائتين وهذا لا يجوز. وإن أوجبنا في القتل العمد القصاص عيناً وقلنا: إنَّ الدية بدل عنه فالأصح في مذهبهم صحة الصلح على أكثر من مبلغ الدية، وإن كان من جنس الدية، لأنَّه مال يتعلق باختيار الولي والتزام الجاني فلا معنى لتقديره. ولو تصالحا على أقلَّ من الدية صح بلا خلاف.

#### ٢٦٤ - ثالثاً - مذهب الحنابلة:

قال ابن قدامة الحنبلي: (إنَّ من له القصاص، له أن يصالح عنه بأكثر من الدية وبقدرها وأقلَّ منها، لا أعلم فيه خلافاً) (٢١١). والحجة لهذا القول ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال، قال رسول الله ﷺ: «من قتل عمداً دفع إلى أولياء المقتول فإن شأوا قتلوا وإن شأوا أخذوا الدية. وما صولحوا عليه فهو لهم ...» رواه الترمذي. وروي أنَّ هذبة بن خشرم قتل قتيلاً فَبَدَلَ لابن القتيل سبع ديات ليعفو عنه فأبى ذلك واقتص منه، ولأنَّ بدل الصلح عوض عن غير مال فجاز الصلح عنه بما اتفقوا عليه كالمهر في عقد النكاح، ولأنَّه صلح لا يجري فيه الربا فأشبهه الصلح عن العروض (٢١٢).

(٢٠٩) انظر الفقرة ٢٣٤.

(٢١٠) مغني المحتاج ج ٤، ص ٥٠.

(٢١١) المغني ج ٧، ص ٧٥٥.

(٢١٢) المغني ج ٧، ص ٧٥٥.

## ٢٦٥ - رابعاً - مذهب المالكية:

قال المالكية: يجوز صلح الجاني في جنايته العمدية، قتلاً كان أو جرحاً، مع الولي في القتل ومع المجروح في الجرح بأقل من دية المجني عليه أو أكثر منها حالاً ولأجل قريب أو بعيد، وبعين وعرض وغيرهما (٢١٣).

## ٢٦٦ - الشروط في عقد الصلح:

وقالوا: لو صالح الجاني وليّ الدم على شيء بشرط أن يرحل من البلد ولا يعود إليه أصلاً أو بعدمده، فهل يصح هذا الصلح بهذا الشرط؟ هناك أقوال في المسألة: قال ابن كنانة: «الشرط باطل والصلح جائز». وقال ابن القاسم: «لا يجوز الصلح ويُنْقَضُ وَيُزَجَّعُ لدية كاملة». وقال ابن نافع: «يُنْقَضُ الصلح ويقتصر ولي الدم من القاتل». وقال المغيرة: «الشرط جائز والصلح لازم». وكان - سحنون من أصحاب مالك - يعجبه قول المغيرة ويراه حسناً. فإن التزم القاتل إن عاد إلى البلد فلهم القصاص أو الدية كان لهم ذلك (٢١٤).

## ٢٦٧ - خامساً - مذهب الزيدية:

قالوا: لولي الدم أحد أمور ثلاثة :

(الأول): أن يعفو عن القصاص ويستحق الدية ولا تسقط الدية بالعفو عن القصاص، لأنها أصلاً مُحَرَّان لا يسقط أحدهما بسقوط الآخر.

(الثاني): أن يصالح الجاني في عضو أو ورثته في النفس ولو بأكثر من الدية فإن ذلك يصح وإن كانت المصالحة عن الدية صحَّ بأقل منها أو بمساوٍ من غير جنسها أو بأكثر (٢١٥).

## ٢٦٨ - سادساً - مذهب الجعفرية (٢١٦):

قالوا: الواجب في القتل العمد القصاص لا أحد الأمرين من الدية والقصاص، نعم

(٢١٣) الشرح الكبير للدردير ج ٤، ص ٢٦٣.

(٢١٤) الشرح الكبير للدردير ج ٤، ص ٢٦٢-٢٦٣.

(٢١٥) التاج المذهب ج ٤، ص ٢٧٧.

(٢١٦) الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية ج ١٠، ص ٨٩-٩٠، ٩٦.

لو اصطالحا على الدية جاز، للخبر الذي روه عن جعفر الصادق، ولأنَّ القصاص حق فيجوز الصلح على إسقاطه بآل ويجوز الزيادة على الدية والنقيصة عنها مع التراضي، أي تراضي الجاني وولي القتل لأنَّ الصلح إليهما فلا يتقدر إلا برضاهما. ولكن لو صالحه بعض أولياء القتل على الدية لم يسقط القصاص عن القاتل للباقيين على الأشهر لا نعلم فيه خلافاً.

#### ٢٦٩ - سابعاً - مذهب الظاهرية:

قالوا: يجوز الصلح على مال لإسقاط القصاص عن القاتل فقد جاء في المحلى لابن حزم «ومن قتل مؤمناً عمداً في دار الإسلام أو في دار الحرب وهو يدري أنه مسلم، فولي المقتول مخيرٌ: إن شاء قتله بمثل ما قتل هو به ... وإن شاء عفا عنه وليس عفو الولي عن القود بمسقط للدية بل هي واجبة للولي وإن لم يذكرها ... وإن شاء عفا عنه بها يتفقدان عليه»<sup>(٢١٧)</sup> فهذه العبارة الأخيرة «بها يتفقدان عليه» تدل على الصلح، لأنه لا يقع ولا يتم إلا بتراضي الجاني وولي القتل.

### المطلب الرابع الإرث

#### ٢٧٠ - أولاً - مذهب الحنفية:

قالوا: يسقط القصاص بالإرث بأن يجب القصاص لشخص فيموت فيرثه القاتل، فيسقط القصاص لاستحالة وجوب القصاص له وعليه فيسقط ضرورة<sup>(٢١٨)</sup>. كما لو قتل خالد أخاه علياً وكان وليه ابنه محمداً ثم مات محمد فورثه عمه خالد فيكون القصاص له فيسقط القصاص لما قالوه من استحالة وجوب القصاص له وعليه فيسقط ضرورة.

#### ٢٧١ - ثانياً - مذهب المالكية<sup>(٢١٩)</sup>:

قالوا: يسقط القصاص عن القاتل إذا صار هو الوارث له كما لو قتل أحدُ ولَدَيْن أباه

(٢١٧) المحلى لابن حزم ج ١٠، ص ٣٦٠.

(٢١٨) البدائع ج ١٠، ص ٤٦٥٥-٤٦٥٦.

(٢١٩) الشرح الكبير للدردير ج ٤، ص ٢٦٢.



فمات الولد الآخر غير القاتل ولا وارث له سوى القاتل لكونه أخاه، فيكون القاتل قد ورث جميع حق القصاص من نفسه. وكذلك لو ورث القاتل بعضاً من حق القصاص فإنَّ القصاص يسقط كما لو كان لرجل خمسة أولاد فقتله أحدهم ومات واحد منهم فورثه القاتل والأولاد الآخرون، فالقاتل هنا ورث بعض حق القصاص فيسقط، لأنَّ القصاص لا يتجزأ فلا يكون بعضه لشخص وبعضه عليه. وفي مثالنا يكون لمن بقي من الورثة نصيبه من الدية من مال القاتل.

#### ٢٧٢ - ثالثاً - مذهب الزيدية (٢٢٠):

يسقط القصاص بإرثه أي بأن يرث القاتل القصاص أو بعضه من مستحقه نحو أن يقتل رجل ابن أخيه، فهو يقتل به، فإذا مات أبو القاتل وهو أخ القاتل والقاتل يرثه فالقصاص يسقط عنه، لأنه صار وارثاً لحق القصاص. وكذا لو قتل رجل أباه وله أخ شقيق وأم فإنَّ القصاص يجب على القاتل لأخيه ولأمه، فإذا ماتت الأم ورثها القاتل وأخوه فيكون القاتل قد ورث بعض القصاص فيسقط، لأنَّ القصاص لا يتجزأ.

#### ٢٧٣ - رابعاً - مذهب الحنابلة (٢٢١):

وهم كغيرهم يقولون بسقوط القصاص بالإرث وضربوا لذلك الأمثال، ومنها لو قتل أحد الأخوين الشقيقين أخاه وكان له ابن هو ولي دمه ثم مات الابن فورثه عمه القاتل سقط القصاص عنه.

---

(٢٢٠) التاج المذهب ج ٤، ص ٢٨٣-٢٨٤.

(٢٢١) المغني ج ٧، ص ٦٦٨-٦٦٩.

## المبحث السادس حكمة تشريع القصاص

٢٧٤ - نفس الإنسان محترمة:

نفس الإنسان محترمة في الشريعة الإسلامية يحرم إزهاقها إلا بحق، ولهذا اشتد النهي عن قتلها بغير حق، واعتبر الشرع الإسلامي قتل المسلم عمداً عدواناً كبيرة ليس بعد الكفر والشرك بالله أكبر منها، حتى إنه وقع الخلاف في قبول توبة القاتل عمداً عدواناً للوعيد الشديد الوارد في كتاب الله العزيز لقاتل المؤمن عمداً<sup>(٢٢٢)</sup>، وهذا الوعيد في قوله تعالى: ﴿ومن قتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً﴾<sup>(٢٢٣)</sup> وفي السنة النبوية الشريفة أحاديث كثيرة في تشديد الوعيد بحق قاتل النفس ظلماً وعدواناً، منها قوله ﷺ: «من أعان على قتل مؤمن بشطر كلمة لقي الله عز وأجل مكتوباً بين عينيه آيس من رحمة الله» رواه أحمد وابن ماجه<sup>(٢٢٤)</sup>، وهذا الوعيد في حق من يعين على قتل المؤمن فكيف يكون الوعيد فيمن يباشر قتله ظلماً وعدواناً؟ ولعظم جناية قتل النفس بغير حق كان أول ما يقضى فيه يوم القيامة القتل، فقد جاء في الحديث النبوي الشريف قوله ﷺ: «أول ما يُقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء» رواه الجماعة إلا أبا داود<sup>(٢٢٥)</sup>.

٢٧٥ - قتل النفس ظلماً كقتل الناس جميعاً:

وحرمة قتل النفس وفظاعة هذا الجرم جعله الله تعالى بمنزلة قتل الناس جميعاً لما يستدعيه هذا الفعل الشنيع والجرم الكبير ويستوجبه من سخط الله تعالى، قال الله جلّ جلاله: ﴿من قتل نفساً بغير نفس أو فساداً في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً﴾<sup>(٢٢٦)</sup>. قال الإمام الطبري في تفسيرها: «إنه من قتل نفساً مؤمنة بغير نفس قتلها فاستحقت القود بها والقتل قصاصاً أو بغير فساد في الأرض بحرب

(٢٢٢) منح الجليل للشيخ محمد عlish ج ٤، ص ٣٤٢.

(٢٢٣) سورة النساء الآية ٩٣.

(٢٢٤) نيل الأوطار، للشوكاني، ج ٧، ص ٥٠.

(٢٢٥) نيل الأوطار، ج ٧، ص ٥٠.

(٢٢٦) المائدة، الآية ٣٢.

الله ورسوله والمؤمنين فكأنما قتل الناس جميعاً فيما استوجب من عظيم العقوبة من الله جل ثناؤه. كما أوعده ذلك من فعله بقوله تعالى: ﴿ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعدّ له عذاباً عظيماً﴾ ثم قال الإمام الطبري في قوله تعالى: ﴿ومن أحيّاها فكأنما أحيّا الناس جميعاً﴾ فأولى التأويلات في هذه الآية قول من قال: من حرّم قتل من حرّم الله عز وجل قتله على نفسه فلم يقدم على قتله فقد حيي الناس منه بسلامتهم منه، وذلك إحياءه إياها. فقلوه تعالى: ﴿ومن أحيّاها﴾ أي من سلم الناس من قتله إياهم إلا فيما أذن الله في قتله منهم فكأنما أحيّا الناس جميعاً<sup>(٢٢٧)</sup>، وقال الإمام ابن عطية في تفسير هذه الآية: إن الشبه بين قاتل النفس وقاتل الكل قد تحصل من ثلاث جهات: (إحداهما): القود - القصاص - فإنه واحد. (والثانية): الوعيد، فقد توعد الله قاتل النفس بالخلود في النار وتلك غاية العذاب، فإن فرضناه يخرج من النار بعد بسبب التوحيد فكذلك قاتل الجميع إن لو اتفق ذلك. (والثالثة): انتهاك الحرمة فإنّ نفساً واحدة في ذلك وجميع الأنفس سواء، والمتتهك في واحدة ملحوظ بعين منتتهك الجميع. ومثال ذلك: رجلان حلفا على شجرتين أن لا يطعما من ثمرها شيئاً، فطعم أحدهما واحدة من ثمر شجرته، وطعم الآخر ثمر شجرته كله فقد استويا في الحنث. وقوله تعالى: ﴿ومن أحيّاها﴾ فيه تجوُّز لأنها عبارة عن الترك والإنقاذ، وإلا فالإحياء حقيقة الذي هو الاختراع إنما هو لله تعالى، وإنما هذا الإحياء بمنزلة قول نمرود: «أنا أحيي» سمى الترك إحياءً، ومحي نفس كمحي الجميع في حفظ الحرمة واستحقاق الحمد<sup>(٢٢٨)</sup>.

وفي تفسير القاسمي في قوله تعالى: ﴿من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً﴾ أي من حيث أنّه هتك حرمة الدماء وجرأ الناس على القتل. أو من حيث أن قتل الواحد وقتل الجميع سواء في استجلاب غضب الله تعالى والعذاب العظيم. ﴿ومن أحيّاها فكأنما أحيّا الناس جميعاً﴾ أي ومن تسبب لبقاء حياتها بعفو أو منع عن القتل أو استنقاذ من بعض أسباب الهلكة فكأنما فعل ذلك بالناس جميعاً. وقال أبو مسلم في تفسير الآية: «من قتل نفساً وجب على المؤمنين معاداته وأن يكونوا خصومه كما لو قتلهم جميعاً ما دام قتله بغير حق، لأنّ المسلمين يد واحدة على من سواهم، ومن أحيّاها

(٢٢٧) تفسير الطبري، ج ٦، ص ٢٠٤.

(٢٢٨) تفسير ابن عطية، ج ٤، ص ٤٢١-٤٢٢.

وجبت موالاته عليهم كما لو أحياهم» (٢٢٩).

## ٢٧٦ - حكمة تشريع القصاص:

وحكمة تشريع القصاص نجدها في قوله تعالى: ﴿ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب لعلكم تتقون﴾ (٢٣٠)، قال الإمام الطبري في تفسير هذه الآية: «ولكم يا أصحاب العقول فيما فرضت عليكم وأوجبت لبعضكم على بعض من القصاص في النفوس والجراح والشجاج ما منع به بعضكم من قتل بعض وردع بعضكم عن بعض فحييتم بذلك فكان لكم في حكمي بينكم بذلك حياة» (٢٣١). وعن قتادة في هذه الآية: «جعل الله هذا القصاص حياة ونكالا وعظة لأهل السفه والجهل من الناس، وكم من رجل قد همّ بداهية لولا مخافة القصاص لوقع بها ولكن الله حجز بالقصاص بعضهم عن بعض، وما أمر الله بأمرٍ قط إلا وهو أمر صلاح في الدنيا والآخرة ولا نهى الله عن أمرٍ قط إلا وهو أمر فساد في الدنيا والدين» (٢٣٢).

وفي تفسير القاسمي في هذه الآية: «لأنه إذا همّ بالقتل فعلم أنه يُقْتَص منه فارتدع سلم صاحبه من القتل وسلم هو من القود - القصاص - فكان القصاص سبب حياة نفسيين» (٢٣٣).

فالحكمة في تشريع القصاص أنه يردع من تسول له نفسه بالاعتداء على أرواح الناس لأنه يعلم أنه إذا قتل ظلماً وعدواناً وجب عليه القتل قصاصاً فيمنعه ذلك من المضي في تنفيذ ما سولت له نفسه من قتل الأبرياء، فينجو من القتل من كان يريد قتله، وينجو هو من القتل إذا فعل ونفذ ما أراد من اعتداء على حياة الآخرين بغير وجه حق.

## ٢٧٧ - ومن حكمة القصاص أيضاً منع تسلسل الاجرام:

ومن حكمة القصاص أيضاً أنه يشفي غيظ قلوب أولياء القتييل فلا يتطلعون إلى قتل

---

(٢٢٩) تفسير القاسمي، ج ٦، ص ١٦٧-١٦٨.

(٢٣٠) سورة البقرة، الآية ١٧٩.

(٢٣١) تفسير الطبري، ج ٢، ص ١١٤.

(٢٣٢) تفسير الطبري، ج ٢، ص ١١٤.

(٢٣٣) تفسير القاسمي، ج ٣، ص ٦٢.

غير القاتل من أقاربه مثلاً إذا عجزوا عن قتل القاتل، وبهذا ينحسم تسلسل الإجرام، وفي هذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «قال العلماء: إنّ أولياء المقتول تغلي قلوبهم بالغیظ فيسعون إلى أن يقتلوا القاتل وأولياءه، وربما لا يرضون بقتل القاتل، بل يقتلون كثيراً من أصحاب القاتل كسيد القبيلة، ومقدم الطائفة، فيكون القاتل قد اعتدى في الابتداء، وتعدى هؤلاء في الاستيفاء كما كان يفعله أهل الجاهلية الخارجون عن الشريعة في هذه الأوقات من الأعراب والحاضرة وغيرهم. وقد يستعظمون قتل القاتل، لكونه عظيماً وأشرف من المقتول، فيفضي ذلك إلى أن أولياء المقتول يقتلون من قدروا عليه من أولياء القاتل، وربما حالف هؤلاء قوماً واستعانوا بهم وهؤلاء قوماً آخرين فيفضي إلى الفتن والعداوات العظيمة، وسبب ذلك خروجهم عن سنن العدل الذي هو القصاص فكتب الله علينا القصاص وهو المساواة العادلة» (٢٣٤).

٢٧٨ - اعتراض ودفعه:

وقد يعترض البعض أو يسأل عن وجه الحكمة في جعل القصاص من حق المجنيّ عليه وأوليائه في القتل مع أنّ في القتل اعتداءً على المجتمع وإرهاباً له؟ ولم يعتبر العقاب على جرائم القتل العمد العدوان من الحق العام؟ فتكون الدولة هي صاحبة الحق في معاقبة القاتل باعتبار أنّ عقابه من حق المجتمع وليس من حق أهل القتل وأوليائه؟ أي كما تجري عليه القوانين الوضعية في الوقت الحاضر والجواب: إن في جريمة القتل العمد العدوان اعتداءً على المجتمع لا شك في ذلك لما تسببه هذه الجريمة من رعب وقلق وعدم اطمئنان عند الناس، لأنّ القاتل وقد سولت له نفسه قتل المجني عليه ظلماً لا يمنعه مانع من نفسه أن يقتل أيّ شخص آخر ظلماً إن استطاع ذلك استجابةً لنزواته وأهوائه، ولكن في جريمة القتل العمد العدوان اعتداءً أيضاً على المجني عليه وأهله وذويه، وأذى هذه الجريمة وضررها ووقعها على أهل القتل أشد بكثير جداً من أذاها على المجتمع، إنّ مثلاً ما يصيب المجتمع وما يصيب أهل القتل من ضرر وأذى مثلاً الذي مسّه النار ومثلاً من يتألم لهذا المسيس، فكان من العدل تغليب حق أهل القتل على حق المجتمع، ولذلك يقول علماء أصول الفقه في أنواع الحق وتعريفاتها: وما اجتمع فيه الحقان - أي حق الله

(٢٣٤) نقلاً من كتاب الجريمة والعقوبة لأستاذنا الشيخ محمد أبو زهرة يرحمه الله، ص ١١٠-١١١.

وحق العبد - وحق العبد هو الغالب. ومثاله القصاص في جرائم القتل. وما دام القصاص فيه الحقان: حق الله - وهو حق العامة - وحق العبد وهم أهل القتل وحقهم أغلب، فقد أعطت الشريعة لأهل القتل طلب الاقتصاص من القاتل كما أعطتهم حق إبدال القصاص بالدية، كما أعطتهم حق العفو عن القاتل، لأنهم هم أصحاب الحق. ويجوز لصاحب الحق أن يتنازل عنه. كما أنَّ في جعل القصاص حقَّ أهل القتل يعني أنَّ الدولة لا تستطيع أن تمنعهم من طلبه واستيفائه من القاتل وفي هذا أعظم ضمانٍ لزجر النفوس من الاعتداء على حياة الغير. ولكن إذا عفا أهل القتل (أولياؤه) عن القصاص جاز لولي الأمر أن يُعاقب الجاني القاتل بالحبس وبالجلد كما ذهب إلى ذلك فقهاء المالكية فقالوا: «إذا عفي عن القاتل عن القصاص فإنه يجلد مائة ويحبس سنة». وبهذا التشريع الإسلامي العادل للقصاص وجعله حقاً لأولياء القتل يتحقق الزجر والردع فتقل دواعي الإجرام كما يقف تسلسل الإجرام بتمكين أولياء القتل من الاقتصاص من القاتل، فلا تتطلع نفوسهم إلى الانتقام وأخذ الثأر وقد يرون المصلحة في أخذ الدية بل وحتى العفو. وبهذا تهدأ مشاعر الغيظ عند أهل القتل وتنتهي فرصة حقيقية لتسوية المسألة بين أهل القتل والقاتل بالعفو عنه، وقد صار بين أيديهم، فإذا عفو عن القصاص عفو عن قدرة واقتدار وتمكين لهم من الدولة تنفيذاً لحكم الشرع في هذا التمكين، وقد تجود النفوس بالعفو عند المقدرة، وهذا بخلاف ما لو حيل بينها وبين الاقتصاص كما هو الواقع في ظل القوانين الوضعية إذ يحكم على القاتل العمد غالباً بالسجن، مما يحمل أهل القتل على التربص به وانتظار خروجه من السجن لقتله أو قتل أقاربه كما هو الواقع، فيبقى تسلسل الإجرام. بينما إذا نفذ تشريع القصاص الإسلامي، فالجريمة يُقضى على تسلسلها فإما أن يُقتص من الجاني فينتهي الأمر ويذهب غيظ قلوب أهل القتل، وإما أن يعفو عن القاتل على الدية أو مجازاً فتهدأ النفوس أيضاً ويقف تسلسل الإجرام، لأنَّ هذا العفو يكون برضا أهل القتل وهم أعرف من غيرهم بمصلحتهم، وللدولة في هذه الحالة أن تعاقب القاتل الذي عُفي عنه من قبل أولياء القتل بعقوبة تعزيرية كما قلت، وهذا ما صرح به فقهاء المذهب المالكي فقد قالوا: «وعلى القاتل عمداً البالغ إذا لم يُقتل لعفو أو لزيادة حرمة أو إسلام، مطلقاً، سواء أكان القاتل حراً أو رقيقاً، مسلماً أو كافراً ذكراً أو أنثى جلد مائة وحُبس سنة» (٢٣٥).

(٢٣٥) الشرح الكبير، للدردير، ج ٢، ص ٢٨٧.

## ٢٧٩ - كلمة أخيرة في حكمة تشريع القصاص:

وكلمة أخيرة نقولها في تشريع عقوبة القتل العمد العدوان وهي (القصاص) وجعلها حقاً لأولياء القتيل، مع إعطائهم حق إسقاط القصاص والاستعاضة عنه (بالدية) وهي مقدار من المال حدده الشرع الإسلامي، وتمكينهم من العفو عن القاتل مطلقاً أي عن القصاص والدية. مع إمكان معاقبة الجاني المعفو عنه بعقوبة تعزيرية كما صرح فقهاء المالكية، أقول: هذا التشريع الإسلامي لعقوبة القتل العمد العدوان لا يوجد بديل له مطلقاً يحقق حكمة العقاب ومقتضيات العدالة ويقضي أو يقلل إلى حد بعيد جرائم الاعتداء على حياة الناس. وزيادة في الإقناع والتدليل على ما نقول مشاهدة الواقع الذي تحكمه القوانين الوضعية التي لا تطبق (القصاص) وما يلحق به من جعله حقاً لأولياء القتيل وحقهم في الاقتصاص من القاتل أو العفو عنه على الدية أو مجازاً، هذا الواقع يكشف لنا أن الخط البياني لجرائم القتل في صعود مستمر في جميع البلاد المحكومة بالقوانين الوضعية والتي لا تأخذ بنظام الإسلام في القصاص وما يلحق به. بل نجد في كثير من البلاد الإسلامية التي لا تطبق التشريع الجنائي الإسلامي ومنه نظام القصاص، أن أهل القتيل لا يتعاونون مع السلطة في الكشف عن القاتل، بل وقد لا يخبرون الشرطة ولا النيابة العامة بجريمة القتل، وينكرون معرفتهم بالقاتل إذا سُئلوا عنه، مع أنهم يعرفونه لعلمهم بأنه إذا قبض عليه وحكم لا يحكم عليه غالباً إلا بالسجن، وهم يريدونه طليقاً حتى يقتلوه ويطفئوا نار غيظهم عليه، وإذا اهتدت إلى معرفته الشرطة وحوكم وسجن فإنه يبقى معرضاً للقتل من قبل أولياء القتيل فيقبض عليهم باعتبارهم مرتكبين جريمة القتل العمد العدوان وبالتالي يحاكمون على هذا الأساس ويحبسون وهكذا يكثر القتل ولا يقل، وتبقى الأحقاد والضغائن، بينما لو طبق نظام القصاص الإسلامي وما يلحق به فإن الجريمة لا تمتد وتسلسل الإجرام يقف، ويتحقق الردع والزجر بالقدر الذي لا تحققه القوانين الوضعية. وما نقوله هو على سبيل التنزل والجدال وإلا فإن المسلم لا يسعه أن يتخلى عما شرعه الله وأوحاه إلى محمد ﷺ، وكذلك لا يسع ولاة الأمور في البلاد الإسلامية تعطيل شرع الله، فما شرعه الله هو الواجب التنفيذ وفيه الخير والأمن والأمان والسعادة في الدنيا والآخرة.

## الفصل الثاني القصاص فيما دون النفس

٢٨٠ - تمهيد ومنهج البحث:

نريد بالقصاص فيما دون النفس القصاص في الاعتداءات على جسم المجني عليه بما يلحق به الأذى دون إزهاق روحه. وهذه الاعتداءات على جسم المجني عليه ليست نوعاً واحداً، وإنما هي أنواع متعددة لا بد من معرفتها، ومعرفة الأنواع التي يجب فيها القصاص، ودليل هذا الوجوب، وشروطه، ومن يستحقه، وشروط استيفائه، وكيفيته، وما موانع القصاص في هذه الاعتداءات، وما مسقطاته بعد وجوبه؟ هذا ما نريد بيانه في هذا الفصل، ولأجل هذا البيان نقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول - أنواع الاعتداء على ما دون النفس.

المبحث الثاني - دليل مشروعية القصاص فيما دون النفس.

المبحث الثالث - شروط وجوب هذا القصاص.

المبحث الرابع - مستحق هذا القصاص وشروط استيفائه وكيفيته.

المبحث الخامس - موانع هذا القصاص ومسقطاته بعد وجوبه.



## المبحث الأول

### أنواع الاعتداء على ما دون النفس

#### ٢٨١ - أنواع أربعة:

الاعتداء على ما دون النفس، على ما ذكره الإمام الكاساني في بدائع، أربعة أنواع نذكرها فيما يلي (٢٣٦):

#### ٢٨٢ - النوع الأول: إبانة الأطراف وما يجري مجراها:

وهذا النوع يشمل قطع اليد والرجل والإصبع والظفر والأنف واللسان والذكر والأنثيين والأذن والشفة وفقء العينين وقطع الأشفار<sup>(٢٣٧)</sup> والأجفان وقلع الأسنان وكسرها وحلق شعر الرأس واللحية والحاجبين.

#### ٢٨٣ - النوع الثاني: إذهاب معاني الأطراف أي منافعها:

وهذا النوع يعني إذهاب منافع الأطراف مع بقاء هذه الأطراف بأعيانها وذواتها. ويشمل هذا النوع تفويت السمع والبصر والشم والذوق، والكلام والجماع والإيلاد والبطش والمشي وتغيّر لون السنّ إلى السواد والحمرة والخضرة ونحوهما وهذه منافع جمالية.

#### ٢٨٤ - النوع الثالث: الشجاج:

والشجاج هي الجراح التي تكون في الرأس والوجه، وهي ما يأتي:

أولاً: الخارصة - وهي التي تحرص الجلد أي تشقه ولا يظهر منها الدم.

ثانياً: الدامعة - وهي التي يظهر منها الدم ولا يسيل كالدمع في العين.

ثالثاً: الدامية - وهي التي يسيل منها الدم.

---

(٢٣٦) البدائع، ج ١٠، ص ٤٧٥٨، وما بعدها.

(٢٣٧) الأشفار مفردها الشّفر. وأشفار العين هي حروف الأجفان التي ينبت عليها الشعر وهو الهدب.

- رابعاً : الباضعة - وهي التي تبضع اللحم أي تقطعه.
- خامساً : المتلاحمة - وهي التي تذهب في اللحم أكثر مما تذهب الباضعة فيه.
- سادساً : السمحاق - اسم لجلدة الرأس وسميت الجراحة بها.
- سابعاً : الموضحة - وهي التي تقطع السمحاق وتوضح العظم أي تظهره.
- ثامناً : الهاشمة - وهي التي تهشم العظم أي تكسره.
- تاسعاً : المنقلة - هي التي تنقل العظم بعد الكسر أي تحوله من موضع إلى موضع.
- عاشراً : الآمة - وهي التي تصل إلى أم الدماغ وهي جلدة تحت العظم فوق الدماغ.
- أحد عشر : الدامغة - وهي التي تخرق تلك الجلدة وتصل إلى الدماغ.

#### ٢٨٥ - النوع الرابع: الجراح في سائر البدن عدا الشجاج في الرأس والوجه:

ويسمي الفقهاء غير الشجاج بالجراح وهي التي تكون في سائر البدن فيما عدا الرأس والوجه في مواضع العظم فيه. وسميت شجاجاً وإن كانت هي أيضاً جراحاً ولكن لما وقعت في الرأس أو الوجه في مواضع العظم فيه، اختصت باسم «الشجاج» لغة، فلا تكون الشجة إلا في الرأس والوجه في مواضع العظم مثل الجبهة والوجنتين والصدغين والذقن دون الخدين. وهذه الجراح نوعان: (جائفة) و(غير جائفة). فالجائفة هي التي تصل إلى الجوف، والمواضع التي تنفذ الجراحة فيها إلى الجوف هي الصدر والظهر والبطن والجنبان وما بين الأنشيين والدبر. ولا تكون الجائفة في اليدين والرجلين ولا في الرقبة والحلق جائفة لأنها لا تصل إلى الجوف.

#### ٢٨٦ - نوع خامس - هو ما عدا الأنواع الأربعة:

ويمكن أن يضاف إلى الأنواع الأربعة، نوع خامس هو ما عدا الأنواع الأربعة: فكل اعتداء أو أذى يلحق ببدن المجني عليه ولا يندرج تحت نوع من الأنواع الأربعة يمكن درجه في هذا النوع الخامس كالاعتداء الذي لا يترك أثراً أو يترك أثراً ولا يعتبر جرحاً ولا شجة (٢٣٨).

(٢٣٨) التشريع الجنائي الإسلامي للشهيد عبدالقادر عودة، ج ٢، ص ٢٠٧.

## المبحث الثاني

### دليل مشروعية القصاص فيما دون النفس

٢٨٧ - أولاً - من القرآن الكريم:

قال تعالى: ﴿وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص﴾ (٢٣٩). فإن قيل ليس في هذه الآية الشريفة قصاص فيما دون النفس وإنما فيها حكم التوراة فيكون شريعة من قبلنا، وشريعة من قبلنا لا تلزمنا. فالجواب: إن من القراء المعروفين من ابتداء الكلام من قوله عز شأنه: ﴿والعين بالعين﴾ بالرفع إلى قوله تعالى: ﴿فمن تصدق به﴾ على ابتداء الإيجاب - إيجاب القصاص - لا على الإخبار عما في التوراة. فكان هذا شريعتنا لاشريعة من قبلنا. على أن هذا إن كان إخباراً عن شريعة التوراة لكن لم يثبت نسخها بكتابتنا ولا بسنة رسولنا ﷺ فيعتبر شريعة لنا ابتداء وليس تعويلاً على ما في التوراة فيلزمنا العمل بمضمون الآية الكريمة على أنه شريعة رسولنا ﷺ لا على أنه شريعة من قبله من الرسل. وإنما لم يُذكر وجوب القصاص في اليد والرجل نصاً، لأن الإيجاب في العين والأنف والأذن والسن يدل على إيجاب القصاص في اليد والرجل دلالة، لأنه لا ينتفع بالمدكور من السمع والبصر والشم والسن إلا صاحبه، بينما يجوز أن ينتفع باليد والرجل غير صاحبهما فكان الإيجاب في العضو المنتفع به في حقه على الخصوص إيجاباً للقصاص فيما هو منتفع به في حقه وحق غيره من طريق الأولى، فكان ذكر هذه الأعضاء ذكراً لليد والرجل بطريق الدلالة له كما في ذكر التأنيف والنهي عنه في حق الأم نهياً عن ضربها أو شتمها. على أنه أيضاً يوجد في القرآن العزيز حكم ما دون النفس وهو القصاص قال تعالى: ﴿فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم﴾ (٢٤٠) وقال تعالى: ﴿وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما

(٢٣٩) سورة المائدة، الآية ٤٥.

(٢٤٠) سورة البقرة، الآية ١٩٤.

عوقبتم به» (٢٤١) وأحق ما يعمل فيه بهاتين الآيتين الكريمتين ما دون النفس. وقال تعالى: ﴿من عمل سيئة فلا يجزى إلا مثلها﴾ (٢٤٢) ونحو ذلك من الآيات الدالة على إجراء القصاص فيما دون النفس (٢٤٣).

## ٢٨٨ - هل شرع من قبلنا شرع لنا؟

وقد استدل كثير من الأصوليين والفقهاء على أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا حكى لنا مقررًا ولم ينسخ، كما هو المشهور من قول الجمهور، وكما حكاه الشيخ أبو إسحاق الإسفرائيني عن الشافعي وأكثر أصحابه من أن حكم هذه الآية عندنا على وفق ما جاء فيها في الجنايات عند جميع الأئمة. وقال الحسن البصري عن هذه الآية: «هي عليهم وعلى الناس عامة». وقد حكى أبو منصور بن الصباغ من فقهاء الشافعية في كتابه (الشامل) إجماع العلماء على الاحتجاج بهذه الآية على ما دلت عليه وما تضمنته من أحكام (٢٤٤).

## ٢٨٩ - ما ينقله الطبري عن ابن عباس:

وفي تفسير الطبري عن ابن عباس رضي الله عنهما في هذه الآية: ﴿وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس...﴾ يعني تقتل النفس بالنفس، وتفقأ العين بالعين ويقطع الأنف بالأنف وتنزع السن بالسن وتقتص الجراح بالجراح، فهذا يستوي فيه أحرار المسلمين فيما بينهم، رجاءهم ونساؤهم إذا كان في النفس وما دون النفس، ويستوي فيه العبيد رجاءهم ونساؤهم فيما بينهم، إذا كان عمداً في النفس وما دون النفس (٢٤٥).

## ٢٩٠ - ثانياً - من السنة النبوية:

روى أنس رضي الله عنه أن الرُّبَيْعَ بنتَ النضر بن أنس كَسَرَتْ ثنية جارية فعرضوا عليهم الأرش - دية السن - فأبؤا، وطلبوا العفو فأبوا، فأتوا النبي ﷺ فأمر بالقصاص فجاء أخوها أنس بن النضر فقال يا رسول الله: أتكسرُ ثنيةَ الرُّبَيْعِ؟ والذي بعثك بالحق لا تُكسرُ

(٢٤١) سورة النحل، الآية ١٢٦.

(٢٤٢) سورة غافر، الآية ٤٠.

(٢٤٣) البدائع، ج ١٠، ص ٤٧٦١-٤٧٦٢.

(٢٤٤) تفسير القاسمي، ج ٦، ص ٢١٩.

(٢٤٥) تفسير الطبري، ج ٦، ص ٢٧٦.

ثنيها، فقال النبي ﷺ: كتاب الله القصاص. قال أنس فعفا القوم. ثم قال النبي ﷺ: «إنَّ من عباد الله من لو أقسم على الله لأبرَّ قسمه» (٢٤٦).

### ٢٩١ - ثالثاً - الاجماع والمعقول:

قال ابن قدامة الحنبلي في المغني: «أجمع المسلمون على جريان القصاص فيما دون النفس إذا أمكن. ولأنَّ ما دون النفس كالنفس في الحاجة إلى حفظه بالقصاص فكان كالنفس في وجوبه» (٢٤٧).

---

(٢٤٦) المغني، ج ٧، ص ٧٠٢.

(٢٤٧) المغني، ج ٧، ص ٧٠٣.

## المبحث الثالث

### شروط وجوب القصاص فيما دون النفس

٢٩٢ - تمهيد ومنهج البحث:

لوجوب القصاص فيما دون النفس شروط يجب توافرها وبدونها لا يجب القصاص، ونتكلم عن هذه الشروط في مختلف المذاهب الإسلامية، وعلى هذا نقسم هذا المبحث إلى سبعة مطالب ونتكلم عن كل مذهب في مطلب على حدة على النحو التالي:

المطلب الأول - مذهب الحنفية.

المطلب الثاني - مذهب الشافعية.

المطلب الثالث - مذهب الحنابلة.

المطلب الرابع - مذهب المالكية.

المطلب الخامس - مذهب الزيدية.

المطلب السادس - مذهب الجعفرية.

المطلب السابع - مذهب الظاهرية.

### المطلب الأول

مذهب الحنفية (٢٤٨)

### في القصاص فيما دون النفس

٢٩٣ - شرائط وجوب القصاص فيما دون النفس:

وهذه الشرائط أنواع: (منها) ما يعم القصاص في النفس وما دونها، وهذه هي

---

(٢٤٨) البدائع ج ١٠، ص ٤٧٥٨ وما بعدها.

الشرائط العامة فيها (ومنها) ما يخص القصاص فيما دون النفس فقط، فالشرائط الأولى وهي التي تعم النفس وما دونها، هي ما ذكرناه عن الحنفية في شروط وجوب القصاص في النفس من كون الجاني بالغاً عاقلاً مختاراً متعمداً، وكون المجني عليه معصوماً الدم مطلقاً وليس هو جزء الجاني ولا عبده، وكون الجناية حاصلة بطريقة المباشرة وعلى وجه العدوان.

#### ٢٩٤ - وأما الشرائط التي تخص الجناية على ما دون النفس فهي:

أولاً: المماثلة بين المحلين: بين المحل المعتدى عليه من بدن المجني عليه وبين المحل المقابل له في بدن الجاني وهو المراد الاقتصاص منه في هذا المحل. والمراد بالمماثلة بين هذين المحلين: في المنافع والفعلين والأرشيين - دية كل منهما - لأن المماثلة فيما دون النفس معتبرة بالقدر الممكن فانهدامها يمنع وجوب القصاص.

ثانياً: أن يكون المثل ممكن الاستيفاء، لأن استيفاء المثل بدون إمكان استيفائه ممتنع فيمتنع وجوب الاستيفاء ضرورة.

#### ٢٩٥ - ما ينبني على هذين الشرطين:

وينبني على ضرورة توافر هذين الشرطين، أو عدم توافرها جملة أحكام نوجزها فيما يلي:

#### ٢٩٥ - (مكرر) - أولاً - لا يؤخذ شيء من الجاني إلا مثل ما أخذه أو فعله في المجني عليه:

فلا تؤخذ اليد إلا باليد لأن غير اليد ليس من جنسها فلم يكن مثلاً لها لأن التجانس شرط المماثلة. وكذا بقية الأعضاء إذا قطعها الجاني لا يؤخذ منه إلا مثلها. وكذا الأصابع: فالإبهام لا تؤخذ إلا بالإبهام، ولا تؤخذ السبابة إلا بالسبابة، ولا الوسطى إلا بالوسطى، ولا البنصر إلا بالبنصر ولا الخنصر إلا بالخنصر، لأن منافع الأصابع مختلفة فكانت كالأجناس المختلفة. وكذلك لا تؤخذ اليد اليمنى إلا باليمنى، ولا اليسرى إلا باليسرى، لأن لليمين فضلاً على اليسار وكذلك الرجل، وكذلك أصابع اليدين والرجلين لا تؤخذ اليمين إلا باليمين ولا اليسرى إلا باليسرى. وكذلك الأعين وكذلك الأسنان لا تؤخذ الشئ إلا بالشئ ولا الناب إلا بالناب ولا الضرس إلا بالضرس لاختلاف منافعها، واختلاف المنفعة بين الشئتين يلحقها بجنسين مختلفين ولا مماثلة عند اختلاف الجنس.

## ٢٩٦ - ثانياً - لا يؤخذ الصحيح من الأطراف إلا بالصحيح منها:

فلا تقطع اليد الصحيحة ولا كاملة الأصابع بناقصة الأصابع أو باليد الشلاء. وإن كان العيب في طرف الجاني فإن المجني عليه بالخيار: إن شاء اقتصر وإن شاء أخذ أرش الصحيح - أي دية الصحيح - لأنَّ حقه في المثل وهو السليم ولا يمكنه استيفاء حقه من كل وجه مع فوات صفة السلامة فلا يجوز إلزامه باستيفاء حقه قصاصاً لما فيه من إلزام استيفاء حقه ناقصاً وهذا لا يجوز، فيخير: إن شاء رضي بقدر حقه واستوفاه ناقصاً، وإن شاء عدل إلى بدل حقه وهو كمال الأرض. ولكن لو أراد المجني عليه أن يأخذ حقه ناقصاً ويضمنه النقصان لم يجز له ذلك، لأنه قادر على استيفاء أصل حقه، وإنما الفات هو الوصف وهو صفة السلامة، فإذا رضي باستيفاء أصل حقه ناقصاً كان ذلك رضا منه بسقوط حقه عن الصفة كما لو أتلَف شيئاً من ذوات الأمثال وهو جيد فانقطع عن أيدي الناس نوع الجيد ولا يوجد إلا الرديء منه أنه ليس له إلا أن يأخذه أو قيمة الجيد، كذلك هنا.

## ٢٩٧ - ثالثاً - ما لا قصاص فيه:

وليس في لحم الساعد والعنبد والساق ولا في الإلية قصاص ولا في لحم الخدين ولحم الظهر والبطن قصاص. ولا في جلدة الرأس وجلدة اليدين إذا قطعت لتعذر الاستيفاء، استيفاء المثل. ولا في اللطمة والوكزة والدَّفَّة لتعذر استيفاء المثل. ولا قصاص في جز الشعر - شعر الرأس - ولا في حلقة وحلق الحاجبين واللحية وإن لم ينبت بعد الحلق، ولا في النتف لعدم إمكان استيفاء المثل. ولا يجري القصاص في الأنثيين، لأنَّه ليس لهما مفصل معلوم فلا يمكن استيفاء المثل.

ولو ضرب الجاني على رأس المجني عليه حتى ذهب عقله أو سمعه أو كلامه أو شمه أو ذوقه أو جماعه أو ماء صلبه فلا قصاص في شيء من ذلك، لأنه لا يمكنه أن يضرب الجاني ضرباً تذهب منه هذه الأشياء فلم يكن استيفاء المثل ممكناً فلا يجب القصاص. وكذلك لو ضرب يد رجل أو رجله فشلت لا قصاص عليه، لأنَّه لا يمكنه أن يضرب ضرباً مشلاً فلم يكن المثل مقدور الاستيفاء فلا يجب القصاص.

ولا قصاص في الأظفار لانعدام المساواة في أروشها لأن أرش الظفر الحكومة وأنها تقوم



على الحرز والظن.

## ٢٩٨ - لا يقتصر من الجماعة بالواحد:

ولا يقتصر من الجماعة بالواحد فيما دون النفس مما يجب على أحدهم فيه القصاص لو انفرد بجنايته، كما لو قطع اثنان أو أكثر يد واحد أو رجله أو أذنها سمعه أو بصره أو قلعا سنأله أو نحو ذلك من الجوارح التي على الواحد منهما فيها القصاص لو انفرد به، فلا قصاص عليهما، وعليهما الأرض مناصفة أو على عدد رؤوسهم إذا كانوا أكثر من اثنين، وإنما كان الحكم كذلك عند الحنفية لاحتجاجهم بأن المماثلة فيما دون النفس معتبرة ولا مماثلة بين الأيدي ويد واحدة، لافي الذات ولا في المنفعة ولا في الفعل. أما في الذات فلا شك فيه، لأنه لا مماثلة بين جمع من الأيدي وبين يد واحدة، يؤكد أنه لا تقطع الصحيحة بالشلاء والفائت هو المماثلة من حيث الوصف فقط، ففقدان المماثلة في الوصف كما منع جريان القصاص، ففقدان المماثلة في الذات أولى بمنع القصاص. وأما عدم المماثلة في المنفعة فواضح، فإن منفعة اليدين أكثر من منفعة يد واحدة عادة. وأما عدم المماثلة في الفعل، فلأن الموجود من كل واحد من الجناة قطع بعض يد المجني عليه كأنه وضع أحدهم السكين من جانب والآخر من جانب آخر، والجزاء قطع يد من كل واحد منهما، وقطع كل اليد من كل منهم أكثر من قطع بعض اليد الذي ارتكبه كل منهم في حق المجني عليه، وانعدام المماثلة من وجه تكفي لعدم جريان القصاص، فكيف وقد انعدمت المماثلة من وجوه؟.

## ٢٩٩ - تعدد المجني عليه والجاني واحد:

ولو قطع رجلٌ يمينين لرجلين فالحكم أن تقطع يمينُ الجاني. فإذا حضر المجني عليهما فلهما أن يقطعا يمينه ويأخذا منه دية يد يقتسمانها بينهما مناصفة لأنهما استويا في سبب استحقاق القصاص فيستويان في الاستحقاق. ولأنه بقطع يد الجاني يكون كل واحد من المجني عليهما قد استوفى بعض حقه لأن حقه قطع كل يده مع أنه لم يحصل لكل منهما إلا قطع بعض يد الجاني فيستوفي الباقي من الأرض بأن تجب على الجاني دية يد وتكون للمجني عليهما مناصفة. وهذا بخلاف القصاص في النفس أن الواحد يُقتل بالجماعة اكتفاءً لأنه في هذه الحالة كل واحد منهم استوفى حقه على الكمال لأن حقه في القتل، وكل واحد منهم استوفى القتل بكماله، والدليل على أن القتل مقدور الاستيفاء أن الموجود من

الجاني في حق كل واحد من الجماعة هو فعلٌ مؤثرٌ في فوات الحياة عادة، فالمستحق لكل واحد من أولياء القتلى قبل القاتل هو قتله أي فعلٌ تفوت معه الحياة فكان الجزاء مثل جنايته. وإذا حضر أحد المجني عليهما فله أن يستوفي كامل حقه بقطع يد الجاني، لأن حق كل واحد منهما ثابت في كل اليد وللآخر دية يده على الجاني، لأنه تعذر استيفاء حقه بعد ثبوته فيُصار إلى البديل، ولأنَّ الجاني قضى بقطع يده حقاً مستحقاً عليه لأحد المجني عليهما فتلزمه الدية للمجني عليه الثاني لتعذر استيفاء حقه عيناً. وإن عفا أحد المجني عليهما بطل حقه وكان للآخر القصاص إذا كان العفو قبل قضاء القاضي، لأنَّ حق كل واحد منهما ثابت في اليد على الكمال، فالعفو عن أحدهما لا يؤثر في حق الآخر كما في القصاص في النفس. أما إذا قضى القاضي بالقصاص بينهما ثم عفا أحدهما فللآخر أن يستوفي القصاص في قول أبي حنيفة وأبي يوسف استحساناً.

### ٣٠٠ - سراية الجناية إلى عضو آخر:

ولو جنى الجاني على مادون النفس فسرت جنايته إلى النفس فعليه القصاص في النفس. ولو سرت إلى عضو آخر وكان هذا العضو الآخر لا قصاص فيه، فلا قصاص في العضو الأول الذي وقعت عليه الجناية، كما لو قطع شخص إصبعاً من يد رجل فشلت الكف فلا قصاص فيها وعليه دية اليد، لأنَّ الموجود من الجاني القاطع قطعٌ مُشَلٌّ للكف ولا يقدر المقطوع - أي المجني عليه - على مثل فعل الجاني فلم يكن المثل ممكن الاستيفاء فلا يجب القصاص، ولأنَّ الجناية واحدة فلا يجب بها ضمانان مختلفان وهو القصاص والدية خصوصاً عند اتحاد المحل، لأنَّ الكف مع الإصبع بمنزلة عضو واحد. ولو قطع إصبعاً فشلت إلى جنبها أخرى فلا قصاص في شيء من ذلك في قول أبي حنيفة وعليه دية الإصبعين، لأنَّ المستحق فيها دون النفس هو المثل، والمثل وهو قطع الإصبع المُشَلُّ لإصبع أخرى غير ممكن الاستيفاء، فلا يثبت الاستحقاق فلا يجب القصاص وإنما تجب دية الإصبعين. وعند أبي يوسف ومحمد، عليه القصاص في الإصبع الأول، والدية في الإصبع الثانية.

### ٣٠١ - القصاص عيناً في قطع الأطراف:

إذا أبان طرفاً من المجني عليه عمداً عدواناً، فموجب ذلك قطع طرف الجاني عيناً كما هو الحكم في موجب القتل العمد العدوان أنه القصاص في النفس عيناً، فإذا ذهب

الجارحة (أي الطرف) التي يقع عليها القصاص من الجاني بأفة سبأوية أو قطعت ظلماً فلا شيء على الجاني. ولو قطعت بحق من قصاص أو سرقة فعليه أرش اليد المقطوعة لأنه قضى بالطرف حقاً مستحقاً عليه فصار كأنه قائم، وتعدّر استيفاء القصاص لعذر فيستحق المجني عليه الأرش، أرش اليد المقطوعة (٢٤٩).

### ٣٠٢ - متى يجب القصاص في الأطراف:

ولا قصاص إلا فيما يقطع من المفاصل: مفصل الزند، أو مفصل المرفق، أو مفصل الكف في اليد، أو مفصل الكعب أو مفصل الركبة أو مفصل الورك في الرجل. وما كان من غير المفاصل فلا قصاص فيه كما إذا قطع من الساعد أو العضد أو الساق أو الفخذ، لأنه يمكن استيفاء المثل من المفاصل ولا يمكن من غيرها.

### ٣٠٣ - القصاص في الأعضاء كالأذن ونحوها:

الأذن إذا استوعبها الجاني قطعاً ففيها القصاص لقوله تعالى: ﴿وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ﴾ ولأنّ استيفاء المثل فيها ممكن، فإن قطع بعضها فإن كان له حدّ يعرف ففيه القصاص وإلا فلا. وفي العين إذا ضربها الجاني فذهب ضوؤها مع بقاء الحدقة على حالها لم تنخسف ففيها القصاص، لقوله تعالى: ﴿وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾ لأنّ القصاص على سبيل المماثلة ممكن بأن تعالج العين بما يذهب بصرها.

وأما الأنف، فإن قَطَعَ المارن ففيه القصاص لقوله تعالى: ﴿وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ﴾ ولأنّ المثل فيه ممكن، لأنّ له حدّاً معلوماً وهو ما لان منه. فإن قَطَعَ بعض المارن فلا قصاص فيه لتعذر استيفاء المثل. وإن قطع قصبة الأنف فلا قصاص فيه لأنه عظم ولا قصاص فيه العظم إلا في السن.

وأما الشفة، فإن استوعبها الجاني قطعاً ففيها القصاص، لإمكان استيفاء المثل وإن قطع بعضها لم يمكن القصاص، لتعذر استيفاء المثل.

ولا قصاص في الجنابة على عظم إلا في السن، فقد ورد في الحديث النبوي الشريف «لا قصاص في عظم، وفي السن القصاص». ويجري القصاص سواء كسر السن أو قلع

---

(٢٤٩) ألا يمكن بنفس هذا التعليل أن يقال إذا ذهب طرف الجاني بأفة سبأوية أو ظلماً، إن حق المجني عليه لا يسقط، لأنه إذا تعذر استيفاء القصاص عيناً لفوات محله لا يتعذر استيفاء بدله وهو الدية.

لقله تعالى: ﴿والسِّنَّ بالسِّن﴾ ولأنه يمكن استيفاء المثل فيه بأن يؤخذ في الكسر من سن الجاني مثل ما كسر وذلك بألة المبرد. وفي القلع يؤخذ منه بالمبرد إلى أن ينتهي إلى اللحم ويسقط ما سوى ذلك.

وأما اللسان فإن قطع الجاني بعضه فلا قصاص فيه، لعدم إمكان استيفاء المثل، وإن استوعب فقال أبو يوسف: فيه القصاص.

وفي قطع الحشفة والذكر يجري القصاص إن قطع الجاني كل الحشفة وكل الذكر لإمكان استيفاء المثل، وإن قطع بعض الحشفة أو بعض الذكر فلا قصاص لتعذر استيفاء المثل.

وأما حَلْمَةُ ثدي المرأة فينبغي أن يجب القصاص فيها، لأنَّ لها حداً معلوماً فيمكن استيفاء المثل.

#### ٣٠٤- القصاص في الشجاج:

لا خلاف في جريان القصاص في الموضحة لعموم قوله تعالى: ﴿والجروح قصاص﴾، إلا ما خصَّ بدليل، ولأنه يمكن استيفاء القصاص، فيها على سبيل المماثلة، لأنَّ له حداً تنتهي إليه السكين وهو العظم.

ولا خلاف في أنَّه لا قصاص فيما بعد الموضحة، لتعذر الاستيفاء فيه على وجه المماثلة، لأنَّ (الهاشمة) تهشم العظم (والمنقلة) تهشم وتنقل بعد الهشم، ولا قصاص في هشم العظم. (والآمة) لا يؤمن فيها من أن تنتهي السكين إلى الدماغ فلا يمكن استيفاء القصاص في هذه الشجاج على وجه المماثلة، فلا يجب القصاص بخلاف الموضحة. وأما ما قبل الموضحة فقد روي عن أبي حنيفة أنه لا قصاص في الشجاج إلا في الموضحة والسحق إن أمكن القصاص في السحق. وروي عن النخعي أنه قال: (ما دون الموضحة خدوش وفيها حكومة عدل)، وكذا روي عن عمر بن عبدالعزيز، وعن الشعبي أنه قال: (ما دون الموضحة فيه أجرة الطبيب).

#### ٣٠٥- القصاص في الجراح:

وهي التي تكون فيما عدا الرأس والوجه من البدن في موضع العظام فهما أي من الرأس والوجه، إن مات من شيء منها المجروح وجب القصاص، لأن الجراحة صارت

بالسرابة نفساً أي قتلاً. وإن لم يمت فلا قصاص في شيء منها سواء كانت جائفة أو غيرها، لأنه لا يمكن استيفاء القصاص على وجه المماثلة.

٣٠٦- من شروط القصاص الأخرى فيما دون النفس:

ذكرنا من شروط القصاص من دون النفس المماثلة بين المحلين: المحل المعتدى عليه في المجني عليه والمحل المقابل له والمماثل له في الجاني المراد الاقتصاص فيه من بدن الجاني، وكذلك شرط إمكان الاستيفاء، وبيننا ما ترتب على هذين الشرطين وجوداً وعدماً، ومن هذه الشروط التي اشتراطها الحنفية أيضاً: أن يكون الجاني والمجني عليه حُرَّين فإن كانا عبيدين أو كان أحدهما حراً والآخر عبداً فلا قصاص فيه. ومن الشروط أيضاً أن يكون الجاني والمجني عليه ذكراً أو أنثيين، فإن كان أحدهما ذكراً والآخر أنثى فلا قصاص فيه.

٣٠٧- حجة الحنفية في اشتراط المساواة بين الجاني والمجني عليه ذكورةً وأنوثةً وحريةً وعبوديةً:

حجتهم أن المماثلة في الأروش - أي ديات الأعضاء - شرط لوجوب القصاص فيما دون النفس بدليل أن العضو الصحيح لا يقطع بالعضو الأشل، ولا يقطع كامل الأصابع بنقص الأصابع، ولأن ما دون النفس يُسَلَكُ به مَسَلَكُ الأموال، والمماثلة في الأموال في باب الأموال معتبرة، ولم توجد المماثلة بين الأحرار والعبيد في الأروش لأنَّ أرش طرف العبد ليس بمقدر كما هو في الأحرار بل يجب باعتبار قيمته، وأرش طرف الحرّ مقدر، فلا يوجب التساوي بين أرشيها، ولئن اتفق استواؤهما في القدر فلا يعتبر ذلك لأنَّ قيمة طرف العبد تعرف بالحرز والظن بتقويم المقومين فلا تعرف المساواة فلا يجب القصاص. وكذا لم توجد المساواة بين العبيد والعبيد، لأنهم إن اختلفت قيمتهم فلم يوجد التساوي في الأرش، وإن استوت قيمتهم فلا يعرف ذلك إلا بالحرز والظن، لأنه يعرف بتقويم المقومين وذلك يختلف باختلاف المقومين فلا يعرف التساوي في أروشهم فلا يجب القصاص أو تبقى فيه شبهة العدم - أي عدم التساوي - والشبهة في باب القصاص ملحقة بالحقيقة. وكذلك لم توجد المماثلة بين الذكور والإناث فيما دون النفس لأن أرش الأنثى نصف أرش الذكر.

٣٠٨- ما ليس بشرط في القصاص فيما دون النفس:

ولا يشترط استعمال السلاح في جرائم الاعتداء على ما دون النفس لوجوب القصاص على الجاني، فسواء كانت الجريمة فيما دون النفس بسلاح أو غيره فلا يؤثر ذلك في وجوب

القصاص إذا توافرت شروطه، لأنه ليس فيما دون النفس شبه عمد وإنما فيه عمد أو خطأ، فما كان شبه عمد في النفس فهو عمد فيما دون النفس، لأنَّ ما دون النفس لا يقصد إتلافه بآلة دون آلة عادة فاستوت الآلات كلها في الدلالة على القصد فكان الفعل عمداً محضاً، فينظر إن أمكن إيجاب القصاص لتوافر شروطه فيجب القصاص وإذا لم يمكن لعدم توافر شروطه وجب الأرض.

### ٣٠٩- وقت الحكم بالقصاص:

أما وقت الحكم بالقصاص فيما دون النفس فوقته ما بعد البرء فلا يحكم بالقصاص فيه ما لم يبرأ المجني عليه، والحجة لذلك حديثُ رسول الله ﷺ: «لا يستقاد من الجراحة حتى يبرأ». وروي أنَّ رجلاً جرح حسان بن ثابت في فخذه بعظم فجاء الأنصار إلى رسول الله ﷺ فطلبوا القصاص، فقال عليه الصلاة والسلام: «انتظروا ما يكون بصاحبكم». وأيضاً فهناك احتمال سرية القطع أو الجرح إلى النفس، فتصير الجريمة بهذه السراية قتلاً، فإذا استوفى المجنيُّ عليه القصاص دون انتظار ثم مات بسبب السراية فيكون قد استوفى غير حقه.

## المطلب الثاني

### مذهب الشافعية (٢٥٠)

## في القصاص فيما دون النفس

### ٣١٠- شروط القصاص فيما دون النفس:

يشترط لقصاص الطرف - وهو ما له حدّ ينتهي إليه كأذن ويد ورجل - ولقصاص الجرح، ولغيرهما مما هو دون النفس، ما يشترط للقصاص في النفس من كون الجاني بالغاً عاقلاً وكونه غير أصل المجنيِّ عليه، وكون المجنيِّ عليه معصوماً ومكافئاً للجاني، وكون الجناية عمداً عدواناً، ويشترط المائلة وإمكان استيفاء القصاص.

### ٣١١- ما لا يشترط لوجوب القصاص:

ولا يشترط التكافؤ في البدل - أي في الدية - كما لا يشترط في قصاص النفس. فيقطع

(٢٥٠) المذهب، ج ٢، ص ١٧٧، وما بعدها، مغني المحتاج، ج ٤، ص ٢٥ وما بعدها.

العبد بالعبد، والمرأة بالرجل وبالعكس، والذمي بالمسلم، والعبد بالحر ولا عكس.

### ٣١٢- القاعدة في القصاص فيما دون النفس:

والقاعدة في القصاص فيما دون النفس هي: (من لا يقاد بغيره في النفس لا يقاد به فيما دون النفس، ومن يقاد بغيره في النفس يقاد به فيما دون النفس) وتعليل هذه القاعدة: هو أنه لما كان ما دون النفس كالنفس في وجوب القصاص كان كالنفس فيما ذكرناه.

### ٣١٣- يقتص من الجماعة بالواحد:

فتقطع الأيدي الكثيرة باليد الواحدة كما لو اشترك جمع في قطع يد المجني عليه كما أنهم يقتلون جميعاً إذا قتلوا واحداً.

### ٣١٤- القصاص في الشجاج:

ويجب القصاص من الشجاج في (الموضحة) فقط لتيسر ضبطها واستيفاء مثلها، وأما غيرها من الشجاج فلا يؤمن القصاص فيها من الزيادة والنقصان في طولها وعرضها فلا يوثق باستيفاء المثل. والقصاص في الموضحة يكون بقدر طولها وعرضها لقوله عز وجل: ﴿والجروح قصاص﴾ والقصاص هو المائلة ولا تمكن المائلة في (الموضحة) إلا بالمساحة في الطول والعرض. وإن كان قدرها يزيد على مثل موضعها من رأس الجاني استوفى بقدرها وإن جاوز الموضع الذي شجه في مثله لأن الجميع رأس.

### ٣١٥- القصاص في الأطراف:

وأما الأطراف فيجب فيها القصاص في كل ما ينتهي منها إلى معضل، فتؤخذ العين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن، ولأنه يمكن المائلة فيها لانتهائها إلى مفصل فيجب فيها القصاص. ويؤخذ الأنف بالأنف ويؤخذ الأنف الشأم بالأخشم وبالعكس، لأنها متساويان في السلامة من النقص، وعدم الشم نقص في غيره. ويؤخذ البعض بالبعض وهو أن يقدر ما قطعه بالجزء كالنصف والثلث ثم يقتص بالنصف والثلث من مارن الجاني ولا يؤخذ قدره بالمساحة، لأنه قد يكون أنف الجاني صغيراً وأنف المجني عليه كبيراً فإذا اعتبرت المائلة بالمساحة قطعنا جميع المارن بالبعض وهذا لا يجوز. وتؤخذ الأذن بالأذن للآية في القرآن الكريم، وتؤخذ أذن السميع بأذن الأصم وبالعكس لتساويهما في السلامة من النقص، وعدم السمع نقص في غيره.

### ٣١٦- لا يؤخذ اليمين من الأعضاء باليسار:

وما انقسم من الأعضاء إلى يمين ويسار كالعين والعين وغيرهما لم تؤخذ اليمين فيه باليسار، ولا اليسار باليمين. وما انقسم من الأعضاء إلى أعلى وأسفل كالشفة والجفن لم يؤخذ الأعلى بالأسفل ولا الأسفل بالأعلى. ولا يؤخذ سنٌّ بسنٍّ غيرها ولا إصبع بإصبع غيرها ولا أنملة بأنملة غيرها لأنها جوارح مختلفة المنافع والأماكن فلا يؤخذ بعضها ببعض.

### ٣١٧- رضا الجاني والمجنني عليه فيما يجري فيه القصاص:

وما لا يؤخذ بعضه ببعض مما ذكرنا في الفقرة السابقة وأمثاله، لا يؤخذ وإن رضي الجاني والمجنني عليه. وكذلك ما لا يؤخذ من الأعضاء الكاملة بالأعضاء الناقصة كاليد الصحيحة بالشلل لا يؤخذ وإن رضي الجاني والمجنني عليه بأخذها، لأنَّ الدماء لا تستباح بالإباحة. وتقطع الشلاء بالصحيحة والعين العمياء بالصحيحة إن رضي المجنني عليه، لأنها دون حقه ويقطع جفن البصير بجفن الأعمى لتساوي العضوين في الجرم والصحة، والبصر ليس في الجفن، ولكن لا يؤخذ جفن له أهداب بها لا أهداب له ولا يقطع لسان ناطق أي متكلم بأخرس لأنَّ النطق بجرم اللسان ويجوز عكسه إن رضي المجنني عليه، لأنه دون حقه ولا يجب معه شيء.

### ٣١٨- ما لا يعتبر في القصاص:

وما وجب فيه القصاص من الأعضاء وجب فيه القصاص وإن اختلف العضوان في الصغر والكبر والطول والقصر والصحة والمرض، لأننا لو اعتبرنا المساواة في هذه المعاني لسقط القصاص في الأعضاء، لأنه لا يكاد يتفق العضوان في هذه الصفات فسقط اعتبارها.

### ٣١٩- لا ضمان في السراية:

إذا سرى القطع أو الجرح إلى النفس فمات المجنني عليه لم يجب ضمان السراية لما روي أنَّ عمر وعلياً رضي الله عنهما قالا في الذي يموت من القصاص: لا دية له.

### ٣٢٠- زوال الطرف المراد الاقتصاص منه:

من وجب عليه قصاص في الطرف فزال الطرف وله مال ثبت حق المجنني عليه في



الدية، لأنَّ ما ضمن بسببين على سبيل البذل إذا تعذر أحدهما ثبت الآخر كذوات الأمثال.

### ٣٢١- القصاص في العظام:

ولا قصاص في كسر عظام لعدم الوثوق بالمماثلة لأنَّ الكسر لا يدخل تحت الضبط. ولكن لو كسر عضده وأبانه أي المكسور قطع الجاني من المرفق لأنه أقرب مفصل إلى محل الجناية والعضد من مفصل المرفق إلى الكتف وله حكومة الباقي لتعذر القصاص فيه. ويجري القصاص في كسر السنَّ إنَّ أمكن القصاص لقوله تعالى: ﴿والسن بالسن﴾ ولحديث رسول الله ﷺ في كسر ثنية الرُّبْع.

### ٣٢٢- القصاص في إذهاب معاني الأعضاء:

ولو أوضحه مثلاً فذهب ضوؤه من عينيه جميعاً اقتصر منه بأن يوضحه طلباً للمماثلة. فإنَّ ذهب الضوء من عيني الجاني فذاك، وإنَّ لم يذهب بذلك أذهبته إنَّ أمكنه ذهابه مع بقاء الحدقة بقول أهل الخبرة بأخف ما يمكن في الإذهاب كتقريب حديدة محماة من حدقته. فإنَّ لم يمكن إذهاب البصر أصلاً، أو لم يمكن إلا بإذهاب الحدقة سقط القصاص ووجبت الدية.

### ٣٢٣- القصاص في اللطمة المذهبة للبصر:

ولو لطمه لطمة أي ضربه ضربة على وجهه بباطن راحته أذهب الضوء من عينيه، اقتصر منه بلطمة مثلها ليذهب بها ضوؤه، فإنَّ لم يذهب ضوء عينيه باللطمة أذهب بالطريقة الممكنة مع بقاء الحدقة، وإلا وجبت الدية. وفي قول في المذهب لا يقتصر في اللطمة لعدم انضباطها، ولهذا لو انفردت عن إذهاب الضوء لم يجب فيها القصاص. وأما لو ذهب الضوء من إحدى عينيه فإنه لا يلطم، لاحتمال أن يذهب منهما، بل يذهب بالمعالجة إنَّ أمكن وإلا فالدية.

### ٣٢٤- كيفية الاستيفاء وشروطه:

ولا يجوز الاستيفاء إلا بحضرة السلطان، لأنه يفتقر إلى الاجتهاد، ولا يؤمن فيه الحيف مع قصد التشفي، فإنَّ استوفاه من غير حضرة السلطان عززه على ذلك، فإنَّ طلب من له حق الاستيفاء والاقتصاص أن يستوفيه بنفسه، فإنَّ كان في الطرف لم يمكن منه لأنَّه لا يؤمن مع قصد التشفي أن يجني عليه بما لا يمكن تلافيه.

والمستحب أن لا يُستوفى القصاص فيما دون النفس إلا بعد استقرار الجناية بالاندمال أو بالسراية إلى النفس.

وإن أوضح رأسه بالسيف اقتص منه بحديدة ماضية كالموسى ونحوه. ولا يقتص منه بالسيف، لأنه لا يؤمن أن يهشم العظم.

وإن جنى عليه جناية ذهب بها ضوء عينيه فإن كانت جناية لا يجب فيها القصاص كالهاشمة عولج بها يزيل ضوء العين من كافر يطرح في العين ونحو ذلك، لأنه تعذر القصاص فيها بالهاشمة فعدل إلى أسهل ما يمكن.

### المطلب الثالث

#### مذهب الحنابلة (٢٥١)

#### في القصاص فيما دون النفس

##### ٣٢٥- القاعدة عند الحنابلة:

القاعدة عند الحنابلة في القصاص فيما دون النفس هي:

كل شخصين جرى بينهما القصاص في النفس جرى القصاص بينهما في الأطراف، أي فيما دون النفس. ومن لا يُقتل بقتله أي لا يقتص منه بقتله لا يُقطع طرفه بطرفه.

وبناء على هذه القاعدة قالوا: يقطع الحر المسلم بالحر المسلم، والعبد بالعبد، والذمي بالذمي، والذكر بالأنثى، والأنثى بالذكر، ويُقطع الناقص بالكامل، كالعبد بالحر والكافر بالمسلم، ولا يقطع مسلم بكافر، ولا حرٌ بعبد ولا والدٌ بولده.

##### ٣٢٦- شروط وجوب القصاص:

يشترط لوجوب القصاص فيما دون النفس من الجروح وقطع الأطراف العمدية والتكافؤ، والمائلة أو المساواة، وإمكان الاستيفاء.

##### ٣٢٧- الشرط الأول - العمدية:

يشترط أن يكون الاعتداء على ما دون النفس عمداً محضاً، أما الخطأ فلا قصاص فيه

---

(٢٥١) المغني، ج ٧، ص ٦٥٩ وما بعدها.

إجماعاً، ولأنَّ الخطأ لا يوجب القصاص في النفس وهي الأصل ففيما دونها أولى. ولا يجب القصاص أيضاً في عمد الخطأ وهو أن يقصد الجاني ضرب المجني عليه بما لا يفضي إلى جرحه أو قطع طرفه غالباً مثل أن يضربه بحصاة ليس من شأنها أن تحدث (موضحة) ولكنها أحدثت موضحة، فلا يجب القصاص على الضارب لأنه شبه عمد والقصاص لا يجب إلا بالعمد.

### ٣٢٨- الشرط الثاني - التكافؤ:

ويشترط التكافؤ بين الجاني والمجني عليه وهو أن يكون الجاني يقاد بالمجني عليه لو قتله كالحرمي المسلم بالحر المسلم. أما من لا يقتل بقتله فلا يقتص منه فيما دون النفس كالمسلم مع الكافر والحر مع العبد والأب مع ولده، وعلى هذا لا قصاص فيما دون النفس إذا لم يكن المجني عليه مكافئاً للجاني، ومقياس المكافئة أنَّ الجاني يقتل بالمجني عليه، ومقياس عدم المكافئة هو أنَّ الجاني لا يقتل بالمجني عليه. وعلى هذا إذا جرح مسلم كافراً أي كافراً كان. لم يقتص من المسلم لعدم مكافئة المجني عليه للجاني وهكذا.

### ٣٢٩- الشرط الثالث - المماثلة أو المساواة:

ويشترط أن يكون العضو المعتدى عليه في بدن المجني عليه مماثلاً أو مساوياً للعضو المقابل له في بدن الجاني، كما لو قطع الجاني اليد اليمنى للمجني عليه وهي صحيحة، وللجاني يد يمنى صحيحة، فتقطع يد الجاني اليمنى لمساوتها ليد المجني عليه إذ هي صحيحة واليمنى للمجني عليه. فإذا كانت يد المجني عليه شلاء فلا تقطع بها يد الجاني.

### ٣٣٠- الشرط الرابع - إمكان الاستيفاء:

ويشترط لجريان القصاص فيما دون النفس إمكان استيفائه من الجاني من غير حيف ولا زيادة، لأنَّ الله تعالى قال: ﴿وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به﴾ (٢٥٢)، وقال تعالى: ﴿فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم﴾ (٢٥٣) ولأنَّ دَمَ الجاني معصومٌ إلا بمقدار جنايته، فما زاد عليها يبقى على العصمة فيحرم استيفاؤه بعد الجناية كتحريره قبلها، ولا خلاف في هذا.

(٢٥٢) سورة النحل، الآية ١٢١.

(٢٥٣) سورة البقرة، الآية ١٩٤.

### ٣٣١- ما يمكن استيفائه من الجروح والشجاج على وجه القصاص:

الجرح الذي يمكن استيفائه من الجاني قصاصاً من غير زيادة هو كل جرح ينتهي إلى عظم كالموضحة، وهي كل جرح ينتهي إلى عظم في الرأس والوجه. وذلك لأن الله تعالى أوجب القصاص في الجروح، فلو لم يجب هنا لسقط حكم الآية. وفي معنى الموضحة كل جرح ينتهي إلى عظم فيما سوى الرأس والوجه كالساعد، والعُضدِ والساق والفخذ.

### ٣٣٢- لا قصاص في الجائفة ولا فيما عدا الموضحة:

ولا قصاص في الجائفة ولا فيما عدا الموضحة من الشجاج وسواء في ذلك ما دون الموضحة كالحارصة وما فوقها كالهاشمة. لأنَّ ما فوق الموضحة والجائفة جراحتان لا تؤمن الزيادة فيهما، وأمَّا ما دون الموضحة فلا قصاص فيها لأنها جراحة لا تنتهي إلى عظم فلم يجب فيها القصاص.

### ٣٣٣- كيفية الاستيفاء في الموضحة وغيرها من الجروح:

والاستيفاء في الموضحة وما يشبهها، يكون بالمساحة، أي بقدر مساحة الموضحة طولاً وعرضاً، فإن كان رأس الشاج والمشجوج سواء في الكبر والسعة، استوفى قدر الشجة، وإن كان رأس الشاج أصغر ولكنه يتسع لشجة استوفيت وإن استوعبت رأس الشاج كله وهي بعض رأس المشجوج، لأنه استوفاهما بالمساحة ولا يمنع الاستيفاء زيادتها على مثل موضعها من رأس الجاني، لأن الجميع يعتبر رأسه. وإن كان الجرح في غير الرأس والوجه كما لو كانت في ساعد المجني عليه فزاد على ساعد الجاني لم ينزل القصاص إلى الكف ولم يصعد إلى العضد. وإن كان الجرح في الساق لم ينزل إلى القدم ولم يصعد إلى الفخذ، لأنَّه عضو آخر فلا يُقتَص منه.

### ٣٣٤- القصاص في الأطراف:

يشترط لجريان القصاص في الأطراف توافر شروط وجوب القصاص التي ذكرناها وهي العمدية، والمكافأة، والمساواة وإمكان الاستيفاء. ومن المفيد أن أذكر شيئاً هنا عن شرط المساواة وإمكان الاستيفاء بالنسبة للقصاص في الأطراف أكثر مما ذكرته عند كلامي عن الشروط كلها.

### ٣٣٥- المساواة في الأطراف:

يشترط أن يكون طرف الجاني مساوياً لطرف المجني عليه الذي وقع عليه الاعتداء، حتى يمكننا إيجاب القصاص على الجاني في طرفه المقابل لطرف المجني عليه والذي وقع عليه الاعتداء بالقطع. وبناء على ذلك قالوا: لا يؤخذ صحيحٌ بأشل ولا كف كاملة الأصابع بناقصه. ولكن لا يشترط التساوي في الدقة والغلظة والصغر والكبر والصحة والمرض لأنَّ اعتبار ذلك يفضي إلى سقوط القصاص بالكلية.

### ٣٣٦- من معاني ومظاهر المساواة بين الأطراف:

ومن معاني ومظاهر المساواة الواجب مراعاتها في القصاص في الأطراف وجوب اشتراكها في الاسم الخاص أو في الصفة الخاصة، فلا تؤخذ قصاصاً يمين بيسار ولا يسار بيمين ولا إصبع بمخالفة لها مثل إبهام بخنصر، بل يؤخذ الإبهام بالإبهام والخنصر بالخنصر وهكذا، ولا يؤخذ جفن ولا شفة إلا بمثلها فلا تؤخذ شفة عليا بسفلى ولا العكس.

### ٣٣٧- ما يتحقق به إمكان الاستيفاء في الأطراف:

وإمكان الاستيفاء في الأطراف يتحقق إذا كان اعتداء الجاني بقطع طرف المجني عليه من مفصله، إذ يمكن أن يستوفي المجنيُّ عليه القصاص من الجاني بأن يقطع طرفه من مفصله كما فعل هو في اعتدائه، فإن كان اعتداء الجاني من غير مفصل فلا قصاص إذ لا يمكن استيفاءه على وجه المماثلة ومن غير حيف. وقد دلَّ على ذلك أنَّ رجلاً ضرب رجلاً على ساعده بالسيف فقطعها من غير مفصل فاستعدى عليه النبي ﷺ فأمر له بالدية فقال إني أريدُ القصاص. فقال ﷺ: «خذ الدية بارك الله لك فيها» ولم يقض له ﷺ بالقصاص. رواه ابن ماجه كما ذكره ابن قدامة محجاً به على أنَّ الاستيفاء لا يكون ممكناً في الطرف إلا إذا وقعت جناية الجاني على هذا الطرف من مفصله.

### ٣٣٨- القصاص في الأذن:

الأذن تؤخذ قصاصاً بالأذن، لقوله تعالى: ﴿وَالْأَذُنَ بِالْأَذُنِ﴾، ولأنها تنتهي إلى حد فاصل فأشبهت اليد، وتؤخذ الأذن الكبيرة بالصغيرة، وأذن السميع بأذن السميع وبأذن الأصم لتساويهما، لأنَّ ذهب السمع من أذن الأصم ليس نقصاً في الأذن وإنما هو في الرأس، لأنه هو محل السمع. وتؤخذ الأذن الصحيحة بالمتقوبة في الأنثى، لأنَّ الثقب ليس

بعيب فيها لأنه يعمل في العادة للقرط والتزين به، فإن كان الثقب في غير محله أو كانت مخرومة أخذت بالصحيحة ولم تؤخذ الصحيحة بها، لأن الثقب إذا انخرم صار نقصاً فيها والثقب في غير محله عيب.

### ٣٣٩- الأنف بالأنف:

ويجري القصاص في الأنف للآية ﴿وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ﴾ فيؤخذ الأنف الكبير بالصغير والأقنى بالأفطس وأنف الأشم بأنف الأخشم الذي لا يشم، لأن ذلك لعله في الدماغ والأنف صحيح، كما تؤخذ أذن السميع بأذن الأصم، لنفس العلة وهي أن الصمم في الدماغ وليس في الأذن.

### ٣٤٠- الذكر بالذكر:

قال ابن قدامة الحنبلي لا نعلم بين أهل العلم خلافاً في أن القصاص يجري في الذكر لقوله تعالى: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ ولأن له حداً ينتهي إليه ويمكن القصاص فيه من غير حيف فوجب فيه القصاص كالأنف. ويستوي في ذلك ذكر الصغير والكبير والشيخ والشاب والصحيح والمريض لأن ما وجب فيه القصاص من الأطراف لم يختلف باختلاف هذه المعاني كذلك الذكر. وأما ذكر الخصى والعنن فإن غيرهما لا يؤخذ بهما لأنه لا منفعة فيهما لأن العنن لا يطأ ولا ينزل، والخصي لا يولد له ولا ينزل ولا يكاد يقدر على الوطء فهما كالأشل، ولأن كل واحد منهما ناقص فلا يؤخذ به الكامل كاليد الناقصة لا تؤخذ بالكاملة. وقال أبو الخطاب: يؤخذ غيرهما بهما لأنها عضوان صحيحان، ويؤخذ بعضه ببعضه ويعتبر ذلك بالأجزاء دون المساحة، كالنصف والثلث. ويؤخذ كل من الخصى والعنن بمثله.

### ٣٤١- الأثنيان بالأنثيين (٢٥٤):

ويجري القصاص في الأثنيين، وقال عنه ابن قدامة الحنبلي: لا نعلم فيه خلافاً، فإن قطع إحداها وقال أهل الخبرة: إنه يمكن أخذها مع سلامة الأخرى جاز، وإن قالوا لا يؤمن تلف الأخرى لم تؤخذ خشية الحيف ويكون فيها نصف الدية.

وفي القصاص في شفري المرأة وجهان: (الأول) لا قصاص فيهما لأنه لحم لا مفصل له

(٢٥٤) الأثنيان: الخُصيتان: مختار الصحاح، ص ١١.

يُنتهي إليه فلم يجب فيه قصاص كلحم الفخذين. (والثاني) فيها القصاص لأن انتهاءهما معروف فأشبهها الشفتين وجفني العين.

### ٣٤٢- العين بالعين:

يجري القصاص في العين والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾ ولأنها تنتهي إلى مفصل فجرى القصاص فيها كاليد. وتؤخذ عين الشاب بعين الكبير المريضة وعين الصغير بعين الكبير.

### ٣٤٣- إذهاب بصر العين:

وإن لطمه فذهب ضوء عينيه لم يجوز أن يقتص منه باللطة لأن المماثلة فيها غير ممكنة ولهذا لو انفردت عن إذهاب الضوء لم يجب فيها قصاص. ويجب القصاص في البصر فيعالج بما يذهب ببصره من غير أن يقطع عينه. وذكر القاضي الحنبلي أنه يُقتَص باللطة فيلطمه المجني عليه مثل لطمته فإن ذهب ضوء عينه وإلا كان له أن يذهب بما يذهب به بصره. قال ابن قدامة الحنبلي: وهذا لا يصح فإن اللطة لا يُقتَص منها منفردة فلا يقتص منها إذا سرت إلى العين، ولأن اللطة إذا لم تكن في العين لا يقتص منها بمثلها مع الأمن من إفساد العضو في العين فمع خوف ذلك أولى.

وإذا شجه شجة دون الموضحة فأذهب ضوء عينه لم يقتص منه مثل شجته لأنه لا قصاص فيها إذا لم يذهب ضوء عينه فكذا إذا ذهب، ويعالج ضوء العين بما يذهب به.

### ٣٤٤- إذا قلع الأعور عين صحيح:

إذا قلع ذو العين الواحدة عين صحيح فلا قصاص عليه وعليه دية كاملة. قال ابن قدامة: روي ذلك عن عمر وعثمان وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء. وقال مالك: إن شاء اقتص وإن شاء أخذ دية كاملة. وقال آخرون: له القصاص ولا شيء عليه، وإن عفا فله نصف الدية لقوله تعالى: ﴿وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾ وجعل النبي ﷺ في العينين الدية. فالواحدة إذن تستحق نصف الدية. والقائلون بالقصاص هم مسروق والنخعي وابن سيرين والثوري والشافعي. وقد رد ابن قدامة على القائلين بالقصاص بقوله: (ولنا) قول عمر وعثمان رضي الله عنهما ولم تعرف لهما مخالفاً في عصرهما، ولأنه لم يذهب بجميع بصره فلم يجوز له الاقتصاص منه بجميع بصره كما لو كان ذا عينين. فأما وجوب الدية عليه فلأنه لما دفع عنه القصاص مع إمكانه ضوعفت الدية عليه. ولو قلع الأعور عين مثله ففيه القصاص

بغير خلاف لتساويهما من كل وجه إذا كانت العين مثل العين في كونها يميناً أو يساراً. وإن عفا المجني عليه إلى الدية فله جميعها، لأنه ذهب بجمع بصره فأشبهه ما لو قلع عيني صحيح. ولو قلع الأعور عيني صحيح فله أن يقتصر وله أخذ الدية كاملة.

٣٤٥- ويؤخذ الجفن بالجفن:

لقوله تعالى: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ ولأنه يمكن القصاص فيه لانتهائه إلى مفصل. ويؤخذ جفن البصير بجفن البصير، والضرب بجفن البصير، وبكل واحد منهما، لأنها تساويها بالسلامة من النقص، وعدم البصر لنقص في غيره لا يمنع أخذ أحدهما بالآخر كالأذن إذا عَدِمَ السمع منها.

٣٤٦- والسن بالسن:

قال ابن قدامة الحنبلي: أجمع أهل العلم على القصاص في السن للآية: ﴿وَالسِّنُّ بِالسِّنِّ﴾ ولحديث الربيع الذي ذكرناه. ولأنَّ القصاص فيها ممكن لأنها محدودة في نفسها فوجب فيها القصاص كالعين. وتؤخذ السن الصحيحة بالصحيحة، والمكسورة بالصحيحة، لأنه يأخذ بعض حقه. وإن كُسِرَ بعضها بُرِدَ من سن الجاني مثله، لأنَّ الرُّبْعَ كسرت من جارية بعض سنها فأمر النبي ﷺ بالقصاص، ولأنَّ ما جرى القصاص في جملته جرى في بعضه إذا أمكن ويقدر ذلك بالأجزاء فيؤخذ النصف بالنصف والثلث بالثلث ولا يؤخذ ذلك بالمساحة كيلا يفضي ذلك إلى أخذ جميع السن -سن الجاني- ببعض سن المجني عليه.

ويكون القصاص بالمبرد ليؤمن من أخذ الزيادة فإننا لو أخذناه بالكسر لم نأمن أن تتصدع أو تنقلع أو تنكسر من غير موضوع القصاص، ولا يقتصر حتى يقول أهل الخبرة إِنَّهُ يُوْمَنُ انْقِلَاعُهَا.

٣٤٧- اللسان باللسان:

ويؤخذ اللسان باللسان، لقوله تعالى: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ ولأنَّ له حداً ينتهي إليه فاقتصر منه كالعين، قال ابن قدامة: ولا نعلم فيه خلافاً. ولا يؤخذ لساناً ناطقاً بلسان أخرس، ويؤخذ الأخرس بالناطق لأنه بعض حقه. ويؤخذ بعض اللسان ببعض لأنه أمكن القصاص في جميعه فأمكن في بعضه كالسن ويقدر ذلك بالأجزاء ويؤخذ منه بالحساب.



### ٣٤٨- القاعدة في القصاص فيما منه اثنان في البدن:

وما يوجد في البدن منه اثنان: كيمين ويسار وأعلى وأسفل، فلا تؤخذ يمين يسار ولا يسار يمين كما في اليدين والرجلين. ولا يؤخذ الأعلى بالأسفل وبالعكس كما في الشفتين والجفنين، وما اختص باسم فلا يؤخذ أحدهما بالآخر كاليد مع الرجل، ولا يؤخذ إصبع بإصبع إلا أن يتفقا بالاسم والموضع.

### ٣٤٩- ما لا يجوز أخذه قصاصاً لا يجوز بتراضيهما:

ما لا يجوز أخذه قصاصاً لا يجوز بتراضيهما واتفاقهما عليه لأنَّ الدماء لا تستباح بالإباحة والبهذل ولذلك لو بذها له ابتداء لا يحل أخذها، وكما لا يحل لأحد قتل نفسه ولا قطع طرفه فلا يحل لغيره ببذله.

### ٣٥٠- سرية جناية ما دون النفس:

سرية الجناية على ما دون النفس مضمونة لأنها أثر الجناية، والجناية مضمونة يسأل عنها الجاني ويتحمل نتائجها فكذلك أثرها، ثم إن سرت إلى النفس وجب القصاص في النفس وكذلك إن سرت إلى ما يمكن مباشرته بالإتلاف قصاصاً مثل إن قطع إصبعاً من المجني عليه فتآكلت أخرى وسقطت من مفصل ففيه القصاص أيضاً، لأنَّ ما حصل كان نتيجة جريمته بسرايتها والقصاص فيها حدث ممكن فيجب القصاص. وقال غير الحنابلة ومن وافقهم: لا قصاص في تآكل الإصبع الأخرى عن طريق السرية وإنما فيها الأثر أي دية الإصبع محتجين بأنَّ ما يمكن مباشرته بالجناية لا يجب القصاص فيه بالسرية، وقد ردَّ ابن قدامة الحنبلي على ذلك بنقض قاعدتهم حيث قال: إنَّ ما وجب فيه القصاص بالجناية يجب أيضاً القصاص في السرية، كما لو مات المجني عليه بسرية جرحه يجب القصاص في النفس على الجاني، ولأنَّ ما حدث من تآكل الإصبع الأخرى -في مثالنا- إنما تلف بفعل أوجب القصاص في الإصبع الأولى فيجب القصاص في الثانية.

### ٣٥١- ما يستوفي به القصاص ومن يستوفيه:

ولا يستوفي القصاص فيما دون النفس بالسيف ولا بآلة يخشى منها الزيادة سواء كان

الجرح بها أو غيرها، لأنَّ القتل إنما يستوفى بالسيف، لأنه آله - أي آلة القتل - وليس ثمة شيء يخشى التعدي إليه، فيجب أن يستوفى ما دون النفس بآله ويتوقى ما يخشى منه الزيادة إلى محل لا يجوز استيفاءه، ولأننا منعنا القصاص بالكلية فيما يخشى الزيادة في استيفائه فلأنَّ نَمْنَع الآلة التي يُخشى منها ذلك أولى. فإن كان الجرح (موضحة) أو ما أشبهها فبالموسى أو حديدة ماضية معدة لذلك. ولا يستوفى ذلك إلّا من له علم بذلك، فإن لم يكن له علم بذلك أمره وليُّ الأمر أو القاضي أن يستنيب غيره في استيفاء القصاص، وإن كان له علم فظاهر كلام أحمد أنه يُمكن منه، لأنه أحد نوعي القصاص فيمكن من استيفائه إذا كان يحسنه كالقتل. قال ابن قدامة الحنبلي: ويحمل أن لا يُمكن من استيفائه بنفسه ويستوفيه نائب الإمام أو من يستنبيه، لأنه لا يؤمن مع العداوة وقصد التشفي الحيف في الاستيفاء بما لا يمكن تلافيه وربما أفضى ذلك إلى النزاع والاختلاف بأن يدعي الجاني المقتص منه الزيادة في الاستيفاء وينكرها المستوفي.

٣٥٢- متى يُباشَر بالقصاص؟

لا يباشَر بالقصاص إلا بعد اندمال الجرح وبرئه. قال ابن المنذر: كل من نحفظ عنه من أهل العلم يرى الانتظار بالجرح حتى يبرأ، وروى جابر أنَّ النبي ﷺ: «نهى أن يُستقَاد من الجروح حتى يبرأ المجروح». ولأنَّ الجرح لا يُعرف أقتل هو أم ليس بقتل؟ وهل يقف عند حده أم يسري إلى النفس؟ فينبغي أن يُنتظر ليُعلم ما حكمه. فإن اقتصَّ المجنيُّ عليه قبل برئه هدرت سرايته ولم يلتفت إليها ولم يسأل عنها الجاني لأنه استعجل ما لم يكن له استعجاله فبطل حقه كقاتل مورثه. وقال أبو حنيفة والشافعي: السراية مضمونة وإن اقتص المجنيُّ عليه قبلها.

٣٥٣- هل يُقتص من حامل؟

قال الحنابلة لا يقتص من حامل لا في النفس ولا فيما دون النفس، والحجة لذلك أنه منعنا الاستيفاء قبل برء الجرح خوفاً من سرايته، كما منعنا الاستيفاء خشية السراية إلى الجاني أو إلى الزيادة في حقه فلأنَّ نمنع منه خشية السراية إلى غير الجاني بتفويت نفس معصومة (الحمل) أولى وأحرى. وإذا ادعت الحمل ففيه وجهان:

(الأول): تجس حتى يتبين حملها لأنَّ للحمل أمارات خفية تعلمها الحامل من نفسها ولا يعلمها غيرها فوجب أن يحتاط للحمل حتى يتبين انتفاء ما تدعيه. ولأنَّه أمر يخصها فيقبل قولها فيه كالحيض.

و(الثاني): أنها تعرض على أهل الخبرة من النساء فإنَّ شهدن بأنَّها حامل أجلت وإنَّ شهدن بعدم حملها لم تؤجل، لأنَّ الحق قد ثبت عليها فلا يؤخر استيفاءه بمجرد ادعائها.

#### ٣٥٤- بعض ما يتعلق بقطع الشلاء بالصحيحة:

قال ابن قدامة الحنبلي: لا نعلم أحداً من أهل العلم قال بوجوب قطع يد أو رجل أو لسان صحيح بأشل إلا ما حكى عن داود الظاهري أنه أوجب ذلك بحجة أن كل واحد منهما مسمى باسم صاحبه فيؤخذ به كالأذنين. وقد ردَّ ابن قدامة هذا القول بقوله: إنَّ الشلاء لا نفع فيها سوى الجمال فلا يؤخذ بها ما فيه نفع كالصحيحة. وإذا لم نوجب القصاص في العينين مع قول الله تعالى: ﴿العين بالعين﴾ لأجل تفاوتها في الصحة والعمى فلأنَّ لا يجب ذلك فيما لا نص فيه أولى.

ولا نقطع يد كاملة الأصابع بناقصة الأصابع. وإذا كان الجاني أشل والمقطوعة من المجني عليه سالمة، وشاء المجني عليه أخذها فذلك له ولا شيء له غيرها وإن شاء عفا وأخذ دية يده. أما إذا اختار أخذ الدية فله دية يده لأنه عجز عن استيفاء حقه على الكمال بالقصاص، فكانت له الدية كما لو لم يكن يده. وهذا أيضاً قول أبي حنيفة ومالك والشافعي كما ذكر ابن قدامة. وإذا اختار القصاص فله ذلك كما قلنا: إذا قال أهل الخبرة إنَّ القصاص لا يؤدي إلى تلف نفسه، لأنه لا يجوز أخذ نفس بطرف، وإنما جاز له القصاص في هذه الحالة، لأنه رضي بدون حقه فكان له ذلك، وليس مع القصاص أرش لأنَّ الشلاء كالصحيحة في الخلقة وإنما نقصت في الصفة فلم يكن لها أرش.

#### ٣٥٥- عند المجني عليه:

وإذا عفا المجني عليه عن جناية فيما دون النفس توجب القصاص، ثم سرت الجناية إلى نفسه فمات لم يجب القصاص، وحكي عن مالك أنَّ القصاص واجب، لأنَّ الجناية صارت نفساً ولم يعف عنها. والحجة للحنابلة أنه يتعذر استيفاء القصاص في النفس دون

ما عفا عنه فسقط في النفس، كما لو عفا بعض الأولياء، ولأن الجناية إذا لم يكن فيها قصاص مع إمكانه لم يجب في سرايتها. فإن كان قد عفا على مال فله الدية كاملة، وإن عفا على غير مال وجبت الدية إلا أرش الجرح الذي عفا عنه وبهذا قال الشافعي. وقال أبو حنيفة: تجب الدية كاملة، لأن الجناية صارت نفساً وحقه في النفس لا فيما عفا عنه، وإنما سقط القصاص للشبهة.

فإن كان الجرح لا قصاص فيه كالجائفة ونحوها فعفا عن القصاص فيها ثم سرى إلى النفس فلولي القصاص، لأن القصاص لم يجب في الجرح فلم يصح العفو عنه وإنما وجب القصاص بعد عفو له العفو عن القصاص وله كمال الدية. وإن عفا عن دية الجرح صح وله بعد السراية دية النفس إلا أرش الجرح.

ولو قال المجني عليه: عفوت عن الجناية وما يحدث منها صح عفو له ولم يكن له في سرايتها قصاص ولا دية في ظاهر كلام أحمد.

### ٣٥٦- قطع أيدي الجماعة بيد الواحد:

إذا اشترك أفراد جماعة في جرح موجب للقصاص وجب القصاص على جميعهم وبه قال مالك والشافعي وإسحق وأبو ثور. وقال الحسن والزهري والثوري وأصحاب الرأي وابن المنذر لا تقطع يداً بيد واحدة. ويتعين ذلك وجهاً في مذهب أحمد، لأنه روي عنه أن الجماعة لا يقتلون بالواحد، وهذا تنبيه على أن الأطراف لا تؤخذ بالواحد، وأن الأطراف يعتبر التساوي فيها بدليل أنا لا نأخذ الصحيحة بالسلاء ولا تساوي بين الطرف والأطراف الأخرى. ولأن الموجب لقتل الجماعة كثرة وقوع مثل هذا القتل فكان إيجاب القصاص على الجماعة إذا قتلت واحداً سداً لذرائع الفساد، أما الاشتراك على ما دون النفس فهو نادر الوقوع فلا حاجة إلى الزجر عنه بإيجاب القصاص عليهم جميعاً، ولأن النفس أشرف من الطرف ولا يلزم من المحافظة عليها بأخذ الجماعة بالواحد في قصاص النفس المحافظة على ما دونها بذلك؟

## المطلب الرابع

مذهب المالكية (٢٥٥)

### في القصاص فيما دون النفس

٣٥٧- شروط القصاص فيما دون النفس:

يشترط لوجوب القصاص فيما دون النفس ما يشترط في القصاص في النفس بالنسبة للجاني والمجني عليه والفعل، بأن يتعمد الجاني الفعل الذي أصاب به المجني عليه كأن يضربه عمداً عدواناً بما يقتل أو يجرح غالباً، فينشأ عنه جرح في بدن المجني عليه. أما إذا قصد بفعله اللعب مع المجني عليه أو الأدب فنشأ عنه جرح ونحوه فلا قصاص فيه. كما اشترطوا أن يكون المجني عليه معصوم الدم، والجاني غير زائد بحرية أو إسلام على المجني عليه من حين الرمي إلى حين إصابة المجني عليه، وأن يكون الجاني بالغاً عاقلاً. ويستثنى من شروط الجاني أنه إذا لم يكن يكافئ المجني عليه كما لو كان عبداً أو كافراً والمجني عليه حراً أو مسلماً فلا يقتص من الجاني مع أنه أنقص من المجني عليه ويقتص منه في النفس. ويعملون ذلك بأن جناية الناقص كجناية ذي يد شلاء على صحيحة فلا يقتص من الصحيحة بالشلاء، وعلى هذا فليس على العبد والكافر إلا الأدب.

٣٥٨- ما يقتص فيه من الجراح:

أولاً: الموضحة، وهي ما أوضحت عظم الرأس أي أظهرته أو أظهرت عظم الجبهة والخذين.

ثانياً: ويقتص من الجراحات التي توجد قبل الموضحة. وهي حسب وجودها الخارجي، عند المالكية، (دامية) وهي التي تضعف الجلد فيرشح منه دم من غير شق الجلد (حارصة) وهي التي تشق الجلد وتفضي إلى اللحم (سمحاق) وهي التي تكشف الجلد أي تزيله عن محله، و(باضعة) وهي التي تشق اللحم و(متلاحمة) وهي التي تغوص في اللحم في عدة مواضع ولا تقرب من العظم و(ملطأة) وهي التي اقتربت من العظم ولم

---

(٢٥٥) الشرح الكبير للدريز، وحاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٤٩ وما بعدها، منح الجليل شرح مختصر

خليل للشيخ محمد عيش، ج ٤، ص ٣٤٢ وما بعدها.

تصل إليه.

### ٣٥٩- ضربة السوط واللطمة وهل يجري فيها قصاص؟

ويجري القصاص في ضربة السوط بخلاف اللطمة لأنه لا انضباط لها ولا ينشأ عنه جرح غالباً بخلاف السوط. والضرب بالعصا كاللطمة في عدم القصاص وذلك لعدم انضباطها فربما زادت على الأولى بخلاف السوط إلا أن ينشأ من اللطمة والضرب بالعصا جرح، فإن نشأ عنه جرح فالقصاص. واللطمة هي ضربة بباطن الكف على الخد، ولا قصاص فيها كما قلنا ولا دية وإنما فيها الأدب.

### ٣٦٠- جراح الجسد:

ويقتص من جراح الجسد غير الرأس، ويعتبر القصاص فيها بالمساحة، فيقاس الجرح طولاً وعرضاً وعمقاً. والقياس بهذه الكيفية يكون إن اتحد المحل ولم تحصل بالجراح إزالة عضو، أما إذا حصل به إزالة عضو فلا ينظر للمساحة بل يقطع العضو الصغير والكبير المماثل له وعكسه. ولكن لا يقطع أيمن بأيسر ولا عكسه ولا تقطع سبابة بإبهام.

### ٣٦١- ما لا يجري فيه القصاص لعدم المماثلة:

ولا قصاص بين شلاء وصحيحة ولو رضي صاحب الصحيحة بقطع الشلاء على وجه الاقتصاص منها. والمقصود (بالشلاء) فيما قلناه هي المعدومة النفع، ولو كان فيها نفع لكانت كالصحيحة.

ولا نفلع العين الصحيحة بعين الأعمى لعدم المماثلة، ولكن فيها حكومة عدل، وفي العكس تجب الدية، أي في قلع العين الصحيحة تجب الدية.

ولسان أبكم لا يقطع بناضق ولا عكسه، ولا قصاص في نتف الهدب الثابت في أطراف الجفن ولا في نتف حاجب ولحية أو حلقها وفيه الأدب.

### ٣٦٢- ما لا قصاص فيه من الجراح:

ما بعد (الموضحة) لا قصاص فيه ويتعين فيه الدية إن برىء وهي (المنقلة) وهي التي أزال الطبيب ونقل صغار العظم منها لأجل الدواء، و(آمة) وهي ما أفضت إلى الدماغ أي المنخ. ويستثنى من جريان القصاص في الجراح ما عظم خطره وخشي فيه الهلاك كعظم

الصدر أي كسره فلا قصاص فيه وكذا عظم الصلب أو العنق وكذا رضى الأنثيين لما يخاف فيه من هلاك الجاني.

### ٣٦٣- القصاص في إذهاب المعاني - معاني الأطراف والأعضاء:

قالوا: إن ذهب كبصر من المعاني كسمع وشم وذوق وكلام بسبب جرح من شخص عمداً لآخر فيه القصاص كما لموضحة، اقتصر من الجاني بمثله. وإن ذهب البصر ونحوه بها لا قصاص فيه كلطمة أو ضربة بقضيب والعين نائمة لم تنخسف، فإن أمكن إذهاب بصره بحيلة من الحيل لا بخصوص ما فعل الجاني من الضرب أو اللطمة فعل به ما يستطيع وإن لم يكن ذلك فالدية.

وكذلك الحكم لو شلت يد المجني عليه بضربه على رأسه ففيه القصاص. وإن ضربه بعصا على رأسه فشلت يده فلا قود فيه وعليه دية اليد ولا ينظر لكون الضرب يمكن أن يحصل به الشلل فيضرب على رأسه حتى يحصل أو لا يحصل به الشلل فيحكم بالدية.

### ٣٦٤- تعلق حق المجني عليه بما يقابل عضوه المقطوع في الجاني:

ولو قطعت بعد الجناية يد قاطع غيره عمداً بأفة سماوية أو لسرقة أو قصاصاً فلا شيء للمجني عليه من قصاص ولا دية كموت القاتل عمداً بساوي أو غيره فلا شيء، للمقتول، لأنَّ حقه إنما تعلق بالعضو المخصوص فلما زال سقط حق المجني عليه وكذا في النفس بخلاف مقطوع اليد قبل الجناية إذ عليه الدية.

وإن قطع أقطع الكف يد غيره من المرفق للمجني عليه القصاص بأن يقطع الناقصة من المرفق أو يأخذ الدية وليس له القصاص مع أخذ الدية إذ لا يجمع بين دية وقصاص. والفرق بين هذه الحالة وبين اليد الشلاء حيث تعينت الدية على صاحبها إذا كان جانباً أنَّ الشلاء كالميتة بخلاف مسألتنا هذه فإنَّ في الساعد منفقة.

### ٣٦٥- القصاص بين الأعور وغير الأعور بالعين:

وإن قلع سالم العينين عين أعور الوحيدة فللأعور القصاص بأخذ نظيرتها من السالم العينين، وله أن يختار أخذ الدية كاملة لأنَّ عينه بمنزلة عينين من الجاني لأنه تعمد.

وإن فقاً أعور من سالم العينين مماثلة عينه السليمة فله أي لسالم العينين المجني عليه

القصاص من الأعور فيصير أعمى أو ديةً ما ترك من عين الأعور وهي دية كاملة. وإن فقاً الأعور من السالم غير الماثلة لعينه فعليه نصف الدية فقط في ماله لتعمده. وإن فقاً الأعور عيني السالم عمداً في مرة واحدة أو إحداها بعد الأخرى فالقصاص في الماثلة لعينه ونصف الدية في المغايرة لها.

### ٣٦٦- تأخير القصاص على الحامل:

ويؤخر القصاص على الحامل في النفس وفيما دون النفس حتى تضع حملها خشية على ولدها. وإن كان القصاص بجرح خفيف فإن كان غير مخيف فلا يؤخر استيفاء القصاص منها، وهذا كله إن ظهر حملها لا بدعواها الحمل. وإذا أخر القصاص حبست ولا يقبل منها كفيل.

### ٣٦٧- تأخير الموالاة في قطع الأطراف:

إذا خيف التلف من جمعها في آن واحد، فتفرق في أوقات كما لو كان الجاني قد قطع طرف شخص ثم قطع طرف شخص آخر وخيف عليه إذا قطعاً منه معاً الموت فإنه يقطع أحدهما ويؤخر قطع الآخر لبرء الأول.

## المطلب الخامس

### مذهب الزيدية (٢٥٦)

## في القصاص فيما دون النفس

### ٣٦٨- شروط القصاص فيما دون النفس:

قالوا يشترط لمثل هذا القصاص أن تكون الجناية من مكلف عامد متعمد ارتكاب الجناية ضد المجني عليه. وأن تكون الجناية على ذي مفصل من مفصله كاليد والرجل والأصبع والكف والمرفق. فإذا كانت الجناية على ذي مفصل من غير مفصله فلا قصاص، أو كانت الجناية (موضحة) وهي التي توضح العظم أي تكشفه ولا تهشمه سواء كانت في الرأس أو في سائر الجسد، ولا عبرة بغلظ اللحم ودقته لاختلاف الجاني والمجني عليه سمناً

---

(٢٥٦) التاج المذهب ج ٤، ص ٢٦٣، شرح الأزهار ج ٤، ص ٣٨٥ وما بعدها، كتاب الأحكام في الحلال والحرام للإمام الهادي، ص ٢٩١ وما بعدها.



ونحافة.

٣٦٩- كيفية الاستيفاء ووقته:

لا يجب القصاص إلا بعد براء الجرح الذي أحدثه الجاني في المجني عليه لجواز أن يموت المجني عليه بجرحه، ويُقتص في الموضحة بالمساحة بأن تقدر طولاً وعرضاً ثم بعد ذلك يستوفى بقدره من الجاني.

٣٧٠- إذا لم تكن الجناية على ذي مفصل ولا موضحة:

وإذا لم تكن الجناية على ذي مفصل ولا موضحة لكنها على شيء معلوم القدر فالقصاص واجب بشرط أن تؤمن الزيادة من المقتص منه عند القصاص، وأن يكون ذلك القدر مأمون التعدي في الغالب من الأحوال من محله إلى النفس أو إلى دونها بالمباشرة أو بالسراية كالأنف إذا جدعت من مارنها فهو معلوم القدر مأمون التعدي في الغالب. ومن قطع بعض مارن غيره قُدِّرَ وقطع بقدره من نصف أو ثلث أو نحوهما.

٣٧١- الأذن بالأذن:

وتؤخذ الأذن بالأذن كما يؤخذ الأنف بالأنف وإن اختلفا صغراً وكبراً وصحة وسقماً وصماً وخشماً، والمتقوبة بالصحيحة والعكس، سواء كان الثقب ينقص الجمال أم لا كثقب القرط في الأذن وثقب الزمام في الأنف. وإن أُخِذَ بعضها أُخِذَ مثله مقدراً كما مرَّ بالأنف.

٣٧٢- اللسان باللسان والذكر بالذكر:

ويقتص اللسان باللسان والذكر بالذكر إذا قطعاً من الأصل، والمختار أنه لا قصاص فيها أما اللسان فلا تنشأه تارةً وانقباضه أخرى فيتعذر معرفة القدر ولا يمكن إلا بقطع غيره. وأما الذكر من أصله أو من الحشفة فلا قصاص سواء أمن السراية بالقطع إلى النفس أم لا.

٣٧٣- لا يؤخذ صحيح بعليل وإن رضي الجاني:

القاعدة عند الزيدية: (لا يؤخذ عضو صحيح بعليل وإن رضي الجاني ويجوز العكس برضا المجني عليه كمن رضي بأخذ بعض حقه، ويدخل في مفهوم الصحيح العضو الكامل، ويدخل في مفهوم العليل العضو الناقص. ولهذا قالوا: (يؤخذ على وجهه القصاص، الناقص الكامل إن اختار صاحب الكامل ذلك ولا شيء له من الأرض، ولا

يؤخذ الكامل بالناقص وإن رضي صاحب العضو الكامل. ولذلك قالوا: لا يؤخذ ذكر صحيح بذكر عنين أو خصي وهذا عند من أوجب القصاص في الذكر لعدم المساواة، وإلا فالمذهب والقول المختار فيه أن لا قصاص في الذكر. وكذلك لا تؤخذ يدٌ شلاء بصحيحة إلا إذا رضي صاحب الصحيحة.

#### ٣٧٤- القصاص في اللطمة ونحوها:

واللطمة وهي الضربة بالكف مفتوحة، والضربة بالسوط ونحوه كالعصا، واللكمة وهي الضربة بالكف مجموعة الأصابع واللكزة بها أو بالرفق ونحو ذلك فإنه لا قصاص في ذلك وهو المذهب عندهم إذ لا يمكن الوقوف على قدرها وهو شرط في القصاص وإنما يثبت في ذلك الحكومة. وعند الإمام الهادي يجري القصاص في اللطمة والضربة بالسوط ونحوه واللكمة واللكزة.

#### ٣٧٥- القصاص بالسراية:

ويجب القصاص بالسراية إلى ما يجب فيه القصاص كأن يجني على غيره في غير مفصل كالساعد ثم سرت الجناية إلى ذي مفصل كالرفق فأتلفته، أو سرت إلى الكف، وجب القصاص. ويسقط القصاص بالعكس أي إذا جنى على ذي مفصل كالكف وأبانه فسرت الجناية بعد الإبانة إلى مالا قصاص فيه في موضع الجناية وهو نصف الساعد، فإنه إذا تراخى عن القصاص حتى أتلف العظم فلا قصاص، لأن السراية وما قبلها في حكم الجناية الواحدة، وإن اقتصر قبل السراية ثم سرت فلا شيء بالسراية أيضاً لثلاث يلزمه غُرمَان في ماله ويدنه.

#### ٣٧٦- لا يقطع الأيمن بالأيسر:

ومن مظاهر مراعاة المساواة في القصاص التي صرحوا بها قولهم: (ويجب في قطع العضو الأيمن أن يقطع من الجاني قصاصاً عضوه الأيمن، والأيسر بالأيسر، والعين اليمنى ولو عوراء قائمة باليمنى ولو صحيحة ونحو ذلك. والأسفل بالأسفل والأعلى بالأعلى إذا كانت الجناية في إحدى الشفتين قطع من الجاني ما يئثلها من عليا أو سفلى).

#### ٣٧٧- القصاص بالعين:

قالوا: الأعور والأعمى إذا أخذ أحدهما عيناً لإنسان صحيحة فيخير المجنى عليه: إما

أن يقطع العين العوراء الغائمة التي لا ضوء فيها أو العمياء من الأعمى بعينه الصحيحة أو بأخذ الدية لا العكس فلا تؤخذ الصحيحة بالعوراء ولا بالعمياء.

٣٧٨- إذا تعذر أخذ المثل من الجاني:

فإن تعذر أخذ المثل من الجاني قصاصاً بأن يكون الجاني لا عضو له يماثل عضو المجني عليه من يد أو عين أو نحوهما كأن يقطع عيناً يميناً ولا عين يمينى له لا صحيحة ولا فاسدة، أو يذهب بصرها وعينه اليمنى موجودة لا ضوء فيها، فالدية لازمة لتعذر المثل في ذلك العضو أو للاختيار كما مر.

٣٧٩- إذا خولف المشروع في الاقتصاص:

فإن خولف المشروع في الاقتصاص أي في استيفاء القصاص عمداً أو جهلاً بأن أخذ المجني عليه عند القصاص عضواً غير مماثل للعضو المأخوذ منه نحو أن يأخذ بالأيمن الأيسر أو العكس جاز الاستئناف للقصاص بينهما فيقتص الجاني في الابتداء من المقتص المخالف للمشروع في اقتصاصه ولو جهلاً ما لم يكن مفرطاً نحو أن يقول: أخرج يدك اليمنى أو العكس فيخرج غيرها، فلا قصاص وتلزم الدية.

٣٨٠- ولا شيء على مستوفي القصاص بالوجه المشروع:

ولا شيء أي لا دية ولا قصاص فيمن مات من قصاص لطرف، فلا شيء على المقتص ولو علم أن الموت بسبب قطع ذلك الطرف.

٣٨١- الاقتصاص بآلة مسمومة:

من اقتص من طرف بآلة مسمومة ومات المقتص منه بسبب ذلك فإنه يقتص بالنفس عن اقتص بالآلة المسمومة، لأنه قاتل عمد وتجب لورثته دية العضو الذي اقتص منه لبطلان اقتصاصه بوجوب القصاص عليه.

٣٨٢- إذهاب البصر والقصاص فيه:

ومن أذهب بصر عين غيره وهي سالمة فيجب القصاص فيها مع بقاء العين قائمة، ويتم ذلك بإرشاد طبيب باستعمال العقاقير المذهبة لبصر العين.

٣٨٣- من اجتمع عليه قصاص طرف ونفس:

ومن وجب عليه قصاص طرف ونفس وجب تقديم قصاص الطرف أو الأطراف على القتل، لأجل إمكان الاستيفاء بخلاف العكس مثاله أن يقطع عيناً ويقطع يداً أو رجلاً

ويجذب أنفأ ويقتل نفساً، فإنه يقتص لكل عضو منه فتقلع عينه وتقطع يده أو رجله ويجدع أنفه ثم يقتل. وهذا الحكم - تقديم قصاص الأطراف - سواء تقدمت جناية الأطراف على قتل النفس أم تأخرت، وسواء أكانت الجنايات على أشخاص متعددين أو كانت على شخص واحد بأن جنى على أطرافه ثم قتله.

#### ٣٨٤- القصاص من الرجل للمرأة وبالعكس:

قالوا: إذا قتلت المرأة رجلاً وجب أن تقتل المرأة بالرجل فقط ولا مزيد من شيء على قتلها، وفي عكسه أي إذا قتل رجل امرأة قُتل الرجل بها ولورثته من أولياء المرأة المقتولة نصف الدية، ولا يجب لهم القصاص إلا بشرط التزامهم بدفع نصف الدية إلى ورثة القاتل حتى يقام عليه القصاص، وعلى هذا يخبرون بين قتله قصاصاً مع دفع نصف ديته، وبين أخذهم دية المرأة. هذا قول الهادي والقاسم والناصر وهكذا الحكم في أطراف المرأة والرجل كالعين واليد ونحوهما، وعن زيد بن علي وأحمد بن عيسى والمؤيد بالله أن الرجل يُقتل بالمرأة ولا شيء سوى ذلك، وقال المؤيد بالله وكذلك الأطراف. وعن زيد بن علي وأحمد بن عيسى والحنفية أنه لا يؤخذ أطراف رجل بأطراف امرأة.

#### ٣٨٥- الاقتصاص بعد البرء:

ويجب أن ينتظر في اقتصاص الأطراف البرء فينتظر في كل طرف أن يبرأ من ذلك القطع حتى يمكن أن يستوفي القصاص من الجاني ولو خشي موته. وهذا الحكم ولو اجتمع على الجاني قصاص الأطراف والنفس. فإن اقتص بالطرف الثاني أو بالنفس ولم ينتظر اندمال الجرح في العضو الأول أثم ولا شيء عليه.

#### ٣٨٦- لا قصاص على الأبوين لولدهما:

لا يقتص فرع من أصل له، فلا يقتص في نفس أو فيما دون نفس للفرع من أب أو جد وإن علا، ولا من أم أو جدة وإن علت لفرع لهم وإن سفل. وحيث لا قصاص على الأصل في نفس ولا فيما دون النفس، فتجب الدية ونحوها من أروش الأطراف والجراحات على الأصل لفرعه.

#### ٣٨٧- القصاص على الجماعة للواحد فيما دون النفس:

قالوا: تقتل الجماعة بالواحد إذا اجتمعوا على قتله، وكذلك تقطع أيديهم إذا قطعوا يده. وإنما تقطع أيديهم إذا اجتمعوا كلهم في قطع يده كلها نحو أن يجزوها بالسيف أو

بالسكين كلهم حتى يقطعوها، فلا يتميز فعل بعضهم عن فعل غيره. فأما حيث يتميز نحو أن يقطع واحد من جانب وغيره من الجانب الآخر حتى أبانها، فلا قصاص فيها، لأن كل واحد إنما قطع بعضها فقط، فيلزمهم ديتهما بقدر ما قطع كل واحد إن تميز ما قطعه، وإلا فنصفان إن كانوا اثنين إذ لا مزية لأحدهما على الآخر. ويلزم كل واحد من الجناة دية اليد كاملة إن سقط القصاص بأي وجه من الوجوه.

#### ٣٨٨- القصاص على الواحد للجماعة:

وإذا اعتدى واحد على جماعة فيما دون النفس، كما لو قلع أعينهم، فالقصاص لازم لهم في عينه، فيجتمعون على قلعها، أو يوكلون وكيلًا واحدًا على قلعها فيقلعها، ويستحقون عليه ديات الأعين الباقيات أي التي لم تستوف القصاص تُقسَم بينهم على السواء، فلو اقتص أحدهم بالعين دون الآخرين استحق الآخرون الديات دون المقتص.

#### المطلب السادس

##### مذهب الظاهرية (٢٥٧)

#### في القصاص فيما دون النفس

##### ٣٨٩- ما قاله الفقيه ابن حزم:

قال ابن حزم الظاهري في الاعتداء على النفس وعلى ما دونها (القصاص واجب في كل ما كان بعمدٍ من جرح أو كسر، لإيجاب القرآن ذلك في كل تعدٍ وفي كل حرمة، وفي كل عقوبة وفي كل سيئة، وورود السنن الثابتة بذلك عن رسول الله ﷺ).

#### المطلب السابع

##### مذهب الجعفرية (٢٥٨)

#### في القصاص فيما دون النفس

##### ٣٩٠- المقصود بقصاص الطرف:

المراد بقصاص الطرف، ما دون النفس وإن لم يتعلق بالأطراف المشهورة كاليد

(٢٥٧) المحلى لابن حزم، ج ١٠، ص ٤٠٣.

(٢٥٨) الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، ج ١٠، ص ٧٦ وما بعدها.

والرجل.

### ٣٩١ - موجب القصاص بالطرف:

وموجه أي سبب القصاص بالطرف هو إتلاف العضو وما في حكمه كإسقاطه عن الانتفاع به تلك المنفعة الممكنة منه، بما يتلف العضو غالباً وإن لم يقصد الإتلاف، أو بغيره أي غير المتلف مع القصد إلى الإتلاف.

### ٣٩٢ - شروط وجوب القصاص:

شروط وجوب القصاص فيما دون النفس هي شروط قصاص النفس من التساوي في الإسلام والحرية أو كون المقتص منه أخفّص كالمرأة بالرجل أو العبد بالحرّ، وانتفاء الأبوة إلى آخر ما قلناه سابقاً في شروط القصاص في النفس. ويزاد هنا على شروط القصاص في النفس، اشتراط «التساوي» أي تساوي العضوين المقتص به ومنه في السلامة أو عدمها أو كون المقتص منه أخفض. فلا تقطع اليد الصحيحة بالشلاء ولو بذلها صاحب اليد الصحيحة وهو الجاني، لأنّ بذله لا يُسوّج قطع ما منع الشارع من قطعه، كما لو بذل قطعها بغير قصاص. وتقطع اليد الشلاء بالصحيحة كما لو كانت يد المجني عليه صحيحة ويد الجاني شلاء، لأنها دون حق المستوفي إلا إذا خيف من قطعها السراية إلى النفس لعدم انقطاع الدم بسبب قطع اليد، فتثبت الدية حينئذ. وحيث تقطع الشلاء يقتصر عليها ولا يضم إليها أرش التفاوت.

### ٣٩٣ - القصاص في الأطراف:

وتقطع اليمين باليمين لا باليسرى ولا بالعكس، ولا تقطع السبابة بالوسطى ونحوها ولا بالعكس. فإن لم يكن للجاني القاطع يمين فاليسرى هي التي تقطع، فإن لم تكن له يسرى فالرجل اليمنى فإن فقدت فاليسرى على الرواية التي رواها حبيب السجستاني عن الباقر. وإنما أُسند الحكم إلى هذه الرواية لمخالفته للأصل من حيث عدم المماثلة بين الأطراف بين الرجل واليد.

### ٣٩٤ - القصاص في الشجاج:

الشجاج جمع شجة وهي الجرح المختص بالرأس والوجه. ويثبت القصاص في الحارصة وهي التي تقشر الجلد، والباضعة وهي التي تقطع الجلد وتنفذ في اللحم،

والسمحاق وهي التي بلغت السمحاق وهي الجلدة الرقيقة المغشية للعظم، والموضحة وهي التي تكشف عن العظم.

### ٣٩٥ - ما يراعى في استيفاء القصاص في الشجاج:

ويراعى في الاستيفاء الشجة العادية طولاً وعرضاً فيستوفى بقدرها في البعدين أي بقدر الشجة في الطول والعرض ولا يعتبر قدر العمق. ولا عبرة باستلزام مراعاة الطول والعرض استيعاب رأس الجاني لصغره دون المجني عليه وبالعكس. نعم لا يكمل الزائد عن الرأس من القفا ولا من الجبهة لخروجها عن موضع الاستيفاء، بل يقتصر على ما يحتمله العضو - وهو هنا الرأس - ويؤخذ للزائد بنسبة المتخلف إلى أصل الجرح من الدية، فيستوفى بقدر ما يحتمله الرأس من الشجة، وينسب الباقي إلى الجميع، ويؤخذ الفائت بنسبته، فإن كان الباقي ثلثاً فإنه ثلث دية تلك الشجة وهكذا ....

### ٣٩٦ - ما لا قصاص فيه من الشجاج:

ولا يثبت القصاص في (الهاشمة) وهي الشجة التي كسرت العظام و (المنقلة) وهي التي نقلت العظام من مكان إلى آخر، ولا في كسر العظام، لعدم إمكان الاستيفاء من غير زيادة ولا نقصان.

### ٣٩٧ - يجوز الاقتصاص قبل الاندمال:

ويجوز القصاص قبل الاندمال، أي لا يجب الانتظار حتى يبرأ جرح المجني عليه، لثبوت أصل الاستحقاق، وإن كان الصبر إلى الاندمال أولى، حذراً من السراية الموجبة لزيادة الجرح أو سرايته فيتغير حكم القصاص أو الدية. وقيل: لا يجوز القصاص قبل الاندمال، لجواز السراية الموجبة لدخول الزائد في حكم القصاص أو الدية.

### ٣٩٨ - بم يكون القصاص وما يراعى فيه:

ولا قصاص إلا بالحديد، فيقاس الجرح طولاً وعرضاً بخيط وشبهه ويُعلم طرفاه في موضع الاقتصاص، ثم يشق من إحدى العلامتين إلى الأخرى. ولا تجوز الزيادة، ويؤخر قصاص الطرف من الحر والبرد إلى اعتدال النهار حذراً من السراية.

### ٣٩٩ - القصاص في العين:

ويثبت القصاص في العين للآية وهي قوله تعالى: ﴿وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾ ولو كان الجاني

بعين واحدة والمجنني عليه باثنتين، فتقلع عين الجاني وإن استلزم عماه، فَإِنَّ الحق أعماه، وإطلاق قوله تعالى: ﴿وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾ ولو انعكس بأن قلع الجاني عين ذي العين الواحدة فأذهب بصره اقتصر له بعين واحدة من الجاني ذي العينين، لأنَّ ذلك هو المماثل للجناية، وقال ابن الجنيّد وجماعة: «وله مع القصاص على الجاني ذي العينين نصف الدية، لأنه أذهب بصره أجمع وفيه الدية». وقد استوفى فيه ما فيه نصف الدية وهو العين الواحدة، فيبقى له النصف أي نصف الدية.

#### ٤٠٠ - القصاص في إذهب ضوء العين:

ولو أذهب ضوء العين مع سلامة الحدقة، استوفى القصاص بما يُذهب ضَوْءُهَا مع سلامة الحدقة.

#### ٤٠١ - القصاص في الشعر:

ويثبت القصاص في الشعر إن أمكن الاستيفاء المماثل للجناية بأن يستوفى ما يَنْبُتُ على وجه يَنْبُتُ، أي على وجه يمكن معه عودة الشعر ونباته، وما لا يَنْبُت فعلى وجه لا يعود نباته، ولكن في الحاليتين على وجه لا يتعدى إلى فساد البشرة ولا فساد الشعر زيادة على الجناية، وهذا أمر بعيد ومن ثمَّ منعه جماعة وتوقف فيه آخرون.

#### ٤٠٢ - القصاص في الذكر:

ويقطع ذكر الشاب بذكر الشيخ، وذكر المختون بالأغلف، والفحل بمسلول الخصيتين لثبوت أصل المماثلة وعدم اعتبار زيادة المنفعة ونقصانها، كما تقدم يد القوي بيد الضعيف وعين الصحيح بالأعمش ولسان الفصيح بغيره. ولكن لا يقطع الذكر الصحيح بالعين لأنَّه لا يقاَصُ الصحيح بالمعيب، ويثبت العكس وهو قطع ذكر العين إذا قطع ذكر الصحيح.

#### ٤٠٣ - القصاص في الخصيتين:

وفي القصاص وفي إحداهما القصاص، إن لم يُحْشَ بقطع الواحدة ذهاب منفعة الأخرى، فإن خيف فالذِّئْبُ. ولا فرق في جواز الاقتصاص فيهما بين كون الذكر صحيحاً وعدمه لثبوت أصل المماثلة في الخصية.



#### ٤٠٤ - القصاص في الأذن:

وتقطع الأذن الصحيحة بالصمء، لأنَّ السمع منفعة أخرى خارجة عن نفس الأذن، حتى لو قطع أذنه فإنَّ زال سمعه فهما جنايتان. ولا تقطع الأذن الصحيحة بالمحزومة - وهي المقطوع بعضها - بل يقتص إلى حدِّ الحزم - أي إلى حدِّ القطع - ويؤخذ الباقي حكومة عدل، أي ما يحكم للباقي من الأذن من الأرش. أما ثقب الأذن فليس بمانع من القصاص.

#### ٤٠٥ - القصاص في الأنف:

ويقطع الأنف الشام بالأخشم - وهو الذي لا يشم - لأنَّ منفعة الشم خارجة عن الأنف، والخلل في الدماغ وليس فيه. ويقتص الأفتى - مستقيم الأنف - بالأفطس وهو قصير الأنف. ويقطع الأنف الكبير بالصغير وبالعكس. ويقطع أحد المنخرين بصاحبه المائل له في اليمين واليسار كما يعتبر ذلك في نحوهما من الأذنين واليدين. وكما يثبت المائل في جميعه يثبت في بعضه ولكن بنسبة المقطوع إلى أصل نفسه ويؤخذ من الجاني بحسابه، لثلا يستوعب البعض أنفه الصغير فنصف الأنف الكبير بالنصف من الأنف الصغير. والثلث بالثلث وهكذا.

#### ٤٠٦ - القصاص في السن:

وتقطع السن بالسن المائلة كالثنية بالثنية - وهما السنان في مقدم الفم - وإنما يقتص إذا لم تعد السن المجني عليها ويقضي أهل الخبرة بعدم عودها، ولوعادت فلا قصاص. وينتظر بسن الصبي الذي لم يسقط سنه وينبتُ بدلها لقضاء العادة بعودها فإن لم تعد على خلاف العادة ففيها القصاص. ولا تقلع سنُّ بضرر ولا ثنية برباعية ولا بناب ولا بالعكس، وكذا يعتبر العلو والسفل واليمين واليسار وغيرها من الاعتبارات المائلة.

#### ٤٠٧ - فحص آلة القصاص:

وتختبر آلة القصاص بوجهٍ يظهر حالها حذراً من أن تكون قد وضع فيها المستوفي السمَّ وخصوصاً في الطرف، فلو حصل من الآلة المقتص بها في الطرف جناية بالسم ضمن المقتص إن علم به. ولا يقتص بالآلة الكالة التي لا تقطع إلا بمبالغة كبيرة، لثلا يتعذب

المقتص منه فيأثم المقتص لو فعل، ولا شيء عليه سوى الإثم.

٤٠٨ - لا يضمن المقتص سرية اقتصاصه:

ولا يضمن المقتص -مستوفي القصاص- سرية القصاص، لأنه فعلٌ سائغ فلا يعقبه ضمان مالم يتعدَّ حقه فيضمن الزائد قصاصاً أو دية.



## الباب الثالث ديات المولود

٤٠٩ - تمهيد ومنهج البحث:

نريد بالمولود: الإنسان بعد انفصاله حياً من أمه.

والديات مفردها (دية) وهي في الاصطلاح: المال الواجب بجناية على الحرّ في نفس أو فيما دونها<sup>(٢٥٩)</sup>. أو هي المال الواجب بجناية في نفس أو طرف<sup>(٢٦٠)</sup> والمقصود بالطرف ما دون النفس، وعلى هذا نقسم هذا الباب إلى فصلين: (الأول) في الدية في النفس، و(الثاني) في الدية فيما دون النفس.

---

(٢٥٩) مغني المحتاج، ج ٤، ص ٥٣.

(٢٦٠) حاشية سعدي جلبي على شرح العناية على الهداية، ج ١٠، ص ٢٧٠.



## الفصل الأول ديّة النفس

٤١٠ - تمهيد ومنهج البحث:

دية النفس تجب في الاعتداء على نفس المجنيّ عليه بإزهاقها، وقد ثبت ذلك، أي وجوب الدية، في الشرع الإسلامي، فلا بد من ذكر ما جاء في الشرع دالاً على مشروعية الدية ووجوبها. وإذا كانت الدية تثبت بإزهاق روح المجنيّ عليه أي بقتله، فلا بد من بيان نوع القتل الذي تجب فيه الدية أي موجب دية النفس، ثم لا بد من بيان شرائط وجوبها، والمال الذي تجب فيه وأنواعها ومقاديرها، ومن تجب عليه الدية، وكيفية هذا الوجوب، وهل تجب مع الدية كفارة أم لا.

وبناء على كثرة ما يتعلق بالدية نقسم هذا الفصل إلى مباحث، ونخصص لكل مبحث بعضاً من مواضيع الدية، ليسهل على القارئ الإحاطة بمواضيع الدية وأحكامها بسهولة ويسر إن شاء الله تعالى، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول - مشروعية دية النفس.

المبحث الثاني - موجب الدية.

المبحث الثالث - شرائط وجوب الدية (دية النفس).

المبحث الرابع - ما تجب فيه الدية من أنواع المال ومقاديرها.

المبحث الخامس - من تجب عليه الدية وكيفية هذا الوجوب.

المبحث السادس - وجوب الكفارة مع الدية.

## المبحث الأول مشروعية دية النفس

٤١١ - أدلة المشروعية<sup>(٢٦١)</sup>:

الأصل في مشروعية دية النفس الكتاب والسنة والإجماع، وإنَّ درجة هذه المشروعية هي الوجوب. أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾<sup>(٢٦٢)</sup>.

وأما السنة فما روي أنَّ النبي ﷺ كتب لعمر بن حزم كتاباً إلى أهل اليمن فيه الفرائض والسنن والديات وقال فيه بشأن الدية: «وإنَّ في النفس مائة من الإبل». رواه النسائي في سننه والإمام مالك في موطنه. كما ذكره ابن قدامة في المغني. وأما الإجماع فقد أجمع أهل العلم على وجوب الدية في النفس عند توافر شروط وجوبها.

---

(٢٦١) المغني، ج ٧، ص ٧٥٨ وما بعدها، بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٤٢.

(٢٦٢) سورة النساء، من الآية ٩٢.

## المبحث الثاني

### موجب دية النفس

٤١٢ - القتل هو موجب دية النفس:

قلنا في تعريف الدية إنها المال الواجب بالجناية على نفس أو طَرْفٍ. والمقصود بالجناية على النفس: القتل، أي إزهاق روح إنسان حي. ولكن أي نوع من أنواع القتل يستوجب الدية؟ والجواب يقتضي بيان أنواع القتل وأقوال الفقهاء فيما يستوجب الدية من هذه الأنواع من القتل.

٤١٣ - أنواع القتل (٢٦٣):

القتل أربعة أنواع: (الأول): قتل هو عمد محض ليس فيه شبهة العدم. (والثاني): قتل عمد فيه شبهة العدم وهو المسمى بـ (شبه العمد). و(الثالث): قتل هو خطأ محض. و(الرابع): قتل هو في معنى القتل الخطأ.

٤١٤ - منهج البحث:

وإذا كان القتل أنواعاً، هي التي ذكرناها، وإن للفقهاء أقوالاً في القتل الموجب للدية من هذه الأنواع، فقد قسمنا هذا البحث فيما يخص أنواع القتل إلى أربعة مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول - القتل العمد.

المطلب الثاني - القتل شبه العمد.

المطلب الثالث - القتل الخطأ المحض.

المطلب الرابع - القتل الذي هو في معنى الخطأ.



## المطلب الأول

### القتل العمد المحض

٤١٥ - هل يستوجب القتل العمد الدية؟

للعلماء في هذا الجواب ثلاثة أقوال: (الأول): لا يستوجب الدية ولكن يجوز الاتفاق عليها. و(الثاني): يستوجب الدية إذا أرادها أولياء القتل. (الثالث) لا يستوجب الدية ولكن إذا طلبها أولياء القتل وجبت إذا كان القاتل قادراً على أدائها.

٤١٦ - القول الأول:

وهو قول الحنفي، ومشهور مذهب المالكية، والجعفرية، وعند هؤلاء القتل العمد المحض يستوجب القصاص عيناً، أما الدية فلا تجب بالقتل العمد نفسه، وإنما يجوز الاتفاق والتراضي عليها بين أولياء القتل والقاتل، لأنَّ الشرع الإسلامي لا يمنع الاتفاق عليها. وقد ذكرنا أدلة هذا القول من قبل (٢٦٤).

٤١٧ - القول الثاني:

الواجب في القتل العمد أحد شيئين: القصاص أو الدية، والخيار في تعيين أحدهما إلى أولياء القتل، وهذا قول الشافعية والظاهرية والزيدية والراجح في مذهب الحنابلة وهو رواية عن الإمام مالك، وقد ذكرنا أدلة هذا القول (٢٦٥)، وهذا هو الراجح من الأقوال كما بيّنا من قبل (٢٦٦).

٤١٨ - القول الثالث:

القتل العمد يستوجب القصاص عيناً والدية، ولكن إذا طلب أولياء القتل الدية وكان القاتل قادراً على أدائها وجب عليه قبول الطلب وأداء الدية وهذا قول في مذهب الجعفرية وقد ذكرنا دليل هذا القول (٢٦٧).

(٢٦٥) انظر الفقرة ١٦٧.

(٢٦٤) انظر الفقرة ١٦٦.

(٢٦٧) انظر الفقرة ١٦٨.

(٢٦٦) انظر الفقرة ١٦٩.

## المطلب الثاني القتل شبه العمد

٤١٩ - تعريفه عند الحنابلة:

هو أن يقصد الجاني الاعتداء على بدن المجني عليه بما لا يقتل غالباً فيقع القتل الذي لم يقصده، ويسمى بـ (شبه العمد) وبـ (عمد الخطأ) وبـ (خطأ العمد) لاجتماع العمد والخطأ فيه، فهو عمد، لأنه قصد الاعتداء على المجني عليه بالضرب ونحوه بما لا يقتل غالباً، وأخطأ في القتل حيث وقع وهو لم يقصده ولم يُرَدَّه<sup>(٢٦٨)</sup>. وهذا قول الحنابلة وتصويرهم لقتل شبه العمد.

٤٢٠ - القتل شبه العمد عند الحنفية:

جاء في البدائع في فقه الحنفية في القتل شبه العمد: «وأما شبه العمد فثلاثة أنواع بعضها متفق على كونه شبه عمد وبعضها مختلف فيه. أما المتفق عليه فهو أن يقصد القتل بعضاً صغيرة أو بحجر صغير أو لطمة ونحو ذلك مما لا يكون الغالب فيه الهلاك. وإن قصد قتله بما يغلب فيه الهلاك مما ليس بجراح ولا طاعن، كمدقة القصارين والحجر الكبير والعصا الكبيرة ونحوها، فهو شبه عمد عند أبي حنيفة، وعندهما - أي عند أبي يوسف ومحمد - هو عمد»<sup>(٢٦٩)</sup>.

٤٢١ - قول الشافعية في شبه العمد:

قالوا: «الفعل الصادر من شخص مباشرة أو تسيباً جرمًا كان أو غيره، المزهق أي القاتل للنفس، أقسامه ثلاثة: عمد وخطأ وشبه عمد. ووجه الحصر في ذلك أن الجاني إن لم يقصد عين المجني عليه فهو الخطأ. وإن قصدها فإن كان بما يقتل غالباً، فهو العمد، وإلا فشبه العمد. فالعمد هو قصد الفعل والشخص بما يقتل غالباً وإن قصدهما بما لا يقتل غالباً فشبه عمد ومنه الضرب بسوط أو عصا»<sup>(٢٧٠)</sup>، وفي بداية المجتهد: «وقال الشافعي: شبه العمد ما كان عمداً في الضرب خطأ في القتل، أي ما كان ضرباً لم يقصد به القتل

(٢٦٨) المغني، ج ٧، ص ٦٥٠. (٢٦٩) البدائع، ج ١٠، ص ٤٦١٧.

(٢٧٠) مغني المحتاج، ج ٤، ص ٤-٥.

فتولد عنه القتل. والخطأ ما كان خطأً فيها جميعاً، والعمد ما كان فيها جميعاً» (٢٧١)، فالشافعية في تصويرهم للقتل شبه العمد يلتقون مع الحنابلة، ويكونون معهم في تعريفهم أو تصويرهم للقتل شبه العمد وهو أن يعتدي الجاني على المجني عليه بما لا يقتل غالباً، فيقع القتل دون قصد ولا إرادة له.

#### ٤٢٢ - مذهب الزيدية في شبه العمد:

الظاهر من أقوال الزيدية أنهم لا يقولون بشبه العمد في القتل، فقد قالوا: «أو كان الفاعل غير قاصد القتل، بل قصد إيلاام المجني عليه فقط فقتل، فإنه خطأ إذا كانت الجناية بما مثله لا يقتل في العادة باعتبار المجني عليه نحو أن يضربه بتعله أو طرف ثوبه أو نحو ذلك غير قاصد قتله فيموت من ذلك، وعرف أن موته حصل بها نحو أن يكون أنه في مقتل فإنه يكون خطأ». وقال في حاشية السحولي: «فلو قصد القتل ولو بمثله لا يقتل أو كان مثله يقتل ولو لم يقصد القتل فإنه يكون عمداً» (٢٧٢). فهذه الأقوال صريحة في أن الزيدية لا يقولون بشبه العمد في القتل.

#### ٤٢٣ - مذهب الجعفرية في القتل شبه العمد:

وعند الجعفرية القتل شبه العمد «أن يتعمد الفعل ويقصد إيقاعه بالشخص المعين ويخطيء في القصد إلى القتل، أي لا يقصد القتل مع أن الفعل لا يقتل غالباً أي بشرط أن لا يكون الفعل قاتلاً غالباً» (٢٧٣).

#### ٤٢٤ - مذهب الظاهرية في شبه العمد:

وقال الظاهرية: «القتل إما عمد أو خطأ ولا ثالث لهما، فليس هناك ما يسمى شبه عمد»، قال الفقيه الظاهري ابن حزم: «القتل قسماً: عمد وخطأ. برهان ذلك الآيتان اللتان ذكرناهما وهما: ﴿وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ﴾ وقوله تعالى: ﴿ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً﴾ فلم يجعل الله عز وجل في القتل قسماً ثالثاً. وادعى قوم أن هـا هنا قسماً ثالثاً وهو عمد الخطأ،

(٢٧١) بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٣٣.

(٢٧٢) التاج المذهب، ج ٤، ص ٢٩٠.

(٢٧٣) الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، ج ١٠، ص ١٠٦.

وهو قول فاسد، لأنه لم يصح في ذلك نص أصلاً<sup>(٢٧٤)</sup>.

#### ٤٢٥ - اختلاف الفقهاء في شبه العمد:

ومن عرض أقوال الفقهاء في شبه العمد يتبين بوضوح اختلافهم في وجوده، فمنهم من أنكره وجعل القتل عمداً أو خطأ ولا ثالث لهما، وكثير منهم أثبت وجوده فجعل القتل ثلاثة أنواع عمداً وخطأً وشبه عمداً. وقد لخص أقوالهم ابن رشد بقوله: (أجمعوا على أن القتل صنفان: عمد وخطأ. واختلفوا في هل بينهما وسط أم لا، وهو الذي يسمونه شبه العمد، فقال به جمهورهم - جمهور فقهاء الأمصار - والمشهور عن مالك نفيه إلا في الابن مع أبيه. ويثبتاته قال عمر بن الخطاب وعلي وعثمان وزيد بن ثابت وأبو موسى الأشعري والمغيرة بن شعبة، ولا يخالف لهم من الصحابة)<sup>(٢٧٥)</sup>.

#### ٤٢٦ - عمدة المثبت والنافي لشبه العمد:

عمدة مَنْ نفى شبه العمد أنه لا واسطة بين الخطأ والعمد، أي بين أن يقصد الجاني القتل أو لا يقصده، فإن قصده فهو العمد، وإن لم يقصده فهو الخطأ. وعمدة من أثبت شبه العمد أن القصد هو من الأمور المستترة التي لا يعلمها إلا الله تعالى، وإنما الحكم فيما يظهر لنا، فمن قصد ضرب المجني عليه بآلة تقتل غالباً كان حكمه حكم من قصد القتل فقتل. ومن قصد ضرب المجني عليه بآلة لا تقتل غالباً كان حكمه متردداً بين العمد والخطأ وهذا في أحكام الدنيا، وليس في حق الأمر نفسه عند الله تعالى. ووجه شبهه للعمد فمن جهة قصد الجاني ضرب المجني عليه، وأما شبهه للخطأ فمن جهة أنه ضربه بما لا يقصد به القتل غالباً وعادة<sup>(٢٧٦)</sup>.

#### ٤٢٧ - القول الراجح:

والراجح قول الجمهور، وعمدة هذا الرجحان حديث رسول الله ﷺ فقد جاء عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: «ألا إن قتل الخطأ شبه العمد قتل السوط أو

(٢٧٤) المحلى لابن حزم، ج ١٠، ص ٣٩٣، والآية الأولى في سورة النساء من الآية ٩٢، والآية الثانية في

سورة النساء ورقمها ٩٣.

(٢٧٥) بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٣٣.

(٢٧٦) بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٣٣.

العصا فيه مائة من الإبل ... الخ» قال الشوكاني: رواه الخمسة إلا الترمذي وقال: أخرجه أيضاً البخاري في التاريخ وساق اختلاف الرواة فيه. وأخرجه الدارقطني في سننه وساق أيضاً الاختلاف فيه. وصححه ابن حبان. وقال فيه ابن القطان: هو صحيح ولا يضره الاختلاف، ثم قال الشوكاني: وقد استدل بأحاديث الباب من قال إنَّ القتل على ثلاثة أضرب: عمد وخطأ وشبه عمد. ثم قال الشوكاني: ولا يخفى أنَّ أحاديث الباب صالحة للاحتجاج بها على إثبات قسم ثالث وهو شبه العمد وإيجاب دية مغلظة على فاعله (٢٧٧).

#### ٤٢٨ - من الأدلة على رجحان القول بشبه العمد:

ومن الأدلة أيضاً على القول بإثبات شبه العمد في القتل ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «اقتتل امرأتان من هذيل فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها فقضى النبي ﷺ أنَّ دية جنيها عبداً أو وليدة، وقضى بدية المرأة على عاقلتها» وهذا حديث متفق عليه. قال ابن قدامة الحنبلي بعد أن ذكر الحديث: فأوجب ﷺ ديتها على العاقلة - أي عصبتها - والعاقلة لا تحمل دية القتل العمد (٢٧٨).

#### ٤٢٩ - الرد على قول ابن حزم في نفيه شبه العمد:

وقول ابن حزم في نفيه لشبه العمد: « فلم يجعل الله عزوجل في القتل قسماً ثالثاً ... » فالجواب أنَّ شبه العمد ثبت في السنَّة النبوية، كما ثبت العمد والخطأ في القرآن الكريم، وكلاهما: القرآن والسنة النبوية وهي من عند الله. والآثار التي نفى صحتها ابن حزم وأدعى أنها لم تثبت، قال بثبوتها بعض أهل العلم، فليس نفيه بأولى بالقبول من قول من أثبتها. كما أنَّ حديث المرأتين اللتين اقتتلتا رواه الإمام البخاري وفيه دلالة واضحة على شبه العمد أشار إليها ابن قدامة الحنبلي.

#### ٤٣٠ - وجوب الدية في القتل شبه العمد:

ولا خلاف في وجوب الدية في القتل شبه العمد عند القائلين به، وتكون الدية فيه مغلظة كما سنبينه فيما بعد إن شاء الله تعالى (٢٧٩).

(٢٧٧) نيل الأوطار، للشوكاني، ج ٧، ص ٢٤-٢٥.

(٢٧٨) نيل الأوطار، ج ٧، ص ٦٥، والمغني، ج ٧، ص ٦٥.

(٢٧٩) بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٤٣، والمغني، ج ٧، ص ٧٦٦-٧٦٧.

## المطلب الثالث القتل الخطأ

٤٣١ - أولاً - القتل الخطأ عند الحنفية:

القتل الخطأ في مذهب الحنفية قد يكون الخطأ فيه في نفس الفعل، وقد يكون في ظن الفاعل، أما (الأول): فنحو أن يقصد صيداً فيصيب بفعله إنساناً، أو أن يقصد رجلاً بعينه فيصيب غيره. وأما (الثاني): فنحو أن يرمي إلى إنسان على ظن أنه حربي أو مرتد فإذا هو مسلم. وهذا النوع من القتل وهو قتل خطأ تجب فيه الدية، كما تجب فيه الكفارة عند توافر شروط الوجوب، كما سنبينه إن شاء الله تعالى (٢٨٠).

٤٣٢ - ثانياً - مذهب الحنابلة في القتل الخطأ:

وعند الحنابلة القتل الخطأ نوعان:

(الأول) - أن يفعل فعلاً لا يريد به إصابة المقتول فيصيبه ويقتله، مثل أن يرمي صيداً أو هدفاً فيصيب إنساناً فيقتله. قال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه العلم من أهل العلم أن القتل الخطأ أن يرمي الرامي شيئاً فيصيب غيره، لا أعلمهم يختلفون فيه، هذا قول عمر بن عبدالعزيز وقتادة النخعي والزهري وابن شبرمة والثوري ومالك والشافعي وأصحاب الرأي. فهذا النوع من الخطأ في القتل تجب به الدية والكفارة، كما سنبين ذلك فيما بعد إن شاء الله.

(الثاني) - أن يقتل من يظنه كافراً حربياً في دار الحرب فإذا هو مسلم قد أسلم وكنتم إسلامه، فهذا لا قصاص فيه ولا دية ولا تجب فيه إلا الكفارة. وعن أحمد في رواية أخرى تجب به الدية والكفارة (٢٨١).

٤٣٣ - ثالثاً - مذهب الشافعية في القتل الخطأ:

قال الشافعية في القتل العمد هو قصد الفعل المميت وقصد الشخص المجني عليه بما يقتل غالباً. ثم قالوا: فإن فقد قصدهما أو فقد قصد أحدهما أي الفعل أو الشخص

(٢٨٠) البدائع، ج ١٠، ص ٤٦١٧.

(٢٨١) المغني، ج ٧، ص ٦٥١-٦٥٢.

فأصاب آخر فالقتل خطأ. ومثال (الأول) أي فقدان قصد الفعل المميت - كما لو وقع عليه فمات، أو كئاثم انقلب على غيره فقتله بثقله. (والثاني) أي فقدان قصد المجني عليه - فمثاله: أن يرمي صيداً فيصيب إنساناً أو يرمي آدمياً فيصيب غيره فيقتله، فهو قتل خطأ، لعدم قصده إصابة عين الشخص المقتول<sup>(٢٨٢)</sup>، وتجب في هذا النوع من القتل وهو قتل خطأ الدية والكفارة<sup>(٢٨٣)</sup>.

#### ٤٣٤ - رابعاً - مذهب الزيدية في القتل الخطأ:

قالوا: القتل الخطأ ما وقع على أحد أمور أربعة:

(الأول) - ما وقع بسبب متعمد فيه في حق عام من حجر أو نار أو غيرهما ولو تعمد فعل السبب.

(الثاني) - أو وقعت جناية القتل من إنسان غير مكلف كالمجنون والصبي وإن كان عامداً أو مباشراً فإنه قتل خطأ.

(الثالث) - أو كان الفاعل بالغاً عاقلاً لكنه غير قاصد للمقتول بل كان قاصداً غيره، كأن يرمي صيداً أو هدفاً فيصيب المقتول، أو كان يقصد شخصاً بعينه تعدياً كزيد فيصيب عمرواً فإنه يكون قتلاً خطأ.

(الرابع) - أو كان الفاعل غير قاصد للقتل، بل كان قاصداً إيلاام المجني عليه فقط، ولكن حصل القتل فإنه قتل خطأ إذا كانت الجناية بمثله لا يقتل في العادة باعتبار المجني عليه، نحو أن يضربه بنعله أو بطرف ثوبه أو نحو ذلك غير قاصد قتله فيموت من ذلك، وعُرف أن موته قد حصل بذلك كأن تكون في مقتل، فإنه قتل خطأ. ثم قال السحولي في حاشيته تعقياً وتعليقاً على ما ذكرناه عن الزيدية: فلو قصد القتل ولو بمثله لا يقتل، أو كان مثله يقتل ولم يقصد القتل فإنه يكون عمداً<sup>(٢٨٤)</sup>. وتجب في هذا النوع من القتل قتل الخطأ الدية.

#### ٤٣٥ - خامساً - مذهب الجعفرية في القتل الخطأ:

قالوا إنها تثبت الدية بالأصالة بالقتل الخطأ المحض وشبهه. والأول أي الخطأ المحض

(٢٨٢) مغني المحتاج، ج ٤، ص ٤. (٢٨٣) مغني المحتاج، ج ٤، ص ٥٣، ١٠٧.

(٢٨٤) التاج المذهب، ج ٤، ص ٢٨٩-٢٩٠.

مثل أن يرمي حيواناً فيصيب إنساناً أو يرمي إنساناً معيناً فيصيب غيره. ومرجع الخطأ المحض إلى عدم قصد الإنسان كما في المثال الأول فإنَّ الرامي لم يقصد الإنسان أصلاً وإنما كان قاصداً الحيوان فصادف الإنسان. وفي المثال الثاني لم يكن قاصداً الإنسان الذي أصابه بل كان قاصداً غيره (٢٨٥).

#### ٤٣٦ - الخطأ في شخصية القاتل:

من أقوال الفقهاء التي ذكرناها من مختلف المذاهب الإسلامية يتبين لنا أنَّ خطأ الجاني في شخصية المجني عليه القاتل يعتبر خطأ كأنَّ أراد قتل شخص ظناً منه أنَّه زيد فظهر أنَّه غيره وكلاهما معصوم الدم، وبالرغم أنَّ قصد ارتكاب فعل محرم هو قتل إنسان معصوم الدم.

#### ٤٣٧ - هل يمكن اعتبار الخطأ في شخصية المقتول قتلاً عمداً؟:

وقبل أن نجيب على هذا السؤال نذكر ما يلي: قال ابن قدامة الحنبلي: «وإنَّ قصد فعلاً محرماً فقتل آدمياً مثل أن يقصد قتل بهيمة أو آدمياً معصوماً فيصيب غيره فيقتله فهو خطأ أيضاً، لأنَّه لم يقصد قتله، وهذا مذهب الشافعي. ثم قال ابن قدامة: ويتخرَّج على قول أبي بكر - من فقهاء الحنابلة - أنَّ هذا عمد، لقوله فيمن رمى نصرانياً فلم يقع به السهم حتى أسلم أنه عمد يجب له القصاص، لكونه قصد فعلاً محرماً قتل به إنساناً» (٢٨٦)، وهذا القول المخرَّج على قول أبي بكر هو ما أرجحه، وبالتالي فإنَّ خطأ الجاني القاتل في شخصيه المقتول معصوم الدم لا يعتبر خطأ لا قصاص فيه، بل يجب اعتباره قتلاً عمداً، لأنَّ الجاني في الأصل قصد قتل إنسان معصوم الدم وباشر الفعل المحرم لتنفيذ قصده المحرم بأنَّ رمى سهمه نحوه ظاناً أنَّه هو المقصود بقتله، فإذا أخطأ في شخصيته فقتل آخر معصوم الدم فمن العدل أن يتحمل نتيجة فعله المحرم وقصده المحرم، لأنَّه قصد القتل المحرم وباشر الفعل المحرم. فقصده لا يتغير بتغير شخصية المجني عليه ما دام المقتول معصوم الدم أيضاً. وأيضاً فإنَّ ملاحظتنا لقاعدة سد الذرائع تساعدنا على ترجيح اعتبار هذا القتل قتلاً عمداً لا خطأ يجب فيه القصاص لا الدية، سداً للذرائع الفساد التي قد يتشبَّث

(٢٨٥) الروضة البهية شرح اللمعة الدمشقية، ج ١٠، ص ١٠٥-١٠٦.

(٢٨٦) المغني، ج ٧، ص ٦٥١.



بها المجرمون بأن يدعي أحدهم أنه كان يريد قتل خالد -وهو معصوم الدم- فتين أنه زيد وهو معصوم الدم أيضاً- فيفلتون من عقوبة القصاص. وعليه فينبغي القول بأن الخطأ في شخصية المقتول ليس من القتل الذي ينتفي فيه القصاص وتجب فيه الدية فقط باعتباره قتلاً خطأ، بل يجب اعتباره قتلاً عمداً يجب فيه القصاص لا الدية إلا إذا اختارها أولياء المقتول.

## المطلب الرابع

### القتل الذي هو في معنى القتل الخطأ<sup>(٢٨٧)</sup>

٤٣٨- هذا القتل موجب للدية وهو نوعان:

(الأول) هو في معنى القتل الخطأ من كل وجه وهو أن يكون عن طريق المباشرة كأن ينقلب النائم على إنسان فيقتله بثقله، وكما لو سقط إنسان من سطح على قاعد فقتله.

(الثاني): وهو أن يكون في معنى القتل الخطأ من وجه دون وجه، ويكون هذا عن طريق التسبب، كما لو حفر إنسان حفرة في طريق عام للمسلمين فسقط فيها إنسان فمات بسبب هذا السقوط، فالدية تجب على الحافر، لكونه متسبباً بهذا القتل على وجه التعدي، لأنه ليس من حقه إحداث هذه الحفرة في طريق عام للعامة. ولكن لو اجتمع مع المتسبب مباشر فالضمان (الدية) على المباشر لا على المتسبب، كما لو حفر إنسان في طريق عام للناس حفرة، ثم جاء آخر فدفع إنساناً فأسقطه في الحفرة فمات بسبب هذا الإسقاط، فالضمان على الدافع، لأنه مباشر لا على الحافر، لأنه متسبب، ويلاحظ هنا أن المتسبب إنما يتحمل دية المقتول إذا كان متعدياً في تسببه، كالحافر حفرة في طريق عام فيسقط فيها إنسان فيموت بسبب سقوطه، أما إذا لم يكن متعدياً في تسببه فلا ضمان عليه، ولهذا لو جلس إنسان في المسجد انتظاراً للصلاة، أو لحديث مباح، أو استراحة فضربه أحد الداخلين إلى المسجد فمات، فلا ضمان على الجالس عند أبي يوسف ومحمد، لعدم تعدي الجالس بجلوسه هذا في المسجد، فلم يوجد سبب الضمان وهو التعدي بإيجاد السبب. وكذلك لو حفر إنسان حفرة في ساحة داره فجاء طفل وسقط فيها، فلا ضمان على الحافر، لعدم تعديه بهذا الحفر، لأنه حفر في ملكه.

(٢٨٧) البدائع، ج ١ ص ٤٧٢، وما بعدها.

## المبحث الثالث

### شرائط وجوب الدية (٢٨٨)

٤٣٩ - أولاً - عصمة المقتول:

وهو أن يكون المقتول معصوم الدم أي لا يحل قتله، فلا دية في قتل الحربي ولا المرتد ولا الباغي، لفقد العصمة. أما الإسلام فليس من شرائط وجوب الدية لا من جانب القاتل ولا من جانب المقتول، ولهذا تجب الدية في قتل الذمي، لأنه معصوم الدم بعقد الذمة بخلاف الحربي، وكذا تجب الدية بقتل المستأمن، لأنه استفاد العصمة بعقد الأمان وإن كان أماناً مؤقتاً.

٤٤٠ - ثانياً - أن لا يكون القاتل من أهل دار الحرب وأسلم فيها ولم يهاجر منها:

وهذا ما يشترطه الحنفية وهو أن لا يكون المقتول خطأ من أهل دار الحرب وأسلم فيها، وبقي فيها ولم ينتقل منها إلى دار الإسلام، وحصل له القتل بأن قتله مسلم أو ذمي وهو في الحالة التي وصفناها، فلا يجب في قتله دية ولو كان مسلماً. وقال الإمام الشافعي تجب في قتله الدية، واحتج بقوله تعالى: ﴿ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله﴾ وهذا القاتل مؤمن قُتل خطأ فتجب في قتله الدية.

واحتج الحنفية لقولهم بعدم وجوب الدية بقتله بقوله تعالى: ﴿فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة﴾ ووجه الاحتجاج بهذه الآية الكريمة أنها جعلت تحرير رقبة مؤمنة في قتل هذا المسلم الذي وصفنا حاله، هو كل الجزاء في قتله فلا يزداد عليه بإيجاب الدية، ولأن هذا الجزاء يقتضي الكفاية، فلو وجبت الدية معه لا تقع الكفاية بالتحرير وهذا خلاف النص. وأما صدر الآية التي احتج بها الشافعي وهو قوله تعالى: ﴿ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله﴾ فلا حجة له بها، لأنه لا يتناول قتل المسلم الذي نتكلم عنه وهو الحربي الذي أسلم في دار الحرب ولم ينتقل إلى دار الإسلام، وذلك من وجهين: الوجه الأول: أنه سبحانه وتعالى ذكر المؤمن مطلقاً فيتناول المؤمن من كل وجه وهو ديناً وداراً، أي الذي حصل له الأمن والأمان باعتناقه الإسلام وصيرورته في دار الإسلام، والقتيل الذي نتكلم عنه مستأمن ديناً لا داراً، لأنه مكث لسواد

(٢٨٨) البدائع، ج ١٠، ص ٤٦٥٩، وما بعدها، المغني، ج ٧، ص ٦٥١ وما بعدها.

الكفرة ببقائه في دارهم، وعدم انتقاله إلى دار الإسلام، ومن كثر سواد قوم فهو منهم على لسان رسول الله ﷺ.

الوجه الثاني: أن الآية الكريمة أفردت هذا المؤمن - أي الحربي الذي أسلم في دار الحرب ولم يهاجر إلى دار الإسلام - أفردته بالذكر والحكم ولو كان صدر الآية الكريمة قد تناوله لعرف حكمه فيكون ذكره بعد ذلك تكراراً، بينما لو حملنا (المؤمن) في صدر الآية على المؤمن مطلقاً، أي المؤمن ديناً وداراً لم يكن ذكره مرة ثانية تكراراً، فكان الحمل على ما قلناه هو الأولى، أو يحتمل ما ذكرناه فيحمل عليه توفيقاً بين الدليلين عملاً بهما جميعاً. ويقول الحنفية قال الحنابلة والثوري والأوزاعي وغيرهم.

#### ٤٤١ - ما لا يشترط لإيجاب الدية:

قلنا لا يشترط الإسلام لإيجاب الدية لا في جانب القاتل ولا في جانب المقتول وإنما يشترط في المقتول أن يكون معصوم الدم كما بينا. وكذلك لا يشترط البلوغ والعقل لا في جانب القاتل ولا في جانب المقتول، فإذا قتل صبي أو مجنون معصوم الدم وجبت الدية، وكذلك إذا قتل بالغ عاقل صبيّاً أو مجنوناً وجبت عليه الدية.

#### ٤٤٢ - وقت اعتبار عصمة المقتول:

قلنا إنَّ الشرط لإيجاب الدية عصمة المقتول، ولكن في أي وقت نعتبر عصمته؟ في المسألة خلاف، فعند الإمام أبي حنيفة يرحمه الله تعالى، المنظور إليه في عصمة المقتول عصمته وقت صدور الفعل من الجاني كما لو رماه بسهم تلاحظُ عصمته وجوداً وعدمًا وقت صدور الرمي من الجاني، وليس وقت إصابته بما رماه به من سهم وغيره، وعلى هذا إذا رماه وهو مسلم وقبل أن يصيبه السهم ارتد، فالدية تجب إذا كان قتله خطأ، لأنه وقت الرمي كان مسلماً، وعند أبي يوسف ومحمد تجب الدية إذا وجدت العصمة وقت الرمي ووقت الإصابة. وفي مثالنا لا تجب الدية على الرامي لفوات عصمة المقتول بعد الرمي وقبل الإصابة. وأما على رأي الإمام زفر فالمعتبر هو عصمته وقت إصابته، وعلى هذا لا تجب الدية على الرامي، لارتداد المجني عليه بعد الرمي وقبل الإصابة المميتة في مثالنا المتقدم.

## المبحث الرابع

### ما تجب فيه الدية من أنواع المال ومقاديرها

٤٤٣ - تمهيد ومنهج البحث:

إذا وجبت الدية وجب معرفة المال الذي تجب فيه الدية ومعرفة مقدارها من المال الذي وجبت فيه. وعلى هذا نقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

(الأول): لبيان نوع المال الذي تجب فيه الدية.

و(الثاني): لبيان مقدار الدية من المال الذي تجب فيه.

### المطلب الأول

#### نوع المال الذي تجب فيه الدية

٤٤٤ - المقصود بالمال الذي تجب فيه الدية:

نريد بالمال الذي تجب فيه الدية، المال الذي تستوفى منه الدية، ويجب على من وجبت عليه الدية أن يوفي مستحقها من هذا المال وبمقدارها المقرر شرعاً. وقد اختلف الفقهاء في تعيين المال الذي تجب فيه الدية، ونذكر فيما يلي أقوال الفقهاء في هذه المسألة.

٤٤٥ - أولاً: مذهب الحنفية (٢٨٩):

عند الإمام أبي حنيفة تؤدي الدية من أحد أصناف ثلاثة من المال هي: الإبل والذهب والفضة. وعند أبي يوسف ومحمد أنواع المال الذي تستوفى منها الدية ستة أصناف الثلاثة التي قالها أبو حنيفة ويضاف إليها البقر والغنم والحلل.

(وجه قول أبي حنيفة): الحديث النبوي الشريف: «في النفس المؤمنة مائة من الإبل»، وهذا نص في الصنف الأول من مال الدية، أي من المال الذي تستوفى منه. كما أن وجوبها في الصنفين الآخرين: وهما الذهب والفضة ثبت بدليل آخر لم يختلف فيه الصحابان أبو يوسف ومحمد مع أبي حنيفة.

و(وجه قول الصحابين): عدل سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه إذ أنه قضى بالدية من هذه الأصناف الستة بمحض من الصحابة دون إنكار فكان ذلك إجماعاً. ويرد

---

(٢٨٩) البدائع، ج ١٠، ص ٤٦٦٢، وما بعدها.

على قول الصحابين أنَّ ما فعله سيدنا عمر بن الخطاب إنما كان ذلك قبل أن تنتقل الديات إلى الديوان بعد أن كانت على العواقل أي على العصابات، فلما انتقلت إلى الديوان قضى بالدية من هذه الأصناف التي قال بها أبو حنيفة، وهذا ما ذكره الفقيه الكاساني في توجيه الرد على قول الصحابين.

٤٤٦ - ثانياً: مذهب الحنابلة (٢٩٠):

عند الحنابلة قولان فيما تجب فيه الدية من الأموال ويعتبر كل نوع من هذه الأموال أصلاً قائماً بذاته يمكن أداء الدية منه.

القول الأول: إن أصول المال الذي تستوفى منه الدية: الإبل والذهب والورق - أي الفضة - والبقر والغنم، فهذه خمسة أصناف من المال لا يختلف المذهب فيها وكونها تصلح لاستيفاء الدية منها، وهو قول عمر وعطاء وطاووس وفقهاء المدينة السبعة وبه قال الثوري وابن أبي ليلى.

القول الثاني: وهو رواية عن الإمام أحمد بن حنبل أنَّ المال الذي تجب فيه الدية ويكون أداؤها منه هو الإبل، فهي الأصل في استيفاء الدية منها.

٤٤٧ - ثالثاً: مذهب الشافعية (٢٩١):

وعندهم تجب الدية في الإبل فهي الأصل في المال الذي تؤدي منه الدية، وإذا أعوزت الإبل أي لم توجد في بلد من وجبت عليه الدية، فعلى مذهب الشافعي الجديد تجب عليه قيمتها، أي قيمة الواجب أداؤها في الدية وقت تسليمها بالغة ما بلغت بنقد بلده.

٤٤٨ - رابعاً: مذهب المالكية (٢٩٢):

وعند الإمام مالك تستوفى الدية من الإبل، وهذا بالنسبة لأهل البادية وهم الذين توجد عندهم الإبل عادة وغالباً. وبالنسبة لأهل الحواضر فالدية عليهم تكون في الذهب والفضة، فيكون أداؤها منها لأنَّ الغالب أنهم يتعاملون بها.

---

(٢٩٠) المغني، ج ٧، ص ٧٥٩.

(٢٩١) مغني المحتاج، ج ٤، ص ٥٦.

(٢٩٢) بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٤٤، الشرح الكبير، للدردير، ج ٤، ص ٢٦٦.

#### ٤٤٩ - خامساً - مذهب الزيدية (٢٩٣):

وعندهم تؤخذ الدية من المال الذي يوجد عند من وجبت عليهم الدية عادة وغالباً، فأهل البوادي تؤخذ منهم الدية من الإبل، والذين يتعاملون بالذهب والفضة تؤخذ الدية منهم من الذهب والفضة كأهل المدن، والذين يوجد عندهم البقر أو الغنم تؤخذ منهم الدية من هذين الصنفين من المال، ولا يُكَلَّفُ أهل كل صنف من هذه الأصناف بدفع الدية من غير صنف المال الموجود عندهم أو يتعاملون به.

#### ٤٥٠ - سادساً: مذهب الظاهرية:

وعندهم تستوفى الدية من الإبل فهي الأصل فيما تستوفى منه الدية، فإنْ عُدِمَتْ في موضع الحكم بالدية فتستوفى قيمتها ممن وجبت عليه بالغة ما بلغت هذه القيمة، ولا فرق في هذا الحكم بين حضري وبدوي (٢٩٤).

#### ٤٥١ - سابعاً: مذهب الجعفرية:

وعند الجعفرية تستوفى الدية عند ثبوت موجبها من واحد من هذه الأصناف وهي: الإبل، البقر، الغنم، الذهب، الفضة، الحلل، والخيار لمن وجبت عليه الدية، فله أن يؤدي الدية من واحد من هذه الأصناف (٢٩٥).

#### ٤٥٢ - القول الرابع:

والقول الرابع في المال الذي تؤدي الدية منه، هو واحد من الأصناف الستة وهي: الإبل والبقر والغنم والذهب والفضة والحلل. والدليل على هذا الترجيح ما يأتي:

#### ٤٥٣ - دليل الترجيح:

أولاً: الآثار المروية فيما تجب فيه الدية وتستوفى منه (٢٩٦):

أ - عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن كتاباً جاء فيه « وإن في النفس مائة من الإبل ... وعلى أهل الذهب ألف

---

(٢٩٣) كتاب الأحكام، للإمام الهادي، ج ٢، ص ٢٩٠ وما بعدها.

(٢٩٤) المحلى، لابن حزم، ج ١٠، ص ٣٨٨، وما بعدها.

(٢٩٥) الروضة البهية شرح اللمعة الدمشقية، ج ١٠، ص ١٧٥ وما بعدها.

(٢٩٦) نيل الأوطار، للشوكاني، ج ٧، ص ٦٤-٦٥، ٨٨.

دينار» رواه النسائي، وأخرجه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقي موصولاً، وأخرجه أبو داود في المراسيل، وصححه جماعة من أهل الحديث منهم أحمد والحاكم وابن حبان والبيهقي.

ب - عن عطاء بن أبي رباح: «أن رسول الله ﷺ قضى، وفي رواية فرض رسول الله ﷺ في الدية على أهل الإبل مائة من الإبل، وعلى أهل البقر مائتي بقرة، وعلى أهل الشاة ألفي شاة وعلى أهل الحلال مائتي حلة» رواه أبو داود.

ج - وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: «قضى رسول الله ﷺ: أن من كان عقله في البقر، على أهل البقر مائتي بقرة، ومن كان عقله في الشاة ألفي شاة» رواه الخمسة إلا الترمذي.

#### ٤٥٥ - تضعيف حديث عطاء:

وحديث عطاء ضعيف تكلم فيه أهل العلم وضعفوه، وأما حديث عمرو بن شعيب فقد تكلم فيه غير واحد ووثقه جماعة. وقال الشوكاني بعد أن ذكر ما قلناه في هذين الحديثين: وقد استدلل بهذين الحديثين من قال: إن الدية من الإبل مائة ومن البقر مائتان، ومن الشاة ألفان، ومن الحلال مائتان: كل حلة إزار ورداء، أو قميص وسراويل وفيهما ردٌّ على من قال: إن الأصل في الدية الإبل، وبقية الأصناف مصالحة لا تقدير شرعي (٢٩٧).

#### ٤٥٥ - ومن أدلة الترجيح:

ثانياً - ومن أدلة ما رجحناه أن يقال: إن الأصل في وجوب الدية أنها تكون في القتل الخطأ، قال تعالى: ﴿ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله﴾ وتحميلها عاقلته - عصبته - معه على سبيل المواساة، والمخطيء يستحق التخفيف والتيسير، وكذا عاقلته التي تتحملها معه على سبيل المواساة له كما قلنا، فتستحق هي الأخرى التخفيف والتيسير، ولذلك جعل الشرع إيفاء الدية في ثلاث سنوات، وهذا تخفيف عليها، وما يتفق ومقصود الشارع في التخفيف عن العاقلة جعل إيفاء الدية من هذه الأصناف الستة وليس من صنف واحد. وغالباً ما يكون هذا التخفيف هو الأصلح لأهل القتل، لأنهم يتعاملون بنفس المال الذي تؤديه العاقلة لهم.

(٢٩٧) نيل الأوطار، ج ٧، ص ٨٨.

## المطلب الثاني: مقادير الدية

٤٥٦ - تمهيد ومنهج البحث:

تختلف مقادير الدية باختلاف حال مستحقها من جهة كونه مسلماً أو غير مسلم، ذكراً أو أنثى، كما تختلف من جهة نوع المال الذي تجب فيه وتؤدى منه. وعلى هذا نقسم هذا المطلب إلى فرعين على النحو التالي:

الفرع الأول - مقدار الدية بالنسبة للمسلمين.

الفرع الثاني - مقدار الدية بالنسبة لغير المسلمين.

### الفرع الأول

مقدار الدية بالنسبة للمسلمين (٢٩٨)

٤٥٧ - دية الحر المسلم من الإبل في القتل الخطأ:

دية الحر المسلم من الإبل في القتل الخطأ مائة، لحديث رسول الله ﷺ: «في النفس المؤمنة مائة من الإبل» أخماساً، عشرون بنت مخاض وعشرون بنوخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة<sup>(٢٩٩)</sup>. وهذا مذهب الحنابلة، وهو قول عبدالله بن مسعود رضي الله عنه وبه قال النخعي والحنفية. وقال عمر بن عبدالعزيز وسليمان بن يسار والزهري والليث وربيعه ومالك والشافعي: الدية من الإبل مائة، وهي أخماس إلا أنهم جعلوا مكان بني مخاض، بني لبون. وروي عن علي رضي الله عنه والحسن والشعبي وغيرهم أن الدية في القتل الخطأ من الإبل تكون أربعاً كدية القتل العمد سواء، ودية العمد: خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة. وعن زيد بن ثابت رضي الله عنه أنها ثلاثون حقة وثلاثون بنت لبون وعشرون ابن لبون

---

(٢٩٨) المغني ج ٧، ص ٧٦١ وما بعدها، البدائع ج ١٠، ص ٤٦٦٣ وما بعدها.

(٢٩٩) ومعنى بنت مخاض هي ما استكملت من عمرها سنة. و«ابن مخاض» ما كان عمره سنة و«بنت لبون» وهي ما كان عمرها سنتين. «حقة» وهي ما استكملت ثلاث سنين واستحقت الركوب وطرق الفحل و«جذعة» وهي ما استكملت أربع سنوات: الأحكام السلطانية للمأوردي ص ١٠٩ وما بعدها.



وعشرون بنت مخاض.

وقال أبو ثور: الديات كلها أخماس كدية الخطأ لأنها بدل مُتلفٍ «أي نفس قتيل» فلا تختلف بالعمد والخطأ كسائر المتلفات. وحكي عن أبي ثور أيضاً قوله: إِنَّ دية العمد مُغلَّظة ودية شبه العمد والخطأ أخماس، لأنَّ شبه العمد تحمله العاقلة فكان أخماساً كدية الخطأ.

#### ٤٥٨ - القول الراجح:

والراجح، ما رجحه ابن قدامة الحنبليُّ وهو أنَّ مقدار الدية في القتل الخطأ هو ما ذهب إليه الحنابلة ومن وافقهم، لحديث رسول الله ﷺ: «إنه في دية الخطأ عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون بني مخاض» رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه. وأيضاً فإنَّ دية العمد تقتضي التغليظ ودية الخطأ تقتضي التخفيف، فكانت دية الخطأ أخماساً، ودية العمد أرباعاً، ويؤيد ذلك الآثار التي سنذكرها فيما بعد إن شاء الله تعالى.

#### ٤٥٩ - الدية من الإبل في القتل العمد:

فإن وجبت الدية في القتل العمد وانتهى فيه القصاص لأي سبب كان فإنَّ مقدارها من الإبل أرباعٌ كما ذكرنا وهي خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة. وهذا المقدار في دية العمد رواه جماعة عن الإمام أحمد بن حنبل كما ذكره الخرقى الحنبليُّ في مختصره واختاره، وهو قول الزهري وربيعة ومالك وسليمان بن يسار وأبي حنيفة، وروي ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه.

وروى جماعة عن أحمد بن حنبل أنها ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفاً في بطونها أولادها، وبهذا قال عطاء ومحمد بن الحسن والشافعي وروي ذلك عن عمر وزيد وأبي موسى الأشعري رضي الله عنهم، لما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنَّ رسول الله ﷺ قال: «من قتل عمداً دُفِعَ إلى أولياء المقتول فإنَّ شأؤوا قتلوه وإنَّ شأؤوا أخذوا الدية وهي ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفاً، وما صلحوا عليه فهو لهم» رواه الترمذي وقال هو حديث حسن غريب. ويؤيِّدُ هذا القول أيضاً ما رواه عمرو بن شعيب أنَّ رجلاً يقال له قتادة حذف ابنه بالسيف فقتله، فأخذ منه عمر الدية ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفاً. رواه مالك في موطئه.

#### ٤٦٠ - الدية من الإبل في القتل شبه العمد:

وإن كان القتل شبه عمد فالدية فيه كالدية في القتل العمد أي أنها تجب أربعاً كما ذكرنا في دية العمد. وهذا مذهب الحنابلة على ما ذكره الإمام الخزرجي الحنبلي. وعند غير الحنابلة على أقوالهم في دية القتل العمد والتي ذكرناها عنهم. وإنما تختلف دية شبه العمد عن العمد في أنها تحملها العاقلة والتي تحمل دية العمد كما سنبينه فيما بعد إن شاء الله تعالى.

#### ٤٦١ - مذهب الزيدية في مقدار الدية في القتل:

قالوا في مقدار الدية إنها أربع فقد جاء في كتاب الأحكام للإمام الهادي « تؤخذ الدية أربعاً في النفس وما دونها - ربع جذاع وربع حقاك وربع بنات لبون وربع بنات مخاض » وكان قد ذكر قبل هذا القول قوله « إذا قتل الرجل المسلم ففيه الدية كاملة والدية مائة من الإبل في أصحاب الإبل، ويبدو أن هذا المقدار في دية النفس هو في القتل الخطأ وغيره، لأنهم عند ذكرهم هذا المقدار لدية النفس أطلقوا القول ولم يقيّدوه بالقتل الخطأ » (٣٠٠).

#### ٤٦٢ - مذهب الجعفرية في مقدار الدية في القتل (٣٠١):

وعندهم مقدار الدية في النفس في القتل الخطأ المحض عشرون بنت مخاض وعشرون ابن لبون وثلاثون بنت لبون وثلاثون حقة، ودية النفس في القتل العمد مائة من مسان الإبل وهي الشنايا فصاعداً. والمقصود بمسان الإبل الكبيرة السن، والمقصود بالشنايا الإبل التي تدخل في السنة السادسة فصاعداً. ودية النفس في القتل شبه العمد مائة من الإبل أيضاً إلا أنها دون دية العمد في السن، إذ هي أربع وثلاثون ثنية سنّها خمس سنين فصاعداً طروقة الفحل حوامل، وثلاث وثلاثون بنت لبون سنّها ستان فصاعداً، وثلاث وثلاثون حقة سنّها ثلاث سنين فصاعداً.

#### ٤٦٣ - دية الحر المسلم من غير الإبل:

سبق وأن رجحنا أن الدية يمكن استيفاؤها وأداؤها من غير الإبل أي من الذهب أو الفضة أو الغنم أو البقر أو الحلل وهذا بالإضافة إلى الإبل. وعلى هذا القول الذي رجحناه

(٣٠٠) كتاب الأحكام للإمام الهادي ج ٢، ص ٢٩٥ - ٢٩٦.

(٣٠١) الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية ج ١٠، ص ١٧٦ وما بعدها.

يكون مقدار الدية من الذهب ألف دينار أي ألف مثقال من الذهب<sup>(٣٠٢)</sup>. ومن الفضة عشرة آلاف درهم وهذا قول الحنفية، ومن فقهاء العراق الموافقين للحنفية في هذه المسألة وعمدتهم في ذلك ما روه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قوم الدينار بعشرة دراهم فيكون مقدار الألف دينار من الذهب يساوي عشرة آلاف درهم. وعند الحنفية أيضاً يكون مقدارها من الغنم ألفي شاة، ومن البقر مائتي بقرة، ومن الحلل مائتي حلة كل حلة إزار ورداء. ومن الحجة لهذا القول في مقادير الدية التي ذكرناها حديث أبي بن شيبة عن عطاء أن رسول الله ﷺ وضع الدية على الناس في أموالهم: على أهل الإبل مائة بعير، وعلى أهل الشاة ألفا شاة وعلى أهل البقر مائتا بقرة، وعلى أهل البرود -الحلل- مائتا حلة<sup>(٣٠٣)</sup> ومن حجتهم أيضاً بخصوص مقدار الدية من الفضة وأنه عشرة آلاف درهم أن الدينار معدول في الشرع بعشرة دراهم بدليل أن نصاب الذهب في الزكاة عشرون مثقالاً ونصاب الفضة في الزكاة مائتا درهم. وقال آخرون مقدار الدية من الفضة اثنا عشر ألف درهم، وهذا ما رجحه ابن قدامة الحنبلي وقال عنه: إنه قول الحسن وعروة ومالك والشافعي في قول، وروي ذلك عن عمر وعلي وابن عباس، واحتج ابن قدامة لهذا القول الذي رجحه -وهو أن مقدار الدية من الفضة اثنا عشر ألف درهم- بأن هذا المقدار هو الذي قدره عمر بن الخطاب للدية من الفضة. ولأن الدينار من الذهب معدول باثني عشر درهماً حسبما قومه به عمر بن الخطاب في فرضه مقادير الجزية حيث إنه قد جعلها أربعة دنانير أو ثمانية وأربعين درهماً من الفضة على الغني، وعلى المتوسط دينارين أو أربعة وعشرين درهماً، وعلى الفقير ديناراً أو اثني عشر درهماً. وهذا الصنيع من عمر وما يدل عليه من تقويم الدينار باثني عشر درهماً أولى مما احتج به أصحاب القول الأول من أن نصاب الزكاة في الذهب عشرون مثقالاً ومن الفضة مائتا درهم، لأنه لا يلزم أن يكون نصاب أحدهما -الذهب أو الفضة- في الزكاة معدولاً أي مساوياً لنصاب الآخر<sup>(٣٠٤)</sup>.

(٣٠٢) الظاهر من استعمالات الفقهاء لكلمة (الدينار) أنهم يعنون به النقد من الذهب وأن هذا الدينار من الذهب وزنه مثقال، والمثقال في أوزاننا على ما حققه بعض المعنيين بهذه الأمور يساوي ٢٥، ٤ غرام.

(٣٠٣) بداية المجتهد ج ٢، ص ٣٤٤ - ٣٤٥.

(٣٠٤) المغني ج ٧، ص ٧٦٠.

## ٤٦٤ - دية المرأة المسلمة:

ودية المرأة المسلمة من الإبل أو غيرها من الأموال التي يجوز أداء الدية منها على النصف من دية الرجل المسلم، وعلى هذا إجماع أهل العلم على ما ذكره ابن المنذر وابن عبد البرّ حيث قالوا: «أجمع أهل العلم على أنّ دية المرأة نصف دية الرجل» قال ابن قدامة الحنبلي بعد أن ذكر قول ابن المنذر وابن عبد البرّ وحكي عن ابن عُليّة والأصم أنها قالوا: دية المرأة كدية الرجل، واحتجوا بقوله ﷺ «في النفس المؤمنة مائة من الإبل»، والمرأة نفس مؤمنة فتكون ديتها مائة من الإبل كدية الرجل. وقد ردّ ابن قدامة -بحق- على هذا القول بأنّه شاذٌّ يخالف إجماع الصحابة، ويخالف سنة النبي ﷺ، فإنّ في كتاب عمرو بن حزم وفيه قول النبي ﷺ: «دية المرأة على النصف من دية الرجل»، وهذا النص في قول رسول الله ﷺ أخصّ مما ذكره واحتج به ابن عُليّة والأصم، وهما في كتاب واحد فكون ما ذكرناه من أنّ «دية المرأة على النصف من دية الرجل» مفسر لما ذكره واحتجوا به من قول رسول الله ﷺ: «في النفس المؤمنة مائة من الإبل»، ومخصّص له (٣٠٦).

## ٤٦٥ - مقادير الدية لا تختلف باختلاف السن:

وما ذكرناه من مقادير الدية لا يتغير ولا يختلف باختلاف السن، فسواء كان من وجبت له الدية صغيراً أو كبيراً، فإنّ مقدارها يبقى ثابتاً، لأنها تثبت لكل مولود حي إذا وجبت له الدية بسبب الجناية على نفسه، لأنّ المنظور إليه في وجوب الدية هو إزهاق روح إنسان حي وهذا يصدق على كل إنسان حي مهما كان عمره.

## الفرع الثاني

### مقدار الدية بالنسبة لغير المسلمين

## ٤٦٦ - أولاً - دية الرجل غير المسلم:

اختلف الفقهاء في دية الذكر غير المسلم، ويمكن رد اختلافهم إلى أربعة أقوال هي:

## ٤٦٧ - القول الأول:

دية الكتابيّ أي اليهوديّ أو النصرانيّ على النصف من دية الرجل المسلم، أي على

النصف من دية الذكر المسلم. ودية غير الكتابي كالمجوسي ثمانمائة درهم. وهذا قول مالك  
والشافعي لأن الإمام أحمد ضعف الدية على المسلم إذا قتل ذمياً أو مستأمنًا عمداً<sup>(٣٠٧)</sup>.

#### ٤٦٠ - القول الثاني:

دية الكتابي ثلث دية المسلم، ودية المجوسي ثلثا عُشر دية المسلم، وكذا دية الوثني  
المستأمن كدية المجوسي. وهذا مذهب الشافعية<sup>(٣٠٨)</sup>.

#### ٤٦٩ - القول الثالث:

دية الكتابي اليهودي أو النصراني ودية المجوسي ثمانمائة درهم ولا دية لغير هؤلاء من  
غير المسلمين وهذا قول الجعفرية<sup>(٣٠٩)</sup>.

#### ٤٧٠ - القول الرابع:

دية غير المسلم سواء كان كتابياً أو غير كتابي، وسواء كان ذمياً أو مستأمنًا كدية  
المسلم. وهذا مذهب الحنفية والزيدية وسفيان الثوري ومن وافقهم<sup>(٣١٠)</sup>.

#### ٤٧١ - أدلة الأقوال والراجع منها:

وقد احتج أصحاب كل قول لقولهم بأدلة كثيرة من الأثر والنظر ولم تسلم من الرد  
والتضعيف أو التأويل. ويبدو لنا أنَّ الراجح منها هو القول الرابع أي مساواة دية غير  
المسلم لدية المسلم، وهو قول الحنفية وموافقهم وإن لم تسلم من التضعيف ولكن

---

(٣٠٧) المغني ج٧، ص ٧٩٣ وما بعدها، كشف القناع في فقه الحنابلة ج٤، ص ١١ وما بعدها، شرح  
الخريشي في فقه المالكية ج٨، ص ٣١ وما بعدها، شرح الموطأ للزرقاني ج٤، ص ١٩١، الشرح  
الصغير للدردير ج٢، ص ٣٦٨.

(٣٠٨) مغني المحتاج ج٤، ص ٥٧.

(٣٠٩) اللعة الدمشقية وشرحها الروضة البهية ج١٠، ص ١٩٠، المختصر النافع ص ٣١٦، وما بعدها.

(٣١٠) البدائع ج١٠، ص ٤٦٦٣، الهداية وفتح القدير وشرح العناية على الهداية ج٨، ص ٣٠٧،

أحكام القرآن للجصاص ج٢، ص ٢٣٨، سبل السلام وشرحه للصنعاني ج٣، ص ٣٤٢،  
الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير في فقه الزيدية ج٤، ص ٢٧٤، شرح الأزهار في فقه

الزيدية ج٤، ص ٤٢٣.

بجملتها أولى بالقبول من أدلة الأقوال الأخرى<sup>(٣١١)</sup>.

٤٧١ - (مكرر) - دية الأنثى غير المسلمة:

ودية الأنثى غير المسلمة على النصف من دية الذكر من أهل دينها وبهذا صرح الفقهاء، فمن أقوالهم قول صاحب المغني: «ودية نساء كل أهل دين على النصف من دية رجالهم»<sup>(٣١٢)</sup>، وكذلك قال الفقهاء الآخرون من المذاهب الإسلامية المختلفة<sup>(٣١٣)</sup>.

٤٧٢ - لا اختلاف في مقدار الدية باختلاف العمر:

ولا يختلف مقدار الدية باختلاف سن من وجبت له الدية من رجل أو امرأة من غير المسلمين كما هو الحكم بالنسبة للمسلمين من جهة ثبات مقدار الدية وعدم اختلافها باختلاف سن من وجبت له من المسلمين كما ذكرنا ذلك من قبل<sup>(٣١٤)</sup>.

---

(٣١١) ذكرنا أدلة هذه الأقوال وما يرد عليها من تضعيف أو اعتراض ورجحنا القول الرابع وأدلته وبيننا سبب الترجيح في كتابنا أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام ص ٢٧٥ وما بعدها، فارجع إليه إن شئت.

(٣١٢) المغني ج ٧، ص ٧٩٧.

(٣١٣) شرح الخرشبي في فقه المالكية ج ٨، ص ٣١ و ٣٢، الشرح الصغير للدردير في فقه المالكية ج ٢،

ص ٣٦٨، مغني المحتاج ج ٤، ص ٥٧، شرح الأزهار ج ٤، ص ٤٤٣، الروضة البهية شرح

اللمعة الدمشقية ج ١٠، ص ١٩١.

(٣١٤) الفقرة ٤٦٥.

## المبحث الخامس

### من تجب عليه الدية وكيفية هذا الوجوب

٤٧٣ - تمهيد ومنهج البحث:

قد تجب الدية في مال الجاني وهذا هو الأصل، لأنه هو الجاني فيتحمل نتيجة فعله، وهذا واضح جلي في القتل العمد. وقد تحمل الدية عنه أو معه ما يعرف عند الفقهاء باسم (العاقلة)، لأنَّ القاتل يستحق المساعدة والمواساة، وهذا في القتل الخطأ. وإذا وجبت الدية على الجاني نفسه أو على (عاقلته) وحدها أو هو معها، فلا بد أن نعرف كيفية هذا الوجوب. وعلى هذا نقسم هذا المبحث إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول - وجوب الدية على الجاني وكيفية هذا الوجوب.

المطلب الثاني - وجوب الدية على العاقلة وكيفية هذا الوجوب.

### المطلب الأول

#### وجوب الدية على الجاني وكيفيته

٤٧٤ - وجوب الدية على الجاني في القتل العمد:

أجمع أهل العلم على أنَّ دية القتل العمد إذا وجبت فيه كما لو اختارها ولي القاتل بدلاً عن القصاص، فإنَّ هذه الدية تجب في مال الجاني فلا تحملها العاقلة عنه - أي عصبته -، لأنَّ الأصل أن يتحمل الجاني موجب جنايته ولذلك يتحمل المتلفُ بدل ما أتلّفه سواء كان هذا البديل هو المثل أو القيمة، ولما جاء في حديث رسول الله ﷺ: «لا يجني جان إلا على نفسه» ولأنَّ موجب الجناية أي ما يترتب عليها هو أثر لفعل الجاني ونتيجته فيجب أن يختص هو بضرر جنايته، لأنه نتيجة فعله. وقد ثبت هذا الحكم - وهو اختصاص ما يترتب على الجناية بالجاني دون غيره في سائر الجنايات. ولا يقال: إنَّ الدية تجب في القتل الخطأ على (العاقلة)، أي على غير الجاني، أو تجب عليه وعليها، فكيف نوفق بين هذا وما قلتموه من اختصاص الجاني بضرر فعله ونتيجته؟ والجواب: أنَّ القاتل القتل الخطأ معذور لخطئه، فهو يستحق المعونة والمواساة، ولذلك تتحمل عنه أو معه عاقلته، وليس كذلك القاتل العمد، فلا موجب لمخالفة الأصل الذي قلناه، وتحمل العاقلة معه

دية ما جنته يدها<sup>(٣١٥)</sup>.

#### ٤٧٥ - كيفية هذا الوجوب:

وتجب هذه الدية على القاتل العمد نفسه ولا يشاركه أحد فيها. كما تجب عليه حالة أي معجلة، وهذا مذهب الحنابلة وهو قول مالك والشافعي. وقال أبو حنيفة: تجب عليه الدية في ثلاث سنين أي يدفعها مقسطة في ثلاث سنين، لأنها دية آدمي فكانت مؤجلة كدية شبه العمد. واحتج ابن قدامة الحنبلي للقول بوجوب الدية على القاتل العمد حالة في مال الجاني بأنَّ القتل العمد لا يشبه القتل شبه العمد، فلا يساويه في كيفية وجوب الدية، فإذا كانت دية شبه العمد مقسطة، فلا يستوجب ذلك أن تكون دية القتل العمد مثله مقسطة للاختلاف بين العمد وشبهه العمد، ففي شبه العمد لا يقصد القاتل قتل المجني عليه بينما في القتل العمد يقصد الجاني قتل المجني عليه، فكيف يتساويان في الحكم؟ وفي كيفية وجوب الدية إذا اختارها ولي القتل؟ ألا يكفي القاتل العمد عفو ولي القتل عنه على الدية، ويريد مع هذا جعلها مقسطة لا حالة؟ ثم إنَّ الأصل في بدل سائر المتلفات أن يكون حالاً إذا وجب على المتلف، فكذا على متلف نفس المجني عليه عمداً<sup>(٣١٦)</sup>.

#### المطلب الثاني

#### وجوب الدية على العاقلة وكيفيته

#### ٤٧٦ - المقصود بالعاقلة<sup>(٣١٧)</sup>:

العاقلة من يحمل العقل أي الدية وسميت عقلاً لأنها تعقل لسان ولي المقتول. وقيل إنها سميت «العاقلة» لمنعها القتل عن القاتل بما تؤديه عنه من دية. ولا خلاف بين أهل العلم في أنَّ العاقلة تعني (العصبات) أي عصبات القاتل وهم الرجال الذكور الذين يشتركون مع القاتل العمد في النسب من جهة الأب، وإنَّ غيرهم أي من عدا العصبات كالإخوة لأمَّ وسائر ذوي الأرحام والزوج لا يدخلون في العاقلة ولا في العقل - الدية -

(٣١٥) المغني ج ٧، ص ٧٦٤ وما بعدها، البدائع ج ١٠، ص ٤٦٦، مغني المحتاج ج ٤، ص ٥٥، التاج المذهب ج ٢، ص ٣٤٣.

(٣١٦) المغني ج ٧، ص ٧٦٥، مغني المحتاج ج ٤، ص ٥٥.

(٣١٧) المغني ج ٧، ص ٧٨٣ وما بعدها، مغني المحتاج ج ٤، ص ٩٥.



لأنهم ليسوا من العصبات.

#### ٤٧٧ - هل الآباء والأبناء من العاقلة؟:

واختلف العلماء في الآباء والأبناء هل يعتبرون من عاقلة القاتل أو لا ؟ فعن الإمام أحمد في ذلك روايتان: (إحداهما): كل العصابة من العاقلة، فيدخل بموجب هذا الرواية آباء القاتل وأبناؤه كما يدخل فيها إخوته وعمومته وأبناؤهم، وهذا اختيار بعض الحنابلة وهو مذهب مالك وأبي حنيفة. والرواية (الثانية) عن الإمام أحمد: ليس آباؤه وأبناؤه من العاقلة وهذا قول الشافعي، فقد قال فقهاء الشافعية: العاقلة هم عصابة الجاني الذين يرثونه بالنسب أو الولاء -ولاء العتاقة- إذا كانوا ذكوراً مكلفين -أي بالغين عقلاء- كما ذكر فقهاء الشافعية قول الشافعي إمام المذهب «لا أعلم مخالفاً أنَّ العاقلة هي العصابة وهم القرابة من قبل الأب» وقال الشافعية أيضاً: إِنَّ العاقلة هي: «عصبته: الأصل والفرع» محتجين لهذا القول بأنَّ الأب والابن هما أبعاض القاتل، فكما لا يتحمل الجاني الدية في القتل الخطأ فكذلك لا يتحمل أبعاضه شيئاً من الدية.

#### ٤٧٨ - شروط وجوب الدية على العاقلة (٣١٨):

يشترط لوجوب الدية على العاقلة أن يكون القتل الذي تجب فيه الدية قتلاً خطأً أو شبه عمد وهذا لا خلاف فيه، أو ما ينزل منزلة القتل الخطأ وإن كان عمداً كقتل الصبي والمجنون عمداً لأنَّ عمدهما غير معتبر وهذا عند الحنابلة، وعلى هذا تتحمل العاقلة دية قتلها.

#### ٤٧٩ - كيفية وجوب الدية على العاقلة (٣١٩):

تجب الدية على العاقلة مؤجلة أي مقسطة على ثلاث سنين في كل سنة ثلث الدية. ويعتبر ابتداء السنة من حين وجوب الدية وهذا عند الحنابلة وبه قال الشافعي. وقال أبو حنيفة: ابتداء السنة من حين حكم الحاكم بوجوب الدية على العاقلة، لأنَّ ابتداء السنة من الأمور المختلف فيها فكان هذا الابتداء من تاريخ حكم الحاكم بهذه المدة، كابتداء مدة

(٣١٨) المغني ج ٧، ص ٧٦٦-٧٧٦.

(٣١٩) المغني ج ٧، ص ٧٦٩ وما بعدها.

إمهال العنين من قبل الحاكم فإنها تبدأ من وقت هذا الحكم. واحتج ابن قدامة الحنبلي لمذهبه بقوله: «إن الدية مال مؤجل فكان ابتداء أجله من حين وجوبه كالدين المؤجل يثبت في وقت وجوبه في ذمة المدين. وعلى هذا فإن دية النفس يكون ابتداء حولها أي السنة الأولى من مدتها من حين موت المجني عليه، لأنه من وقت موته تجب الدية على العاقلة؛ لأن سبب وجوبها هو قتل المجني عليه فيثبت وجوبها من وقت وجود سببها. وأما دفع القسط من الدية وهو ثلثها في كل سنة فيكون في آخر السنة.

وتقسيم الدية على ثلاث سنين هو مما لاخلاف فيه بين العلماء لأن عمر وعلياً رضي الله عنهما جعلتا دية الخطأ على العاقلة في ثلاث سنين ولا يعرف لهم في الصحابة مخالف، ولأنه مال يجب على سبيل المواساة، فلم يجب حالاً كالزكاة. وكذلك ثبوتها على العاقلة في القتل شبه العمد ثبتت عليها على سبيل المواساة والتخفيف عن القاتل، لأنه معذور كالمخطيء، فتساوي دية الخطأ من جهة تقسيمها، قال ابن قدامة: «وكل دية تحملها العاقلة تجب مقسطة لما ذكرناه»، وما ذكره ابن قدامة هو أن وجوب الدية على العاقلة في قتل الخطأ وشبه العمد هو على سبيل التخفيف عن القاتل والمواساة من قبل العاقلة، فتستحق هي أيضاً التخفيف فتجب عليها، الدية مقسطة في ثلاث سنوات.

#### ٤٨٠ - كيفية وجوب دية المرأة على العاقلة (٣٢٠):

وما قلناه من دفع الدية في ثلاث سنوات من قبل العاقلة في دية الرجل، فهل يسري ذلك على دية المرأة فتؤديها عاقلتها في ثلاث سنوات أيضاً مع أن ديتها أقل من دية الرجل؟ عند الحنابلة قولان: (الأول): تقسم ديتها على ثلاث سنوات فتؤديها عاقلة المرأة مقسطة كما هو الحكم في أداء دية الرجل، لأنها بدل النفس فأشبهت الدية الكاملة، دية الرجل، وإن كانت بالنسبة إلى دية الرجل دية ناقصة، لأنها على النصف من ديته.

(القول الثاني) يجب منها في السنة الأولى قدر ثلث الدية الكاملة وباقيها تؤديه العاقلة في السنة الثانية، لأن دية المرأة تنقص عن دية الرجل فلا تقسم على ثلاث سنوات.

#### ٤٨١ - اعتراض ودفعه:

وقد يعترض على وجوب الدية على العاقلة بأنه يخالف أصلاً من أصول الشريعة

الإسلامية وهو قصر المسؤولية على من قام فيه سببها قال تعالى: ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾<sup>(٣٢١)</sup>، فكيف تجب الدية على العاقلة ولم يقم فيها سببها وهو قتل المجني عليه؟ ودفع هذا الاعتراض من وجهين:

الوجه الأول: أنَّ وجوبها على العاقلة على سبيل المواساة والتخفيف عن القاتل لكونه معذوراً في قتله المجني عليه، لأنه كان مخطئاً فيستحق المعونة والمواساة فلم يكن إيجاب الدية على العاقلة على سبيل العقاب، وقد أشار إلى هذا التبرير غير واحد من الفقهاء كصاحب المغني مثلاً<sup>(٣٢٢)</sup>. ولكن قد يعترض على هذا التبرير بأنَّ المواساة تتضمن التفضل، وتقتضي التبرع والإحسان بينما قيام العاقلة بأداء الدية يكون على وجه أداء واجب عليها وملزمة بهذا الأداء. والجواب على ذلك أنه قد يكون سبب الوجوب هو المواساة في الأصل، ولا ينفك هذا المعنى عن الوجوب ولا يقدر فيه، كالنفقة بين الأقارب هي واجبة لمستحقها وإن كان أساس هذا الاستحقاق هو المواساة، فإن لم يقوموا من تلقاء أنفسهم ألزمهم القاضي بها ومع هذا الإلزام يبقى أساس النفقة بين الأقارب هو المواساة والتراحم فيما بينهم.

الوجه الثاني: أنَّ وجوبها يتفق وأصل المسؤولية على أساس أنَّ العاقلة قصرت في أداء ما عليها من واجب الرعاية والمراقبة والتوجيه نحو الجاني لئلا يقع في الخطأ الذي غالباً ما يقع بسبب الرعونة والطيش وعدم أخذ الحيلة والحذر وعدم المبالاة بالنتائج اعتماداً على عصبته فكان ذلك التقصير من عاقلته سبباً لإيجاب الدية عليها. ويبدو هذا التعليل واضحاً ومقبولاً في زماننا حيث أنَّ كثيراً من الشباب يأخذون سيارات ذويهم بعلم منهم أو بدون علمهم ولكن بتقصير منهم كأن يتركوا مفاتيح سياراتهم قريبة من أيديهم فيقومون بقيادتها برعونة وطيش وعدم حيلة ولا تبصر فيدهسون بعض المارة في الطريق.

#### ٤٨٢ - هل يشترك الجاني مع العاقلة في دفع الدية؟

اختلف الفقهاء في وجوب اشتراك القاتل في أداء الدية مع العاقلة، فقال الحنابلة: لا يلزم القاتل شيء من الدية، وبهذا قال مالك والشافعي، وقال أبو حنيفة هو كواحد من

(٣٢١) سورة فاطر الآية ١٨٠.

(٣٢٢) المغني ج ٧، ص ٧٦٩.

العاقلة لأنها وجبت عليهم إعانة له، والمعونة لا تقتضي إعفاءه كلياً من الدية ولا تتعارض مع إشراكه مع العاقلة كواحد منها في أداء الدية، بل إنَّ هذا الإشراك يحسسه بخطئه ويدفعه إلى الحذر والحيلة مستقبلاً. واحتجَّ الحنابلة لمذهبهم في إعفاء القاتل من الاشتراك مع العاقلة في أداء الدية وعدم إلزامه بدفع أي شيء من الدية بما رواه أبو هريرة أنَّ النبي ﷺ قضى بدية المرأة على عاقلتها، وهذا حديث متفق عليه، وهذا يعني أنَّ الدية كلها على العاقلة، ولأنَّ الجاني قاتل لم تلزمه الدية فلم يلزمه بعضها، ولأنَّ الكفارة تلزم القاتل في ماله وذلك يعدل قسطه من الدية وأكثر منه لو أشركناه مع العاقلة فلا حاجة لإيجاب شيء عليه من الدية<sup>(٣٢٣)</sup> وقول الحنابلة أرجح للحديث النبوي الشريف وما يدل عليه في ظاهره.

#### ٤٨٣ - يتحمل الدية من العاقلة الأقرب فالأقرب:

وتقسم الدية بين أفراد العاقلة مبتدئين بالأقرب فالأقرب إلى القاتل. فتقسم الدية على الإخوة وبنينهم، والأعمام وبنينهم، ثم أعمام الأب ثم بنينهم ثم أعمام الجد ثم بنينهم، كذلك أبداً حتى إذا انقضى المناسبون أي العصابات من ذوي النسب، فعلى المولى المعتق ثم على عصبائه ثم على مولى المولى ثم على عصبائه الأقرب فالأقرب كما في الميراث حيث يقدم الأقرب فالأقرب في استحقاق الميراث. وإن قلنا إنَّ آباء القاتل وأبناءه يدخلون في العاقلة لزم البدء بهم، لأنهم أقرب إلى القاتل. ومتى اتسعت أموال قوم لدفع الدية لم يتجاوزهم إلى من بعدهم، لأنَّ الدية حق يستحق بالتعصيب أي يجب على عصابة القاتل فيقدم الأقرب فالأقرب في أدائها، كما يقدم الأقرب فالأقرب في استحقاق الميراث<sup>(٣٢٤)</sup>.

#### ٤٨٤ - ما يلزم كل واحد من العاقلة من الدية<sup>(٣٢٥)</sup>:

ولا خلاف بين أهل العلم في أنَّ العاقلة -أي أفرادها- لا تكلف من الدية ما يخفف بهم ويشق عليهم لأنَّه لازم لهم من غير جنائية منهم وإنما وجبت الدية عليهم على سبيل المواساة للقاتل والتخفيف عنه فلا يخفف على الجاني بما يثقل عليهم ويخفف بهم، وبالرغم من اتفاق الفقهاء على هذه القاعدة إلا أنَّهم اختلفوا فيما يلزم كل واحد من

٣٢٣ - المغني ج ٧، ص ٧٧١.

(٣٢٤) المغني ج ٧، ص ٧٨٧.

(٣٢٥) المغني ج ٧، ص ٧٨٨ وما بعدها.

العاقلة في الدية حتى لا يلحق بهم إجحافٌ ولا تنالهم مشقة، فقال الإمام أحمد: يحملون على قدر ما يطيقون، فعلى هذا القول لا يتقدَّر ما يحمله كل واحد منهم شرعاً، وإنما يرجع فيه إلى اجتهاد الحاكم، فيفرض على كل واحد مقداراً يسهل عليه دفعه ولا يثقل عليه. وهذا أيضاً مذهب مالك، لأنَّ التقدير لا يثبت إلا بتوقيف أي بتقدير من الشرع، ولا يثبت بالرأي والتحكم، ولا نصٌّ في هذه المسألة فوجب الرجوع فيها إلى اجتهاد الحاكم كمقادير النفقات.

وعن الإمام أحمد روايةٌ أخرى أنه يفرض على الموسر من العاقلة نصف مثقال من الذهب، لأنه أقل ما يتقدر في الزكاة، لأنَّ نصاب الزكاة عشرون مثقالاً من الذهب، والزكاة في هذا المقدار نصف مثقال من الذهب، فكان هذا التقدير في الزكاة معتبراً أيضاً فيما يلزم الموسر من أفراد العاقلة، ويجب على المتوسط ربع مثقال من الذهب، لأنَّ ما دون ذلك تافه ولذلك لا تقطع فيه يد السارق. وهذه الرواية عن الإمام أحمد اختيار بعض الحنابلة وهو قول الشافعي.

وقال أبو حنيفة: أكثر ما يفرض على الواحد من أفراد العاقلة أربعة دراهم وليس لأقله حدٌّ لأنَّ ذلك مال يجب على سبيل المواساة بسبب القرابة فلم يتقدر أقله كالنفقة. وقال أبو حنيفة أيضاً: ويُسوَّى بين الغني والمتوسط في ذلك أي لا يفرض على أحدهما أي الغني أو المتوسط أكثر من أربعة دراهم.

#### ٤٨٥ - ما رجحه ابن قدامة:

ورجح الإمام ابن قدامة الحنبلي الرواية الأولى عن الإمام أحمد وهي أنَّ تقدير ما يفرض على الواحد من أفراد العاقلة يرجع إلى تقدير الحاكم حسب اجتهاده، وبناء على حال من يفرض عليه من الدية من العاقلة نظراً ليساره، محتجاً لترجيحه هذا بأنَّ التقدير راجع إلى الشرع وحيث لا نصٌّ من الشرع في تقدير ما يفرض على الواحد من العاقلة من الدية فيجب الرجوع لمعرفة هذا التقدير إلى اجتهاد الحاكم. وعلى هذا الترجيح الذي ذهب إليه ابن قدامة فإنَّه يتصور أنَّ الدية لا تلزم فقط الأقربين من القاتل، بل تتجاوزهم إلى من بعدهم إذا كان المفروض على الأقربين لا يسد مقدار الواجب من الدية. وهذا هو المفهوم من قول ابن قدامة (وإنه - أي تقدير ما يلزم الواحد من النفقة - يختلف بالغنى والمتوسط كالزكاة والنفقة ولا يختلف بالقرب والبعد).

٤٨٦- وإن اجتمع من أفراد العاقلة في درجة واحدة عدد كثير قسم الواجب من الدية على جميعهم، فيلزم الحاكم كل واحد منهم على حسب ما يراه وإن قلَّ مقدار المفروض عليه، لأنَّه قد استوا في القرابة ودرجتها من القاتل، فكانوا سواء فيما يجب على كل واحد منهم، وكالميراث يستحقون منه بنسبة واحدة إذا تساوا في القرابة ودرجتها في الميت.

٤٨٧- إذا لم يكن للقاتل عاقلة، فما الحكم؟ (٣٢٦):

وإذا لم يكن للقاتل عاقلة فما الحكم؟ هل يدفع الدية عنه بيت المال؟ في مذهب الحنابلة روايتان عن الإمام أحمد بن حنبل:

(الرواية الأولى) - يؤدي بيت المال الدية عنه، وهذا مذهب الزهري والشافعي لأنَّ النبي ﷺ ودَى الأنصاري الذي قتل بخير من بيت المال. وروي أيضاً أنَّ رجلاً قتل في زحام في زمن عمر بن الخطاب فلم يعرف قاتله، فقال علي لعمر رضي الله عنهما: «يا أمير المؤمنين لا يبطل دم امرئ مسلم، فأدى عمر رضي الله عنه ديته من بيت المال. ووجه الدلالة بهذا الخبر أنَّ القتل في الزحام لم يعرف قاتله ومعنى ذلك أنه لا تعرف عاقلته أيضاً والدية عليها فكانت هذه الحالة بمنزلة من عرف القاتل ولكن لا عاقلة له. ومن الحجة أيضاً لهذه الرواية عن الإمام أحمد أنَّ المسلمين - وبيت المال يمثلهم - يرثون من لا وارث له فيعقلون - أي يدفعون الدية - عند عدم وجود عاقلة له تدفع عنه الدية.

(الرواية الثانية) - عن الإمام أحمد: لا يجب على بيت المال دفع الدية عمن لا عاقلة له، لأنَّ بيت المال فيه حق للنساء والصبيان والمجانين والفقراء ولا دية عليهم فلا يجوز صرف ما في بيت المال فيما لا يجب عليهم. ولأنَّ الدية تجب على العصابات وليس بيت المال عصابة للقاتل.

٤٨٨ - ما يرد على الرواية الأولى عن الإمام أحمد:

ويرد على الرواية الأولى عن الإمام أحمد من أنَّ بيت المال يدفع الدية عن من لا عاقلة له، أنَّ الأدلة التي سبقت لهذه الرواية تُردُّ عليها ما يأتي:

أولاً - خبر القتل الأنصاري وأنَّ النبي ﷺ دفع عنه الدية، أنَّ الأنصاري قتله

اليهود، ولم يعرف قاتله. وبيت المال لا يدفع الدية عن الكفار، وإنما تفضل النبي ﷺ على ورثة الأنصاري القاتل فدفع إليهم من بيت المال ما دفعه لهم.

ثانياً - القول بأن بيت المال يمثل المسلمين، والمسلمون يرثون من لا وارث له، فيدفع بيت المال الدية لمن لا عاقلة له، لأن الغرم بالغنم. والجواب على هذا الاستدلال أن أبلولة مال من لا وارث له ليس هو على سبيل الإرث، وإنما باعتباره فيثاً بدليل أن مال الكافر الذي لا وارث له يؤول إلى بيت المال، ولا يُعدّ ميراثاً للمسلمين، لأن المسلم لا يرث الكافر.

ثالثاً - والاحتجاج بقواعد الميراث لا يصح، لأن الدية لا تجب على الوارث إذا لم يكن عصبه وتجب على العصبه وإن لم يكن وارثاً، فلا يصح الاستدلال بقواعد الميراث لوجوب الدية على بيت المال بالنسبة لمن لا عاقلة له.

٤٨٩ - ما يترتب على القول بأن بيت المال يدفع الدية:

ويترتب على القول بأن بيت المال يدفع الدية لمن لا عاقلة له، على الرواية الأولى للإمام أحمد، أن بيت المال يدفع الدية كاملة إذا كان للقاتل عاقلة، ولكن لا تستطيع دفع شيء من الدية لفقرها، أو يدفع بيت المال ما تعجز العاقلة عن دفعه من الدية كأن تقدر على دفع ربع الدية وتعجز عن دفع باقي الدية فيدفع بيت المال الباقي. ولكن إذا وجبت الدية كلها أو بعضها على بيت المال فهل يدفعها كلها دفعة واحدة أو على أقساط في ثلاث سنين كما هو الحكم في دفع العاقلة الدية في ثلاث سنين؟ عند الحنابلة قولان في هذه المسألة: (الأول) - يدفعها بيت المال في ثلاث سنين كما تدفعها العاقلة في ثلاث سنين. (الثاني) - يدفعها بيت المال دفعة واحدة. قال ابن قدامة: وهذا القول هو الأصح، لأن النبي ﷺ أدى دية الأنصاري القاتل في خير دفعة واحدة، وكذلك فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه في قاتل الزحام الذي لم يعرف قاتله، فوداه من بيت المال دفعة واحدة. ولأن الدية بدل مُتَلَف لا تؤديه العاقلة، فيجب أدائها كله في الحال كسائر بدلات المتلفات، وإنما أُجِّلَ على العاقلة تخفيفاً عنها ولا حاجة إلى ذلك في بيت المال، فيبقى أن يؤدي الدية دفعة واحدة.

٤٩٠ - ما يترتب على القول بأن بيت المال لا يدفع الدية لمن لا عاقلة له:

وإذا لم يمكن الأخذ من بيت المال بناء على الرواية الثانية عن الإمام أحمد بن حنبل من أن بيت المال لا تلزمه دية من لا عاقلة له، يترتب على ذلك عدم وجوب شيء على

القاتل، وهذا أحد قولي الشافعي بحجة أنَّ الدية لزمت العاقلة ابتداءً فلا يطالب بها غيرها، ولا تجب على سواها. وعلى هذا إنَّ وجد بعض العاقلة ولم يمكن استحصال إلا بعض الدية منهم، فإنَّ الباقي من الدية يسقط ولا يجب على القاتل ولا على غيره. قال ابن قدامة ويمكن أن يقال: إنَّ الدية تجب على القاتل إذا تعذر حملها عنه، لعدم وجود عاقلة له ولعدم تحمل بيت المال الدية عنه، فيمكن أن يقال في هذه الحالة: إنَّ الدية تجب على القاتل وهذا هو القول الثاني للشافعي. ويمكن الاحتجاج لهذا القول بعموم قوله تعالى: ﴿وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾، ولأنَّ وجوب الدية في الأصل هو على الجاني وإنما تحملتها العاقلة عنه تخفيفاً، فإذا لم يتيسر أخذ الدية لعدم وجود العاقلة بقي الواجب وهو الدية على القاتل نفسه حسبما يقتضيه الدليل وأنه حكم الأصل، وأيضاً فإنَّ عدم القول بإيجاب الدية على القاتل في حالة عدم وجود العاقلة وعدم إمكان استيفائها من بيت المال يؤدي إلى إبطال دم المعصوم واعتباره هدرًا دون بدل مع وجود الجاني المتلف لنفس المعصوم الدم وهذه النتيجة لا تبدو هي المقبولة، بل المقبول والأولى بإيجاب الدية على القاتل، لئلا يذهب دم القاتل هدرًا دون بدل.

#### ٤٩١ - هل للذمي عاقلة (٣٢٧):

قال الفقهاء: لا يعقل مسلم عن ذمي أي لا يدفع مسلم دية عن ذمي وإن كان من عصبته، كما لا يعقل ذمي عن مسلم: أما الذميون فيما بينهم فقد اختلف الفقهاء في تعاقلهم أي على أداء الدية عن طريق العاقلة التي تكون فيهم، ويمكن رد اختلافهم إلى قولين:

القول الأول - يتعقل الذميون فيما بينهم، فللذمي عاقلة تدفع عنه الدية وهذا قول الحنابلة والشافعية والمالكية والظاهرية والحنفية والزيدية. إلا أنَّ الحنابلة والمالكية والزيدية اشترطوا اتحادهم في الملة لجريان التعاقل فيما بينهم، خلافاً للحنفية والشافعية على القول الأظهر عندهم إذ ليس هذا بشرط. أمَّا الظاهرية فقد سكتوا عن لزوم هذا الشرط أو عدم لزومه.

القول الثاني - عدم التعاقل بين الذميين، وهذا مذهب الجعفرية، فعندهم : عاقلة الذمي نفسه دون عصبته وإن كانوا غير مسلمين، وعلى هذا فالدية تجب على الذمي في ماله دون عصبته.

(٣٢٧) كتابنا أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام ص ٢٨٥ - ٢٨٧ .



#### ٤٩٢ - القول الراجح:

والراجح من القولين: تعاقل الذميين فيما بينهم بشرط اتحادهم في الملة، لأنَّ التعاقل مبناه المناصرة وهي معدومة عند اختلاف الدين عادة.

#### ٤٩٣ - هل يحمل بيت المال الدية عن الذمي؟:

وإذا لم يكن للذمي عاقلة فإنَّ بيت المال لا يحمل عنه الدية، وإنما تجب عليه الدية في ماله، وهذا قول الحنابلة والحنفية والشافعية والزيدية. وعند المالكية إذا لم يكن للذمي عاقلة فإنَّ أهل دينه الذين في بلده يؤدون عنه الدية وإن لم يكونوا من أقاربه بشرط أن يكونوا ممن تضرب عليهم الجزية وهم الذكور البالغون العقلاء، لعل التناصر فيما بينهم، فإنَّ لم تحصل الكفاية بهم في دفع الدية ضُمَّ إليهم أهل القرى المجاورة لهم ما داموا في إقليم واحد حتى تحصل الكفاية بهم.

وعند الجعفرية يحمل بيت المال الدية عن الذمي إذا عجز عن أدائها. ويعلل الجعفرية هذا القول بأنَّ الذمي يؤدي الجزية إلى الإمام فيتحمل عنه الإمام - عن طريق بيت المال - الدية عند عجزه عن أدائها.

## المبحث السادس وجوب الكفارة

٤٩٤ - تعريف الكفارة والغرض منها:

الكفارة ما يغطي الإثم، ومنه قوله تعالى في كفارة اليمين: ﴿ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم﴾ وكذلك كفارة غيره من الآثام مثل كفارة القتل والظهار. والتكفير ستره وتغطيته حتى يصير بمنزلة ما لم يُعمل، ويصح أن يكون أصله إزالة الكفر والكفران نحو التمريض في كونه إزالة المرض<sup>(٣٢٨)</sup> فالغرض من الكفارة إزالة إثم المعصية بتكليف المسلم بما يزيل إثم معصيته عنه، ويزيل أثرها ويمحوها، وذلك بتكليفه بأشياء هي بذاتها من القربات كعتق رقبة مؤمنة، أو إطعام مساكين، أو صوم أيام.

٤٩٥ - دليل مشروعيتها في القتل:

أما دليل مشروعيتها - على وجه الوجوب - في القتل الخطأ، قوله تعالى: ﴿وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ. ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا، فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة، وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله وكان الله عليماً حكيماً﴾<sup>(٣٢٩)</sup>.

٤٩٦ - القتل الذي تجب فيه الكفارة:

ولا خلاف بين العلماء أنَّ الدية تجب في القتل الخطأ. وتجب أيضاً في القتل شبه العمد عند الحنفية والشافعية والحنابلة والجعفرية... ولا تجب في القتل العمد عند الحنفية والظاهرية، والحنابلة على المشهور في مذهبهم، وقال الشافعية والزيدية بالوجوب<sup>(٣٣٠)</sup>.

(٣٢٨) معجم مفردات غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، ص ٤٥٣.

(٣٢٩) سورة النساء، الآية ٩٢.

(٣٣٠) المغني، ج ٨، ص ٩٣، وما بعدها، الدر المختار ورد المحتار، ج ٥، ص ٤٦٧-٤٦٨، البدائع ج ٧،

ص ٢٥١، المحلى ج ١٠، ص ٥١٤، متن المنهاج ومغني المحتاج، ج ٤، ص ١٠٧، البحر الزخار،

ج ٥، ص ٢٢٢، الروضة البهية شرح اللمعة الدمشقية، ج ١٠، ص ٣١٨، وما بعدها.

#### ٤٩٧- هل تجب الكفارة في القتل الخطأ بالتسبب؟ (٣٣١):

قلنا إنَّ الكفارة تجب في القتل الخطأ بلا خلاف بين العلماء، وهذا في القتل الخطأ من كل وجه، وهناك ما يعتبر بمعنى القتل الخطأ كالقتل بالتسبب كمن يحفر حفرة في الطريق العام فيسقط فيها رجل ويموت، فالخافِر هو المتسبب بسقوط الرجل وموته. ولذلك يعتبر قاتلاً له بالتسبب، ولعدم قصده القتل اعتبر قاتلاً خطأً بالتسبب، أي اعتبر قتله قتلًا بمعنى الخطأ، فهل تجب عليه الكفارة؟ قال مالك والشافعية والحنابلة نعم تجب عليه الكفارة لأنه تسبب بإزهاق روح إنسان معصوم الدم فكان بمعنى القاتل خطأً. وقال أبو حنيفة لا تجب الكفارة في القتل بالتسبب، لأنَّ هذا ليس بقتل، لأنه لم يباشرو، ولأنَّه لم يضمن بدله أي الدية بغير مباشرة منه للقتل، فلا تلزمه الكفارة، كالعاقلة تلزمها الدية ولا تلزمها الكفارة. والحجة لوجوب الكفارة في القتل بالتسبب عند القائلين بها وهم الجمهور، أنَّ الدية وجبت وتجب في هذا القتل، فتجب فيه الكفارة أيضاً كما هو في القتل خطأً على وجه المباشرة، والراجح قول الجمهور، فتجب الكفارة في القتل الخطأ بالتسبب.

#### ٤٩٨- على من تجب الكفارة؟:

تجب الكفارة عند الشافعي وأحمد على القاتل أياً كان بالغاً أو غير بالغ عاقلاً أو مجنوناً مسلماً أو غير مسلم (٣٣٢) ويرى الإمام مالك أنَّها تجب على الصبي والبالغ والعاقل والمجنون ولكنها لا تجب إلا على مسلم لأنها تعبدية (٣٣٣).

ويرى أبو حنيفة أنها لا تجب إلا على بالغ عاقل مسلم، لأنَّ الصبي والمجنون لا يخاطبان بالشرائع أصلاً، ولأنَّ غير المسلم لا يُلزم بما هو عبادة، والكفارة وإن كانت عقوبة إلا أنها في نفس الوقت عبادة (٣٣٤).

#### ٤٩٩- هل تجب الكفارة على المسلم إذا قتل كافراً؟:

مذهب الجمهور وجوب الكفارة على المسلم إذا قتل كافراً معصوم الدم خلافاً للإمام مالك في قوله لا كفارة على المسلم إذا قتل كافراً خطأً محتجاً بقوله تعالى: ﴿ومن قتل مؤمناً

(٣٣١) المغني، ج ٨، ص ٩٣ وما بعدها.

(٣٣٢) المغني، ج ١٠، ص ٣٨، نهاية المحتاج، ج ٧، ص ٣٦٤-٣٦٥.

(٣٣٣) الشرح الكبير، للدردير، ج ٤، ص ٢٥٤، مواهب الجليل شرح مختصر خليل، للحطاب، ج ٦، ص ٢٨٦.

(٣٣٤) بدائع الصنائع، للكاساني، ج ٧، ص ٢٥٢.

خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ﴿ فمفهومه - أي مفهوم المخالفة - أنَّ الكفارة لا تجب على المسلم إذا قتل كافراً. والحجة للجمهور قوله تعالى: ﴿وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة﴾ والذميُّ له ميثاق، وهذا منطوق يقوم على مفهوم المخالفة الذي قال به الإمام مالك، ولأنه آدمي معصوم الدم قُتِلَ ظُلماً فوجبت الكفارة بقتله كالمسلم (٣٣٥).

#### ٥٠٠ - هل تجب الكفارة على قاتل نفسه خطأ؟:

من قتل نفسه خطأ وجبت الكفارة في ماله، وهذا مذهب الحنابلة وبه قال الشافعي. وقال أبو حنيفة: لا تجب الكفارة، لأنَّ ضمان نفسه وهو الدية لا يجب، فلا تجب الكفارة. واحتجَّ الحنابلة لمذهبهم بعموم قوله تعالى: ﴿ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة﴾ ولأنَّه آدمي مؤمن مقتول خطأ فوجبت الكفارة على قاتله كما لو قتله غيره.

#### ٥٠١ - الكفارة على المشارك في القتل:

ومن شارك في قتل يوجب الكفارة كقتل الخطأ لزمته كفارة، ولزمت كُلُّ واحد من شركائه كفارة، وهذا قول أكثر أهل العلم ومنهم الحنابلة والشافعيُّ ومالك والنخعيُّ والثوريُّ والحنفيَّة، وعن أحمد بن حنبل رواية أخرى: إنَّ على الجميع كفارة واحدة وهو قول أبي ثور وحكي عن الأوزاعي، والحجة لهذا القول الثاني بوجوب كفارة واحدة قوله تعالى: ﴿ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة﴾ وكلمة (من) تتناول الواحد والجماعة ولم توجب الآية الكريمة إلا كفارة ودية، والدية لا تتعدد فكذلك الكفارة، ولأنها كفارة قتل فلا تتعدد بتعدد القاتلين والمقتول واحد. والحجة للقول الأول بوجوب الكفارة على كل واحد من المشتركين في القتل الخطأ أنَّ الكفارة لا تتبعض وهي من موجبات قتل الآدمي فتثبت في حق كل واحد من المشتركين في القتل، كالقصاص في حق المشتركين في القتل العمد.

#### ٥٠٢ - هل تجب الكفارة في القتل شبه العمد (٣٣٦):

تجب الكفارة في القتل شبه العمد، لأنَّ مقتضى الدليل يستوجب ذلك، ولأنَّه أُجري

(٣٣٥) المغني، ج ١٠، ص ٤٠.

(٣٣٦) المغني، ج ٨، ص ٩٧، الدر المختار ورد المحتار، ج ٥، ص ٤٦٧، مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٠٧، البدائع، ج ٧، ص ٢٥١، الروضة البهية، شرح اللمعة الدمشقية، ج ١٠، ص ٣١٨، وما بعدها.

يجرى الخطأ في نفي القصاص وحمل العاقلة ديةً وتأجيلها في ثلاث سنين فجري مجراه في وجوب الكفارة. وهذا مذهب الحنفية والشافعية والحنابلة والجعفرية.

٥٠٣- هل تجب الكفارة في القتل العمد (٣٣٧):

لا كفارة في القتل العمد وهذا قول الإمام مالك والثوري والحنفية وابن المنذر وهو المشهور من مذهب الحنابلة. وفي رواية أخرى عن أحمد: تجب الكفارة في القتل العمد، وحكي ذلك عن الزهري وهو قول الإمام الشافعي:

والحجة لمن أوجب الكفارة في القتل العمد ما رواه واثلة بن الأسقع أن النبي ﷺ أمر بعق رقبة في قتل ولأنها -أي الكفارة- إذا وجبت في القتل الخطأ فوجبها في القتل العمد أولى، لأنه أعظم إثماً وأكبر جرماً، وحاجته إلى تكفير ذنبه أعظم.

والحجة لمن لم يوجب الكفارة في القتل العمد مفهوم قوله تعالى: ﴿ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة﴾ ثم ذكر تعالى قتل العمد ولم يوجب فيه كفارة وجعل جزاءه جهنم خالداً فيها وهو قوله تعالى: ﴿ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها﴾ (٣٣٨). فمفهوم هذه الآية في القتل العمد أنه لا كفارة فيه. وروي أن سويد بن الصامت قتل رجلاً فأوجب النبي ﷺ القود -القصاص- ولم يوجب عليه كفارة. ولأن القتل العمد فعل يوجب قتل فاعله فلا يوجب كفارةً عليه، كزنا المحصن يوجب قتله ولا يوجب كفارة عليه. وأما حديث واثلة فإنه يحمل أنه كان في قتل خطأ. وأما وجوبها في القتل الخطأ، فلا أنه لا يخلو من تفريط فلا يلزم من ذلك إيجابها في موضع عظم الإثم، فيه وهو القتل العمد بحيث لا يرتفع بالكفارة فلا تجب فيه.

٥٠٤- ما به تكون الكفارة (٣٣٩):

وكفارة القتل حيثما وجبت فهي عتق رقبة مؤمنة بنص القرآن سواء كان القاتل أو المقتول مسلماً أو كافراً، فإن لم يجدها في ملكه فاضلة عن حاجته أو يجدها فاضلاً عن كفايته فالكفارة تكون صيام شهرين متتابعين توبةً من الله وهذا ثابت بنص الآية أيضاً،

(٣٣٧) المغني، ج ٨، ص ٩٦-٩٧.

(٣٣٨) سورة النساء، الآية ٩٣.

(٣٣٩) المغني، ج ٨، ص ٩٧.

فإن لم يستطع الإعتاق ولا الصيام، فعن أحمد روايتان: (الأولى) يثبت الصيام في ذمته ولا يجب شيء آخر بديل عنه لأن الله تعالى لم يذكر غير الإعتاق والصيام ولو كان هنالك بديل لذكره، و(الثانية) يجب اطعام ستين مسكيناً عند عدم القدرة على الصيام كما في كفارة الظهار، وعدم ذكر إطعام ستين مسكيناً في الآية الكريمة في كفارة القتل الخطأ لا ينفي القول بالإطعام لأنه ذكره في نظير هذه الكفارة وذلك في كفارة الظهار فيقاس عليها.

٥٠٥- هل تجب على الكافر كفارة؟ (٣٤٠):

إذا قُتِلَ الكافر الذمي أو المستأمن قتلاً تجب فيه الكفارة لو ارتكبه المسلم فهل تجب على هذا الكافر القاتل كفارة، كما تجب على المسلم لو كان هو القاتل؟ اختلف الفقهاء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

٥٠٦- القول الأول:

لا تجب الكفارة، لأن الكفارة فيها معنى العبادة، وغير المسلمين لا يخاطبون بشرائع هي عبادات، ولهذا يشترط لوجوبها على القاتل أن يكون مسلماً، وهذا مذهب الحنفية والمالكية.

٥٠٧- القول الثاني:

تجب الكفارة على الكافر القاتل في ماله. أي بعقوبة مؤمنة، لأن الكفارة في هذه الحالة حق مالي يتعلق بالقتل فتجب على غير المسلم، كما تجب عليه الدية. وهذا قول الحنابلة والشافعية.

٥٠٨- القول الثالث:

تجب الكفارة على الكافر إلا أنه لا يقدر على أدائها في حال كفره لا بعقوبة مؤمنة ولا بالصيام حتى يسلم، فإن أسلم وجب عليه أداء الكفارة بالعقوبة أو بالصيام وهذا قول الظاهرية.

---

(٣٤٠) البدائع، ج ٧، ص ٢٥٢، شرح الخروشي في فقه المالكية، ج ٨، ص ٤٩، المغني، ج ٨، ص ٩٤، ٩٧، المحرر في فقه الحنابلة، ج ٢، ص ١٥٢، مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٠٧، والأشباه والنظائر في فقه الشافعية للسيوطي، ص ٢١١. المحلى لابن حزم الظاهري، ج ١٠، ص ٣٥٩.



## الفصل الثاني الدِّيةُ فيما دُونِ النَّفْسِ «الأَرُشُ»

٥٠٩ - تمهيد ومنهج البحث:

الدية فيما دون النفس هي المال الذي يلزم الجاني أو عاقلته دفعه إلى المجني عليه تعويضاً له عن اعتدائه عليه فيما دون النفس. وهذا المال الواجب على الجاني أو عاقلته للمجني عليه يسميه الفقهاء بـ (الأرُش). كما يطلقون عليه اسم (الدية) ولكن بتقييدها بكونها (الدية فيما دون النفس) تمييزاً لها عن الدية في النفس، حيث تستعمل غالباً بصورة مطلقة دون تقييدها بأنها دية النفس. (والأرُش) وهو المال الواجب في الاعتداء على ما دون النفس، قد يكون الشرع قد حدد مقداره ابتداءً وهذا هو (الأرُش المقدر)، وقد يكون الشرع قد ترك تقديره للقاضي عن طريق (حكومة العدل) وهذا هو (الأرُش غير المقدر)، والأرُش المستحق للمجني عليه في جرائم الاعتداء على ما دون النفس قد يكون مقداره دية كاملة أو أكثر منها، أو أقل منها نظراً لنوع الاعتداء وجسامته وما أصابه من جسم المجني عليه. ولغرض الإحاطة بموضوعات هذا الفصل نقسمه إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول - أنواع الجنايات على ما دون النفس.
- المبحث الثاني - ما تجب فيه الدية أو الأرُش من هذه الأنواع.
- المبحث الثالث - الأرُش المقدرة لما دون النفس.
- المبحث الرابع - الأرُش غير المقدرة وكيفية تقديرها.
- المبحث الخامس - أرُش المرأة المسلمة.
- المبحث السادس - ما تحمله عاقلة الجاني مما وجب عليه من الدية أو الأرُش.
- المبحث السابع - الدية والأرُش بالنسبة لغير المسلم.



## المبحث الأول

### أنواع الجنايات على ما دون النفس<sup>(٣٤١)</sup>

#### ٥١٠ - النوع الأول:

ويشمل هذا النوع إبانة الأطراف أي قطعها، كقطع اليد والرجل وما يجري مجرى الأطراف. وعلى هذا يشمل هذا النوع: قطع اليد والرجل والإصبع والظفر والأنف واللسان والدَّكْر والأنثيين والأذن والشفة وفقء العينين وقطع الأشفار والأجفان وقلع الأسنان وكسرها وحلق شعر الرأس واللحية والحاجبين والشارب.

#### ٥١١ - النوع الثاني:

إذهاب معاني الأطراف مع بقاء أعيانها كإذهاب السمع مع بقاء الأذن وشلّ اليد مع بقائها.

#### ٥١٢ - النوع الثالث:

الشجاج وتشمل: الحارصة والدامعة والدامية والباضعة والمتلاحمة والسمحاق والموضحة والهاشمة والمنقّلة والآمة والدامغة. وقد بينا معاني هذه الشجاج ومواقعها من بدن المجني عليه عند كلامنا عن القصاص فيما دون النفس.

#### ٥١٣ - النوع الرابع:

الجراح وهي نوعان: جائفة وغير جائفة. فالجائفة هي التي تصل إلى الجوف. والمواقع التي تنفذ الجراحة منها إلى الجوف هي الصدر والظهر والبطن والجنبان وما بين الأنثيين والدبر. ولا تكون في اليدين والرجلين جائفة. وغير الجائفة هي الجراح التي لا تصل إلى الجوف كالجرح في اليد أو الرجل.

(٣٤١) البدائع، ج ١، ص ٤٧٥٨، المنهجي، ج ٨، ص ١ وما بعدها.

## المبحث الثاني

ما تجب فيه الدية أو الأرض من أنواع الجنايات على ما دون النفس

٥١٤ - تجب الدية أو الأرض في الاعتداء على ما دون النفس:

ذكرنا أنواع الاعتداءات أو الجنايات على ما دون النفس، فإذا وقعت وارتكب الجاني أي نوع منها وجبت عليه أو على عاقلته الدية أو الأرض، إذا كان قد ارتكبها خطأ أو ارتكبها عمداً ولم تتحقق فيها أو فيه شروط وجوب القصاص التي ذكرناها عند كلامنا عن القصاص فيما دون النفس. وكذلك تجب الدية أو يجب الأرض فيما يستوي فيه العمد والخطأ لعدم إمكان جريان القصاص فيه كالجائفة من الجراح ونحوها على النحو الذي فصلناه في بحث القصاص فيما دون النفس وشروط وجوبه.

## المبحث الثالث

### الأروش المقدرة لها دون النفس

٥١٥- تمهيد ومنهج البحث:

الأروش المقدرة في الاعتداء على ما دون النفس قد تكون بقدر الدية الكاملة أي بقدر دية النفس، وقد تكون هذه الأروش أكثر أو أقل من الدية الكاملة - دية النفس - وذلك بالنظر إلى نوع الاعتداء وموضعه ومن جهة إذهاب منفعتها مع بقاء صورته، وعلى هذا نقسم هذا المبحث إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول - الأروش المقدرة في إبانة الأطراف أو إذهاب منفعتها.

المطلب الثاني - الأروش المقدرة في الشجاج والجروح.

#### المطلب الأول

الأروش المقدرة في إبانة الأطراف أو إذهاب منفعتها<sup>(٣٤٢)</sup>

٥١٦- أولاً: ما يجب فيه دية كاملة:

تجب الدية الكاملة في الاعتداء على أطراف المجني عليه على نحو يفوت عليه المنفعة المقصودة من الطرف - العضو - المعتدى عليه، تفويتاً كاملاً. ويكون ذلك بأحد أمرين: (الأول) إبانة الطرف - أي قطع الطرف. (الثاني) إذهاب منفعة الطرف مع بقاءه صورة كإذهاب البصر مع بقاء العينين.

٥١٧- الأعضاء التي تجب في قطعها أو إذهاب منفعتها الدية الكاملة:

والأعضاء التي تجب الدية الكاملة في قطعها أو في إذهاب منفعتها هي ثلاثة أنواع: (النوع الأول) نوع لا نظير له في البدن. (النوع الثاني) في البدن منه اثنان. (النوع الثالث) نوع في البدن منه أربعة.

(٣٤٢) البدائع، ج ١٠، ص ٤٧٩٣، وما بعدها، المغني، ج ٨، ص ١ وما بعدها.

## ٥١٨- (أ) النوع الذي لا نظير له في البدن:

والمقصود بهذا النوع العضو الذي لا مثيل له آخر في البدن، ويشمل ستة أعضاء:  
(الأول): الأنف، سواء استوعب جدعاً أو قطعاً، أو قطع المارن منه وحده. والمارن هو ما لان من الأنف.

(الثاني): اللسان سواء استوعب قطعاً أو قطع منه ما يذهب بالكلام كلية.

(الثالث): الذكر سواء استوعب قطعاً أو قطع الحشفة منه وحدها. والدليل على وجوب الدية الكاملة في قطع هذه الأعضاء ما روي عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ قال: «في النفس الدية. وفي اللسان الدية. وفي الذكر الدية. وفي الأنف الدية. وفي المارن الدية»، ولأنه أبطل المنافع المقصودة من هذه الأعضاء، وفوت أيضاً الجمال من بعضها كالأنف، لأن المقصود منه الشم والجمال، ولأن إتلاف العضو من هذه الأعضاء تفويت لجنس المنفعة المقصودة منه، لأنه لا يوجد منه في البدن غير واحد، وإذ هاب منفعة الجنس كإتلاف النفس كما قال ابن قدامة الحنبلي في المغني.

(الرابع): الضلْبُ إذا احدودب بالضرب أو انقطع المنى بسببه.

(والخامس والسادس): مسلك البول ومسلك الغائط من المرأة إذا أفضاها إنسان فصارت لا تستمسك ببولها أو بغائطها.

## ٥١٩- ما يضاف إلى هذه الأعضاء الستة:

وينبغي أن يضاف (العقل) إلى هذه الأعضاء الستة في وجوب الدية الكاملة في الاعتداء عليه بأن صار المجني عليه مجنوناً، فقد قالوا: تجب الدية الكاملة في إذهاب منفعة العقل، بأن يؤدي الاعتداء على المجني عليه إلى جنونه. قال ابن قدامة عن وجوب الدية في هذه الحالة: ولا خلاف في ذلك (٣٤٣).

## ٥٢٠- ما في البدن منه اثنان:

ويجب في قطع ما في البدن منه اثنان كاليدين أو في إذهاب منفعتهما، الدية الكاملة. ويشمل ذلك: العينين والأذنين والشفيتين والحاجبين إذا ذهب شعرهما ولم ينبت والثديين

(٣٤٣) المغني، ج ١٠، ص ٣٧.

والحلمتين والأنثيين، ولا خلاف في وجوب الدية الكاملة في قطع هذه الأعضاء أو إذهاب المنفعة المقصودة منها بالكلية. والدليل على وجوب الدية في إبانة -قطع- هذه الأعضاء أو إذهاب المنفعة المقصودة منها بالكلية ما روي عن سعيد بن المسيب أنه عليه الصلاة والسلام قال: «وفي الأذنين الدية، وفي العينين الدية وفي الرجلين الدية» ولأنَّ في قطع العضوين من هذه الأنواع تفويتُ جنس المنفعة من هذين العضوين كتفويت منفعة البصر في العينين أو قلعهما، أو تفويت الجمال كلية كما في قطع الأذنين وإذهاب الحاجبين إذا لم ينبتا.

ومن كان له عضو واحد من هذه الأعضاء كفاقد إحدى عينيه فإنه يستحق الدية الكاملة باتلاف العين الباقية.

٥٢١- ج- ما في البدن منه أربعة:

وكذلك تجب الدية الكاملة فيها منه في البدن أربعة كأجفان العينين وأهدابهما، ففي إتلافها الدية الكاملة.

٥٢٢- في أصابع اليدين دية كاملة:

وفي أصابع اليدين أو أصابع الرجلين إذا قطعها الجاني جميعاً أي قطع أصابع اليدين جميعاً فعليها الدية الكاملة، وكذلك إذا قطع أصابع الرجلين جميعاً لزمته دية كاملة.

٥٢٢- (مكرر) ثانياً: تعدد الدية الكاملة:

وقد يجب للمجني عليه ديتان أو ثلاث أو أربع وهذا ما نقصده بـ (تعدد الدية الكاملة) وذلك لتعدد موجباتها، وهذا ما ذكره الإمام الكاساني الحنفي في بدائعه واستدل لقوله بما روي عن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قضى بأربع ديات على رجل ضرب شخصاً على رأسه فذهب عقله وكلامه وبصره وذكره -أي قدرته على الجماع- ولأنه فوّت المنافع المقصودة من هذه الأعضاء على وجه الكمال فاستوجب ذلك تعدد الديات بتعدد موجباتها. وكذلك قال الإمام الكاساني بوجوب ديتين كاملتين على من أفضى امرأة فجعلها لا تستمسك بيولها وغائطها بسبب ذلك الإفضاء، لأنه فوّت على المرأة المنفعة المقصودة من العضو على الكمال، أي من مسلك البول ومسلك الغائط.

٥٢٣- ثالثاً: ما يجب فيه أكثر من الدية الكاملة:

وليس في البدن شيء من جنس واحد تجب فيه أكثر من دية كاملة إلاّ الأسنان فإنّ في

كل سن خمساً من الإبل أي نصف عُشرِ الدية الكاملة، وأسنان الإنسان عادة اثنان وثلاثون سنّاً فيكون في قلعها أو إذهاب منفعتها كلفة مائة وستون بغيراً وهذا أكثر من الدية الكاملة في النفس إذ هي مائة بغير وقد ردّ ابن قدامة الحنبليُّ على من قال في قلع جميع أسنان الإنسان دية كاملة فقط، وإن كانت أسنانه المقلوعة اثنين وثلاثين سنّاً، ردّ هذا القول ابن قدامة بأنّ الخبر عن رسول الله ﷺ يقضي بإيجاب خمس من الإبل في كل سن ولا اجتهد ولا قياس في معرض النص (٣٤٤).

#### ٥٢٤- رابعاً: ما تجب فيه نصف الدية الكاملة:

تجب نصف الدية الكاملة في إبانة عضو واحد مما يوجد منه عضوان في البدن أو إذهاب منفعته كلفة قطع يد واحدة أو إذهاب منفعتها كلفة. وكذلك تجب نصف الدية الكاملة في إتلاف عضوين أو إذهاب منفعتها مما يوجد في البدن منه أربعة كإتلاف جفنين أو إذهاب منفعتها.

#### ٥٢٥- خامساً: ما تجب فيه ربع الدية الكاملة:

ويجب ربع الدية الكاملة في قطع واحد مما منه أربعة في بدن الإنسان أو إذهاب منفعته كلفة كالأجفان وأهدابها.

#### ٥٢٦- سادساً: ما تجب فيه عُشرُ الدية الكاملة:

ويجب عشر الدية الكاملة في قطع واحد مما في البدن منه عشرة كأصابع اليدين أو الرجلين، أو إذهاب منفعته كلفة.

### المطلب الثاني

#### الأروش المقدرة في الشجاج والجراح (٣٤٥)

#### ٥٢٧- أولاً: أروش الموضحة:

الموضحة هي التي تكون في الرأس أو في الوجه في موضع العظام فيه، وحَدُّها ما

(٣٤٤) المغني، ج ٨، ص ١-٢.

(٣٤٥) المغني، ج ٨، ص ٤٢، وما بعدها.

أفضى إلى العظم. وأجمع أهل العلم على أنَّ أرشها مقدر، لما ورد في كتاب النبي ﷺ لعمر بن حزم: «وفي الموضحة خمس من الإبل» رواه أبو داود والنسائي والترمذي، وروي هذا التقدير في أرشها عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وبه قال الحنابلة والحنفية والشافعية وغيرهم من فقهاء الأمصار. وهذا المقدار في أرش الموضحة سواء كانت صغيرة أو كبيرة، بارزة أو مستورة بالشعر، في الرأس أو في الوجه.

#### ٥٢٨- ثانياً: الهاشمة:

ولم يبلغنا عن النبي ﷺ تقدير. وأكثر من بلغنا قوله من أهل العلم أنَّ أرشها مقدر بعشر من الإبل وهو المروي عن زيد بن ثابت وبه قال الحنابلة والشافعية، وبنحوه قال الثوري والحنفية ولكنهم قدروها بعشر الدية من الدراهم وقال بعضهم: إنَّ أرشها غير مقدر، لأنه لا سُنَّة فيها ولا إجماع. واحتج ابن قدامة لتقديرها بعشر من الإبل بأنه قول زيد بن ثابت وأنَّ مثله لا يقال بالرأي، فيحمل على التوقيف كما لم نعلم فيه مخالفاً له من الصحابة فكان إجماعاً.

#### ٥٢٩- ثالثاً: المنقلة:

وأرشها خمس عشرة من الإبل بإجماع أهل العلم. وفي كتاب النبي ﷺ لعمر بن حزم: «وفي المنقلة خمس عشرة من الإبل».

#### ٥٣٠- رابعاً: الآمة:

وأرشها ثلث الدية الكاملة في قول عامة أهل العلم لقول النبي ﷺ في كتاب عمرو بن حزم: «وفي المأمومة ثلث الدية» وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ مثل ذلك.

#### ٥٣١- خامساً: الدامغة:

وفيها من الأرش المقدر ما في المأمومة وهذا ما صرح به الحنابلة.

#### ٥٣٢- سادساً: الجائفة:

وهي من جراح البدن التي تصل إلى الجوف وفيها ثلث الدية الكاملة وهذا قول عامة أهل العلم ومنهم الحنابلة والحنفية وفقهاء المدينة وغيرهم. والحجة لهذا القول حديث رسول الله ﷺ في كتاب عمرو بن حزم. «وفي الجائفة ثلث الدية» وعن ابن عمر عن النبي

ﷺ مثله.

٥٣٣- ليس في جراح البدن غير الجائفة أرش مقدر:

وقال ابن قدامة الحنبلي: ولا نعلم في جراح البدن الخالية عن قطع الأعضاء وكسر العظام أرشاً مقدرأ غير الجائفة (٣٤٦).



## المبحث الرابع

الأرواش غير المقدرة لها دون النفس وكيفية تقديرها<sup>(٣٤٧)</sup>

٥٣٤- المقصود بالأرّش غير المقدّر:

نقصد بالأرّش غير المقدّر ما يجب من مال للمجنيّ عليه في الاعتداء على ما دون النفس عن طريق تقديره بما يسمى بـ (حكومة العدل) أو بـ (الحكومة) لأنّ الشرع لم يقدر ما يستوجبه هذا الاعتداء من أرّش يكون به جبر ما حصل للمجنيّ عليه من ضرر بسبب هذا الاعتداء.

٥٣٥- القاعدة فيما يجب فيه أرّش غير مقدّر:

والقاعدة فيما يجب فيه أرّش غير مقدّر وبالتالي يكون فيه ما يسمى بـ (حكومة عدل) أو (حكومة) هو كل اعتداء على ما دون النفس لا يجب فيه قصاص ولا أرّش مقدّر فإنّ الواجب فيه (حكومة عدل) أي أرّش غير مقدّر يجري تقديره بهذه (الحكومة). وتبرير هذه القاعدة أنّ الأصل في الجناية الواردة على محل معصوم لا تخلو من زاجر بالعقوبة التي تزجر الجانيّ من ارتكابها أو من تعويض يجبر محل الاعتداء أي تعويض للضرر النازل بالمجنيّ عليه بسبب هذا الاعتداء. فإذا كان القصاص غير ممكن فلا بد من جابر للمحل أي للمحل الذي وقع عليه الاعتداء. وحيث أنّ الشرع لم يقدر له تعويضاً (أرّشاً) فمعنى ذلك أنه فوض تقديره إلى القاضي بالطريقة التي سنذكرها. وحيث أننا قد ذكرنا ما يجب فيه أرّش مقدّر، فمعنى ذلك أنّ ما عدا تلك الجنايات التي يجب فيها أرّش مقدّر، يكون الواجب فيها أرّش غير مقدّر، أي (حكومة عدل) كما يعبر عن ذلك الفقهاء، إلّا أنّ هذه الجنايات التي ليست لها أرواش مقدرة، يختلف فيها الفقهاء، فبعضهم يعتبر بعضها من الجنايات ذات الأرواش المقدرة، وبعضهم يعتبرها من الجنايات التي تجب فيها (الحكومة) لأنها ليست من ذوات الأرواش المقدرة. ومهما يكن الأمر فساد ذكر فيما يلي كيفية تقدير هذه الأرواش، ثم أتبعها ببيان الجنايات التي تجري فيها (الحكومة) على وجه الاتفاق بين الفقهاء أو على وجه الاختلاف فيما بينهم بشأنها.

(٣٤٧) المغني، ج ٨، ص ٥٦، وما بعدها.

### ٥٣٦- كيفية تقدير الأرض غير المقدرة:

تقديره يكون عن طريق (حكومة عدل) بأن يُقوَّم المجنيُّ عليه كأنه عبد لا جناية عليه ثم يقوم وقد وقعت عليه الجناية وبرئت، فما أنقصته هذه الجناية من قيمته منسوباً إلى أصل قيمته قبل الجناية هو أرشه بالنسبة إلى ديته كأن تكون قيمته قبل الجناية وهو عبد صحيح عشرة، وقيمته وهو عبد نزلت به الجناية وبرئت تسعة. فالفرق بين القيمتين واحد، وبنسبته إلى أصل قيمته تكون النسبة  $\frac{1}{10}$  فيستحق عشر ديته.

### ٥٣٧- من يقوم بحكومة العدل؟

والذي يقوم بهذه (الحكومة) أي بتقدير الأرض غير المقدرة الذي يستحقه المجنيُّ عليه، هم أهل الخبرة بواسطة القاضي إذا رفع النزاع إليه بشأن هذه الجناية التي ليس لها أرش مقدرة. أو عن طريق اتفاق الجاني والمجنيِّ عليه على اختيار الخبراء الذين يقومون بهذه (الحكومة) لأنَّ هذه الجنايات على ما دون النفس يتعلق بها حق العبد فله أن يرجع إلى القضاء لاستخلاص حقه من الجاني، فيقوم القاضي باختيار الخبراء بعد اتفاق الجاني والمجنيِّ عليه عليهم وعند اختلافهم يقوم هو باختيارهم. كما يجوز للمجنيِّ عليه أن يتفق مع الجاني على اختيار من يقوم بهذه الحكومة دون رجوع إلى القاضي، ولكن مع الالتزام بكيفية إجراء (الحكومة) من حيث التقويم على النحو الذي ذكره الفقهاء.

### ٥٣٨- كيفية (الحكومة) في الوقت الحاضر:

وحيث أنَّ (الحكومة) التي ذكرها الفقهاء لتعيين مقدار الأرض غير المقدرة الذي يستحقه المجنيُّ عليه تقوم على اعتبار المجنيِّ عليه عبداً إلى آخر ما قالوه، وحيث لا يوجد عبيد في الوقت الحاضر فلا يمكن تقدير قيمة المجنيِّ عليه لو كان عبداً على أساس مقبول اعتماداً على قيمة الوسط في أقيام العبيد لو كانوا موجودين، فيكون التقدير مع انعدام وجودهم تقديراً جزافاً لا يحقق ما قصده الفقهاء من الحكومة أو من حكومة العدل ولو على وجه التقريب. وعليه وحيث أنَّ المقصود هو تقدير الضرر الحاصل للمجنيِّ عليه ومعرفة التعويض المناسب لهذا الضرر فإنني أرى ترك هذا التقدير -تقدير الضرر- وتقدير ما يستوجبه من تفويض (أرش) إلى أهل الخبرة كما يقدره أي ضرر نازل بالإنسان ولم يقدر الشرع له تعويضاً محدداً. على أن يكون تقدير التعويض (الأرش) منسوباً إلى دية المجنيِّ عليه في النفس كأن يقال: إنَّ أرش هذه الجناية على المجنيِّ عليه فيما دون النفس

هو عشر ديته في النفس ونحو ذلك.

#### ٥٣٩- الجنايات التي تكون فيها حكومة عدل (٣٤٨):

والجنايات على ما دون النفس والتي تكون فيها (الحكومة) أي حكومة العدل هي التي لا قصاص فيها وليس فيها أرش مقدر. ونذكر فيما يلي جملة منها، مع الإشارة إلى شيء من الاختلاف بشأنها بين الفقهاء من جهة اعتبارها تستوجب (الحكومة)، لأنها من ذوات الأروش غير المقدرة، أو لا تستوجب (الحكومة) باعتبارها من ذوات الأروش المقدرة.

#### ٥٤٠- أولاً: بعض الشجاج:

(الحارصة) وهي التي تشق الجلد قليلاً لا يظهر فيه دم و(البازلة) وهي التي ينزل منها الدم أي يسيل وتسمى الدامية والدامعة ثم (الباضعة) وهي التي تشق اللحم بعد الجلد ثم (المتلاحة) وهي التي أخذت في اللحم يعني دخلت فيه دخولاً كثيراً يزيد على الباضعة ولم تبلغ السمحاق، ثم (السمحاق) وهي التي تصل إلى قشرة رقيقة فوق العظم تسمى تلك القشرة سمحاقاً. هذه الأنواع الخمسة من الشجاج فيها (حكومة عدل) عند أكثر أهل العلم كالحنابلة والمالكية والحنفية والأوزاعي وغيرهم. لعدم ورود أروش مقدرة فيها ولا يصح قياسها على غيرها من الشجاج.

#### ٥٤١- ثانياً: الجراح التي لا تقدير فيها:

وهي الجراح التي تكون في سائر البدن عدا ما يصيب الرأس والوجه مما يسمى بالشجاج، فهذه الجراح ما عدا الشجاج والتي ليس فيها أرش مقدر وليست نظيراً لما له أرش مقدر ففيها (الحكومة) كالألتين والثديين والحاجبين، فليس لواحد من هذه المذكورة نظير له أرش مقدر، ولهذا تجب فيها (حكومة).

#### ٥٤٢- ثالثاً: الضلع والترقوة:

فيهما (حكومة) على الرأي المشهور عند الشافعية وهو قول أبي حنيفة ومالك وابن المنذر لأنه لم يرد فيه أرش مقدر، والتقدير إنما يكون بتوقيف، وحيث لا تقدير من الشرع فيجب المصير فيه إلى الحكومة. وقال الحنابلة في الضلع بعير، وفي الترقوة بعيران، وروي

(٣٤٨) المغني، ج ٨، ص ٥٢، وما بعدها.

ذلك عن بعض الصحابة والتابعين. واحتج ابن قدامة لهذا التقدير بأن هذا هو المنقول عن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت.

#### ٥٤٣- رابعاً: شعر الرأس واللحية والحاجبين:

ذهب مالك والشافعي وابن المنذر إلى أنَّ في هذه الأنواع من الشعر (حكومة) إذا أدت الجناية إلى عدم إنبات الشعر في رأس الرجل أو المرأة أو في لحية الرجل أو في حاجبيهما، ومن حجة هؤلاء أنَّ في إتلاف هذه الشعور على وجه لا تنبثُ بعد إتلافها إتلافاً لجمالها من غير منفعة فلم تجب فيها الدية كما في الدية في النفس، وحيث لم يرد بشأنها أرشٌ مقدر فيجب فيها أرشٌ غير مقدر أي حكومة. وذهب الحنفية والحنابلة إلى وجوب الدية الكاملة في إتلاف هذه الشعور، ونعني بالدية الكاملة دية النفس للمجني عليه حسب ذكوره وأنوثته ودينه. ويقول الحنفية والحنابلة قال الثوري. وروي عن علي وزيد بن ثابت رضي الله عنهما أنها قالاً في الشعر: فيه الدية. والحجة لهذا القول أنَّ الشعر للنساء وللرجال جمال كامل، وكذا اللحية للرجال وتقوية الجمال على الكمال يوجب كمال الدية كما في إتلاف أذن الأصم وأنفٍ الأحشم وهو الذي لا يشم. ولأنَّ تقوية جمال هذه الشعور كتقوية جنس المنفعة للأعضاء الذي يوجب الدية الكاملة، والجامع بينهما إظهار شرف الآدمي وكرامته واعتبار الجمال الفائت فوق اعتبار تقوية المنافع. ثم إنَّ تقوية المنافع على الكمال لما أوجب كمال الدية فتقوية الجمال على الكمال أولى بإيجاب كمال الدية فيه، وهذا بخلاف شعر سائر البدن، لأنه لا جمال فيه على الكمال، لأنه لا يظهر للناس فتويته لا يوجب كمال الدية. ومن الحجة أيضاً لهذا القول بخصوص شعر الحاجبين أنَّ فيه مع الجمال المنفعة وهي أنه يرد -يمنع- العرق عن العين ويفرقه. كما أنَّ هذب العين فيه جمال ومنفعة إذ يمنع عن العين الأذى ويصونها.

#### ٥٤٤- القول الراجح في الشعور:

والراجح -كما يبدو لنا- قول من أوجب الحكومة في هذه الشعور لأنَّ في إيجاب الدية الكاملة -ومقدارها غير قليل- مغالاةً في تسوية فوات جمال هذه الشعور بفوات جنس المنفعة من الأعضاء الذي يوجب هذا الفوات الدية الكاملة.

## ٥٤٥ - اليد الشلاء، والعين الغائمة، والسن السوداء:

اليد الشلاء هي التي ذهبت منها منفعتها. والعين الغائمة هي التي ذهب بصرها ولكن صورتها باقية كصورة الصحيحة. والسن السوداء هي التي ذهبت منفعتها مع بقائها ففي إتلاف هذه الأعضاء (حكومة) عند الحنفية. وفي إحدى الروايتين عن أحمد بن حنبل، وهو قول مسروق والزهرى ومالك والشافعي وأبي ثور وابن المنذر، والحجة لهذا القول أنه لا يمكن إيجاب دية كاملة بذهاب منفعتها وليس فيها أرضٌ مقدر فتجب فيها (الحكومة). وذهب الإمام أحمد في رواية أخرى عنه إلى أن في هذه الأعضاء التي ذكرناها ثلث ديتها لو كانت صحيحة سليمة، وروي هذا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومجاهد وبه قال إسحاق. والحجة لهذا القول ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: «قضى رسول الله ﷺ في العين الغائمة السادة لكانها بثلث الدية، وفي اليد الشلاء إذا قطعت ثلث ديتها. وفي السن السوداء إذا قلعت ثلث ديتها». رواه النسائي وأخرجه أبو داود في العين وأخرجه مختصراً. وروى ابن عباس: (أنَّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في العين الغائمة إذا خسفت، واليد الشلاء إذا قطعت، والسن السوداء إذا كسرت ثلث دية كل واحدة منهن). ويبدو أنَّ أصحاب القول الأول القائين بوجوب (الحكومة) في هذه الأعضاء التي ذكرناها لم يثبت عندهم الحديث الذي رواه النسائي وأبو داود، فذهبوا إلى وجوب (الحكومة) في هذه الأعضاء كما هو الحال فيما ليس فيه أرضٌ مقدر.

## المبحث الخامس

### أرث المرأة المسلمة (٣٤٩)

٥٤٦- أرث المرأة المسلمة على النصف من أرث الرجل المسلم:

ما ذكرناه من مقادير أروش مقدرة إنما هي للرجل وبالنسبة لديته، فإن كانت المرأة المسلمة هي المجني عليها في تلك الاعتداءات فإن أرثها يكون على النصف من أرث الرجل، لأن ديتها في النفس على النصف من دية الرجل، وذلك في جميع الحالات التي ذكرناها من حالات الاعتداء على ما دون النفس وما ذكرنا ما يجب فيها من أروش مقدرة وغير مقدرة (حكومة).

وهذا مذهب الحنفية والشافعية وابن سيرين والثوري والليث وابن أبي ليلى وابن أبي شبرمة وابن المنذر وهو المروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه. والحجة لهذا القول أن ديتها في النفس على النصف من دية الرجل فيجب أن يكون أرثها فيما دون النفس على النصف مما يجب للرجل في الاعتداءات على ما دون النفس كقطع الأعضاء وإذهاب منافعها وسائر الجراحات.

٥٤٧- مذهب الحنابلة ومن وافقهم:

وذهب الحنابلة إلى أن أرث المرأة فيما دون النفس تساوي أروش الرجل فيما دون النفس إلى حد الثلث أي إلى حد ثلث الدية الكاملة أي إلى حد ثلث دية الرجل. وفيما زاد على ذلك يكون أرثها على النصف من أرث الرجل. وهذا هو المروي عن عمر بن الخطاب وابنه وزيد بن ثابت رضي الله عنهم، وبه قال سعيد بن المسيب وعمر بن عبدالعزيز والزهرى وربيعه ومالك واحتج ابن قدامة لهذا القول بما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «عقل المرأة مثل عقل الرجل - أي ديتها - حتى يبلغ الثلث من ديتها» أخرجه النسائي. قال ابن قدامة بعد أن ذكر هذا الحديث: وهذا نص يقدم على ما سواه، ولأنه إجماع الصحابة رضي الله عنهم إذ لم ينقل عنهم خلاف ذلك إلا عن علي بن

(٣٤٩) البدائع، ج ١٠، ص ٤٧٩٦، المغني، ج ٨، ص ٧٩٧ وما بعدها، الأم للشافعي، ج ٦، ص ٩٢،

بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٥٥.

أبي طالب رضي الله عنه، ولا نعلم ثبوت ذلك عنه، ولأنَّ ما دون الثلث يستوي فيه الذكر والأنثى بدليل غرة الجنين، فإنَّه يستوي فيها الذكر والأنثى، لأنَّ ما يجب في الجنين -الغرة- أقل من ثلث الدية الكاملة -ودية الرجل- كما سنذكره فيما بعد إن شاء الله تعالى. وأما بلوغ أرش المرأة ثلث الدية -دية الرجل- فهل تساوي فيه الرجل كما تساويه فيما هو أقل من الثلث؟ قولان عند الحنابلة، رجَّح ابن قدامة الحنبليُّ القولَ بعدم دخول الثلث في المساواة مع أرش الرجل.

## المبحث السادس

ما تحمله عاقلة الجاني مما وجب عليه من دية أو أرش  
في الجناية على ما دون النفس<sup>(٣٥٠)</sup>

٥٤٨ - اتفاق واختلاف بين الفقهاء:

اتفق الفقهاء على أنَّ العاقلة -عاقلة الجاني- تحمل عن الجاني ما يجب عليه من دية أو أرش في جنايته على ما دون النفس على وجه الخطأ ونحوه مما يجب فيه الأرش، ولكنهم اختلفوا في تحديد مقدار الأرش الذي يجب على الجاني حتى تحمله عنه عاقلته.

٥٤٩ - أقوال الفقهاء فيما تحمله العاقلة عن الجاني:

ذهب الحنفية إلى أنَّ العاقلة -عاقلة الجاني- تحمل عن الجاني الأرش الذي وجب عليه إذا كان مقداره نصف عُشر الدية فأكثر. فإن كان أقل من ذلك لا تحمل عنه.

وعند الحنابلة ينبغي أن يكون الأرش الذي وجب على الجاني حتى تحمله عنه عاقلته، ثلث الدية الكاملة. وعند الإمام مالك يجب أن يكون الأرش ثلث دية الجاني أو المجني عليه حتى تحمله العاقلة. وعند الشافعية والجعفرية تحمل العاقلة ما قلَّ أو كثر دون تحديد لمقدار الأرش الواجب على الجاني في الجناية على ما دون النفس.

٥٥٠ - كيف تؤدي العاقلة ما لزمها عن الجاني:

إن كان الواجب على الجاني فيما دون النفس ديةً كاملة فإنها تقسط على عاقلته في ثلاث سنوات كما هو الحكم في دية النفس، تؤدي في كل سنة ثلثها.

وإن كان الواجب فيما دون النفس أقل من الدية الكاملة نظرنا : فإن كان مقداره ثلث الدية الكاملة وجب دفعه في آخر السنة الأولى ولم يجب منه شيء حالاً. وإن كان الواجب نصف الدية الكاملة كدية اليد وجب ثلث الدية الكاملة في آخر السنة الأولى، ويدفع الباقي في آخر السنة الثانية.

---

(٣٥٠) البدائع، الطبعة الأولى، ج٧، ص٣٢٢-٣٢٣، مغني المحتاج، ج٤، ص٩٨، كشاف القناع، ج٤، ص٣٨، المغني، ج٧، ص٧٦٨-٧٧٧، شرح الخرشي، ج٨، ص٤٤-٤٥، المدونة الكبرى للإمام مالك، ج٤، ص٤٨٠، جواهر الكلام في فقه الجعفرية. من كتاب الديات.



وإن كان الواجب (الأرْش) أكثر من ثلثي الدية الكاملة كدية ثمان أصابع وجب الثلاثان في الستين الأوليين: كل ثلث في آخر السنة، ووجب أداء الباقي في آخر السنة الثالثة.

وإن كان الواجب فيما دون النفس أكثر من دية كاملة كالواجب في دية جميع أسنان المجني عليه، ففي كل سنة ثلث هذا الواجب.

وإن كان الواجب في الاعتداء على ما دون النفس على اثنين فلكل واحد من المجني عليها ما يستحقه من الدية على عاقلة الجاني تدفعه على النحو الذي فصلناه.

٥٥١- متى يحمل الجاني الأرْش دون عاقلته:

يحمل الجاني وحده دون عاقلته إذا كان أرْش المجنيِّ عليه أقلَّ من مقدار الأرْش الذي تحمل العاقلة على حسب ما اشترطه الفقهاء من مقدار الأرْش الذي تحمله العاقلة.

٥٥٢- هل يدخل الجاني مع العاقلة فيما يلزمها من أرْش؟:

وإذا لزم عاقلة الجاني أداء ما لزم الجاني من أرْش للمجنيِّ عليه، فهل يدخل الجاني مع عاقلته فيشترك معهم في الأداء إلى المجنيِّ عليه؟ لم أقف على قولٍ للفقهاء في هذه المسألة، ولكنهم بحثوها في مسألة القتل الخطأ وتحمل العاقلة لدية النفس فقال بعضهم: يدخل الجاني مع العاقلة في تحمل الدية كواحد منهم. وقال بعض آخر من الفقهاء لا يدخل معها وقد ذكرناها من قبل<sup>(٣٥١)</sup> وقد احتج من قال بعدم دخوله مع العاقلة بأنَّ الجاني تلزمه كفارة القتل الخطأ، وهذا يكفي فيما يتحمله بسبب جنايته، والكفارة غالباً تكون أكثر مما يتحمله من قسط الدية لو قلنا باشتراكه مع العاقلة في دفعها. وعلى أساس هذا الاحتجاج ولكون الجاني في جنايته على ما دون النفس، لا تلزمه كفارة لأنها تجب في الاعتداء على النفس لا على ما دون النفس، فيبدو لي أن الجاني في الاعتداء على ما دون النفس يدخل مع العاقلة في تحمل ما يجب عليه من أرْش أو دية للمجنيِّ عليه وقياساً على قول القائلين بدخوله مع العاقلة في تحمل دية النفس فيكون دخوله مع العاقلة هو قول الفقهاء جميعاً.

(٣٥١) الفقرة ٤٨٢.

## المبحث السابع

### الدية والأرث بالنسبة لغير المسلم في جرائم الاعتداء على ما دون النفس

٥٥٣ - الحكم إذا كان غير المسلم جانياً أو مجنياً عليه:

ذكرنا من قبل أنَّ الإسلام ليس بشرط في وجوب الدية في النفس لا في جانب الجاني ولا في جانب المجني عليه. وكذلك قالوا: الإسلام ليس بشرط لوجوب الدية أو الأرث في الاعتداء على ما دون النفس لا في جانب الجاني ولا في جانب المجني عليه.

٥٥٤ - وجوب الدية وتحديد مقدارها بالنسبة لغير المسلم:

وبناء على ما تقدم فإذا لزم الكافر - ذمياً كان أو مستأمنًا - الدية الكاملة بسبب اعتدائه على ما دون النفس كما لو قطع يدي إنسان معصوم الدم فإنَّ الدية يتحدد مقدارها بالنظر إلى صفة المجني عليه من كونه مسلماً أو غير مسلم. فإنَّ كان المجني عليه مسلماً فديته دية المسلم في النفس، وهذا هو الواجب على الجاني، وإن كان غير مسلم فديته دية غير مسلم في النفس وهذا هو الواجب عن الجاني.

٥٥٥ - تحديد الأرث بالنسبة لغير المسلم:

وإذا كانت الجناية على ما دون النفس تستوجب الأرث المقدر كما في قطع اليد أو الإصبع أو قلع السن، فإنَّ الأرث يتحدد مقداره بالنسبة للدية الكاملة للمجني عليه مسلماً كان أو غير مسلم، لأنَّ القاعدة عند الفقهاء هي: أنَّ أروش جراحات غير المسلم تكون بالنسبة إلى ديته كما أنَّ أروش جراحات المسلم تكون بالنسبة إلى ديته وهذا ما صرح به الفقهاء كالحنبلة والمالكية وغيرهم<sup>(٣٥٢)</sup> وهذا أيضاً مذهب الحنفية إلا أنه لا اختلاف عندهم بين أرث المسلم وغير المسلم لتساوي ديتهما في النفس. بل إنهم صرحوا أنَّ أرث

---

(٣٥٢) جاء في كشف القناع في فقه الحنبلة ج ٤، ص ١٢: (وجراحاتهم - أي أهل الكتاب - من دياتهم كجراحات المسلمين من دياتهم) وجاء في شرح منتهى الإرادات في فقه الحنبلة أيضاً ج ٤، ص ١٩ (وجراح المجوس وعابد وثن وغيره من المشركين وأطرافهم بالنسبة إلى ديته، كما أنَّ جراح المسلم وأطرافه بالحساب من ديته) وجاء في شرح الخرشبي في فقه المالكية، ج ٨، ص ٣٢: (ودية جراح غير المسلم كجراح المسلم من ديته).

غير المسلم كأرث المسلم فيما دون النفس (٣٥٣).

#### ٥٥٦ - أرث المرأة غير المسلمة وديتها:

وما قلناه عن اختلاف الفقهاء في أرث المرأة المسلمة وهل تساوي أرث الرجل أم لا تساويه، يقال هنا أيضاً بالنسبة إلى أرث المرأة غير المسلمة. وهذا ما صرح به الحنابلة والمالكية وغيرهم (٣٥٤).

وإذا لزم الجاني في اعتدائه على ما دون النفس دية كاملة وكان المعتدى عليه امرأة غير مسلمة، فإن هذه الدية يتحدد مقدارها بناء على كونها امرأة وغير مسلمة. وقد ذكرنا من قبل أن دية المرأة غير المسلمة في النفس تكون على النصف من دية الرجل من أهل دينها (٣٥٥).

#### ٥٥٧ - ما تحمله عاقلة غير المسلم من ديته وأروشه:

تكلمنا فيما سبق عن عاقلة الذمي وما تتحمله عنه في الدية الواجبة عليه في النفس (٣٥٦). وما قلناه هناك نقوله هنا أيضاً ونزيد عليه ما قلناه عن عاقلة المسلم وما تتحمله من ديته وأروشه وشروط هذا التحمل من بلوغ أرشه مقداراً معيناً أو عدم هذا الشرط، فما قلناه بشأن هذه المسائل نقوله هنا بالنسبة لعاقلة الذمي، لأن القاعدة العامة أن الذميين كالمسلمين في أحكام الدنيا إلا ما استثني، وليس مما استثني أحكام العاقلة التي تكلمنا عنها فيما يتعلق بدية وأروش ما دون النفس.

---

(٣٥٣) الهداية وفتح القدير في فقه الحنفية، ج ٨، ص ٢٧٢.

(٣٥٤) المغني، ج ٧، ص ٧٩٧ وما بعدها، شرح الخرشي، ج ٨، ص ٤٣.

(٣٥٥) الفقرة ٤٧١.

(٣٥٦) الفقرات ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣.

## الباب الرابع ديات غير المولود «الجنين»

٥٥٨ - المقصود بالجنين وما يجب بالاعتداء عليه:

الجنين هو حمل المرأة ما دام في بطنها، سمي بذلك لاستتاره. والجنين الذي تجب فيه ديته على ما قاله الباجي من فقهاء المالكية هو ما ألقته المرأة مما يعرف أنه ولد سواء كان ذكراً أم أنثى ما لم يستهل صارخاً<sup>(٣٥٧)</sup>.

وعند الحنفية: الجنين الذي تجب فيه ديته هو الذي يسقط ميتاً بالجنائية على أمه وقد استبان خلقه أو بعض خلقه. وإنما يكون هذا - أي الاستبانة - بعد أن يتجاوز مدة (المضغة)، فإن لم يستبن شيء من خلقه فلا شيء فيه أصلاً إذ لا يسمى في هذه الحالة جنيناً وإنما قد يكون مضغة أو دونها<sup>(٣٥٨)</sup>. ويفهم من هذا أن الجنين الذي تجب فيه ديته وهو الذي يسقط ميتاً بالاعتداء على أمه هو الذي استبان خلقه، وهذا يكون بعد تجاوز طور «المضغة» وهذا يكون بعد مضي مائة وعشرين يوماً على بدء الحمل، إذ بانتهاء هذه المدة تنفخ فيه الروح ويستبين خلقه، فقد جاء في الحديث النبوي الشريف: «إنَّ أحدكم ليجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نطفة، ثم أربعين مثلها علقة، ثم أربعين مثلها مضغة، ثم ينفخ فيه الروح...» أو كما قال النبي الكريم ﷺ.

٥٥٩ - دية الجنين هي الغرة:

قلنا: إن الجنين إذا سقط ميتاً بالجنائية على أمه وجب على الجاني ديته. ودية الجنين تسمى (الغرة) فما المقصود بها؟ هذا ما نبينه في الفقرة التالية:

٥٦٠ - المقصود بالغرة<sup>(٣٥٩)</sup>:

الغرة في اللغة عبدٌ أو أمةٌ كذا قال أبو عبيد من أهل اللغة، وكذا فسرها رسول الله ﷺ

(٣٥٧) نيل الأوطار، للشوكاني، ج ٧، ص ٧٨.

(٣٥٨) البدائع، ج ١٠، ص ٤٨٢٥.

(٣٥٩) البدائع، ج ١٠، ص ٤٨٢٥، وما بعدها، مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٠٣.

في الحديث الذي في الصحيحين وفيه: «قضى رسول الله ﷺ في الجنين بغرة عبد أو أمة» كما روي عنه ﷺ «أنه قضى في الجنين بغرة عبد أو أمة أو خمسمائة» فصارت الغرة في عُرْفِ الشرع اسماً لعبد أو أمة يعدل خمسمائة درهم.

#### ٥٦١ - تقدير الغرة بالدراهم:

لا خلاف بين الفقهاء في مقدار دية الجنين وهي أنها نصف عشر الدية الكاملة في النفس أو عشر دية أمه، وحيث أنهم اختلفوا في مقدار الدية الكاملة بالدراهم فقال بعضهم: إنها عشرة آلاف درهم وقال بعض آخر: إنها اثنا عشر ألف درهم فقد اختلفوا على هذا الأساس في دية الجنين بالدراهم فقال الحنفية إنها خمسمائة درهم وقال الشافعية: إنها ستمائة درهم.

#### ٥٦٢ - إذا تعذر وجود العبد أو الأمة:

قلنا: إنَّ الواجب في الجناية على الجنين وجوب الغرة، فهي ديته، وإنَّ المقصود بها عبد أو أمة فإذا تعذر وجودهما فيُصار إلى الأصول الأخرى التي تؤدَّى منها الدية وهي الإبل والذهب والفضة وغيرها التي ذكرناها من قبل فيكون الواجب بدلاً عن الغرة خمسمائة درهم أو ستمائة درهم على الاختلاف بين الفقهاء في مقدار الدية الكاملة بالدراهم أو خمسين ديناراً ذهباً أو نصف عشر الدية من الأصناف الأخرى، لأنَّ الواجب في الجنين إذا تعذر وجود العبد أو الأمة هو نصف عشر الدية الكاملة في النفس أي عشر دية أمه، باعتبار أنَّ دية المرأة على النصف من دية الرجل. والخيار للجاني الذي وجبت عليه الغرة (دية الجنين) ليؤديها من أحد أصناف الأموال التي تؤدَّى منها الدية.

#### ٥٦٣ - شروط وجوب الغرة على الجاني (٣٦٠):

الجاني بالنسبة للجنين هو الذي يعتدي على أمه بما يؤدي إلى إسقاطه سواء كان هذا الاعتداء بالضرب أو بغيره كالتهديد مثلاً أو بالتجويع ونحو ذلك مما يؤدي إلى سقوط الجنين. ويشترط أن يكون سقوط الجنين نتيجة لفعل الجاني. وإن اعتدى الجاني على الأم وهي حامل فماتت ومات الجنين في بطنها من غير أن يسقط فليس عليه إلا دية أمه، لأنَّ

الغرة لا تثبت للجنين إلا إذا سقط ميتاً باعتداء الجاني على أمه. فإن ألقته بعد موتها فعلى الجاني الغرة أيضاً، لأن سقوطه من بطن أمه يعتبر نتيجة لجنائته على أمه فاستوى سقوطه بسبب هذه الجناية في حياة أمه أو موتها، وهذا مذهب الشافعي. وقال مالك وأبو حنيفة: إن ألقته بعد موتها لم تلزمه (الغرة)، لأن سقوطه بعد موتها ينزل منزلة سقوط بعض أعضائها لأنه يعتبر من جملة أعضائها بعد موتها، والجاني لا يضمن دية أعضائها.

#### ٥٦٤ - الغرة موروثه عن الجنين:

إن الغرة موروثه عن الجنين كأنه سقط حياً ثم قتل، لأنها دية له وبديل عنه فيرثها ورثته كما لو قتل بعد ولادته حياً، وهذا مذهب الحنابلة وبه قال مالك والشافعي والحنفية. وقال الليث: لا تورث، لأنها بدله فتكون لأمه، لأنه كعضو من أعضائها وبديل أعضائها يكون لها. وقول الجمهور هو الراجح لأنه نفس مستقلة مهيأة لحياة منفصلة عن أمه بعد ولادته ولا يتحقق هذا المعنى في أي عضو من أعضائها فلا يصح قياسه على أعضائها.

#### ٥٦٥ - هل تحمل العاقلة الغرة؟ (٣٦١):

تجب دية الجنين على العاقلة وهذا قول الشافعي لأن العاقلة عنده تحمل القليل والكثير فيما يجب على الجاني إذا كانت جنائته خطأ، والجاني لا يتصور منه العمد بالنسبة للجنين فيعتبر سقوطه بجنائية خطأ من الجاني بخلاف جنائته على أمه، إذ يتصور فيها العمد والخطأ. وقال الحنفية: تحمل العاقلة دية الجنين واحتجوا بأن النبي ﷺ قضى على عاقلة المرأة التي قتلت امرأة بالدية وبغرة جنينها الذي سقط ميتاً. ولأن غرة الجنين هي بدل نفس فتكون على العاقلة كالدية الواجبة بقتل المولود.

وذهب الحنابلة إلى أن العاقلة لا تحمل دية الجنين، لأن العاقلة لا تحمل أقل من ثلث الدية الكاملة، ودية الجنين أقل من ذلك.

#### ٥٦٦ - إذا ألت المرأة جنينها بفعلها:

إذا ألت الأم جنينها بفعلها كما لو شربت دواءً لإسقاطه أو قامت متمعدة بحركة أو بفعل من شأنه أن يؤدي إلى إسقاط الجنين عادة فالغرة واجبة عليها إذا سقط ميتاً، ولا ترث

منها شيئاً باعتبارها قاتلة، وفي الحديث النبوي الشريف «لا يرث القاتل» وعليها أن تعتق رقبة كفارة. قال ابن قدامة الحنبلي بعد أن ذكر ما قدمناه : ولا نعلم في هذه الجملة اختلافاً بين أهل العلم إلا ما كان من قول من لم يوجب عليها عتق رقبة كما سنبينه بعد قليل. وعلل ابن قدامة قوله في إيجاب الغرة على الأم بأنها أسقطت الجنين بفعلها وجنيتها فلزمها ضمانه بالغرة كما لو جنى عليه غيرها<sup>(٣٦٢)</sup>. والظاهر من قول ابن قدامة الحنبلي في إيجاب الكفارة على الأم مع وجوب الغرة عليها أنه ينزل فعلها منزلة القتل الخطأ أو شبه العمد ولو أنها تعمدت إسقاطه بحركتها أو بفعلها أو بشرب دواء بدليل إيجابه الكفارة عليها، والكفارة عنده لا تجب بالقتل العمد وإنما تجب بالخطأ وشبه العمد.

#### ٥٦٧ - هل تجب الكفارة على الجاني مع الغرة؟

ذهب الجمهور إلى وجوب الكفارة مع الغرة على الجاني الذي بجنائته على الأم أسقطت جنينها ميتاً. وقال أبو حنيفة لا تجب الكفارة لأن النبي ﷺ لم يوجب الكفارة على الجاني حين أوجب عليه الغرة. احتج ابن قدامة لقول الجمهور: بأن الجنين إما أن يكون مؤمناً تبعاً لأبويه أو يكون كتائباً (يهودياً أو نصرانياً) تبعاً لأبويه. وفي الحالتين يجب في قتله خطأ الدية مع الكفارة على النحو الذي فصلناه عند كلامنا عن وجوب الكفارة مع الدية. وعَدَمُ ذكر الكفارة في الحديث الذي احتج به أبو حنيفة لا حجة له فيه لأنَّ عدم ذكر الكفارة في هذا الحديث لا يعني عدم ذكرها في نصوص أخرى من القرآن أو السنة النبوية كما في قوله عليه السلام: «في النفس المؤمنة مائة من الإبل» وهذا لم يمنع من وجوب الكفارة مع المائة من الإبل، ولأنَّ الكفارة ذكرت في نصوص أخرى كما في قوله تعالى: ﴿ومن قتل مؤمناً فتحرير رقبة مؤمنة﴾.

#### ٥٦٨ - وجوب الكفارة على الأم إذا أسقطت جنينها:

وما ذكرناه من وجوب الكفارة على الجاني في إسقاط الجنين يجري على الأم الحامل إذا أسقطت جنينها بفعلها قاصدة الإسقاط بهذا الفعل كشرها دواءً مسقطاً للجنين فتلزمها الكفارة كما تلزم غيرها إذا اعتدى عليها فأسقطت جنينها بسبب هذا الاعتداء.

## ٥٦٩ - حكم إسقاط أكثر من جنين:

وإذا أسقطت الأم أكثر من جنين واحد بسبب الاعتداء عليها لزمّت الجاني غرة وكفارة عن كل جنين سواء كان الجاني الأم نفسها أو غيرها (٣٦٢).

## ٥٧٠ - دية الجنين بالنسبة لغير المسلمين:

وما ذكرناه عن الجنين وعن ديته (الغرة) الواجبة في إسقاطه ومن يتحملها ومقدارها وغير ذلك يسري أيضاً على غير المسلمين، لأنّ القاعدة أنهم كالمسلمين في المعاملات إلا ما استثنى وليس مما استثنى أحكام الجنين. وعلى هذا إذا لزمّت غير المسلم - ذمياً كان أو مستأثماً - (الغرة) فإنّ مقدارها يتحدد بالنسبة إلى دية أمه، لأنّ مقدار الغرة هو عشر دية أمه، فإن كانت الأم مسلمة فدية جنيهاً عشر دية مسلمة، وإن كانت غير مسلمة فدية جنيهاً عشر دية امرأة غير مسلمة. أما الكفارة فلا تلزمه على رأي الحنفية، لأنهم لا يلزمون المسلم بها فأولى أن لا يلزموا غير المسلم بها. أما غير الحنفية، فالظاهر لي أنّ من قال منهم بوجوب الكفارة عليه في القتل الخطأ يقول بإلزامه بها في إسقاط الجنين، ومن لم يقل بإلزامه بها في قتل الخطأ لا يقول بإلزامه بها في إسقاط الجنين.

---

(٣٦٢) المغني، ج ٧، ص ٨١٦.





## الباب الخامس وسائل الإثبات

٥٧١ - تمهيد وتقسيم:

تكلمنا عن القصاص في النفس وفيما دون النفس، وعن دية النفس وأروش ما دون النفس، وعن (الغرة) وهي دية الجنين. وهذه الجزاءات من قصاص وديات وأروش إنما تثبت إذا ثبتت موجباتها. وإثبات موجباتها يكون بوسائل الإثبات الشرعية. وهذه الوسائل منها المتفق عليها ومنها المختلف فيها، والمتفق عليها من حيث الجملة: الإقرار والشهادة والقسامة. والمختلف فيها مثل علم القاضي. وعلى هذا نقسم هذا الباب إلى الفصول التالية:

الفصل الأول - الإقرار.

الفصل الثاني - الشهادة.

الفصل الثالث - القسامة.

الفصل الرابع - وسائل الإثبات الأخرى.



## الفصل للذرة الإقرار

٥٧٢ - تعريفه ودليل مشروعيته:

الإقرار هو الاعتراف. وهو عند الفقهاء: هو إخبارٌ عن ثبوت حق للغير على نفس المقر، وفي موضوعنا الذي نتكلم فيه وعليه، هو اعتراف الشخص بارتكاب موجب القصاص أو الدية وما يترتب على ذلك من ثبوت حق للغير عليه هو ما يترتب على فعله الذي أقرب به من قصاص أو دية.

والأصل في مشروعيته أي في اعتباره من وسائل إثبات الحقوق، الكتاب والسنة والإجماع والمعقول.

أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ....﴾ إلى قوله تعالى: ﴿أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ (٣٦٣)، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ...﴾ (٣٦٤) وشهادة الإنسان على نفسه هو إقراره بالحق الذي عليه لغيره (٣٦٥).

أما السنة فقد ورد فيها أن رجلاً أقرَّ على نفسه بالقتل العمد فأذن الرسول ﷺ لوليه بقتل القاتل (٣٦٦).

وأما الإجماع، فإن الأمة قد أجمعت على حجية الإقرار وأنه تثبت به الحقوق وموجباتها. وأما المعقول فلأنَّ الإقرار إخبار من المقر على وجه ينفي عنه التهمة والريبة، لأنَّ العاقل لا يكذب على نفسه كذباً يضُرُّ بها، ولهذا كان آكدَّ من الشهادة، ولهذا إذا أقرَّ المدعى عليه لا تسمع عليه الشهادة وإنما تسمع إذا أنكر (٣٦٧)، ولهذا إذا أقرَّ الشخص على نفسه بأنه قتل المجني عليه عمداً عدواناً وجب عليه القصاص حقاً لولي المقتول إذا توافرت في إقراره شروط صحة الإقرار (٣٦٨).

(٣٦٣) سورة آل عمران، الآية ٨١. (٣٦٤) سورة النساء الآية، ١٣٥.

(٣٦٥) تفسير الزمخشري، ج ١، ص ٥٧٥. (٣٦٦) نيل الأوطار، ج ٧، ص ٣٥-٣٦.

(٣٦٧) المغني والشرح الكبير في فقه الحنابلة، ج ٥، ص ٢٧١.

(٣٦٨) المغني والشرح الكبير، ج ٥، ص ٢٧٥، البدائع، ج ٧، ص ٤٢٣، مغني المحتاج، ج ٤، ص ١١٨،

التاج المذهب، ج ٤، ص ٢٧٧، الروضة البهية شرح اللمعة الدمشقية، ج ١٠، ص ٦٧.

### ٥٧٣ - إقرار الأخرس:

ويصح إقرار الأخرس بارتكابه جريمة القتل أو الاعتداء بصورة عامة على المجني عليه واعتبار إقرار الأخرس سواء كان كتابة أو إشارة، قال الفقيه الكاساني الحنفي: (ويصح الإقرار في القصاص - أي في موجه وهو القتل ونحوه - حتى إن الأخرس إذا كتب الإقرار بيده أو أوما بما يُعرف أنه إقرار بهذه الإشارة يجوز) (٣٦٩)، ومثله عند الزيدية فقد قالوا: (ويصح الإقرار من الأخرس إذا فهمت إشارته، والكتابة كالنطق به) (٣٧٠).

### ٥٧٤ - شروط صحة الإقرار:

يشترط لصحة الإقرار أن يكون المقر بالغاً عاقلاً، فلا يصح إقرار الطفل والمجنون والمغمى عليه والنائم. قال صاحب المغني: ولا نعلم في هذا خلافاً، وقال رحمته الله: «رفع القلم عن ثلاث: عن الصبي حتى يبلغ، وعن المجنون حتى يعقل وعن النائم حتى يستيقظ» (٣٧١). والحرية ليست بشرط لصحة الإقرار بموجبات القصاص والعقوبات الأخرى. كما أن إسلام الجاني ليس بشرط بصحة إقراره بموجبات القصاص والعقوبات الأخرى، لأن الكافر غير متهم في إقراره على نفسه (٣٧٢).

### ٥٧٥ - إقرار السكران:

ومن زال عقله بسبب مباح أو معذور فيه، كمن شرب دواء فأسكره، أو شرب مسكراً لا يعلم أنه مسكر فأسكره، فهو في حكم الإقرار كالمجنون، لا يقبل إقراره بلا خلاف بين الفقهاء، وإن كان سكره بطريق محظور كالذي يشرب المسكر عامداً عالماً أنه مسكر فزال عقله، فإقراره لا يصح، لأن السكران لا يوثق بإقراره، فلا تنتفي عنه التهمة فيما يخبر به عن نفسه فلا يوجد فيه معنى الإقرار الموجب لقبول إقراره. وهذا هو قول الجمهور (٣٧٣). ويرى أبو حنيفة أن إقرار السكران الذي سكر بطريق محظور هو إقرار صحيح، وأنه يؤخذ

(٣٦٩) البدائع، ج ٧، ص ٢٢٣.

(٣٧٠) التاج المذهب، ج ٧، ص ٤١.

(٣٧١) المغني والشرح الكبير، ج ٥، ص ٢٧١، التاج المذهب، ج ٤، ص ٣٩٠، الروضة البهية، ج ١٠، ص ٦٧.

(٣٧٢) البدائع، ج ٧، ص ٢٢٢-٢٢٣.

(٣٧٣) المغني والشرح الكبير، ج ٥، ص ٢٧٢.

بإقراره إلا في الحدود الخالصة حقاً لله، والقتل ليس منها وكذلك الجناية على ما دون النفس وعلى الجنين (٣٧٤).

٥٧٦- إقرار المكره:

ويشترط لصحة الإقرار الطوع والاختيار فلا يصح إقرار المكره إكراهاً ملجئاً بما أكره على الإقرار به، لقوله ﷺ: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» (٣٧٥).

---

(٣٧٤) حاشية ابن عابدين، ج ٤، ص ٦٤١، التشريع الجنائي الإسلامي للشهيد عبدالقادر عوده، ج ٢، ص ٣٠٥.

(٣٧٥) المغني والشرح الكبير، ج ٥، ص ٣٧٢-٣٧٣، البدائع، ج ٧، ص ٢٢٢، التاج المذهب، ج ٤، ص ٣٩، اللمعة الدمشقية، ج ١٠، ص ٢٦٧.



## الفصل الثاني الشهادة

٥٧٧ - دليل مشروعيتها (٣٧٥ مكرر):

والأصل في مشروعية الشهادة كدليل من أدلة الإثبات الكتاب والسنة والإجماع، أمّا الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا شَهِيدِينَ مِنْ رِجَالِكُمْ...﴾ (٣٧٦) وقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوْيَ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ (٣٧٧).

وأما السنة النبوية فقوله ﷺ: «البينة على المدعي واليمين على من أنكر»، وفي حديث ورد فيه قول النبي ﷺ لولي القتيل: «أقم شاهدين على من قتله أدفعه إليكم برمته»، وعن رافع بن خديج قال: «أصبح رجل من الأنصار بخير مقتولاً فانطلق أولياؤه إلى النبي ﷺ فذكروا ذلك له فقال: ألكم شاهدان يشهدان على قتل صاحبكم؟ فقالوا: يا رسول الله لم يكن ثم أحد من المسلمين وإنما هم يهود قد يجروون على أعظم من هذا...» رواه أبو داود (٣٧٨).

وأما الإجماع، فقد قال باعتبار الشهادة في الإثبات الفقهاء من مختلف المذاهب الإسلامية ولم يخالف في اعتبارها أحد من الفقهاء.

٥٧٧ - مكرر - نصاب الشهادة في إثبات القتل العمد:

ونصاب الشهادة في إثبات موجب القصاص في النفس أي في إثبات القتل العمد الذي يستوجب القصاص في النفس، رجلان عدلان، وبهذا صرح الفقهاء (٣٧٩) وقال به عامة العلماء إلا ما روي عن الحسن أنه قال: الشهادة على القتل كالشهادة على الزنا لأنه

---

(٣٧٥ مكرر) المغني والشرح الكبير، ج ١٢، ص ٣-٧، البدائع، ج ٦، ص ٢٧٦-٢٧٧، مغني المحتاج، ج ٤، ص ١١٨، الشرح الكبير للدردير، وحاشية الدسوقي، ج ٤، ص ١٨٥-١٨٦، شرح منح الجليل، للشيخ عlish، ج ٤، ص ٢٢٣، المهذب، ج ٢، ص ٣٣٣-٣٣٤، التاج المذهب، ج ٤، ص ٦٦، الروضة البهية، ج ١٠، ص ٦٧.

(٣٧٦) سورة البقرة، الآية ٢٨٢. (٣٧٧) سورة الطلاق، الآية ٢.

(٣٧٨) نيل الأوطار، للشوكاني، ج ٧، ص ٣٧. (٣٧٩) المراجع السابقة.



يتعلق به إتلاف النفس فأشبهة الزنا. وقد ردّ ابن قدامة الحنبلي على قول الحسن فقال: (ولنا) أنه أحد القصاصين فأشبهة القصاص في الطرف، ولأنّ حدّ الزنا حق لله تعالى يقبل الرجوع عن الإقرار به (٣٨٠).

وعند الظاهرية: يثبت القتل العمد بشهادة رجل وامرأتين (٣٨١). وروي هذا القول أيضاً عن عطاء وحامد حيث قالوا: يقبل في إثبات القتل الموجب للقصاص: رجل وامرأتان قياساً على قبول الشهادة في الأموال حيث تثبت الأموال بشهادة رجل وامرأتين وقد ردّ ابن قدامة على هذا القول بأنّ القصاص في النفس مما يحتاج لدرئته وإسقاطه ولهذا يندرى بالشبهات، وفي شهادة النساء شبهة بدليل قوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ (٣٨٢).

ويرى الأوزاعي والزهري ما يراه عطاء وحامد من أنّ القتل الموجب للقصاص يثبت بما تثبت به الأموال فيكفي لإثباته شهادة رجلين أو رجل وامرأتين. ويؤيد هذا الرأي الشوكاني صاحب نيل الأوطار (٣٨٣).

#### ٥٧٨- الشهادة في إثبات موجب القصاص فيما دون النفس (٣٨٤):

من يشترط الشاهدين لإثبات موجب القصاص في النفس - وهم جمهور الفقهاء - يشترط أيضاً الشاهدين لإثبات موجب القصاص فيما دون النفس. إلا أنّ الإمام مالك بن أنس لا يشترط الشاهدين إلا في إثبات موجب القصاص في النفس، أي في إثبات القتل العمد العدوان، أما في إثبات موجب القصاص فيما دون النفس فيجيز الإمام مالك إثبات الجريمة الموجبة للقصاص فيما دون النفس بشاهد واحد ويمين المجني عليه، وهذا استحسان من الإمام مالك كما روى عنه ابن القاسم ولم يسمع فيه قولاً لمن سبقه. ويرى بعض الفقهاء في مذهب مالك جواز شهادة المرأتين ويمين المدعي في جراح العمد فيما

(٣٨٠) المغني والشرح الكبير، ج ١٢، ص ٧.

(٣٨١) بداية المجتهد لابن رشد، ج ٢، ص ٣٨٨، المحلى لابن حزم، ج ٩، ص ٣٩٦.

(٣٨٢) المغني، ج ٩، ص ١٤٨.

(٣٨٣) نيل الأوطار، ج ٦، ص ٣١١، والتشريع الجنائي الإسلامي، ج ٢، ص ٣١٥.

(٣٨٤) التشريع الجنائي الإسلامي، ج ٢، ص ٣١٦.

دون النفس، ولا يرى البعض الآخر ذلك. ويلاحظ هنا أن إثبات الجريمة فيما دون النفس الموجبة للقصاص بشاهد ويمين المجني عليه تبعاً للإمام مالك في رأيه، فإن الجريمة في الحقيقة كأنها تثبت بشاهد واحد، لأن يمين المجني عليه مقصود بها تقوية شهادة الشاهد، ولا يعتبر المجني عليه شاهداً ثانياً ولو أنه يؤدي اليمين، لأنه لا يسأل كشاهد وإنما يحلف اليمين على صحة شهادة الشاهد تقوية لهذه اليمين، هذا ومن الفقهاء من لا يشترط نصاباً معيناً في الشهود فيكفي عند هؤلاء الفقهاء لإثبات الجريمة الموجبة للقصاص فيما دون النفس أن يشهد بها شاهد واحد إذا رجح القاضي صدق شهادته.

#### ٥٧٩- الشهادة في إثبات موجبات الديات والأروش (٣٨٥):

أ- إثباتها بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين:

الجناية الموجبة لدية النفس كجناية القتل الخطأ وشبه العمد والقتل العمد الموجب للدية مثل ارتكاب الصغير أو المجنون القتل العمد العدوان، وجرائم الاعتداء على ما دون النفس الموجبة للديات والأروش لا القصاص كالجائفة وغيرها. تثبت هذه الموجبات بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين. وقال البعض: لا تثبت الجناية في البدن بشهادة رجل وامرأتين، لأنها جناية فأشبهت ما يوجب القصاص. والأول - أي ثبوت ما يوجب الدية أو الأروش بشهادة رجل وامرأتين - أصح، لأن موجبها أي ما يثبت بها هو المال - أي الدية أو الأروش - فأشبهت البيع، وفارق ما يوجب القصاص لأن القصاص، لا تقبل فيه شهادة النساء وكذلك ما يوجبه. أما المأل - وهنا المقصود به الدية أو الأروش - فيثبت بشهادة النساء مع الرجال وقد نصّ الله تعالى على ذلك بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدِينٍ...﴾ إلى قوله تعالى - ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّاهِدَةِ﴾ (٣٨٦) وأجمع أهل العلم على القول به.

#### ٥٧٩- مكرر - ب: إثباتها برجل ويمين المدعي:

إثباتها برجل واحد ويمين المدعي كما يثبت المال لمدعيه بشاهد ويمين، ولا تقاس الشهادة في الجناية الموجبة للمال - الدية أو الأروش - بالشهادة في الجناية الموجبة للقصاص،

(٣٨٥) المغني، ج ٩، ص ١٥١.

(٣٨٦) سورة البقرة، الآية ٢٨٢.

لأنَّ القصاص عقوبةٌ محتاط لإسقاطها ودرئها فاحتيط في الشهادة على أساسها (٣٨٧).

٥٨٠ - ج - إثباتها بشهادة امرأتين ويمين المدعي:

ويرى فقهاء المالكية أنَّ الجرائم التي توجب عقوبة مالية - الدية والأرث - تثبت بشهادة امرأتين ويمين المدعي، لأنَّ إثبات المال بهذا النمط من الإثبات - شهادة امرأتين ويمين المدعي - مقبول. لأنهما أقيمتا مقام الرجل فيحلف معهما كما يحلف مع الرجل. فكذا يقبل إثبات موجب المال من دية أو أرث بشهادة امرأتين ويمين المدعي. وذهب الحنابلة ويقولهم قال الشافعي، لا يثبت المال - ومنه الدية والأرث - بشهادة امرأتين ويمين المدعي، وقد ردَّ ابن قدامة الحنبليُّ على من أجاز ذلك بقوله: (إن البيّنة - أي الشهود - إذا خلت من رجل لم تقبل، كما لو شهد أربع نسوة، وأنها لو أقيمتا مقام رجل واحد من كل وجه لكفى أربع نسوة مقام رجلين، ولقبل في غير الأموال، شهادة رجل وامرأتين. ولأنَّ شهادة امرأتين ضعيفة فقويت بالرجل، واليمين ضعيفة فيضم ضعيف إلى ضعيف فلا يقبل (٣٨٨).

---

(٣٨٧) التشريع الجنائي الإسلامي، ج ٢، ص ٣١٨.

(٣٨٨) المغني، ج ٩، ص ١٥٣ - ١٥٤.

## الفصل الثالث القسامة

٥٨٠ - تعريفها:

القسامة مصدر أقسم قسماً وقسامة، ومعناه حلف حلفاً. وفي اصطلاح الشرع، أيان مكررة في دعوى القتل بشروط معينة، وقد اختلف الفقهاء في كيفية إجرائها وما يثبت بها.

٥٨١ - منهج البحث:

ونظراً لاختلاف الفقهاء في القسامة من جهة كيفية إجرائها وما يثبت بها وفي بعض شروطها وجزئياتها، فقد رأيت من المفيد تقسيم هذا الفصل إلى مباحث، والكلام عن القسامة في كل مذهب في مبحث على حدة وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول - القسامة في مذهب الحنفية.

المبحث الثاني - القسامة في مذهب الشافعية.

المبحث الثالث - القسامة في مذهب المالكية.

المبحث الرابع - القسامة في مذهب الحنابلة.

المبحث الخامس - القسامة في مذهب الزيدية.

المبحث السادس - القسامة في مذهب الجعفرية.



## المبحث الأول

### القسامة في مذهب الحنفية (٣٨٩)

٥٨٢- موجب القسامة وكيفية إجرائها وما يثبت بها:

موجب القسامة عند الحنفية أن يوجد قتيل في محلة ولا يُعرف قاتله، فيحلف خمسون رجلاً يختارهم ولي القتيل من أهل تلك المحلة فيحلفون بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً. فإذا حلفوا وجبت عليهم الدية. واحتج الحنفية بما روي عن زياد بن أبي مريم أنه قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله: إني وجدت أخي قتيلاً في بني فلان، فقال عليه السلام: «اجمع منهم خمسين فيحلفون بالله ما قتلوه ولا علموا له قاتلاً. فقال يا رسول الله: ليس لي من أخي إلا هذا؟ فقال: بل لك مائة من الإبل..» فدل الحديث على وجوب القسامة على المدعي عليهم وهم أهل المحلة لا على المدعي، وعلى وجوب الدية عليهم مع القسامة. وروي أن سيدنا عمر رضي الله عنه حاكم في قتيل وجد بين قريتين فطرحه على أقربهما وألزم أهل القرية القسامة والدية، وكذا روي عن سيدنا علي رضي الله عنه، ولم ينقل الإنكار عليهما من أحد من الصحابة رضي الله عنهما فيكون إجماعاً. وأيضاً فإن الحديث المشهور وهو قوله عليه الصلاة والسلام: «البينة على المدعي واليمين على من أنكر» دليل على أن الذي يُلزم بالقسامة أي بالحلف هم أهل المحلة التي وجد فيها القتيل وليس المدعون (أولياء القتيل).

٥٨٣ - شرائط وجوب القسامة:

أولاً: أن يكون المجني عليه قتيلاً، ويعرف ذلك بوجود أثر القتل فيه من جراحة أو أثر ضرب أو خنق ونحو ذلك. فإن لم يكن شيء من ذلك فلا قسامة فيه ولا دية، لأنه إذا لم يكن فيه أثر القتل فالظاهر أنه مات حتف أنفه فلا يجب فيه شيء. فإذا احتمل أنه مات حتف أنفه واحتمل أنه قتل احتمالاً على السواء فلا يجب شيء بالشك والاحتمال. وإذا وجد من القتيل أكثر بدنه فالقسامة تجري فيه والدية تثبت فيه لأنه يسمى قتيلاً ولأن للأكثر حكم الكل.

(٣٨٩) البدائع، ج ١٠، ص ٤٧٣٥ وما بعدها، تكملة فتح القدير والعناية على الهداية، ج ١٠، ص ٣٧٢، وما بعدها.

#### ٥٨٤ - ثانياً - أن يكون القتيل آدمياً:

ومن شروط القسامة أن يكون القتيل آدمياً فلا قسامة في بهيمة إذا وجدت في محلة قوم ولا غرم فيها. وسواء فيما قلناه إذا كان القتيل مسلماً أو ذمياً، عاقلاً أو مجنوناً، بالغاً أو صبيّاً، ذكراً أو أنثى، لأنّه ﷺ أطلق الحكم في القسامة والدية في مطلق قتيل أخبر به في بعض الأحاديث ولم يستفسر، ولو كان الحكم يختلف لاستفسر، ولأنّ دم هؤلاء مضمون بالقصاص، والدية في شبه العمد والخطأ فيكون مضموناً بالقسامة والدية. وسواء وجد المسلم قتيلاً في محلة المسلمين أو في محلة أهل الذمة، لأنّ عبدالله بن سهل الأنصاري رضي الله عنه وجد قتيلاً في بئر في خيبر، وأوجب رسول الله ﷺ القسامة على اليهود. وكذا الذمي إذا وجد في محلة المسلمين، لأنّ لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين إلا ما خص بدليل.

#### ٥٨٥ - ثالثاً - أن لا يعرف قاتله:

ويشترط أن لا يُعرف قاتله فإن علم فلا قسامة فيه. فإن كان قاتله قد قتله عمداً وثبت القتل فعليه القصاص، وإن كان القتل خطأ وجبت الدية.

#### ٥٨٦ - رابعاً - رفع الدعوى:

ومن شروط القسامة رفع الدعوى من قبل أولياء القتيل بشأن قتلهم، لأنّ القسامة يمين، واليمين لا تجب بدون دعوى كما في سائر الدعاوى.

#### ٥٨٧ - خامساً - إنكار المدعى عليه الدعوى:

ومن شروط القسامة إنكار المدعى عليهم الدعوى، لأنّ اليمين توجه إلى المنكر وهو الذي يُطالب بها من قبل المدعي، قال عليه الصلاة والسلام: «البيّنة على المدعي واليمين على من أنكر» جعل جنس اليمين على المنكر فنفي وجوبها على غير المنكر.

#### ٥٨٨ - سادساً - المطالبة بالقسامة:

ومن شروط القسامة المطالبة بالقسامة، لأنّ اليمين حق المدعي، وصاحب الحق هو الذي يطلبه ويطلب به ويُحلف من يعتقد أنّ الحق عليه وإن كان منكراً له. ولهذا كان الاختيار في حال القسامة إلى أولياء القتيل، لأنّ الأيمان حقهم فلمهم أن يختاروا من يتهمونه،

ويستحلّفون صاحلي العشيرة الذين يعلمون أنهم لا يحلفون كذباً.

#### ٥٨٩- الناكل عن القسامة:

وإذا نكل عن اليمين أحد من الذين اختارهم أولياء القتيل ليحلفوا، حبس هذا الناكل حتى يحلف أو يقر، لأنّ اليمين في باب القسامة حق مقصود بنفسه لا أنه وسيلة إلى المقصود وهو الدية بدليل أنه يجمع بينه وبين الدية، فإذا كانت اليمين مقصودة بنفسها فمن امتنع عن أداء حق مقصود بنفسه وهو قادر على الأداء يجبر عليه بالحبس كمن امتنع عن قضاء دين عليه مع القدرة على الأداء، بخلاف اليمين في سائر الحقوق فإنها ليست مقصودة بنفسها بل هي وسيلة إلى المقصود وهو المال المدعى به، ألا ترى أنه لا يجمع بينهما، بل إذا حلف المدعى عليه برىء، وأنه إذا لم يحلف المدعى عليه ولم يقر وبذل المال فلا يلزمه شيء، وهاهنا لو لم يحلفوا ولم يقرؤا وبذلوا الدية لا تسقط عنهم القسامة، فدلّ ذلك على أنّ القسامة مقصودة بنفسها فيجبرون عليها بالحبس. وروي عن أبي يوسف أنهم إذا امتنعوا عن اليمين لا يجلسون، والدية تجب على العاقلة، وإن ولي الأمر إذا أيس عن الحلف وسأله أولياء القتيل أن يغرمهم الدية فإنه يستجيب لطلبهم. ويبدو لي أنّ قول أبي يوسف أولى بالقبول، لأنّ أيمان المدعى عليهم وإن كانت مقصودة بنفسها للتعليل الذي ذكره الإمام الكاساني إلا أنها تبقى وسيلة إلى الدية، ولأنّ الغرض من تحليفهم هو إيجاب الدية عليهم إذا حلفوا، وإذا أقروا عوملوا بموجب إقرارهم.

#### ٥٩٠- مكان القتيل:

ويشترط لإجراء القسامة أن يكون الموضع الذي يوجد فيه القتيل مملوكاً لأحد أو في يد أحد، فإن لم يكن ملكاً لأحد ولا في يد أحد أصلاً فلا قسامة فيه ولا دية. وإن كان في مكان التصرف فيه لعامة المسلمين لا لواحد منهم ولا لجماعة يحصون لا تجب القسامة وإنما تجب الدية، وإنما كان الأمر كما ذكرنا لأنّ القسامة أو الدية إنما تجب بترك الحفظ اللازم، فإذا لم يكن الموضع الذي وجد فيه القتيل مملوكاً لأحد ولا في يد أحد أصلاً لا يلزم أحداً حفظه فلا تجب القسامة والدية، وإذا كان في يد العامة فحفظه على العامة لكن لا سبيل إلى إيجاب القسامة على الكل لتعذر الاستيفاء من الكل وأمكن إيجاب الدية على الكل، لإمكان الاستيفاء منهم بالأخذ من بيت المال، لأنّ مال بيت المال ماله فكان الأخذ من



بيت المال استيفاء منهم.

#### ٥٩١- القتل في فلاة من الأرض:

وإذا وجد القتل في فلاة من الأرض ليس بملك لأحد ولا بيد أحد فإنه لا قسامة فيه ولا دية إذا كان بحيث لا يسمع الصوت من مصر من الأمصار ولا من قرية من القرى، فإن كان بحيث يسمع الصوت تجب القسامة على أقرب المواضع إليه، لأنه إذا كان بحيث لا يسمع الصوت، والغوث لا يلحق ذلك الموضع لم يكن ذلك في يد أحد فلم يوجد القتل في ملك أحد ولا في يد أحد أصلاً فلا تجب فيه القسامة ولا الدية، وإذا كان بحيث يسمع الصوت، والغوث يلحقه فإن هذا الموضع يعتبر من توابع أقرب المواضع إليه.

#### ٥٩٢- الراجع وجوب الدية على بيت المال إذا وجد في فلاة من الأرض:

والراجع أن القتل إذا وجد في فلاة من الأرض بعيدة عن العمران لا تعتبر من توابع أي مصر أو قرية فإن دية القتل تكون على بيت المال لأن الدولة ملزمة بحفظ جميع أنحاء دار الإسلام، فإذا وجد قتل في أية جهة من دار الإسلام ليست في يد أحد ولا في ملك أحد فالدولة مسؤولة عن دمه وعليها أن تدفع دية إلى أولياء القتل من بيت المال.

#### ٥٩٣- أماكن لا قسامة فيها، وتجب الدية على بيت المال:

وهناك أماكن إذا وجد فيها قتل فلا قسامة فيه، ولكن تجب الدية لأولياء القتل على بيت المال، ومن هذه الأماكن ما يأتي:

أ- إذا وجد قتل في مسجد الجامع أو في شوارع العامة أو في جسور العامة لأنه لا ملك ولا يد لأحد على هذه الأماكن، فلا تجب القسامة ولكن تجب الدية على بيت المال لأن تدبير هذه المواضع والإشراف عليها إلى العامة فكان حفظها عليهم فإذا قصروا ضمنوا القتل فيها الذي لا يعرف قاتله، وبيت المال هو ما لهم فتؤخذ الدية منه لأولياء القتل.

ب- لا قسامة في قتل في سوق العامة وهي الأسواق التي ليست مملوكة لأحد ولا يد على الخصوص لأحد عليها فهي لعامة المسلمين، فيكون حفظها والقيام بشؤونها عليهم فيضمنون بالتقصير في حفظها الذي يدل عليه وجود قتل لا يعرف قاتله، فيؤخذ الضمان -الدية- من بيت المال الذي هو بيت ما لهم.

ج- لا قسامة في قتل يوجد في السجن لانعدام الملك ويد الخصوص عليه، لأنه لا تصرف لأهل السجن في السجن لكونهم مقهورين فيه، فتجب الدية على بيت المال لأن يد العموم ثابتة عليه، ولأن منفعة السجن لعامة المسلمين، لأنه شيد لاستيفاء حقوقهم فكان لهم يد على السجن فعليهم حفظه، فإذا وقع قتل فيه دل ذلك على تقصيرهم فيتحملون تبعته بدفع الدية، وبيت المال يمثلهم فتؤخذ منه. وقال أبو يوسف تجب القسامة والدية على أهل السجن، لأن لهم نوع تصرف في السجن فكان لهم يد على السجن فعليهم حفظه وتحمل دية القتل إذا وجد فيه.

#### ٥٩٤- تعليل وجوب القسامة والدية:

سبب وجوب القسامة افتراض وجود التقصير في أهل الموضع الذي وجد فيه القتل في النصرة وحفظ الموضع ممن وجب عليهم النصرة والحفظ، لأنَّه إذا وجب عليهم الحفظ فلم يحفظوا مع القدرة على الحفظ صاروا مقصرين بترك الحفظ الواجب، وكل من كان أخص بالنصرة والحفظ كان أولى بتحمل القسامة والدية، لأنه أولى بالحفظ فكان التقصير منه أبلغ، ولأنَّه اختص بالموضع ملكاً أو يداً بالتصرف فيه كانت منفعته له فكانت النصرة والحفظ عليه إذ الخراج بالضمان، كما جاء في الحديث النبوي الشريف، وأيضاً فإنَّ القتل إذا وجد في موضع اختص به واحد أو جماعة إمَّا بالملك أو باليد وهو التصرف فيه فإنَّهم يتهمون بأنهم قتلوه، فألزمهم الشرع بالقسامة دفعاً للتهمة عنهم، كما ألزمهم بالدية لوجود القتل بين أظهرهم، وإلى هذا المعنى أشار سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه حينما قيل له: أنبذل أموالنا وأيما ننا؟ فقال أمَّا أيما نكم فلحقن دما نكم، وأمَّا أموالكم فلوجود القتل بين أظهركم.

#### ٥٩٥- تحليف خمسين رجلاً من أهل مكان القتل:

إذا وجد قتل في محله، ولم يعرف قاتله، فالقسامة والدية على أهل تلك المحلة للأحاديث الواردة في ذلك وإجماع الصحابة عليه، ولأنَّ حفظ المحلة عليهم ونفع ولاية التصرف في المحلة عائد إليهم وهم المتهمون في قتله فكانت القسامة والدية عليهم. فيحلف خمسون رجلاً منهم يختارهم أولياء القتل. فإن لم يكمل العدد خمسين رجلاً تكرَّر الأيمان عليهم حتى تكمل خمسين يميناً لما روى أنَّ عمر رضي الله عنه حلَّف رجال القسامة

فكانوا تسعة وأربعين رجلاً فأخذ منهم واحداً وكرر عليه اليمين حتى كملت خمسين يميناً، وكان ذلك بمحضر من الصحابة، ولم ينقل لنا أنه خالفه أحد فكان إجماعاً، ولأن هذه الأيمان حق ولي القتل، فله أن يستوفيه ممن يمكن استيفاؤها منه فإن أمكن الاستيفاء من عدد الرجال الخمسين استوفى وإن لم يكن يستوفى عدد الأيمان التي هي حقه بتكرارها على البعض حتى يكمل خمسين يميناً. فإذا حلفوا حكم عليهم بالدية ولا يستحلف الولي.

#### ٥٩٦- من يدخل في القسامة والدية؟:

لا يدخل الصبي والمجنون في القسامة في أي موضع وجد فيه القتل سواء وجد في غير ملكهما أو في ملكهما، لأن القسامة يمين وهما ليسا من أهل اليمين ولهذا لا يُسْتَحْلَفَانِ في سائر الدعاوى، ولأن القسامة تجب على من هو من أهل النصرة فلا تجب القسامة عليهما وتجب على عاقلتهما إذا وجد القتل في ملكهما لتقصيرهم بترك النصرة اللازمة، ويدخلان في الدية مع العاقلة إن وجد القتل في ملكهما، وإن وجد في غير ملكهما لا يدخلان في الدية، وإنما يدخلان في الدية إذا وجد القتل في ملكهما، لتزويلهما منزلة المباشرة بالقتل وهما مؤاخذان لضمان أفعالهما ضماناً مالياً لا بدنياً.

#### ٥٩٧- هل تدخل المرأة في القسامة والدية؟:

لا تدخل المرأة في القسامة والدية في قتل وجد في غير ملكها، لأن وجوبها بطريق النصرة وهي ليست من أهل النصرة. وإن وجد القتل في دارها أو في قرية لها لا يكون فيها غيرها، فعليها القسامة فتستحلف وتكرر عليها الأيمان، وهذا عند أبي حنيفة ومحمد بن الحسن الشيباني. وقال أبو يوسف: على عاقلتها لا عليها، (وجه) قوله إن لزوم القسامة بلزوم النصرة وهي ليست من أهلها فلا تدخل في القسامة ولهذا لم تدخل مع أهل المحلة إن كانت من سكانها، (وجه): قول أبي حنيفة ومحمد: إن سبب الوجوب على المالك هو الملك مع أهلية القسامة وقد وجد في حقها، أما الملك فثبت لها، وأما الأهلية فلأن القسامة يمين وأنها من أهل اليمين. ومعنى النصرة يراعى وجوده في الجملة لا في كل فرد كالمشقة في السفر. وهل تدخل المرأة مع العاقلة في الدية؟ والجواب: نعم تدخل المرأة مع العاقلة في الدية.

## ٥٩٨- الأعمى والكافر يدخلان في القسامة والدية:

والأعمى والكافر يدخلان في القسامة والدية لأن هؤلاء من أهل الاستحلاف والحفظ.

## ٥٩٩- القسامة عند الادعاء على معين:

وما قلناه في القسامة وحكمها إذا ادعى ولي القتل على جميع أهل المحلة أو ادعى على بعضهم لا بأعيانهم. أمّا لو ادعى على البعض بأعيانهم أو على واحد بعينه أنه قتل المجني عليه عمداً أو خطأ فكذاك الجواب: أي ما قلناه بشأن القسامة والدية. وعن أبي يوسف أنّ في القياس تسقط القسامة والدية عن الباقيين من أهل المحلة ويقال لولي القتل: ألك بينة على المدعى عليه؟ فإن قال: لا، يستحلف المدعى عليه يميناً واحدة (ووجهه): أنّ القياس يأبى إجراء القسامة في هذه الحالة، لاحتمال وجود القتل من غيرهم. وإنما أجرينا القسامة بالنص فيما إذا كان القتل في مكان يُنسب إلى المدعى عليهم والمدعى يدعي القتل عليهم، وفيما وراءه يبقى على أصل القياس، وصار كما إذا ادعى القتل على واحد من غير أهل المحلة التي وجد فيها القتل، ولكن في الاستحسان تجب القسامة والدية على أهل المحلة، لأنّه لا فصل في إطلاق أحاديث القسامة والدية بين دعوى تقام على أهل المحلة ودعوى تقام على واحد معين منهم، فتجب القسامة والدية في الحالتين، لإطلاق الأحاديث في وجوب القسامة والدية.

## المبحث الثاني

### القسامة في مذهب الشافعية (٣٩٠)

٦٠٠ - شروط وجوب القسامة:

قالوا تثبت القسامة في القتل لا في غيره من جرح أو إتلاف مال أي تثبت في الاعتداء على النفس لا في الاعتداء على ما دون النفس من جرح وقطع أطراف ولا في إتلاف مال. وأن يكون القتل في مكان لوث. واللوث (اللوث) في الاصطلاح قرينة حالية أو مقالية تدل على صدق المدعي أي بأن يغلب على الظن صدق المدعي، كما لو وجد قتيل أو بعضه كراسه في محلة منفصلة عن بلد كبير ولا يعرف قاتله ولا يئنه بقتله. أو وجد القتيل في قرية صغيرة لأعدائه سواء في ذلك العداوة الدينية أو الدنيوية إذا كانت تلك العداوة تبعث على الانتقام بالقتل، ولم يساكنهم في القرية غيرهم أو وجد قتيل تفرق عنه جمع كأن ازدحموا على بئر أو على باب الكعبة، ثم تفرقوا عن قتيل لقوة الظن أنهم قتلوه ولا يشترط هنا كونهم أعداء للقتيل. ولا يشترط في اللوث والقسامة ظهور دم ولا جرح، لأن القتل قد يحصل بالخنق وعصر البيضة ونحوهما، فإذا ظهر أثر قام مقام الدم فإن لم يوجد أثر أصلاً فلا قسامة.

٦٠١ - ما يعتبر لوثاً بغير الجرح وما لا يعتبر:

وشهادة العدل الواحد لوث لحصول الظن بصدقه، وهذا في القتل العمد الموجب للقصاص، فإن كان خطأ أو شبه عمد لم يكن (لوثاً) بل يحلف المدعي معه يميناً واحداً ويستحق المال - الدية - وكذا شهادة من لا يثبت القتل العمد بشهادتهم كالعبيد والنساء، فإن شهادة هؤلاء لوث، لأنها تفيد غلبة الظن بصدق المدعي، وأخبار فسقة وصبيان وكفار لوث في الأصح، لأن الغالب أن اتفاق الجمع على الإخبار عن شيء كيف كان لا يكون إلا عن حقيقة. ومن (اللوث) لهج الخاص والعام بأن فلاناً قتل فلاناً، أو أن فلاناً قتل أحد هذين الشخصين، فللمدعي أن يدعي عليهما أو أن يعين أحدهما ويدعي عليه. وقول المجروح: جرحني فلان أو قتلني ونحو ذلك ليس بلوث، لأنه مدع فلا يعتد بقوله.

(٣٩٠) مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٠٩، وما بعدها.

## ٦٠٢- كيفية القسامة:

وإذا وجبت القسامة بتوافر شروطها وموجبها، فإنَّ المدعي -وهو وارث القتل- يحلف على قتل النفس الذي ادعاه مع وجود (اللوث) يحلف خمسين يميناً لخبر الصحيحين عن سهل بن خثمة في القتل بخير. وكان من الأنصار، والمتهمون بقتله هم اليهود. فقال النبي ﷺ لأولياء القتل: «أتحلفون وتستحقون دم صاحبكم»، وحلف ولي القتل وهو المدعي على الصفة التي يحلفه الحاكم عليها فيقول مثلاً: والله لقد قتل هذا - ويشير إليه إن كان حاضراً ويسمّيه ويرفع في نسبه إن كان غائباً ويُعرّف بها يمتاز به من قبيلة أو حرفة أو لقب. ولو كان للقتل ورثة وزعت الأيمان الخمسون عليهم بحسب الإرشاد ويجبر المنكسر، لأنَّ اليمين لا تتبعض، فلو كان للقتل ثلاثة بنين فقط حلف كل منهم سبعة عشر يميناً. ولو نكل عن الأيمان أحدهم حلف الوارث الذي لم ينكل خمسين يميناً. وكذلك لو كان أحد الورثة غائباً أو صبيّاً أو مجنوناً حلف الآخر خمسين يميناً. وإن لم يحلف الحاضر انتظر الغائب حتى يحضر والصبي حتى يبلغ والمجنون حتى يفيق. فإذا حضروا يحلف كل واحد منهم ما يخصه من الأيمان. وإذا نكل أحدهم (المدعي) عن الأيمان مع وجود اللوث ردت اليمين على المدعي عليه فيحلف خمسين يميناً وترد دعوى المدعي. وإذا تعدد المدعي عليهم وردت اليمين عليهم حلف كل واحد منهم خمسين يميناً وردت الدعوى.

## ٦٠٣- ما يجب بالقسامة:

ويجب بالقسامة من المدعي، أي بحلفه الأيمان، على المدعي عليه في قتل الخطأ أو قتل شبه العمد ديةً على العاقلة مخففة في الأول ومغلظة في الثاني (٣٩١). لقيام الحجة بذلك كما لو قامت به بينة. وفي قتل العمد ديةً حالةً على المقسم عليه -أي على المدعي عليه- ولا قصاص على مذهب الشافعي الجديد، لخبر الإمام البخاري: «أما أن تدوا صاحبكم -أي تدفعوا عنه الدية- أو تأذنوا بحرب» وأطلق ﷺ إيجاب الدية ولم يفصل ولو صلحت الأيمان للقصاص لذكره، ولأنَّ القسامة حجةٌ ضعيفة فلا توجب القصاص احتياطاً لأمر

(٣٩١) الأصل في الدية عند الشافعي أنَّ تكون من الأبل، وتغلظ في شبه العمد وقد ذكرنا المخففة والمغلظة من قبل، انظر الفقرات ٤٥٨-٤٦٠.

الدماء، كالشاهد واليمين. وفي مذهب الشافعي القديم عليه القصاص حيث يجب لو قامت به بينة لخبر الصحيحين: «أتحلفون وتستحقون دم صاحبكم» أي دم قاتل صاحبكم. ولأنها حجة يثبت بها العمد بالاتفاق فيثبت بها القصاص كشهادة رجلين، وأجاب في مذهبه الجديد عن الحديث بأن التقدير فيه: بدل دم صاحبكم، وعبر بالدم عن الدية لأنهم يأخذونها بسبب الدم. وأجاب عن قوله القديم في التعليل بثبوت العمد بشهادة رجلين فيثبت القصاص فكذلك القسامة يثبت بها العمد فيثبت القصاص، أوجب عن هذا التعليل بأن شهادة رجل وامرأتين في السرقة يثبت بها المال ولا يثبت بها قطع اليد، فكذا هنا يثبت بالقسامة المال ولا يثبت بها قطع الرأس. ويجتزأ عما لو حلف المدعي عند نكول المدعى عليه وكان الادعاء بالقتل العمد، فإنه يثبت فيه القصاص، لأن نكول المدعى عليه عن اليمين وحلفها من قبل المدعي بمنزلة الإقرار من قبل المدعى عليه، والإقرار يثبت به القتل العمد والقصاص.

٦٠٤- من يحلف في القسامة ومن يستحق الدية:

كل من يستحق بدل الدم من وارث فإنه يحلف سواء كان مسلماً أم كافراً، عدلاً أم فاسقاً، محجوراً عليه أم غير محجور عليه. ومن لا وارث له خاص لا قسامة فيه وإن كان هنا (لوث) لعدم المستحق المعين، لأن دية لعامة المسلمين، وتحليفهم غير ممكن، ولكن ينصب القاضي من يدعي على من نسب القتل إليه ويحلف، فإن نكل فهل يقضى عليه بالنكول أو لا ؟ وجهان أرجحهما محبس، ليحلف أو يقر، والقول المرجوح يحكم عليه بالنكول بالدية.

## المبحث الثالث

### القسامة في مذهب الحنابلة (٣٩٢)

٦٠٥ - تعريفها:

قالوا في تعريفها: القسامة مصدر أقسم قساماً وقسامة، ومعناه حلف حلفاً. وفي الاصطلاح هي الأيمان المكررة في دعوى القتل.

٦٠٦ - شروط القسامة:

لا تثبت القسامة إلا بدعوى القتل من مُدَّعِيهَا ذكراً كان أو أنثى حراً أو عبداً، مسلماً أو ذمياً. أمّا الجراح فلا قسامة فيها. ولا تسمع الدعوى إلا محررة بأن يقول: إنَّ هذا وإنَّ فلاناً قتل من أنا وليه عمداً أو خطأ أو شبه عمد ويصف القتل، كما يشترط للقسامة وجود القتل في موضع أهله بينهم وبين القتيل عداوة ولوث. (واللوث): هو العداوة الظاهرة بين المقتول والمدعى عليه، والرواية الثانية عن أحمد في (اللوث) أنه ما يغلب على الظن صدق المدعي. واشترط القاضي من الحنابلة أنه لا يوجد في موضع عدو لا يختلط بهم فيه غيرهم.

٦٠٦ - مكرر/ كيفية القسامة وما يجب بها:

يحلف أولياء القتيل على قاتله خمسين يمينا إذا غلب على ظنهم أنه قتله ولو كانوا غائبين عن مكان القتل، فإذا حلفوا استحقوا دم القاتل إن كانت دعواهم عليه القتل العمد العدوان، وسواء كان المقتول ذكراً أو أنثى، فإن لم يحلف المدعون حلف المدعى عليه خمسين يمينا أنه ما قتله ويبرأ من الدعوى. وإن لم يحلف المدعون -أولياء القتيل- ولم يرضوا يمين المدعى عليه، فداء الإمام من بيت المال، أي دفع ديته إلى أولياء القتيل من بيت المال، هذا وإن الذين يحلفون في القسامة هم الرجال فلا يقسم الصبيان ولا النساء.

٦٠٧ - قول المجروح إن فلاناً قتله:

وإذا شهد الشهود بأن المجروح قال قبل موته: إن فلاناً قتلني، أو إن دمي عند فلان، فليس ذلك بموجب للقسامة ما لم يكن لوث بالمعنى الذي ذكرناه وهو وجود العداوة الظاهرة بين القتيل وبين من زعم أنه قتله.

(٣٩٢) المغني والشرح الكبير، ج ١٠، ص ٣، وما بعدها.



## المبحث الرابع

### القسامة في مذهب المالكية (٣٩٣)

٦٠٨ - قولهم في القسامة وأسبابها وشروطها:

قالوا عن القسامة بإيجاز: القسامة هي حلف خمسين يميناً على إثبات الدم أي دم القتيل، وسببها: قتل حرّ مسلم وإن كان غير بالغ، في محل لوث أي في محل تهمة. أي أن يكون هذا القتل مصحوباً بلوث، و(اللوث) أمرٌ ينشأ عنه غلبة الظن بصدق المدعي بأنّ فلاناً هو القاتل. ولا قسامة بجرح أو ضرب أو سُمّ ونحو ذلك. كما لا قسامة في قتل عبد أو كافر.

٦٠٩ - أنواع اللوث:

قلنا: إنّ اللوث هو أمر ينشأ عنه غلبة الظن بصدق المدعي. فهو، إذن، قرينة تستدعي غلبة الظن بصدق المدعي. ومثّل المالكية للوث الذي هو شرط في القتل الموجب للقسامة بالأمثلة الآتية والتي تصلح أن تكون أنواعاً للوث:

٦١٠ - النوع الأول من اللوث

أولاً - قول القتيل قبل موته: إن فلاناً قتله:

هذا القول يعتبر لوثاً بشرط أن يكون قائله -القتيل قبل موته- بالغاً عاقلاً حراً مسلماً، وأن لا تكون بين القائل والمقول عليه عداوة (٣٩٤)، فإذا قال المجني عليه قبل موته، وهو بالأوصاف التي ذكرناها: إنّ فلاناً قتلني عمداً أو خطأ ولو كان القائل مسخوفاً أي غير عدل وادعى قتله على شخص ورع بل وحتى لو كان أورع أهل زمانه على المشهور عند المالكية، فإنّ قوله لوث معتبر.

---

(٣٩٣) الشرح الكبير للدريدر وحاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٢٨٧، وما بعدها منح الجليل للشيخ محمد

عليش في شرح مختصر خليل، ج ٤، ص ٤٣٥، وما بعدها.

(٣٩٤) وقال بعض المالكية لا تمنع العداوة اعتبار قول القتيل قبل موته: إن فلاناً قتله بل هي هنا تؤكد

صدق المدعي لأنّها مظنة القتل بخلاف سائر الدعاوي.

## ٦١١- اعتراض والجواب عليه:

وقد اعترض على المالكية في اعتبارهم قول المجني عليه: إنَّ فلاناً قتله مع أنَّ قوله هذا ادعاء بلا بينة. ومعلوم أنَّ الدم أعظم من المال، ولو قال عند موته: لي عند فلان كذا مبلغ من المال لا يصدق بقوله إلا مع البينة، فكيف يعتبر قوله ويؤخذ به بأنَّ فلاناً قتله بلا بينة تشهد لقوله هذا؟ وفي الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما أنَّ النبي ﷺ قال: «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم، ولكن البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه».

وقد أجاب المالكية على هذا الاعتراض بأنَّ هذه الدعوى لا تشبه دعوى المال ولا غيره لأنها أصل قائم بذاته. وعِظُمُ الدم يؤيد قبول قول المقتول قبل موته: إنَّ فلاناً قتله، إذ قد يقال: إنَّ الشرع الإسلامي اعتبر قوله لعِظَمِ الدم، وإنَّ انتظار الشهود يؤدي إلى تضييع معرفة القاتل، لا سيما وأنَّ الغالب في القتل أنها تقع خفية، ثم إنَّ المجنيَّ عليه يوشكُ أن يموت فهو يحس إحساساً بليغاً بدنو أجله وموته، ومن تحقق وتيقن أنَّ مصيره إلى الآخرة والحساب فيها وأشرف على الموت فينبغي أن لا يتهم بالكذب على الغير بأنه قتله فيتسبب إلى قتله ظلماً وعدواناً وهو يعلم أنَّ الله محاسبه على ذلك. فغلبة الظن بصدقه هي الراجحة في هذه الحالة، وغلبة الظن تنزل منزلة اليقين في المعاملات وأحكام الدنيا، ألا يرى أننا نأخذ بشهادة الشاهد إذا غلب على ظننا صدقه؟ فغلبة الظن بصدق المشرف على الموت بقوله: إنَّ فلاناً قتله تنزل منزلة غلبة الظن بصدق الشاهد. ونؤكد ما نقوله بأنَّ الغالب في أحوال الناس عند الموت التوبة والاستغفار والندم على التفريط، وما فات منهم من عمل الخير ورد المظالم إلى أهلها، فكيف نغلب الظن فيه أنه يتزود من دنياه وهو مقبل على الآخرة بالتسبب إلى قتل بريء بما يدعيه عليه كذباً من قتله؟ فهذا خلاف الظاهر والمعتاد مع التشديد بكونها خمسين يميناً مغلفة احتياطاً في صيانة الدم، ومدار الأحكام الشرعية على غلبة الظن.

## ٦١٢- بقاء الخلاف في مذهب المالكية:

وبالرغم من أنَّ المشهور في مذهب المالكية هو اعتبار قول المجنيَّ عليه عند موته: إنَّ فلاناً قتله، والرد على من اعترض على قبول قوله برّد مقنع وهو ما ذكرناه في الفقرة السابقة. فإنَّ فقهاء مذهب المالكية ظلوا مختلفين في هذه المسألة، فمنهم من أخذ به وأيده، بل وبالغ

في الأخذ به، ومنهم من لم يقبله، فالفقيه ابن عرفة وهو من فقهاء المذهب المشهورين قال: لو قال المجني عليه قبل موته - وهو بالغ عاقل مسلم حر ولو كان امرأة: قتلني فلان ولو صبيّاً أو عبداً أو امرأة أو ذمياً عمداً فهو (لوث) وإن اتهم بقتله أصلح أهل بلده ممن لا يتهم به، فأكثر أصحاب مالك - كما يقول ابن عرفة - على قبول قوله فيقسم - يحلف - ورثته ويقتلون، وقال الفقيه المالكيّ ابن عبدالحكم لا أقول في ذلك بقول ابن القاسم ولا أرى قبول قوله - أي قبول قول المجني عليه قبل موته بأنّ فلاناً قتله - وقال اللخمي قول ابن عبدالحكم صواب.

### ٦١٣ - الراجع في هذه المسألة:

والراجع في هذه المسألة - على ما يبدو لي - اعتبار قول المجني عليه بأنّ فلاناً قتله - قرينة على ترجيح صدقه ولكن لا يعتبر بينة يبنى عليه الحكم، وإنما تصلح نقطة انطلاق للتحري ولزيد البحث والتحقيق فيما قاله، وغالباً ما يوصل ذلك إلى الحقيقة. لأنّ المجني عليه قد يخطئ فيما يدعيه أو يبنى قوله على الاستنتاج لوجود عداوة بينه وبين من يتهم به، وهذه احتمالات واردة فيجب أن نعطيها حقها من الاعتبار كما يجب أن نعطي اعترافه قبل موته حقه من الاعتبار، ولذلك قلت بأنّ اعترافه يصلح قرينة لمزيد من البحث والتحري، بل ولتقوية أدلة الإثبات الأخرى ولكن ليس إلى مستوى البيّنة التي يحكم القاضي بناء عليها.

### ٦١٤ - النوع الثاني من اللوث

ادعاء الولد أنّ أباه أضجمه وذبحه:

إذا ادعى الولد قبل أو عند موته أنّ أباه أضجمه وذبحه أو بقر بطنه أو نحو ذلك وقبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة، قال: إنّ أباه هو الذي قتله بهذه الكيفية. يعتبر قوله (لوثاً)، ولهذا قال الفقيه المشهور ابن القاسم: يقسم - أي يحلف - أولياء الولد القاتل ويقتلون والده. وأما لو قال الولد: رماني أبي بحديدة ونحوها مما لا يقتل الأب به، أو قال الولد: قتلني ولم يزد على ذلك. أو قال قتلني خطأ، فالقسامة وبها تجب دية القتل الخطأ، أو الدية المغلظة في القتل العمد.

## ٦١٥ - النوع الثالث من اللوث:

ادعاء الزوجة على زوجها أنه قتلها

لو ادعت الزوجة عند موتها أنَّ زوجها هو الذي قتلها، فالقسامة تجب فيحلف أولياؤها ويقتلون على المشهور في مذهب المالكية أي يحلف أولياء الزوجة أيان القسامة ويستحقون الاقتصاص من الزوج على المشهور من مذهب المالكية.

### ٦١٥- مكرر/ الشرط في قبول ادعاء المجني عليه قبل موته:

وإنما يقبل ادعاء المجني عليهم قبل موتهم الذين ذكرناهم في الفقرات السابقة إذا كان فيه جرح، وهذا هو المقصود من قولهم: أن يكون فيه أي في المجني عليه: التدمية الحمراء. ويعتبر أثر الضرب أو السم في منزلة الجرح. وأمّا ما يسمونه بـ (التدمية البيضاء) وهي التي ليس معها جرح ولا أثر ضرب، فالمشهور في مذهب المالكية عدم قبولها، وبالتالي عدم قبول ادعاء صاحبها المجني عليه بأنَّ فلاناً قتله، قبل أن يموت. وعلى هذا إذا قال قبل موته: قتلني فلان، أو دمي عند فلان، وليس فيه جرح ولا أثر ضرب، فلا يقبل قوله إلا بالبيينة على ذلك على المشهور، خلافاً لبعض فقهاء المذهب المالكي القائلين بقبول قوله واعتباره (لوثاً) يحلف أولياؤه أيان القسامة.

### ٦١٦ - إطلاق المجني عليه القول فيمن قتله أو تقييد قوله بالعمد أو الخطأ:

وإن أطلق المجني عليه القول قبل موته في قوله فيمن قتله، ولم يصرح هل قتله عمداً أو خطأ، كأن قال: دمي عند فلان، أو قتلني فلان ولم يقيده بعمد أو خطأ، ويترى أولياؤه أنه عمد أو خطأ فلهم القسامة على ما بينوا، فلهم القصاص في العمد، والدية في الخطأ، أما إذا قال المجني عليه قتلني فلان عمداً أو خطأ أو خالف أولياؤه ما قاله في تقييده بالعمد أو الخطأ بأن قال قتلني فلان عمداً وقالوا: بل قتله خطأ أو بالعكس، فإنهم لا يحلفون ويصير الدم هدرًا، ولا يقبل رجوع أولياء القتل إلى قوله بعد مخالفتهم له. وكذلك يبطل دم القتل وتنتفي القسامة إذا وقعت المخالفة لقوله من بعض أوليائه. ولو أطلق القول في قتله ولم يقيده بعمد ولا خطأ. فقال أولياؤه كلهم قتله عمداً ولكن نكلوا عن القسامة فإن دم القتل يبطل ولا يستحق أولياؤه شيئاً عنه من قصاص أو دية.

## ٦١٦- مكرر/ النوع الرابع من اللوث:

شهادة شاهدين:

أن يشهد شاهدان بجرح أو ضرب على معاينةٍ منهما للجرح أو الضرب وإن لم يكن هناك أثر لهما في بدن المجني عليه، عمداً كانت الجناية أو خطأ، فالقسامة تثبت للأولياء ويستحقون بها القصاص في العمد والدية في الخطأ، أو يشهد شاهدان بإقرار المقتول قبل موته بأن فلاناً جرحه أو ضربه عمداً أو خطأ، فيحلف الأولياء ويستحقون القصاص في العمد والدية في الخطأ، فيحلف الولي بالله الذي لا إله إلا هو إنَّ القتل ما مات إلا من ضربه أو جرحه.

## ٦١٧- النوع الخامس من اللوث:

شهادة واحد عن معاينة

وذلك بأن يشهد شاهد واحد عن معاينة بأن فلاناً جرح أو ضرب المجني عليه مطلقاً أي عمداً أو خطأ فيحلف أولياؤه خمسين يميناً لقد جرحه أو ضربه وإنه قد مات بسبب هذا الاعتداء عليه. أو يشهد شاهد واحد بإقرار المقتول البالغ بأن فلاناً جرحه أو ضربه عمداً، فيكون ذلك الإقرار بالشهادة من الواحد عليه (لوثاً) تثبت به القسامة فيحلف أولياؤه خمسين يميناً، ولكن لا بد من يمين واحدة لتكمل نصاب الشاهد الواحد ثم يحلفون الخمسين يميناً وهي أيمان القسامة.

## ٦١٨- النوع السادس من اللوث:

شهادة العدل بمعاينة قتل المجني عليه:

بأن يشهد العدل الواحد عن معاينة على قتل المجني عليه عمداً أو خطأ فيقسم الأولياء معه ويستحقون القصاص أو الدية. وتقدم شهادة المرأتين العدلتين مقام الشاهد الواحد العدل، كما تقوم شهادتهما مقام الشاهد الواحد في سائر ما قلناه من أن شهادة الشاهد الواحد لوث. ومثل هذه الشهادة من الشاهد العدل بقتله، أن يرى الشاهد العدل المقتول يتشطح أي يتحرك ويضطرب في دمه والمتهم بقتله قريباً منه وعليه آثار الدم التي هي علامة القتل وشهد العدل بذلك. فهذا لوث يستوجب القسامة.

## ٦١٩- تعدد اللوث لا ينفي القسامة:

وإذا تعدد اللوث كشهادة عدل بمعاينة القتل مع شهادة عدلين على قول المجني عليه إن فلاناً قتلني. فهذا العدد لا يكون موجباً للقصاص أو الدية بلا قسامة بل لا بد من القسامة لوجوب القصاص أو الدية.

## ٦٢٠- مالا يعتبر لوثاً:

أ- وليس من اللوث وجود المقتول بقرية قوم ولو كان مسلماً. وسواء كانوا مسلمين أو كفاراً إذا كان يخالطهم فيها غيرهم، وإلا كان لوثاً يوجب القسامة كما في قضية عبدالله بن سهل حيث قُتِلَ في خيبر، فجعل النبي ﷺ فيه القسامة لإبني عمه حويصة وخيصة، لأنَّ خيبر ما كان يخالط اليهود فيها غيرهم.

ب- وليس الموت في الزحمة لوثاً يوجب القسامة بل هو هدر.

## ٦٢١- القاتل إذا اندس في جماعة:

ولو شهد اثنان على شخص أنه قتل شخصاً آخر، ودخل في جماعة ولم يُعرف استحلف كل واحد منهم خمسين يميناً لتناول التهمة كل فرد منهم، والدية عليهم في أموالهم إن حلفوا أو نكلوا، من غير قسامة على أولياء المقتول. وإنما كانت الدية على جميعهم للقطع بكذب أحدهم وهو غير معين. ولو حلف بعضهم ونكل الباقون فالدية بتمامها على من نكل بلا قسامة من أولياء المقتول. ولو حلفوا كلهم فعليهم الدية. ولو شهد الشاهدان بأنَّ القتل وقع خطأ وحلفوا كلهم أو نكلوا كلهم فالدية على عواقلهم، وإن حلف بعضهم ونكل بعض آخر فالدية على عواقلهم أي على عاقلة من نكل.

## ٦٢٢- كيفية إجراء القسامة:

القسامة خمسون يميناً متتالية فلا يزداد عليها، وإذا كان الأولياء أكثر من خمسين فيحلف منهم خمسون بالقرعة، وإنما يحلفها بالغ عاقل. وفي ادعاء أنَّ القتل وقع عمداً يحلف الأولياء هذا يميناً وهذا يميناً حتى تتم الخمسون يميناً. ويحلف الواحد من الأولياء جميع نصيبه من الأيمان ثم ينتقل إلى الآخر ليحلف نصيبه من الأيمان.

ولا يحلف أيمان القسامة في القتل العمد أقل من رجلين عَصَبَةٍ للمقتول من النسب سواء ورثوا القتل أم لا. أما النساء فلا يحلفن في القتل العمد لعدم شهادتهن فيه فإن

انفردن صار المقتول كمن لا وارث له فترد الأيمان على المدعى عليه، فإن حلف برىء وإلا حبس حتى يحلف ولو طال حبسه. وإن لم يكن للمقتول عصبه نسب فموال أعلنون ذكور اثنان فأكثر. والمراد بالموالي الأعلين معتق القتل وعصبته لا أنثى ولو كانت هي المعتقة. وللولي - ولي المقتول - واحد أو أكثر الاستعانة في القسامة بعاصبه أي عاصب الولي وإن لم يكن عاصب المقتول كامرأة قتلت ليس لها عاصب غير ابنها وله إخوة من أبيه فيستعين بهم أو ببعضهم أو يستعين بعمه مثلاً. والاستعانة بالعاصب لازمة إن كان عاصب القاتل واحداً وأراد القسامة. أما إذا كان الولي - ولي القاتل - أكثر من واحد فالاستعانة بعصبتهم جائزة. وللولي فقط إذا استعان بغيره حلف أكثر من حصته التي نصيبه من أيمان القسامة إن لم تزد الأيمان التي يحلفها على أكثر من نصف أيمان القسامة، ونصفها هو خمس وعشرون يمينا، ولا يمكنه حلف أكثر من ذلك. ولو وجد عاصبان أو أكثر وزعت عليهم أيمان القسامة، وله فقط أن يزيد على ما يصيبه إلى خمس وعشرين يمينا. والحاصل أن الولي إذا استعان بعصبته، فإنه يجوز له أن يحلف من أيمان القسامة أكثر من غيره إن لم تزد الأيمان التي يحلفها على نصف أيمان القسامة. فإذا وجد الولي عاصباً فقط من عصبته حلف كل واحد منهما خمساً وعشرين يمينا ولا يمكن لأحدهما الزيادة على ذلك. وإن وجد الولي عاصبين أو أكثر قسمت الأيمان عليهم على عددهم، فإن أرادوا أن يحلفوا عنه أكثر مما يخصهم لم يجز ذلك، وإن أراد هو أن يحلف أكثر مما يخصه من الأيمان فذلك له وإن لم يرضوا بشرط أن لا تزيد أيمانه عن خمس وعشرين يمينا. وهذا كله إذا استعان بعاصبه، وأما إذا لم يكن هناك استعانة بأن كانوا كلهم عصباً للمقتول، فليس لواحد منهم أن يحلف أكثر مما يخصه إلا أن يرضى الباقون بشرط أن لا يزيد على نصف أيمان القسامة أي خمس وعشرين يمينا.

### ٦٢٣- توزيع أيمان القسامة:

وتوزع أيمان القسامة على مستحقي الدم - أي أولياء القاتل - في القتل العمد، فتوزع على عدد رؤوسهم فإن زادوا على خمسين اجتزىء منهم بخمسين، لأن الزيادة على ذلك خلاف سنة القسامة. وإذا كان أولياء القاتل أكثر من اثنين وهم من درجة واحدة كإخوة وأعمام فتقدم منهم اثنان ليحلفا جميع أيمان القسامة جاز ذلك بشرط أن يكون الذي لم يحلف غير ناكل، فلو كان ناكلاً بطل الدم ولم يجتزىء بحلف من تقدم للحلف، ولكن لا عبرة بنكول ولي أبعد مع وجود ولي أقرب يريد القسامة بخلاف نكول غيره من أولياء الدم

فيعتبر نكوله إذا كانوا في درجة واحدة كبنين أو إخوة. فإن نكل من يعتبر نكوله وسقط الدم فترد الأيمان على المدعى عليهم بالقتل فيحلف كل منهم خمسين يمينا إن تعددوا لأن كل واحد منهم متهم بالقتل. وإن كان واحداً حلفها، ومن نكل حبس حتى يحلف أو يموت في السجن. وقال بعضهم: إن طال حبسه بالزيادة على سنة ضربت مائة جلدة وأطلق سراحه ما لم يكن متمرداً وإلاً حُلِدَ في السجن، ومن ردت عليه الأيمان لا تجوز له الاستعانة بغيره بخلاف عاصب المقتول إذ له أن يستعين بعاصبه كما ذكرنا.

#### ٦٢٤- تكذيب الولي نفسه:

وإن كَذَّب بغض أولياء المقتول نفسه بعد الحلف أو قبله بطل الدم فلا قصاص ولا دية وترد الدية إن أخذت، وهذا بخلاف عفو بعد القسامة فللباقى من الأولياء الذين لم يعفو نصيبهم من الدية. وأما العفو قبل القسامة فالكذب فليس لغير العافي شيء.

#### ٦٢٥- لا ينتظر بلوغ الصغير في قسامة العمد:

إن أولياء القتل إذا كانوا في درجة واحدة وفيهم صغير لا يتوقف عليه الثبوت -ثبوت القتل العمد- بإجراء القسامة للاستغناء عنه ولو بالاستعانة بأحد العصبة، فإذا كان مع الصغير أكثر من ولي كبير، حلفوا وتمت القسامة. وإن كان مع الصغير واحد كبير استعان بعاصبه وحلفا ووجب القود -القصاص- على القاتل إثر تمام القسامة، فلا ينتظر الصغير حتى يبلغ لا في القسامة ولا في استيفاء القصاص بل للكبار أن يقسموا ويقتلوا القاتل. وإن لم يوجد غير ولي كبير واحد مع الصغير ولم يتيسر له الاستعانة بعاصب يحلف الكبير ولا يؤخر حلفه إلى بلوغ الصغير، ويحلف نصيبه وهو خمس وعشرون يمينا، ويحبس المدعى عليه حتى يبلغ الصغير ويحلف خمسا وعشرين يمينا، ويستحقان القصاص ما لم يعف الصغير بعد بلوغه، فإن مات قبل البلوغ بطل الدم.

#### ٦٢٦- لا يقتل بالقسامة إلا واحد:

المعتمد في مذهب المالكية أنه لا يقتل بالقسامة في القتل العمد إلا واحد، وإن تعدد نوع الفعل واختلف، وهذا الواحد الذي يقتل بالقسامة هو الذي يعينه أولياء القتل للقسامة من بين جماعة استووا في العمد مع وجود اللوث فلا يقتل بها غير واحد ولا غير معين لها من جماعة.



## المبحث الخامس

### القسامة في مذهب الزيدية<sup>(٣٩٥)</sup>

٦٢٧ - من تثبت فيهم القسامة:

تثبت القسامة فيمن قُتل بأن وُجد ميتاً وبه جراحة تقتل غالباً أو نادراً أو جرح أو خنق، أو وجد أكثره لا نصفه ولو فيه رأس في أي موضع كان وجوده، سواء كان مسلماً في دار الإسلام أو كان من الذميين أو من المستأمنين أو من الذين بيننا وبينهم صلح. ولا بد أن يثبت وجود القتل أو أكثره بالبينة أو يعلم الحاكم وإلا فلا قسامة.

٦٢٨ - من لا تثبت فيهم القسامة:

ومن وجد ميتاً أو غريقاً بين ماء أو في مدفن أو في بئر أو متردياً من شاهق ولم يكن به أثر القتل بالجرح ونحوه فلا قسامة فيه ولا دية من بيت المال، لجواز أنه مات حتف أنفه، ولأن الماء ونحوه قاتل بنفسه فيجوز أنه سقط فيه، والأصل براءة الذمة، وكذلك لا تثبت القسامة فيمن وجد نصفه فما دون وإن كان الرأس في أحد النصفين، لثلا يؤدي إلى قسامتين وديتين في قتل واحد.

٦٢٩ - محل القتل الذي فيه القسامة:

وإنما تجب القسامة إذا وجد القتل في موضع يختص بمحصورين كالقارية والشارع المسدود والطريق الصغير والدار ولو في مدينة أهلها غير محصورين، فإن القسامة تجب على كل من كان ساكناً بهذه المواضع، لتعلق التهم بهم وانحصارهم وعدم اختلاطهم بمن لا ينحصر. أما إذا كان الموضع لا يختص بمحصورين فلا قسامة وتجب الدية من بيت المال.

٦٣٠ - محل القتل الذي لا قسامة فيه:

وإذا كان الموضع الذي وجد فيه القتل مختصاً به كداره وبستانه ونهره ونحو ذلك ملكاً أو إجارة أو إعارة ولم يشاركه أحد في التصرف فيه فإنه لا قسامة فيه وتجب الدية في بيت المال. فلو شاركه غيره في التصرف في ذلك المحل وجبت القسامة على المشارك.

٦٣١ - القتل بين قريتين:

أ- إذا ادعى ورثة القتل وجوده قتيلاً بين قريتين محصورتين وأثبتوا ذلك بالبينة ثبتت

(٣٩٥) التاج المذهب، ج ٤، ص ٣٤٦، وما بعدها.

القسامة وإن لم يثبتوا ذلك لم يكن تحليفهم على القسامة أما اليمين لنفي الدعوى فتجب.

ب- وإن وجد قتيل في موضع بين قريتين استواوا فيه بالقرب والتصرف، فإنَّ القسامة على أهل القريتين جميعاً مع استوائهما في التصرف، ولا فرق بين القرب والبعد. وعلى أهل الأكثر تصرفاً ولو بعدوا، ولا شيء على الأقل تصرفاً وإن قربوا.

ج- وجد القتيل في موضع بين قريتين مستويتين في التصرف فيه لكنَّ أهل إحداها منحصرون دون الثانية سقطت القسامة عن الكل، لتعلق التهم بمن لا ينحصر كما إذا وجد في قرية ينحصر أهلها لكن يختلط بهم من لا ينحصر وتكون الدية من بيت المال.

٦٣٢- القتيل في سفينة ونحوها:

وإذا وجد القتيل في سفينة فالقسامة تجب فتلزم من كان فيها من الملاحين والركبان الكاملي الشروط. وإذا وجد القتيل في دار أو مزرعة وجبت القسامة على المختص بهما. وسواء كانت السفينة والدار والمزرعة ملكاً أو إجارة أو إعارة ولا شيء على المالك حيث لا يشارك في التصرف والتردد وإلا كان كغيره من المتصرفين في ذلك. وإذا وجد القتيل في نهر فإنَّ وجد حوله وجبت القسامة وإن وجد فيه فلا قسامة، لأنَّه قاتل نفسه إلا إذا وجدت فيه أثر الجراحة القاتلة.

٦٣٣- القتيل في فندق:

وإذا وجد القتيل في منازل المسافرين كالخان والفندق، فإنَّ وجد فيها القتيل في الليل ثبتت القسامة على من فيها، وإن وجد في النهار فلا شيء.

٦٣٤- هل يكفي تحقق شرط محل القتيل لثبوت القسامة؟:

وإذا وجد القتيل في محل يتوافر فيه شرط المحل لثبوت القسامة فهل يكفي هذا وحده لوجوب القسامة؟ والجواب: إذا لم يدَّع وارث القتيل القتل على غير أهل محل القتيل وإنما ادَّعاه على أهل هذا المحل فالقسامة تثبت وتجب. وأمَّا إذا ادَّعى من له الحق فيها أنَّ القاتل من غير أهل ذلك المحل الذي وجد فيه القتيل، أو ادَّعى وارثُ القتيل على أهل ذلك المحل بغير القسامة أو ادَّعى على جماعة معينين فإنَّ القسامة لا تثبت، وتصير دعواه على هؤلاء دعوى عادية ينظر فيها وفقاً لما عنده من بينة تثبت دعواه.

#### ٦٣٤ - عدد من يختارهم ولي القتل للقسامة:

إذا لم يدع ولي القتل على غير أهل محل القتل ولا على معينين منهم فله أن يختار من مستوطني هذا المحل الحاضرين وقت القتل خمسين من الرجال الأحرار ولو كانوا كفاراً، فإن قلوا عن الخمسين كرر اليمين على من شاء منهم حتى يبلغ الخمسين يميناً، ولا تدخل النساء في القسامة ولا الصبي ولا المجنون حال القتل ولو كان قبله أو بعده عاقلاً ولا العبد، ولا بُدَّ أن يكونوا على هذه الصفات وقت القتل، فمن كان صغيراً أو مجنوناً أو عبداً وقت القتل وهو حاضر وصار عند التحليف بأيمان القسامة مكلفاً حراً لم تجب عليه القسامة.

#### ٦٣٥ - لولي القتل إبراء البعض من القسامة:

يجوز لولي القتل إبراء بعض أهل بلد القتل من القسامة وله أن يُحْلَفَ الباقيين من أهل بلد محل القتل أيمان القسامة. وإن قلوا عن الخمسين رجلاً لم يلزم كل واحد منهم غير يمين واحدة ولا تكرار عليهم، وتلزم هؤلاء الباقيين حصتهم من الدية فقط، ويلزم الذين أسقطت عنهم القسامة حصتهم من الدية.

#### ٦٣٦ - ادعاء القسامة على قريتين:

ولو ادعى بعض الورثة القسامة على قرية والبعض الآخر على قرية أخرى لزم الحلف على خمسين من كل قرية لجواز أن يكونوا هم القاتلين جميعاً، ويكون على كل قرية نصف الدية.

#### ٦٣٧ - كيفية إجراء القسامة:

وإذا طُلبت اليمين من الخمسين المختارين وجب عليهم الحلف فيقولون في حلفهم: (ما قتلناه ولا علمنا قاتله) ويحبس الناكِل من المعينين للحلف ولا يلزمه شيء بنكوله عن اليمين ولا يخرج من الحبس حتى يحلف أو يقر بالقتل ويصادقه الولي فيؤخذ بإقراره، فإن لم يصادقه الولي لم يعذر من الحلف، ويقول في يمينه: (ولا أعلم له قاتلاً إلا أنا) إلا أن يعرض الوارث بإسقاط اليمين عن الناكِل ويُحْلَفَ الباقيين ويأخذ الدية، فهذا الإجراء يجوز كما لو طلب أهل بلد القسامة أي الذين وجبت عليهم القسامة، أن يسلموا الدية وتسقط عنهم الأيمان ورضي بذلك الولي، جاز ذلك.

وتكرر اليمين على من شاء الولي من المختارين إن نقصوا عن الخمسين حتى تكمل خمسين يميناً، فإن كانوا خمساً وعشرين حلف كل واحد يمينين، وإن اختار الولي التكرار على بعضهم بعد تحليف الخمسة والعشرين جاز ذلك، ولو كان المختار واحداً. ولا تكرر اليمين مع وجود الخمسين.

#### ٦٣٨ - ما يجب بعد حلف أيمان القسامة:

وبعد تحليف الخمسين المختصين بذلك تلزم الدية عواقل أهل ذلك البلد فتفرق الدية على أهل البلد كلهم الذين اجتمعت فيهم شروط القسامة، وما خرج على كل واحد منهم حملته عاقلته. ومن ليس لهم عواقل أو لم تف الدية وجبت في أموالهم. ثم إذا لم يكن لأهل ذلك البلد مال أو لم يف كانت الدية في بيت المال.

فإن قالوا جميعاً أو بعضهم في أيمانهم: إنَّ القاتل فلان، فإنَّ صادق فلان والولي في القسامة أي في حلف من حلف على أنه هو القاتل سقطت القسامة بهذا التصديق ووجب القصاص أو الدية على الفلان حسب ما جاء في أيمانهم من نسبة القتل العمد أو الخطأ إلى الفلان وتصديقه والولي بذلك.

## المبحث السادس

### القسامة في مذهب الجعفرية (٣٩٦)

٦٣٨ - معناها وعددها:

القسامة تطلق على الأيمان وعلى المقسم. ومقدارها خمسون يميناً بالله تعالى في العمد إجماعاً وفي الخطأ على الأشهر. يحلفها المدعي مع اللوث إن لم يكن له قوم، فإن كان له قوم - والمراد بهم هنا أقاربه وإن لم يكونوا وارثين - حلف كل واحد منهم يميناً إن كانوا خمسين، ولو زادوا عن الخمسين اقتصر على حلف خمسين والمدعي من جملتهم، ويتخيرون في تعيين الحالف من الورثة، ولو نقصوا عن الخمسين كررت عليهم اليمين أو على بعضهم حسبما يقتضيه العدد إلى أن يبلغ الخمسين. وكذا لو امتنع بعضهم كررت على الحالف متساوياً ومتفاوتاً.

٦٣٩ - من يلزم بالحلف في القسامة:

وإن لم يكن للمدعي قوم يحلفون، أو وجدوا مع عدم علمهم بالواقعة فإنَّ الحلف لا يصح منهم إلا مع علمهم بالحال. أو وجدوا وامتنعوا عن الحلف أو امتنع المدعي من اليمين وإن بذلها قومه، أُلْحِفَ المدعى عليه المنكر وقومه خمسين يميناً ببراءته، فإن امتنع من الحلف أُلْزِمَ الدعوى، وإن بذلها قومه بناء على القضاء بالنكول أو بخصوص القسامة من حيث أنَّ أصل اليمين هنا على المدعي وإنما انتقل إلى المنكر المدعى عليه بنكول المدعي.

٦٤٠ - تثبت القسامة باللوث:

والقسامة تثبت باللوث، واللوث أمانة يُظن بها صدق المدعي فيما ادعاه من القتل كوجود ذي سلاح ملطخ بالدم عند قتيل في دمه. أو وَجَدَ القتيل في دار قوم أو قريتهم حيث لا يطرقها غيرهم. أو وجد القتيل بين قريتين لا يطرقهما غير أهلها وقربها إليه سواء. ولو كان القتيل إلى إحداها أقرب اختصت القرية باللوث. ولو طرق القرية غير أهلها اعتبر في ثبوت اللوث بالنسبة إلى أهل القرية وجود القتيل بينهم، وبشوبت العداوة بينهم

(٣٩٦) اللعة الدمشقية وشرحها الروضة البهية، ج ١٠، ص ٧٢ وما بعدها.

وبينه. ومن اللوث شهادة العدل الواحد بقتل المدعى عليه من قبل فلان قاتله، أي بشهادة العدل الواحد بأن المدعى عليه هو القاتل. أما شهادة النساء أو الفساق فتفيد اللوث مع الظن بصدقهم. أما شهادة الصبيان فلا يثبت بهم اللوث إلا أن يبلغوا حدّ التواتر، وكذا الكفار لا يثبت بشهادتهم لوث.

٦٤١- متى يتحمل بيت المال دية القتل..؟

ومن وجد قتيلاً في جامع عظيم أو شارع غير منحصر أو في فلاة أو في زحام على فنطرة أو جسر أو بئر غير مختص بمنحصر فدينه على بيت المال.



## الفصل الرابع وسائل الإثبات الأخرى

٦٤٢- النكول عن اليمين وردها (٣٩٧):

اختلف الفقهاء في جواز الحكم بالنكول واليمين المردود في الجرائم، فرأى الإمام مالك أنه لا يجوز الحكم باليمين المردودة في الجرائم سواء أكانت حدوداً أم توجب قصاصاً أم عقوبة بدنية أم مالية، وعلى هذا إذا لم يكن للمدعي بينة ونكل المتهم عن الحلف، فلا ترد اليمين على المدعي، لأنَّ حلفها ليس له أثر.

ويرى الشافعي أنه يحكم باليمين المردودة في الجرائم المتعلقة بحقوق الأدميين كالقتل وفي الجناية على ما دون النفس وسواء كانت العقوبة قصاصاً أو دية. وعند الحنفية إذا كانت الجريمة مما يوجب القصاص استحلف المدعى عليه، فإذا نكل عن اليمين لزمه القصاص فيما دون النفس، لأنَّ ما دون النفس يجري فيها البذل، لأنَّه يُسلك فيها مسلك الأموال، والأموال تثبت بالنكول عن اليمين، لأنها يصح فيها البذل، والنكول يحمل على الإقرار وعلى البذل وهذا على رأي أبي حنيفة، أما على رأي صاحبيه أبي يوسف ومحمد لا يلزمه القصاص وإنما يلزمه (الأرض) أي دية ما دون النفس، لأنَّ النكول عندهما إقرار فيه شبهة. وإن كان النكول في جرائم القتل الموجبة للقصاص فإذا نكل المدعى عليه عن اليمين حبس حتى يحلف أو يقر على رأي أبي حنيفة، لتعذر القضاء بالنكول، لأنَّ النكول عنده يحتمل البذل، ولا يصح في النفس البذل. وعلى قول الصحابين يحكم عليه بالدية بنكوله، لأنَّ النكول إقرار فيه شبهة.

٦٤٣- مذهب الحنابلة في النكول عن اليمين وردها:

القاعدة عندهم أنَّ موضوع الدعوى إذا كان مالاً أو المقصود منه المال فهذه الدعاوى تشرع فيها اليمين على المدعى عليه إذا لم يكن للمدعي بينة، بلا خلاف بين أهل العلم كما يقول ابن قدامة الحنبليٍّ لعموم قوله ﷺ: «ولكن اليمين على المدعى عليه». وعلى هذا توجه اليمين على المدعى عليه في الجرائم التي لا تستوجب القصاص وإنما تستوجب الدية والأرض.

(٣٩٧) التشريع الجنائي الإسلامي، للشهيد عبد القادر عودة، ج ٢، ص ٣٤١-٣٤٣.



وأما إذا كان موضوع الدعوى ليس مالا ولا المقصود منه المال كالقصاص والنكاح والعق والنسب. ففي مذهب الحنابلة روايتان: (الأولى) لا يستحلف المدعى عليه ولا تعرض عليه اليمين، وهذا قول مالك. (والرواية الثانية) يستحلف المدعى عليه في القصاص والنكاح ونحوه، وعلى هذا يستحلف في كل حق آدمي وهذا قول الشافعي لقول النبي ﷺ: «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء قوم وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه» وهذا عام في كل مدعى عليه وهو ظاهر في دعوى الدماء (٣٩٨). وعلى هذه الرواية الثانية، يحكم في جرائم النفس وما دون النفس بالنكول عن اليمين (٣٩٩).

#### ٦٤٤ - مذهب الشافعية في النكول عن اليمين وردھا:

جاء في مغني المحتاج في فقه الشافعية: «ويثبت موجب القصاص بإقرار أو عدلين... وردّ على حصره بعلم القاضي، ونكول المدعى عليه وحلف المدعي فإنه قد يثبت بهما» (٤٠٠).

وجاء في المذهب للشيرازي في فقه الشافعية أيضاً «فأما إذا لم يكن لوث ولا شاهد فالقول قول المدعى عليه مع يمينه، لقوله ﷺ: «لو أن الناس أعطوا بدعواهم لادعى ناس من الناس دماء ناس وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه» ولأن الأصل براءة ذمته وعدم القتل، فعادت اليمين إليه. فإن نكل ردت اليمين على المدعي، فإن كان واحداً حلف يميناً واحدة، وإذا نكل المدعى عليه فحلف المدعي وقضي له، فإن كان في قتل يوجب المال (الدية) قضي له بالدية، وإن كان في قتل يوجب القصاص وجب القصاص قولاً واحداً لأن يمين المدعي مع نكول المدعى عليه كاليمين في أحد القولين، وكالإقرار في القول الآخر، والقصاص يجب بكل واحد منهما» (٤٠١) فالشافعية يأخذون بالنكول عن اليمين وبردها إلى المدعي ليحلف هو، فإن حلف حكم له وإن لم يحلف ردت دعواه.

#### ٦٤٥ - مذهب الظاهرية في اليمين وفي نوع الشهود وعددهم:

قال الفقيه ابن حزم الظاهري: (ولا يقبل في سائر الحقوق كلها من الحدود والدماء وما

(٣٩٨) المغني، ج ٩، ص ٢٣٨.

(٣٩٩) التشريع الجنائي الإسلامي، ج ٢، ص ٣٤٣.

(٤٠٠) مغني المحتاج في فقه الشافعية، ج ٤، ص ١١٨.

(٤٠١) المذهب، للشيرازي، ج ٢، ص ٣١٩.

فيه القصاص والنكاح والطلاق والرجعة والأموال إلا رجلان مسلمان عدلان أو رجل وامرأتان كذلك أو أربع نسوة كذلك. ويقبل في كل ذلك حاشا الحدود رجل واحد عدل أو امرأتان كذلك مع يمين الطالب<sup>(٤٠٢)</sup>، هنا وإن غير الظاهرية لا يأخذون بشهادة أربع نسوة في إثبات موجب القصاص، ولا في إثبات المال أو ما يوجبه كما أشرنا إلى ذلك من قبل.

٦٤٦- هل يصلح علم القاضي دليلاً للإثبات؟

المقصود بعلم القاضي الذي نتكلم عنه، علمه بوقائع الدعوى وأسباب ثبوتها، الذي حصل عليه -على هذا العلم- خارج مجلس القضاء. كما لو رأى في الطريق رجلاً يقتل رجلاً آخر، فهل يقضي بموجب علمه المتحصل من رؤيته حادثة القتل في الطريق، إذا رُفعت إليه دعوى القتل؟ أم لا يجوز له أن يقضي بموجب علمه هذا، بل لا بد من تقديم البينة من قبل المدعي على المدعى عليه لإثبات ارتكاب جريمة القتل؟

٦٤٧- مذهب الظاهرية في اعتبار علم القاضي في الإثبات:

قال الفقيه ابن حزم: وفرض على الحاكم أن يحكم بعلمه في الدماء والقصاص والأموال والفروج والحدود، وسواء علم ذلك قبل ولايته أو بعد ولايته. وأقوى ما حكم بعلمه، لأنه يقين الحق ثم بالإقرار ثم بالبينة -أي بالشهادة-<sup>(٤٠٣)</sup>.

٦٤٨- مذهب غير الظاهرية في اعتبار علم القاضي في الإثبات:

قال ابن قدامة الحنبلي: (ظاهر المذهب أن الحاكم لا يحكم بعلمه في حدّ ولا غيره لا فيما علمه قبل الولاية ولا بعدها. هذا قول شريح والشعبي ومالك وإسحق وأبي عبيد ومحمد بن الحسن وهو أحد قولي الشافعي. وعن أحمد رواية أخرى أنه يجوز له ذلك وهو قول أبي يوسف وأبي ثور والقول الثاني للشافعي واختيار المزني)<sup>(٤٠٤)</sup>، وقال الفقيه ابن عابدين ملخصاً مذهب الحنفية: (وأصل المذهب الجواز بعمل القاضي بعلمه، والفتوى على عدمه في زماننا لفساد القضاة. وفي الأشباه والنظائر لابن نجيم الفتوى على عدم

(٤٠٢) المحلى، لابن حزم، ج ٩، ص ٣٩٦.

(٤٠٣) المحلى، لابن حزم، ج ٩، ص ٤٢٦.

(٤٠٤) المغني ج ٩، ص ٥٣.

العمل بعلم القاضي في زماننا) (٤٠٥)، وكذلك صرح المالكية بأن القاضي لا يقضي بعلمه في أي دعوى ترفع إليه وفي أي مدعى به (٤٠٦).

#### ٦٤٩ - أدلة القائلين بأن للقاضي أن يحكم بعلمه:

أولاً - احتج الظاهرية لقولهم بأن على الحاكم أن يحكم بعلمه المتحصل عنده خارج مجلس القضاء في جميع الدعاوى، وقالوا: إن حكم القاضي بعلمه هو أقوى ما حكم به لأنه يقين، واحتجوا أيضاً بأن الحاكم يحكم بعلمه بالجرح والتعديل بالنسبة للشهود، فكذلك ينبغي أن يقضي بعلمه بين الخصوم. واحتجوا أيضاً بقوله تعالى: ﴿كونوا قوامين بالقسط شهداء لله﴾ وليس من القسط أن يترك الظالم على ظلمه لا يغيّر وهو عالم بظلمه، وأن يعلم طلاق امرأة طلاقاً باتاً ويترك مطلقها يعاشرها معاشرة الأزواج (٤٠٧).

ثانياً - واحتج الشافعية لأحد قولي الشافعي في جواز الحكم بعلم القاضي بما روه في كتبهم أن رسول الله ﷺ قال: «لا يمنع أحدكم هيئة الناس أن يقول في حق إذا رآه أو علمه أو سمعه». ولأنه إذا جاز أن يحكم بما شهد به الشهود وهو غير متيقن من صدقهم وضبطهم فلأن يجوز أن يحكم بما سمعه ورآه وهو على علم به أولى بالجواز (٤٠٨).

ثالثاً - ومن الحجة للرواية الأخرى عن أحمد في جواز أن يحكم الحاكم بعلمه أن النبي ﷺ لما قالت له هند امرأة أبي سفيان: رجل شحيح لا يعطيني من النفقة ما يكفيني وولدي، قال لها النبي ﷺ: «خذي ما يكفيك ولدك بالمعروف» فحكم لها من غير بينة ولا إقرار لعلمه بصدقها (٤٠٩).

#### ٦٥٠ - أدلة المانعين الحكم بعلم القاضي (٤١٠):

أولاً - الحديث النبوي الشريف، وفيه قول النبي ﷺ: «إنما أنا بشر وإنكم تختصمون

(٤٠٥) الدر المختار ورد المحتار، ج ٥، ص ٤٢٣، الأشباه والنظائر، لابن نجيم، ص ٢٢٢.

(٤٠٦) بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٩٢، الفروق، للقرافي، ج ٤، ص ٤٤-٤٥.

(٤٠٧) المحلى، لابن حزم، ج ٩، ص ٤٢٦-٤٢٩.

(٤٠٨) مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٩٨، المجموع شرح المذهب، ج ١٨، ص ٣٨٩.

(٤٠٩) المغني، ج ٩، ص ٥٣-٥٤.

(٤١٠) المغني، ج ٩، ص ٥٤-٥٥، بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٩٢، نيل الأوطار، للشوكاني، ج ٨، =

إليَّ ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له على نحو ما أسمع منه» فدلَّ على أنه ﷺ إنما يقضي بما يسمع لا بما علم وهكذا يجب أن يفعل القضاة.

ثانياً- وفي قضية الحضرمي والكندي قال ﷺ للحضرمي: «شاهدك أو يمينه ليس لك منه إلا ذاك».

ثالثاً- لو جاز للقاضي أن يحكم بعلمه لكان علمه كشهادة اثنين ومن ثم ينعقد النكاح به وحده ولا قائل به.

رابعاً- حكم الحاكم بعلمه يدعو إلى التهمة، وقد يستغله قضاة السوء فيحكمون على البريء، قال الربيع: كان الإمام الشافعي يرى القضاء بعلم القاضي ولا يبرح به مخافة قضاة السوء.

٦٥١- مناقشة الأدلة:

أولاً: مناقشة المجيزين بالحكم بعلم القاضي:

أ - تجوز القضاء بعلم القاضي يفضي إلى تهمة، وتوقي المسلم التهم أمر مطلوب شرعاً.

ب- قد يكون هذا التجوز مدخلاً لقضاة السوء أن يحكموا بالهوى، ويحتجوا بالحكم بعلمهم، فسداً لذريعة هذا الفساد يمنع الحاكم من الحكم بعلمه.

ج- احتجاجهم بحديث هند لا حجة فيه لأنه فتيا وليس بحكم بدليل أن النبي ﷺ أفتى بحق أبي أسفيان ولو كان حكماً عليه لم يحكم عليه في غيبته، ولا استدعاه وسمع حجته.

د- احتجاجهم بأنَّ القاضي يحكم بشهادة الشهود مع عدم التيقن بصدقهم فحكمه بعلمه المتيقن أولى، هذا الاحتجاج ضعيف لأنَّ حكمه بشهادة الشهود لا يستدعي اتهامه كما يستدعي الحكم بعلمه، وأيضاً الشرع أجاز للحاكم أن يحكم بشهادة الشهود، فأين الإذن من الشرع للقاضي بالحكم بعلمه؟

= ص ٢٩٨، الطرق الحكمية، لابن القيم، ص ١٧٢-١٧٣، اختلاف الفقهاء، للطحاوي، ج ١،

ص ٢٢١-٢٢٢، نهاية المحتاج في فقه الشافعية، للرمل، ج ٨، ص ٢٤٧، مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٩٨.

وأما احتجاجهم بالجرح والتعديل وأنَّ القاضي يقضي فيهما بعلمه فكذا يجوز له أن يحكم في الدعوى بعلمه. فالجواب أنه لو لم يحكم فيهما بعلمه لتسلسل الأمر فإنَّ المزكين يحتاج إلى معرفة عدالتها وجرحها، فإذا لم يعمل بعلمه احتاج كل واحد منهما إلى مزكين ثم احتاج كل واحد منها إلى مزكين آخرين فتسلسل وما نحن فيه بخلافه.

## ٦٥٢- ثانياً: مناقشة المانعين القاضي من الحكم بعلمه:

أولاً - احتجاجهم بالحديث النبوي الشريف «إنكم تختصمون إلي... إلخ» وقولهم فيه أنه ورد فيه: فأقضي على نحو ما أسمع ولم يقل ﷺ فأقضي على نحو ما أعلم. يمكن أن يجاب عليه بأنَّ التنصيص لا يعني التخصيص، أي أنَّ التنصيص على السماع لا ينبغي كون غيره -مثل علم القاضي- طريقاً صحيحاً ودليلاً معتبراً للحكم، بل يمكن أن يقال: إن هذا الحديث حجة للمجيزين لأنَّ العلم أقوى من السماع، لأنه يمكن بطلان ما يسمعه الإنسان ولا يمكن بطلان ما يعلمه.

ثانياً- والحديث النبوي الشريف الذي فيه: «شاهدك أو يمينه، وليس لك إلا ذلك» يمكن أن يجاب عليه بأنَّ التنصيص على ما ذكر لا ينفي ما عده من أدلة الإثبات. وعبرة «ليس لك إلا ذلك» لا تدل على أنَّ النبي ﷺ قد علم المحق من المبطل حتى تكون هذه العبارة دليلاً على عدم جواز حكم الحاكم بعلمه، بل المراد من هذه العبارة أنَّ المدعي ليس له من المدعى عليه المنكر إلا اليمين ما دام ليس للمدعي بينة.

## ٦٥٣- القول الراجع:

والراجع من القولين قول المانعين القاضي من الحكم بعلمه لأنَّ أدلتهم وإن لم تسلم من التضعيف إلا أنها بجملتها أقوى من أدلة المجيزين لا سيما وأنَّ أصل سد الذرائع يعضد قول المانعين، كما يعضده أيضاً إبعاد التهمة عن القضاء ومن يقوم به.

## ٦٥٤- الخاتمة:

هذا ما يسره الله تعالى من أبحاث في موضوع القصاص والديات في الشريعة الإسلامية، فإن كان ما ذكرته ويثبت صواباً فهذا محض فضل الله عليَّ وإن كان فيه خطأ فهذا مني وأستغفر الله، وإني لأرجو أن أكون مأجوراً في الحالتين لأنِّي كنت حريصاً على أن

لا أخطأ وأنا أخبر عن أحكام الشرع.. والله أسأل أن ينفع بما كتبت إخواني المسلمين، وأن يوفقني سبحانه وتعالى إلى المزيد في مجال خدمة الشريعة الإسلامية ونشر معانيها وأحكامها وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين.

- انتهى -

الأخوة عبد الكريم زيدان

المؤلف

صنعاء في ٢٩ محرم ١٤١٧ هـ

١٦/٦/١٩٩٦ م



## محتويات الكتاب

الصفحة	الفقرة وموضوعها
٥	المقدمة .....
١	١- الغرض من هذا الكتاب. ٢- منهج البحث وتقسيما ته. ٣- أمل ورجاء.
٧	الباب الأول: تمهيد عام .....
٤	٤- شمول الشريعة الإسلامية. ٥- سعادة الإنسان في اتباع شريعة الله. ٦- الشقاء في الإعراض عن شريعة الله، الشريعة الإسلامية. ٧- عقاب المعرضين عن الشريعة الإسلامية. ٨- العقاب الأخروي هو الأصل. ٩- النوع الأول من العقاب الدنيوي. ١٠- النوع الثاني من العقاب الدنيوي. ١١- تعريف الجريمة. ١٢- شروط اعتبار الفعل جريمة. ١٣- أساس اعتبار الفعل أو الترك جريمة. ١٤- أنواع الجرائم. ١٥- جرائم الحدود. ١٦- جرائم القصاص والديات. ١٧- جرائم التعزير. ١٨- أساس العقوبات في الشريعة الإسلامية. ١٩- مضمون الرحمة وما تعنيه. ٢٠- تشريع العقوبات في مصلحة العباد. ٢١- الحزم في إقامة العقوبات الشرعية. ٢٢- أصول العقوبة الشرعية. ٢٣- الأصل الأول: المساواة بين الجريمة والعقوبة. ٢٤- حقيقة المساواة المقصودة بين الجريمة وعقوبتها. ٢٥- الأصل الثاني: كفاية العقوبة الشرعية للردع والزجر. ٢٦- الأصل الثالث: رعاية مصلحة المجتمع ومصلحة الفرد. ٢٧- خصائص العقوبة في الشريعة الإسلامية. ٢٨- أولاً: شرعية العقوبة. ٢٩- ثانياً: شخصية العقوبة. ٣٠- ثالثاً: عموم العقوبة. ٣١- لا تجوز الشفاعة لتعطيل العقوبة أو إسقاطها. ٣٢- عموم العقوبات الشرعية من حيث المكان. ٣٣- تقسيمات العقوبة. ٣٤- العقوبة المقدرة وغير المقدرة. ٣٥- العقوبة من حيث المحل الذي تصيبه. ٣٦- العقوبة من حيث نوع الجريمة التي فرضت عليها.
٢٣	الباب الثاني: القصاص .....
٣٧	٣٧- تمهيد وتقسيما ت الباب
٢٥	الفصل الأول: القصاص في النفس .....
٣٨	٣٨- تمهيد ومنهج البحث وتقسيما ته.
٢٦	المبحث الأول: شروط وجوب القصاص .....



المطلب الأول: شروط القاتل ..... ٢٦

٤٠- تمهيد ومنهج البحث

الفرع الأول: أن يكون القاتل مكلفاً ..... ٢٦

٤١- من هو المكلف؟ ٤٢- هل يجب القصاص على السكران؟ ٤٣- أولاً- السكران

المعذور بسكره. ٤٤- ثانياً- السكران غير المعذور بسكره. ٤٥- الرد على ابن حزم.

٤٦- الراجح هو قول الجمهور.

الفرع الثاني: أن يكون القاتل متعمداً ..... ٢٩

٤٧- دليل هذا الشرط وتعليقه. ٤٨- خلو العمدية من شبهة عدمها. ٤٩- كيف تعرف

العمدية عند القاتل. ٥٠- أولاً- مذهب الحنفية. ٥١- خلاصة مذهب الحنفية. ٥٢-

ثانياً- مذهب الزيدية. ٥٣- ثالثاً- مذهب الشافعية. ٥٤- رابعاً- مذهب الظاهرية.

٥٥- خامساً- مذهب الحنابلة. ٥٦- القول الراجح فيما يستدل به على العمدية في

القتل. ٥٧- ما يستدل به على العمدية على القول الذي رجحناه. ٥٨- أولاً- القتل

بالمثقل الكبير. ٥٩- ثانياً- الفعل القاتل. ٦٠- ثالثاً- القتل بالمثقل الصغير. ٦١-

رابعاً- القتل بالشنق والخنق. ٦٢- خامساً- الإلقاء من شاهق. ٦٣- سادساً- الإلقاء

في نار أو ماء. ٦٤- سابعاً- ألغاه في ماء فالتقمه الحوت. ٦٥- جمع الجاني المجني عليه

مع حيوان. ٦٦- تاسعاً- الحبس مع منع الطعام والشراب عنه. ٦٧- عاشراً- القتل

بالسم. ٦٨- تعيين القاتل العمد إذا تعدد الجناة. ٦٩- الصورة الأولى من تعيين القاتل.

٧٠- الصورة الثانية من تعيين القاتل. ٧١- الصورة الثالثة من تعيين القاتل. ٧٢- إذا

اشترك في القتل من لا يقتص منه فما الحكم؟ ٧٣- القول الأول. ٧٤- القول الثاني.

٧٥- القول الراجح. ٧٦- الممسك والمباشر في جريمة القتل. ٧٧- رأي الفقيه

الشوكاني. ٧٨- القول الراجح.

الفرع الثالث: أن يكون القاتل مختاراً ..... ٤٢

٧٩- تمهيد. ٨٠- أولاً- الإكراه على القتل. ٨١- القول الأول. ٨٢- القول الثاني.

٨٣- القول الثالث. ٨٤- القول الرابع. ٨٥- القول الراجح. ٨٦- الأمر بالقتل

والمباشر له. ٨٧- أولاً- أمر السلطان. ٨٨- ثانياً- أمر السيد لعبده. ٨٩- ثالثاً- من

يأمر صبيّاً أو مجنوناً بالقتل. ٩٠- رابعاً- الأمر من آحاد الناس بالقتل. ٩١- خامساً-

أمر الشخص غير ليقنتله. ٩٢- سادساً- الأمر بقتل أخيه.

المطلب الثاني: شروط المقتول ..... ٤٩

٩٣- تمهيد ومنهج البحث.

الفرع الأول: أن يكون المقتول إنساناً حياً ..... ٥٠

٩٤- المقصود بهذا الشرط. ٩٥- ما ينزل منزلة الحياة المعتادة. ٩٦- قتل الجنين في بطن أمه. ٩٧- الاعتداء على الميت.

الفرع الثاني: أن يكون المقتول مكافئاً للقاتل ..... ٥١

٩٨- بم تكون الكفاءة بين المقتول والقاتل. ٩٩- أولاً- المقتول كافر والقاتل مسلم. ١٠٠- القول الأول- لا يقتل مسلم بكافر. ١٠١- القول الثاني- يقتل المسلم بالذمي. ١٠٢- أدلة القول الأول. ١٠٣- أدلة القول الثاني. ١٠٤- القول الرابع. ١٠٥- قتل الكافر بغيره قصاصاً. ١٠٦- الكافر يقتل بالمسلم. ١٠٧- الذمي يقتل بالذمي. ١٠٨- لا يقتل ذمي بحربي ولا بمستأمن. ١٠٩- قتل المستأمن بالمستأمن. ١١٠- وقت اعتبار التكافؤ بالدين. ١١١- ثانياً- القاتل حر والمقتول عبد. ١١٢- القول الأول- لا يقتل الحر بالعبد. ١١٣- القول الثاني- يقتل الحر بالعبد. ١١٤- القول الثالث- في قتل السيد بعبد. ١١٥- أدلة القول الأول. ١١٦- أدلة القول الثاني. ١١٧- أدلة القول الثالث. ١١٨- القول الرابع في قتل الحر بالعبد. ١١٩- وقت اعتبار التكافؤ بالحرية بين القاتل والمقتول. ١٢٠- ثالثاً- شرط المساواة في الذكورة والأنوثة. ١٢١- مذهب الزيدية في قتل الرجل بالمرأة. ١٢٢- القول الرابع في قتل الرجل بالمرأة. ١٢٣- رابعاً- قتل الجماعة بالواحد. ١٢٤- حجة الجمهور في قتل الجماعة بالواحد. ١٢٥- حجة من قال لا تقتل الجماعة بالواحد. ١٢٦- القول الرابع. ١٢٧- قتل الواحد بالجماعة.

الفرع الثالث: أن يكون المقتول معصوماً ..... ٦٥

١٢٨- معنى هذا الشرط. ١٢٩- أولاً- الكافر الحربي. ١٣٠- ثانياً- المستأمن. ١٣١- ثالثاً- انتفاض عقد الذمة أو الأمان الموقت. ١٣٢- رابعاً- المرتد. ١٣٣- خامساً- الزاني المحصن وقاطع الطريق. ١٣٤- مذهب المالكية. ١٣٥- سادساً- القاتل العمد. ١٣٦- الباغي والعاقل.

الفرع الرابع: أن لا يكون المقتول جزء القاتل ..... ٧٠

١٣٧- لا يقتل والد بولده. ١٣٨- الجد وإن علا كالأب في هذا الحكم. ١٣٩- لا تقتل الأم بولدها. ١٤٠- لا أثر لاختلاف الدين بين الوالد وولده. ١٤١- مالا يشترط في المقتول.

المطلب الثالث: شروط نفس القتل ..... ٧٢

١٤٢- أولاً- أن يكون القتل فعلاً للجاني أو نتيجة له. ١٤٣- ثانياً- أن يكون القتل مباشرة لا تسبياً. ١٤٤- تعريف المباشرة في القتل. ١٤٥- تعريف التسبب في القتل. ١٤٦- التسبب كالمباشرة في القتل عند غير الحنفية. ١٤٧- سراية الجناية إلى النفس كالقتل مباشرة. ١٤٨- سراية القصاص غير مضمونة. ١٤٩- ثالثاً- هل يشترط لوجوب القصاص وقوع القتل عمداً في دار الإسلام. ١٥٠- رابعاً- ويشترط لوجوب القصاص في

القتل أن يكون ظلماً عدواناً. ١٥١- قتل الصائل في حالة الدفاع الشرعي. ١٥٢- شروط الدفاع الشرعي. ١٥٣- السند الشرعي لحق الدفاع الشرعي. ١٥٤- الدفاع الشرعي عن الغير وسنده الشرعي. ١٥٥- السند الشرعي للدفاع عن الغير. ١٥٦- وجوب دفع الصائل بأيسر ما يندفع به.

#### المبحث الثاني: كيفية وجوب القصاص ..... ٨١

١٥٧- اختلاف الفقهاء في كيفية وجوب القصاص. ١٥٨- أولاً- مذهب الحنفية. ١٥٩- ثانياً- مذهب المالكية. ١٦٠- ثالثاً- مذهب الشافعية. ١٦١- رابعاً- مذهب الحنابلة. ١٦٢- خامساً- مذهب الزيدية. ١٦٣- سادساً- مذهب الظاهرية. ١٦٤- سابعاً- مذهب الجعفرية. ١٦٥- المستخلص من أقوال المذاهب المختلفة. ١٦٦- أدلة القول الأول. ١٦٧- أدلة القول الثاني. ١٦٨- أدلة القول الثالث. ١٦٩- القول الرابع. ١٧٠- ما يترتب على القول الأول. ١٧١- ما يترتب على القول الثاني.

#### المبحث الثالث: من يستحق القصاص ..... ٨٧

١٧١- مكرر- أولاً- مذهب الحنفية. ١٧٢- إن لم يكن للمقتول وارث. ١٧٣- ثانياً- مذهب الشافعية. ١٧٤- ثالثاً- مذهب الحنابلة. ١٧٥- رابعاً- مذهب المالكية. ١٧٦- خامساً- مذهب ابن سيرين. ١٧٧- القول الرابع.

#### المبحث الرابع: استيفاء القصاص ..... ٩٢

١٧٨- تمهيد ومنهج البحث

#### المطلب الأول: من له الولاية على استيفاء القصاص ..... ٩٢

١٧٩- تمهيد ومنهج البحث

#### الفرع الأول: مستحق القصاص واحد ..... ٩٣

١٨٠- مستحق القصاص واحد بالغ عاقل. ١٨١- مستحق القصاص صغير.

١٨٢- الصغير أو المجنون إذا قتل الجاني.

#### الفرع الثاني: مستحق القصاص أكثر من واحد ..... ٩٤

١٨٣- أولاً- إذا كانوا كلهم كباراً. ١٨٤- رأي الحنابلة والشافعية. ١٨٥- مذهب

الزيدية. ١٨٦- إذا قتل أحد أولياء القاتل بلا إذن الباقي. ١٨٧- القول الرابع.

١٨٨- الفرقة بين مستحقي القصاص لاستيفائه. ١٨٩- إذا كان في جماعة مستحقي

القصاص صغير أو مجنون- أولاً- مذهب الحنفية. ١٩٠- ثانياً- مذهب الشافعية.

١٩١- ثالثاً- مذهب الحنابلة. ١٩١- مكرر/ رابعاً- مذهب الزيدية.

#### الفرع الثالث: إذا كان السلطان هو مستحق القصاص ..... ١٠٠

- ١٩٢ - أولاً- مذهب الحنفية. ١٩٣ - ثانياً- مذهب الشافعية.
- الفرع الرابع: حضور السلطان عند الاستيفاء أو إذنه به. .... ١٠١
- ١٩٤ - أولاً- مذهب الشافعية. ١٩٤ - مكرر/ ثانياً- مذهب المالكية. ١٩٥ - ثالثاً- مذهب الحنابلة. ١٩٦ - رابعاً- مذهب الزيدية. ١٩٧ - القول الراجح.
- الفرع الخامس: التوكيل في الاستيفاء. .... ١٠٢
- ١٩٨ - التوكيل في استيفاء القصاص جائز. ١٩٩ - أولاً- مذهب الحنفية. ٢٠٠ - ثانياً- مذهب الحنابلة. ٢٠١ - ثالثاً- مذهب الزيدية.
- الفرع السادس: تأجيل الاستيفاء. .... ١٠٤
- ٢٠٢ - التأجيل الاختياري لاستيفاء القصاص. ٢٠٣ - التأجيل الإجباري لاستيفاء القصاص. ٢٠٤ - ادعاء المرأة الحمل. ٢٠٥ - حكم الاقتصاص من الحامل. ٢٠٦ - حبس القاتل عند تأخير الاستيفاء. ٢٠٧ - الكفالة لا تمنع حبس القاتل.
- المطلب الثاني: ما يُستوفى به القصاص وكيفيته ومكانه ووقته والإحسان إلى الجاني ..... ١٠٦
- ٢٠٨ - تمهيد.
- الفرع الأول: القول الأول في آلة الاستيفاء وكيفيته. .... ١٠٧
- ٢٠٩ - يقتل القاتل قصاصاً بمثل ما قتل به المجني عليه. ٢١٠ - أدلة هذا القول. ٢١١ - يجوز القصاص بالسيف. ٢١٢ - كيفية الاستيفاء إذا مات المجني عليه بسراية جرحه. ٢١٣ - كيفية الاستيفاء بالتجويع ونحوه. ٢١٤ - لا تجوز المماثلة في الاستيفاء بفعل محرم.
- الفرع الثاني: القول الثاني استيفاء القصاص يكون بالسيف. .... ١٠٩
- ٢١٥ - لا يقتصر من الجاني إلا بالسيف - أولاً مذهب الحنفية. ٢١٦ - ثانياً- مذهب الزيدية والجعفرية. ٢١٧ - ثالثاً- مذهب الحنابلة. ٢١٨ - الأفضل في رأي ابن قدامة.
- الفرع الثالث: مكان الاستيفاء وزمانه والإحسان إلى الجاني. .... ١١١
- ٢١٩ - الإحسان إلى الجاني في استيفاء القصاص. ٢٢٠ - مكان استيفاء القصاص وزمانه
- المبحث الخامس: سقوط القصاص. .... ١١٣
- ٢٢١ - تمهيد ومنهج البحث
- المطلب الأول: فوات محل القصاص. .... ١١٣
- ٢٢٢ - موت القاتل يسقط القصاص - أولاً مذهب الحنفية. ٢٢٣ - ثانياً- مذهب المالكية. ٢٢٤ - ثالثاً- مذهب الشافعية والحنابلة والموافقين لهم.
- المطلب الثاني: العفو عن القاتل. .... ١١٤

٢٢٥- تمهيد ومنهج البحث

الفرع الأول: العفو عن القاتل عند الحنفية ..... ١١٤

٢٢٦- ركن العفو وشرائطه. ٢٢٧- حكم العفو. ٢٢٨- الحالة الأولى. ٢٢٩- الحالة الثانية. ٢٣٠- الحالة الثالثة. ٢٣١- الحالة الرابعة. ٢٣٢- الحالة الخامسة. ٢٣٣- الحالة السادسة. ٢٣٤- الحالة السابعة- عفا المجني عليه عن الجراحة ثم مات. ٢٣٥- إذا كان الجرح خطأ وعفا المجرع.

الفرع الثاني: العفو عند غير الحنفية ..... ١١٩

٢٣٦- أولاً- عند الشافعية. ٢٣٧- المقتول لا وارث له غير المسلمين ٢٣٨- القصاص لجماعة وعفا بعضهم. ٢٣٩- عفا المجني عليه عن القصاص ثم مات. ٢٤٠- ثانياً- عند الحنابلة. ٢٤١- أحد أولياء القاتل قتل القاتل. ٢٤٢- إذا كان القاتل هو العافي عن القصاص. ٢٤٣- العفو المطلق عن القاتل. ٢٤٤- التوكيل في استيفاء القصاص. ٢٤٥- وجوب القصاص لصغير. ٢٤٦- الاشتراك في القتل، ٢٤٧- القاتل لا وارث له. ٢٤٨- القاتل جماعة وعفا بعضهم. ٢٤٩- عفا المجني عليه ثم مات بسراية جرحه. ٢٥٠- عفا المجني عليه ثم مات بسراية جرحه الذي لا قصاص فيه. ٢٥١- ثالثاً- مذهب المالكية- إذا كان أولياء المقتول رجالاً فقط. ٢٥٢- إذا كان ورثة المقتول نساء فقط. ٢٥٣- ورثة القاتل رجال ونساء. ٢٥٤- عفو بعض مستحقي القصاص. ٢٥٥- رابعاً- مذهب الظاهرية. ٢٥٦- خامساً- مذهب الزيدية. أ- عفو ولي القاتل. ٢٥٧- ب- النساء إذا قتلن رجلاً. ٢٥٨- ج- إذا قتلت الجماعة واحداً.

المطلب الثالث: الصلح مع القاتل ..... ١٢٥

٢٥٩- أولاً- مذهب الحنفية. ٢٦٠- صالحه ثم قتله. ٢٦١- تعدد الأولياء أو الجناة. ٢٦٢- الصلح عن جرح سرى إلى النفس. ٢٦٣- ثانياً- مذهب الشافعية. ٢٦٤- ثالثاً- مذهب الحنابلة. ٢٦٥- رابعاً- مذهب المالكية. ٢٦٦- الشروط في عقد الصلح. ٢٦٧- خامساً- مذهب الزيدية. ٢٦٨- سادساً- مذهب الجعفرية. ٢٦٩- سابعاً- مذهب الظاهرية.

المطلب الرابع: الإرث ..... ١٢٩

٢٧٠- أولاً- مذهب الحنفية. ٢٧١- ثانياً- مذهب المالكية. ٢٧٢- ثالثاً- مذهب الزيدية. ٢٧٣- رابعاً- مذهب الحنابلة.

المبحث السادس: حكمة تشريع القصاص ..... ١٣١

٢٧٤- نفس الإنسان محترمة. ٢٧٥- قتل النفس ظلماً كقتل الناس جميعاً. ٢٧٦- حكمة تشريع القصاص. ٢٧٧- ومن حكمة تشريع القصاص أيضاً منع تسلسل الإجرام.

٢٧٨- اعتراض ودفعه. ٢٧٩- كلمة أخيرة في حكمة تشريع القصاص.

الفصل الثاني: القصاص فيما دون النفس ..... ١٣٧

٢٨٠- تمهيد ومنهج البحث

المبحث الأول: أنواع الاعتداء على ما دون النفس ..... ١٣٨

٢٨١- أنواع أربعة. ٢٨٢- النوع الأول: إيانة الأطراف وما يجري مجراها. ٢٨٣- النوع

الثاني: إذهاب معاني الأطراف أي منافعها. ٢٨٤- النوع الثالث: الشجاج. ٢٨٥- النوع

الرابع: الجراح في سائر البدن عدا الشجاج في الرأس والوجه.

٢٨٦- نوع خامس وهو ما عدا الأنواع الأربعة.

المبحث الثاني: دليل مشروعية القصاص فيما دون النفس ..... ١٤٠

٢٨٧- أولاً - من القرآن الكريم. ٢٨٨- هل شرع من قبلنا شرع لنا؟ ٢٨٩- ما ينقله

الطبري عن ابن عباس. ٢٩٠- ثانياً- من السنة النبوية. ٢٩١- ثالثاً- الإجماع والمعقول.

المبحث الثالث: شروط وجوب القصاص فيما دون النفس ..... ١٤٣

٢٩٢- تمهيد ومنهج البحث.

المطلب الأول: مذهب الحنفية في القصاص فيما دون النفس ..... ١٤٣

٢٩٣- شرائط وجوب القصاص فيما دون النفس. ٢٩٤- الشرائط التي تخص الجناية على

ما دون النفس. ٢٩٥- ما يبنى على هذين الشرطين. ٢٩٥- (مكرر) أولاً- لا يؤخذ من

الجاني إلا مثل ما أخذه من المجني عليه. ٢٩٦- ثانياً- لا يؤخذ الصحيح من الأطراف

إلا بالصحيح منها. ٢٩٧- ثالثاً- مالا قصاص فيه. ٢٩٨- لا يقتص من الجماعة

بالواحد. ٢٩٩- تعدد المجني عليه والجاني واحد. ٣٠٠- سراية الجناية إلى عضو آخر.

٣٠١- القصاص عيناً في قطع الأطراف. ٣٠٢- متى يجب القصاص في الأطراف.

٣٠٣- القصاص في الأعضاء كالأذن ونحوها. ٣٠٤- القصاص في الشجاج. ٣٠٥-

القصاص في الجراح. ٣٠٦- من شروط القصاص الأخرى فيما دون النفس. ٣٠٧- حجة

الحنفية في اشتراط المساواة بين الجاني والمجني عليه ذكورة وأنوثة وحرية وعبودية. ٣٠٨-

ما ليس بشرط في القصاص فيما دون النفس. ٣٠٩- وقت الحكم في القصاص.

المطلب الثاني: مذهب الشافعية في القصاص فيما دون النفس ..... ١٥١

٣١٠- شروط القصاص فيما دون النفس. ٣١١- ما لا يشترط لوجوب القصاص. ٣١٢-

القاعدة في القصاص فيما دون النفس. ٣١٣- يقتص من الجماعة بالواحد. ٣١٤-

القصاص في الشجاج. ٣١٥- القصاص في الأطراف. ٣١٦- لا يؤخذ اليمين من

الأعضاء باليسار. ٣١٧- رضا الجاني والمجني عليه فيما يجري فيه القصاص. ٣١٨- مالا

يعتبر في القصاص. ٣١٩- لا ضمان في السراية. ٣٢٠- زوال الطرف المراد الاقتصاص

منه. ٣٢١- القصاص في العظام. ٣٢٢- القصاص في إذهاب معاني الأعضاء. ٣٢٣- القصاص في اللطمة المذهبة للبصر. ٣٢٤- كيفية الاستيفاء وشروطه.

المطلب الثالث: مذهب الحنابلة في القصاص فيما دون النفس ..... ١٥٥

٣٢٥- القاعدة عند الحنابلة. ٣٢٦- شروط وجوب القصاص. ٣٢٧- الشرط الأول- العمدية. ٣٢٨- الشرط الثاني- التكافؤ. ٣٢٩- الشرط الثالث- المائلة أو المساواة. ٣٣٠- الشرط الرابع- إمكان الاستيفاء. ٣٣١- ما يمكن استيفاؤه من الجروح والشجاج على وجه القصاص. ٣٣٢- لا قصاص في الجائفة ولا فيما عدا الموضحة. ٣٣٣- كيفية الاستيفاء في الموضحة وغيرها من الجروح. ٣٣٤- القصاص في الأطراف. ٣٣٥- المساواة في الأطراف. ٣٣٦- من معاني ومظاهر المساواة بين الأطراف. ٣٣٧- ما يتحقق به إمكان الاستيفاء في الأطراف. ٣٣٨- القصاص في الأذن. ٣٣٩- الأنف بالأنف. ٣٤٠- الذكر بالذكر. ٣٤١- الأثنيان بالأثنين. ٣٤٢- العين بالعين. ٣٤٣- إذهاب بصر العين. ٣٤٤- إذا قلع الأعور عين الصحيح. ٣٤٥- يؤخذ الجفن بالجفن. ٣٤٦- السن بالسن. ٣٤٧- اللسان باللسان. ٣٤٨- القاعدة في القصاص فيما منه اثنان في البدن. ٣٤٩- مالا يجوز أخذه قصاصاً لا يجوز بتراضيها. ٣٥٠- سرية جناية ما دون النفس. ٣٥١- ما يستوفي به القصاص ومن يستوفيه. ٣٥٢- متى يُباشَر بالقصاص. ٣٥٣- هل يقتص من حامل؟ ٣٥٤- بعض ما يتعلق بقطع الشلاء بالصحيحة. ٣٥٥- عفو المجني عليه. ٣٥٦- تُقطع أيدي الجماعة بيد الواحد.

المطلب الرابع: مذهب المالكية في القصاص فيما دون النفس ..... ١٦٦

٣٥٧- شروط القصاص فيما دون النفس. ٣٥٨- ما يقتص فيه من الجراح. ٣٥٩- ضربة السوط واللطمة وهل يجري فيها قصاص؟ ٣٦٠- جراح الجسد. ٣٦١- مالا يجري فيه القصاص لعدم المائلة. ٣٦٢- مالا قصاص فيه من الجراح. ٣٦٣- القصاص في إذهاب المعاني - معاني الأطراف والأعضاء. ٣٦٤- تعلق حق المجني عليه بما يقابل عضوه المقطوع في الجاني. ٣٦٥- القصاص بين الأعور وغير الأعور بالعين. ٣٦٦- تأخير القصاص على الحامل.

المطلب الخامس: مذهب الزيدية في القصاص فيما دون النفس ..... ١٦٩

٣٦٨- شروط القصاص فيما دون النفس. ٣٦٩- كيفية الاستيفاء ووقته. ٣٧٠- إذا لم تكن الجناية على ذي مفصل ولا موضحة. ٣٧١- الأذن بالأذن. ٣٧٢- اللسان باللسان والذكر بالذكر. ٣٧٣- لا يؤخذ صحيح بعليل وإن رضي الجاني. ٣٧٤- القصاص في اللطمة ونحوها. ٣٧٥- القصاص بالسراية. ٣٧٦- لا يقطع الأيمن بالأيسر. ٣٧٧- القصاص بالعين. ٣٧٨- إذا تعذر أخذ المثل من الجاني. ٣٧٩- إذا خولف المشروع في الاقتصاص. ٣٨٠- لا شيء على مستوفي القصاص بالوجه المشروع. ٣٨١- الاقتصاص

بآلة مسمومة. ٣٨٢- إذهاب البصر والقصاص فيه. ٣٨٣- من اجتمع عليه قصاص طرف ونفس. ٣٨٤- القصاص للرجل من المرأة وبالعكس. ٣٨٥- الاقتصاص من بعد البرء. ٣٨٦- لا قصاص على الأبوين لولدهما. ٣٨٧- القصاص على الجماعة للواحد فيها دون النفس. ٣٨٨- القصاص على الواحد للجماعة.

المطلب السادس: مذهب الظاهرية في القصاص فيما دون النفس..... ١٧٤  
٣٨٩- ما قاله الفقيه ابن حزم موضحاً مذهب الظاهرية.

المطلب السابع: مذهب الجعفرية في القصاص فيما دون النفس..... ١٧٤  
٣٩٠- المقصود بقصاص الطرف. ٣٩١- موجب القصاص بالطرف. ٣٩٢- شروط وجوب القصاص. ٣٩٣- القصاص في الأطراف. ٣٩٤- القصاص في الشجاج. ٣٩٥- ما يراعى في استيفاء القصاص في الشجاج. ٣٩٦- مالا قصاص فيه من الشجاج. ٣٩٧- يجوز الاقتصاص قبل الاندمال. ٣٩٨- بم يكون القصاص وما يراعى فيه. ٣٩٩- القصاص في العين. ٤٠٠- القصاص في إذهاب ضوء العين. ٤٠١- القصاص في الشعر. ٤٠٢- القصاص في الذكر. ٤٠٣- القصاص في الخصيتين. ٤٠٤- القصاص في الأذن. ٤٠٥- القصاص في الأنف. ٤٠٦- القصاص في السن. ٤٠٧- فحص آلة القصاص. ٤٠٨- لا يضمن المقتص سرية اقتصاصه.

الباب الثالث: ديات المولود..... ١٨١  
٤٠٩- تمهيد ومنهج البحث.

الفصل الأول: دية النفس..... ١٨٣  
٤١٠- تمهيد ومنهج البحث.

المبحث الأول: مشروعية دية النفس..... ١٨٤  
٤١١- أدلة المشروعية.

المبحث الثاني: موجب دية النفس..... ١٨٥  
٤١٢- القتل هو موجب دية النفس. ٤١٣- أنواع القتل. ٤١٤- منهج البحث.

المطلب الأول: القتل العمد المحض..... ١٨٦  
٤١٥- هل يستوجب القتل العمد الدية؟ ٤١٦- القول الأول. ٤١٧- القول الثاني. ٤١٨- القول الثالث.

المطلب الثاني: القتل شبه العمد..... ١٨٧  
٤١٩- تعريفه عند الحنابلة. ٤٢٠- القتل شبه العمد عند الحنفية. ٤٢١- قول الشافعية في شبه العمد. ٤٢٢- مذهب الزيدية في شبه العمد. ٤٢٣- مذهب الجعفرية في القتل



شبه العمد. ٤٢٤- مذهب الظاهرية في شبه العمد. ٤٢٥- اختلاف الفقهاء في شبه العمد. ٤٢٦- عمدة المثبت والنافي لشبه العمد. ٤٢٧- القول الراجح. ٤٢٨- من الأدلة على رجحان القول بشبه العمد. ٤٢٩- الرد على ابن حزم في نفيه شبه العمد. ٤٣٠- وجوب الدية في القتل شبه العمد.

المطلب الثالث: القتل الخطأ ..... ١٩١

٤٣١- أولاً- القتل الخطأ عند الحنفية. ٤٣٢- ثانياً- مذهب الحنابلة في القتل الخطأ. ٤٣٣- ثالثاً- مذهب الشافعية في القتل الخطأ. ٤٣٤- رابعاً- مذهب الزيدية في القتل الخطأ. ٤٣٥- خامساً- مذهب الجعفرية في القتل الخطأ. ٤٣٦- الخطأ في شخصية القتيل. ٤٣٧- هل يمكن اعتبار الخطأ في شخصية القتيل قتلاً عمداً؟.

المطلب الرابع: القتل الذي هو في معنى القتل الخطأ ..... ١٩٤

٤٣٨- هذا القتل موجب للدية وهو نوعان.

المبحث الثالث: شرائط وجوب الدية ..... ١٩٥

٤٣٩- أولاً- عصمة المقتول. ٤٤٠- ثانياً- أن لا يكون القتيل من أهل دار الحرب وأسلم فيها ولم يهاجر منها. ٤٤١- ما لا يشترط لإيجاب الدية. ٤٤٢- وقت اعتبار عصمة المقتول.

المبحث الرابع: ما تجب فيه الدية من أنواع المال ومقاديرها ..... ١٩٧

٤٤٣- تمهيد ومنهج البحث.

المطلب الأول: نوع المال الذي تجب فيه الدية ..... ١٩٧

٢٤٤- المقصود بالمال الذي تجب فيه الدية. ٤٤٥- أولاً- مذهب الحنفية. ٤٤٦- ثانياً- مذهب الحنابلة. ٤٤٧- ثالثاً- مذهب الشافعية. ٤٤٨- رابعاً- مذهب المالكية. ٤٤٩- خامساً- مذهب الزيدية. ٤٥٠- سادساً- مذهب الظاهرية. ٤٥١- سابعاً- مذهب الجعفرية. ٤٥٢- القول الراجح. ٤٥٣- دليل الترجيح. ٤٥٤- تضعيف حديث عطاء. ٤٥٥- ومن أدلة الترجيح.

المطلب الثاني: مقادير الدية ..... ٢٠١

٤٥٦- تمهيد ومنهج البحث.

الفرع الأول: مقدار الدية بالنسبة للمسلمين ..... ٢٠١

٤٥٧- دية الحر المسلم من الإبل في القتل الخطأ. ٤٥٨- القول الراجح. ٤٥٩- الدية من الإبل في القتل العمد. ٤٦٠- الدية من الإبل في القتل شبه العمد. ٤٦١- مذهب الزيدية في مقدار الدية في القتل. ٤٦٢- مذهب الجعفرية في مقدار الدية في القتل. ٤٦٣- دية الحر المسلم من غير الإبل. ٤٦٤- دية المرأة المسلمة. ٤٦٥- مقادير الدية لا

تختلف باختلاف السن.

الفرع الثاني: مقادر الدية بالنسبة لغير المسلمين ..... ٢٠٥

٤٦٦- أولاً- دية الرجل غير المسلم. ٤٦٧- القول الأول. ٤٦٨- القول الثاني. ٤٦٩- القول الثالث. ٤٧٠- القول الرابع. ٤٧١- أدلة الأقوال والراجع منها. ٤٧١- مكرر- دية الأنثى غير المسلمة. ٤٧٢- لا اختلاف في مقدار الدية باختلاف العمر.

المبحث الخامس: من تجب عليه الدية وكيفية هذا الوجوب ..... ٢٠٨  
٤٧٣- تمهيد ومنهج البحث.

المطلب الأول: وجوب الدية على الجاني وكيفيته ..... ٢٠٨  
٤٧٤- وجوب الدية على الجاني في القتل العمد. ٤٧٥- كيفية هذا الوجوب.

المطلب الثاني: وجوب الدية على العاقلة وكيفيته ..... ٢٠٩  
٤٧٦- المقصود بالعاقلة. ٤٧٧- هل الأبناء والأبناء من العاقلة. ٤٧٨- شروط وجوب الدية على العاقلة. ٤٧٩- كيفية وجوب الدية على العاقلة. ٤٨٠- كيفية وجوب دية المرأة على العاقلة. ٤٨١- اعتراض ودفعه. ٤٨٢- هل يشترك الجاني مع العاقلة في دفع الدية. ٤٨٣- يتحمل الدية من العاقلة الأقرب فالأقرب. ٤٨٤- ما يلزم كل واحد من العاقلة من الدية. ٤٨٥- ما رجحه ابن قدامة. ٤٨٦- إذا كثر أفراد العاقلة وهم في درجة واحدة. ٤٨٧- إذا لم يكن للقاتل عاقلة فما الحكم؟ ٤٨٨- ما يرد على الرواية الأولى عن الإمام أحمد. ٤٨٩- ما يترتب على القول بأن بيت المال يدفع الدية. ٤٩٠- ما يترتب على القول بأن بيت المال لا يدفع الدية. ٤٩١- هل للزمي عاقلة. ٤٩٢- القول الراجع. ٤٩٣- هل يحمل بيت المال الدية عن الزمي؟

المبحث السادس: وجوب الكفارة ..... ٢١٩

٤٩٤- تعريف الكفارة والغرض منها. ٤٩٥- دليل مشروعيتها في القتل. ٤٩٦- القتل الذي تجب فيه الكفارة. ٤٩٧- هل تجب الكفارة في القتل الخطأ بالتسبب. ٤٩٨- على من تجب الكفارة؟ ٤٩٩- هل تجب الكفارة على المسلم إذا قتل كافراً؟ ٥٠٠- هل تجب الكفارة على قاتل نفسه خطأ؟ ٥٠١- الكفارة على المشارك في القتل. ٥٠٢- هل تجب الكفارة في القتل شبه العمد؟ ٥٠٣- هل تجب الكفارة في القتل العمد؟ ٥٠٤- ما به تكون الكفارة. ٥٠٥- هل تجب على الكافر كفارة؟ ٥٠٦- القول الأول. ٥٠٧- القول الثاني. ٥٠٨- القول الثالث.

الفصل الثاني: الدية فيما دون النفس (الأرش) ..... ٢٢٥

٥٠٩- تمهيد ومنهج البحث بتقسيم الفصل إلى مباحث.

المبحث الأول: أنواع الجنایات على ما دون النفس ..... ٢٢٦

- ٥١٠- النوع الأول. ٥١١- النوع الثاني. ٥١٢- النوع الثالث. ٥١٣- النوع الرابع.
- المبحث الثاني: ما تجب فيه الدية أو الأرش من أنواع الجنايات على ما دون النفس. ٢٢٧
- ٥١٤- تجب الدية أو الأرش في الاعتداء على ما دون النفس.
- المبحث الثالث: الأروش المقدرة لما دون النفس ..... ٢٢٨
- ٥١٥- تمهيد ومنهج البحث
- المطلب الأول: الأروش المقدرة في إبانة الأطراف أو إذهاب منفعتها ..... ٢٢٨
- ٥١٦- أولاً - ما يجب فيه دية كاملة. ٥١٧- الأعضاء التي تجب في قطعها أو إذهاب منفعتها الدية الكاملة. ٥١٨- أ- النوع الأول الذي لا نظير له في البدن. ٥١٩- ب- ما يضاف إلى هذه الأعضاء الستة. ٥٢٠- ب- ما في البدن منه اثنان. ٥٢١- ج- ما في البدن منه أربعة. ٥٢٢- في أصابع اليدين دية كاملة. ٥٢٢- مكرر/ ثانياً- تعدد الدية الكاملة. ٥٢٣- ثالثاً- ما يجب فيه أكثر من الدية الكاملة. ٥٢٤- رابعاً- ما تجب فيه نصف الدية الكاملة. ٥٢٥- خامساً- ما تجب فيه ربع الدية الكاملة. ٥٢٦- سادساً- ما يجب فيه عشر الدية الكاملة.
- المطلب الثاني: الأروش المقدرة في الشجاج والجروح ..... ٢٣١
- ٥٢٧- أولاً- أرش الموضحة. ٥٢٨- ثانياً- الهاشمة. ٥٢٩- ثالثاً- المنقطة. ٥٣٠- رابعاً- الأمانة. ٥٣١- خامساً- الدامغة. ٥٣٢- سادساً- الجائفة. ٥٣٣- ليس في جراح البدن غير الجائفة أرش مقدر.
- المبحث الرابع: الأروش غير المقدرة لما دون النفس وكيفية تقديرها ..... ٢٣٤
- ٥٣٤- المقصود بالأرش غير المقدر. ٥٣٥- القاعدة فيما يجب فيه أرش غير مقدر. ٥٣٦- كيفية تقدير الأرش غير المقدر. ٥٣٧- من يقوم بحكومة العدل. ٥٣٨- كيفية الحكومة في الوقت الحاضر. ٥٣٩- الجنايات التي تكون فيها حكومة عدل. ٥٤٠- أولاً- بعض الشجاج. ٥٤١- ثانياً- الجراح التي لا تقدير فيها. ٥٤٢- ثالثاً- الضلع والترقوة. ٥٤٣- رابعاً- شعر الرأس واللحية والحاجبين. ٥٤٤- القول الراجح في الشعور. ٥٤٥- اليد الشلاء والعين الغائمة والسن السوداء.
- المبحث الخامس: أرش المرأة المسلمة ..... ٢٣٩
- ٥٤٦- أرش المرأة المسلمة على النصف من أرش الرجل المسلم. ٥٤٧- مذهب الحنابلة ومن وافقهم.
- المبحث السادس: ما تحمله عاقلة الجاني مما يجب عليه من دية أو أرش في الجناية على ما دون النفس ..... ٢٤١

٥٤٨ - اتفاق واختلاف بين الفقهاء. ٥٤٩ - أقوال الفقهاء فيما تحمله العاقلة عن الجاني.	
٥٥٠ - كيف تؤدي العاقلة ما لزمها عن الجاني. ٥٥١ - متى يحمل الجاني الأرض دون عاقلة.	
٥٥٢ - هل يدخل الجاني مع العاقلة فيما يلزمها من أرض؟	
المبحث السابع: الدية والأرض بالنسبة لغير المسلم في جرائم الاعتداء على ما	
دون النفس .....	٢٤٣
٥٥٣ - الحكم إذا كان غير المسلم جانباً أو مجنباً عليه. ٥٥٤ - وجوب الدية وتحديد مقدارها بالنسبة لغير المسلم. ٥٥٥ - الأرض بالنسبة لغير المسلم. ٥٥٦ - أرض المرأة غير المسلمة وديتها. ٥٥٧ - ما تحمله عاقلة غير المسلم من دية وأرضه.	
الباب الرابع: دية غير المولود (الجنين)	٢٤٥
٥٥٨ - المقصود بالجنين وما يجب بالاعتداء عليه. ٥٥٩ - دية الجنين هي الغرة. ٥٦٠ - المقصود بالغرة. ٥٦١ - تقدير الغرة بالدرهم. ٥٦٢ - إذا تعدّر وجود العبد أو الأمة. ٥٦٣ - شروط وجوب الغرة على الجاني. ٥٦٤ - الغرة موروثة عن الجنين. ٥٦٥ - هل تحمل العاقلة الغرة؟ ٥٦٦ - إذا ألفت المرأة جنينها بفعلها. ٥٦٧ - هل تجب الكفارة على الجاني مع الغرة؟ ٥٦٨ - وجوب الكفارة على الأم إذا أسقطت جنينها. ٥٦٩ - حكم إسقاط أكثر من جنين. ٥٧٠ - دية الجنين بالنسبة لغير المسلمين.	
الباب الخامس: وسائل الإثبات	٢٥١
٥٧١ - تمهيد وتقسيم	
الفصل الأول: الإقرار	٢٥٣
٥٧٢ - تعريفه ودليل مشروعيته. ٥٧٣ - إقرار الأخرس. ٥٧٤ - شروط صحة الإقرار. ٥٧٥ - إقرار السكران. ٥٧٦ - إقرار المكره.	
الفصل الثاني: الشهادة	٢٥٧
٥٧٧ - دليل مشروعيتها. ٥٧٧ - مكرر/ نصاب الشهادة في إثبات القتل العمد. ٥٧٨ - الشهادة في إثبات موجب القصاص فيما دون النفس. ٥٧٩ - الشهادة في إثبات موجبات الديات والأروش. ٥٧٩ - مكرر/ ب - إثباتها برجل واحد ويمين المدعي.	
الفصل الثالث: القسامة	٢٦١
٥٨٠ - تعريفها. ٥٨١ - منهج البحث.	
المبحث الأول: القسامة في مذهب الحنفية	٢٦٣
٥٨٢ - موجب القسامة وكيفية إجرائها وما يثبت بها. ٥٨٣ - شرائط وجوب القسامة - أولاً - أن يكون المجني عليه قتيلاً. ٥٨٤ - ثانياً - أن يكون القاتل آدمياً. ٥٨٥ - ثالثاً - أن	

لا يُعرف قاتله. ٥٨٦- رابعاً- رفع الدعوى. ٥٨٧- خامساً- إنكار المدعى عليه الدعوى. ٥٨٨- سادساً- المطالبة بالقسامة. ٥٨٩- النكول عن القسامة. ٥٩٠- مكان القتل. ٥٩١- القتل في فلاة من الأرض. ٥٩٢- الراجع وجوب الدية على بيت المال إذا وجد في فلاة من الأرض. ٥٩٣- أماكن لا قسامة فيها، وتجب الدية على بيت المال. ٥٩٤- تعليل وجوب القسامة والدية. ٥٩٥- تحليف خمسين رجلاً من أهل مكان القتل. ٥٩٦- من يدخل في القسامة والدية. ٥٩٧- هل تدخل المرأة في القسامة والدية؟ ٥٩٨- الأعمى والكافر يدخلان في القسامة والدية. ٥٩٩- القسامة عند الادعاء على معين.

#### المبحث الثاني: القسامة في مذهب الشافعية ..... ٢٧٠

٦٠٠- شروط وجوب القسامة. ٦٠١- ما يعتبر لوثاً بغير الجرح وما لا يعتبر. ٦٠٢- كيفية القسامة. ٦٠٣- ما يجب بالقسامة. ٦٠٤- من يحلف في القسامة ومن يستحق الدية.

#### المبحث الثالث: القسامة في مذهب الحنابلة ..... ٢٧٣

٦٠٥- تعريفها. ٦٠٦- شروط القسامة. ٦٠٦- مكرر/ كيفية القسامة وما يجب فيها. ٦٠٧- قول المجروح إن فلاناً قتله.

#### المبحث الرابع: القسامة في مذهب المالكية ..... ٢٧٤

٦٠٨- قولهم في القسامة وأسبابها وشروطها. ٦٠٩- أنواع اللوث. ٦١٠- النوع الأول من اللوث. ٦١١- اعتراض والجواب عليه. ٦١٢- بقاء الخلاف في مذهب المالكية. ٦١٣- الراجع في هذه المسألة. ٦١٤- النوع الثاني من اللوث. ٦١٥- النوع الثالث من اللوث. ٦١٥- مكرر/ الشرط في قبول ادعاء المجني عليه قبل موته. ٦١٦- إطلاق المجني عليه القول فيمن قتله أو تقييد قوله بالعمد أو الخطأ. ٦١٦- مكرر/ النوع الرابع من اللوث. ٦١٧- النوع الخامس من اللوث. ٦١٨- النوع السادس من اللوث. ٦١٩- تعدد اللوث لا ينفي القسامة. ٦٢٠- مالا يعتبر لوثاً. ٦٢١- القاتل إذا اندس في جماعة. ٦٢٢- كيفية إجراء القسامة. ٦٢٣- توزيع أيمان القسامة. ٦٢٤- تكذيب الولي نفسه. ٦٢٥- لا ينتظر بلوغ الصغير في قسامة العمدة. ٦٢٦- لا يقتل بالقسامة إلا واحد.

#### المبحث الخامس: القسامة في مذهب الزيدية ..... ٢٨٢

٦٢٧- من ثبت فيهم القسامة. ٦٢٨- من لا تثبت فيهم القسامة. ٦٢٩- محل القتل الذي فيه القسامة. ٦٣٠- محل القتل الذي لا قسامة فيه. ٦٣١- القتل بين قريتين. ٦٣٢- القتل في سفينة ونحوها. ٦٣٣- القتل في فندق. ٦٣٤- عدد من يختارهم ولي القتل للقسامة. ٦٣٥- لولي القتل إبراء البعض من القسامة. ٦٣٦- ادعاء القسامة على قريتين. ٦٣٧- كيفية إجراء القسامة. ٦٣٨- ما يجب بعد حلف أيمان القسامة.

المبحث السادس: القسامة في مذهب الجعفرية ..... ٢٨٦

٦٣٨- معناها وعددها. ٦٣٩- من يُلْزَمُ بالحلف في القسامة. ٦٤٠- تثبت القسامة باللوث. ٦٤١- متى يتحمل بيت المال دية القتل.

الفصل الرابع: وسائل الإثبات الأخرى ..... ٢٨٩

٦٤٢- النكول عن اليمين وردها. ٦٤٣- مذهب الحنابلة في النكول عن اليمين وردها. ٦٤٤- مذهب الشافعية في النكول عن اليمين وردها. ٦٤٥- مذهب الظاهرية في اليمين وفي نوع الشهود وعددهم. ٦٤٦- هل يصلح علم القاضي دليلاً للإثبات؟ ٦٤٧- مذهب الظاهرية في اعتبار علم القاضي في الإثبات. ٦٤٨- مذهب غير الظاهرية في اعتبار علم القاضي في الإثبات. ٦٤٩- أدلة القائلين بأنَّ للقاضي أن يحكم بعلمه. ٦٥٠- أدلة المانعين الحكم بعلم القاضي. ٦٥١- مناقشة الأدلة - أولاً- مناقشة المجيزين الحكم بعلم القاضي. ٦٥٢- ثانياً- مناقشة المانعين القاضي من الحكم بعلمه. ٦٥٣- القول الراجع. ٦٥٤- الخاتمة.

-انتهى-

بِعَوْنِ اللَّهِ وَفَضْلِهِ

## هذا الكتاب

إن السعادة كل السعادة للإنسان هي في اتباعه شريعة الله تعالى بالسير بموجب أحكامها والالتزام بمنهجها والوقوف عند حدودها فهذا هو السبيل لتحقيق سعادة الإنسان في الدنيا والآخرة.

وعلى العكس من ذلك فإن شقاء الإنسان يحصل في الأعراض عنها مما يسبب معيشة ضنكاً وعقاباً في الدنيا والآخرة.

والعقاب الأخروي هو الأصل في الشريعة الإسلامية وأما العقاب الدنيوي فهو نوعان : نوع يصيب العصاة وهو الذي جرت به سنة الله تعالى في عباده كتسلط الظلمة والطغاة أو كالخسف والزلازل والمسح أو كالتدمير والإهلاك والإغراق.

وأما النوع الثاني فهو الذي يشمل العقوبات التي نصت عليها الشريعة الإسلامية وأمرت بتنفيذها في الدنيا بحق المخالفين لأحكامها المرتكبين ما حرمته أو ترك ما أوجبه، أي بارتكابهم ما يعتبر (جريمة) في الشريعة الإسلامية مثل قطع يد السارق لارتكابه جريمة السرقة وإيجاب القصاص على القاتل إذا توافرت فيه شروط القصاص.

وفي هذا الكتاب تجلية لهذه الجرائم جرائم القتل والجروح وقطع الأطراف أو ما يسميه الفقهاء جرائم الاعتداء على النفس وعلى ما دون النفس وفي عمد هذه الجرائم (القصاص) إذا توافرت شروطه وإذا لم تتوافر شروطه أو لم تكن هذه الجرائم عمدية أصلاً فعقوبتها (الدية).

